





DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE
DUE JUL 3 1988		JUN 15 2012	
		JUN 15 2013	
DUE JUN 15 1992			
JUN 15 2011			



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

DUPL



32101 015324435





الدكتور مصطفى السباعي  
رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه بجامعة دمشق

# المراة بين الفقه والقانون

دراسات شرعية وقانونية واجتماعية









al-Sibāʿī, Mustafā

الدكتور مصطفى السباعي

رئيس قسم الفقه الاسلامي ومذاهبه بجامعة دمشق

al-Marʿah

# المراة بين الفقه والقانون

الطبعة الأولى



تأليف

تأليف

كتاب

مقرون الطبع محفوظة المؤلف

(كتاب)

تأليف

تأليف





قضية المرأة هي قضية كل أب وكل ابن ،  
ومادام في الدنيا آباء وابناء ففي الدنيا احترام  
عميق لكرامة النساء ، والذين لا يفرقون بين  
الكرامة والابتذال هم غارقون في الاوهام والأوهال.  
من كتاب « هكذا علمتني الحياة » للمؤلف

4-9-63 (195 Farm)



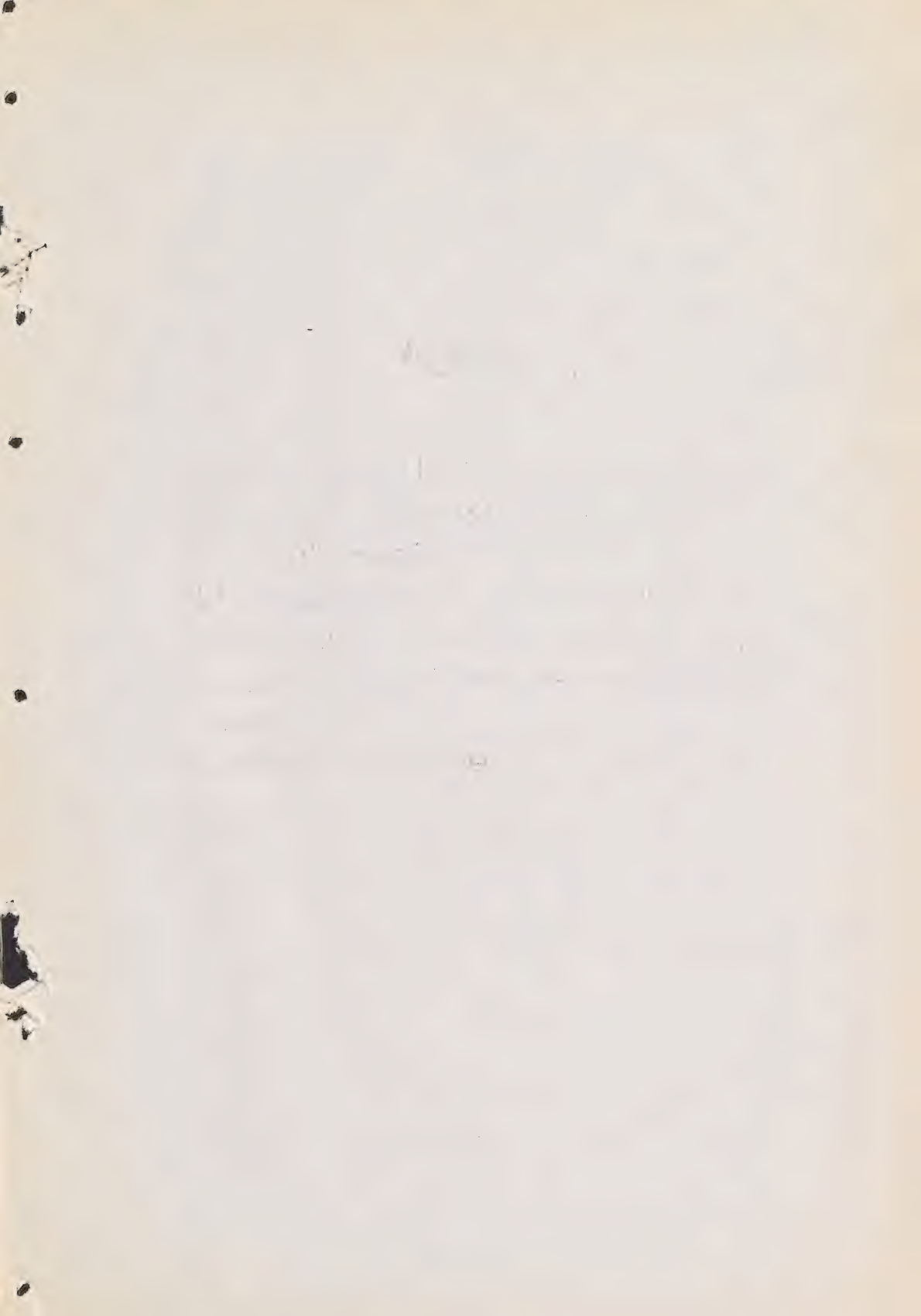
در این کتاب که در این مکتب به قلم آمده  
و این کتاب که در این مکتب به قلم آمده  
و این کتاب که در این مکتب به قلم آمده  
و این کتاب که در این مکتب به قلم آمده  
و این کتاب که در این مکتب به قلم آمده  
و این کتاب که در این مکتب به قلم آمده



## الرهاء

إلى المرأة المسلمة التي رباها الاسلام فكانت خير زوجة وخير ام  
الى الفتيات المؤمنات اللاتي يقاومن اغواء الحضارة وفتنتها  
الى امي التي ربتي فأحسن تربيته ، ورعتني فأحسن عايتي  
الى امي التي هي مثل كثير من امهات الجيل الماضي استقامة وعفة  
واخلاصاً للزوج ، وتفرغاً لحياة البيت فتفانين في تربيتنا وتهذيبنا ،  
وغرس المثل العليا في نفوسنا كاطفال ، وشجعتنا على المضي في طريقنا  
ودعوتنا كرجال .  
الى هؤلاء جميعها اقدم هذا الكتاب .







## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الغر الميامين ،  
ومن تبع هداهم الى يوم الدين .

وبعد فهذا الكتاب هو في أصله محاضرة ألقيتها على مدرج جامعة دمشق  
في الموسم الثقافي لعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ وقد استغرق إلقاء المحاضرة ساعتين أو  
أكثر ، وكنت أعرض لبعض الابحاث تعرضاً عاجلاً موجزاً نظراً لضيق الوقت ،  
فلمّا ارادت جامعة دمشق ضمها الى مجموع محاضرات الموسم الثقافي للعام  
المذكور - كهاتها في كل سنة - رأيت من الواجب ان أبين ما أجملته ، وأشرح  
ما أوجزته ، واستدل لكل موضوع من مواضيع هذا البحث بالادلة الشرعية .  
وبالوقائع التي تنشر عن حال المرأة الغربية ، وبأقوال المنصفين من الغربيين في  
الدفاع عن تهجمات المتعصبين من مستشرقينهم و رهبانهم ودعاة الاستعمار البغيض  
الذين ما فتئوا يكررون الهجوم على الاسلام والمسلمين تبرير استعمارهم للبلاد  
الاسلامية ، وافهام السذج من الغربيين ان الاستعمار الغربي لهذه البلاد نعمة  
وتمدين واقتلاع للتشريع السيئ في رأيهم - الا انني في هذه البلاد .

وقد ألحقت في هذه الطبعة الخاصة ملاحق متعددة ، فيها تأييد لأكثر  
الموضوعات التي تحدثت عنها في المحاضرة ، وكل قصدي من اضافة هذه الملاحق  
أن اضع بين يدي القارئ مجموعة من الادلة والشواهد يستوثق بها  
لما اوردته من آراء . وبشأنني في ذلك شأن المحامي الذي يطالب بحق او يدافع  
عن حق ، فيستكثر من الشواهد والادلة ليزيد الحكمة اقناعاً بما يترافع فيه .  
إن قضية المرأة قد استكثر فيها من الشواهد والادلة من طرف واحد ،



وأنا أريد أن أضع بين يدي الطرف الآخر الذي أمثل آراءه في هذا الكتاب أدلة وشواهد تؤيد ما ندعو اليه ونقتنع به . ولم اذكر في هذه الملاحق كل ما بين يدي من الوثائق فذلك امر بطول ، ولكنني اقتصر على أهم هذه الوثائق مع ذكر مصادرها ليزداد القارئ اطمئناناً ، واني اكرر ما قلته من انه ليس الموضوع هو عداوة المرأة أو صداقتها كما يلذ لبعض الناس ان يصوروا ذلك لأغراض غير خافية ، وانما الموضوع هو ما ينبغي ان يكون عليه وضع المرأة الصحيح في مجتمع مسلم متمسك قوي الاخلاق ، متين الدعائم . ونحن لايزيد موقفنا عن الدفاع عن كرامة المرأة عندنا وحقوقها المشروعة ، والمحاولة لابعادها عن مجال الاستغلال لانوثتها بما يرهقها ويؤدي الى سقمائها ، وجاء ان لاتقع فيما وقعت فيه أختها في الحضارة الغربية مما خرج منه عقلاؤها ومفكروها الاحرار نسأل الله التوفيق والسداد فيما نحاول من إقامة مجتمعنا على دعائم وضع الاسلام أساسها ، وأثبتت التجارب قوتها وصحتها .

مصطفى حسني السباعي

٢٨ من جمادي الآخرة ١٣٨٢  
 ٢٥ من تشرين الثاني ١٩٦٢ } مصنف

\* \* \*

## مقدمة المحاضرة

إن قضية المرأة هي قضية كل مجتمع في القديم والحديث ، فالمرأة تشكل نصف المجتمع من حيث العدد ، وأجل ما في المجتمع من حيث العواطف ، وأعقد ما في المجتمع من حيث المشكلات ، ومن ثمة كان من واجب المفكرين أن يفكروا في قضيتها دائماً على أنها قضية المجتمع ، أكثر مما يفكر أكثر الرجال فيها على أنها قضية جنس متمم أو مبهج .

ولست في حديثي الآن متعرضاً لقضية المرأة من جميع نواحيها ، فذلك ما أتهيب الخوض فيه حتى هذه الساعة ، لوعورة الطريق ، وكثرة المتاهات فيه ، وتحكم العواطف به ، وقلة المنصفين من المستمعين إليه أو القارئ عنه .

وقد تميز عصرنا بامميزات : منها انه عصر الدعاية ، فللدعاية تأثير كبير على تفكيرنا واتجاهاتنا واقبالنا على الشيء أو اعراضنا عنه ، وقد لعبت الدعاية في قضية المرأة دوراً خطيراً في تبليبل الآراء ، وقشتت الاهواء ، وتغطية وجه الحق السمع المنير ، حتى قسمت الباحثين في أمرها الى قسمين : صديق محب لها ، وعدو كاشح عنها ، وفي هذا التقسيم من المغالطة والبعد عن الحق ما فيه ، فأنا لا أتصور رجلاً يكون عدواً للمرأة ، لأن المرأة أمه أو زوجته أو بنته أو أخته أو قريبته ، فكيف يتصور أن يكون الإنسان عدواً لأمه أو لزوجته أو بنته أو أخته مثلاً ؟ فإذا كان يريد منعها من بعض الأشياء فذلك لانه يريد في ذلك مصلحتها قبل كل شيء ، ثم مصلحة المجتمع بعد ذلك ، ولا تكون الصداقة أو العداوة في الإعطاء ، المنع ، ولكننا نكونان يجلب الخير أو التوريط في الشر .



ومثل ذلك يقال فيمن تسميهم الدعايات المفترضة بأصدقاء المرأة ، فهل  
معنى صداقتهم لها أن يورطوها فيما يسيء الى سمعتها ؟ أو يضر بمصلحتها ؟ أو  
يسبب لها القلق والشقاء النفسي والاجتماعي ؟ إن الصديق الذي يريد أن يفعل  
بصديقه مثل هذا إنما هو عدو ولو تحدث بالاصلوب الناعم الرقيق المرضي للأهواء  
والشهوات ، وقديماً قال بعض حكمائنا « صديقك من صدقك لا من صدقك »  
وبهذا يكون تقسيم المختلفين في إصلاح أمر المرأة اليوم إلى أصدقاء وأعداء  
فيه من تعمد المعالطة مافيه ، ولا يلبث أن يتكشف عند مناقشة الآراء .  
وتجري الحقائق .

إنني سأخوض في بحثي هذا في بعض نواحي القضية مما يتصل باختصاصي  
ودراساتي وتجاري كشخص عالج القضايا العامة بالعيش فيها فترة طويلة من  
حياته ، وأنا قبل ذلك مواطن عليه أن يسهم في بناء كيان أمته الاجتماعية بما  
يستطيعه من جهد ، وقبل كل شيء فأني مؤمن بأن كرامة الانسان مرتبطة  
بحريته في تفكيره ، وحرية في التعبير عن هذا التفكير ، ولن يستهويني تصفيق  
الجاهل أو استهجانهم وإعراضهم ، بقدر ما يستهويني أن أخلص في توجيه التفكير  
في أمتي بديقة وعمق وإخلاص . ويخيفني أن أسكت عن الحق ، وأسأو في الخطأ  
وأنجرف في التيار .



# مقدمه تاریخی





## تطور حقوق المرأة عبر التاريخ

لا بد لي قبل ان أبدأ حديثي عن «المرأة بين الفقه والقانون» من استعراض تاريخي لوضع المرأة الاجتماعية والقانونية في المجتمعات القديمة حتى ظهور الاسلام ثم فيما بعد ذلك في أوروبا في القرون الوسطى والعصور الحديثة ، ومن الواضح لكل دارس منصف لهذه الأوضاع أن المرأة برغم التباين في موقف الامم والشرائع من القسوة عليها أو الرحمة بها أنها قبل الاسلام لم تنل مكانتها الاجتماعية وحقوقها القانونية التي تستحقها بما يتفق مع رسالتها العظيمة التي خصصتها لها الحياة الطبيعية فيها ، ولا مع مكانتها التي ينبغي أن نعترف بها ، واليك بعض الحديث عن ذلك .

### عصر اليونان

كانت المرأة في المجتمع اليوناني أول عهده بالخضارة محنة وعفيفة لاتعادر البيت ، وتقوم فيه بكل ما يحتاج اليه من رعاية ، وكانت محرومة من الثقافة لا تسهم في الحياة العامة بقليل ولا كثير ، وكانت محتقرة حتى سموها رجساً من عمل الشيطان ، وكان الحجاب شائعاً في البيوتات العالية ، أما من الوجهة القانونية فقد كانت المرأة عندهم كسقط المتاع تباع وتشترى في الأسواق وهي مساوية الحرية والمساواة في كل ما يرجع الى حقوقها المدنية ، ولم يعطوها حقاً في الميراث ، وأبقوها طيلة حياتها خاضعة لسلطة رجل وكلوا اليه أمر زواجها ، فهو يستطيع ان يفرض عليها من يشاء زوجاً ، وعهدوا اليه بالاشراف عليها في ادارة أموالها ، فهي لا تستطيع ان تبرم تصرفاً دون موافقته ، وجعلوا للرجل الحق



المطلق في فصح عرى الزوجية بينما لم يمنحوا المرأة حق طلب الطلاق إلا في حالات استثنائية ، بل وضعوا العراقيل في سبيل الوصول الى هذا الحق ، ومن ذلك ان المرأة اذا ارادت ان تذهب الى المحكمة لطلب الطلاق تربص بها الرجل في الطريق فأسرها وأعادها قسراً الى البيت .

أما في اسبارطة فقد توسعوا في اعطائها شيئاً من الحقوق المدنية فأعطوها شيئاً من الحق في الارث والبائنة ( الدوطة ) وأهلية التعامل ، وما كان ذلك عن سماحة منهم واعتراف بأهلية المرأة ، وانما كان لوضع المدينة الحربي حيث كان اهلها أهل حرب وقتال ، فكان الرجال يشتغلون بالحرب دائماً ، ويتروكون التصرف في حال غيبتهم للنساء ، ومن هنا كانت المرأة في اسبارطة اكثر خروجاً الى الشارع وأوسع حرية من اختها في اثينا وسائر مدن اليونان ، ومع هذا فقد كان أرسطو يعيب على أهل اسبارطة هذه الحرية والحقوق التي اعطاها للمرأة ويعزو سقوط اسبارطة وتحللها الى هذه الحرية والحقوق .

وفي أوج حضارة اليونان تبدلت المرأة واختلطت بالرجال في الاندية والمجتمعات ، فشاعت الفاحشة حتى أصبح الزنى امراً غير منكراً ، وحتى غدت دور البغايا مراكز للسياسة والادب ، ثم اتخذوا التماثيل العارية باسم الادب والفن ، ثم اعترفت ديانتهم بالعلاقة الآتمة بين الرجل والمرأة ، فمن آلهتهم « افروديت » التي خانت ثلاثة آلهة وهي زوجة إله واحد وكان من أخذانها رجل من عامة البشر فولدت « كيوبيد » إله الحب عندهم ! ثم لم يشبع غرائزهم ذلك حتى انتشر عندهم الاتصال الشاذ بين الرجل والرجل ، وأقاموا لذلك تماثيل « هرموديس وارستوجتين » وهما في علاقة آتمة ، وكان ذلك خاتمة المطاف في حضارتهم فانهارت وزالوا .

## عشر الرومان

أما عند الرومان فقد كان الأمر عندهم في العصر القديم أن الأب ليس ملازماً بقبول ضم ولده منه إلى أسرته ذكراً كان أو أنثى ، بل كان يوضع الطفل بعد ولادته عند قدميه ، فإذا رفعه وأخذه بين يديه كان ذلك دليلاً على أنه قبل ضمه إلى أسرته ، وإلا فإنه يعني رفضه لذلك ، فيؤخذ الوليد إلى الساحات العامة أو باحات هياكل العبادة فيطرح هناك ، فمن شاء أخذه إذا كان ذكراً ، وإلا فإن الوليد يموت جوعاً وعطشاً وتأثراً من حرارة الشمس أو برودة الشتاء .

وكان لرب الأسرة أن يدخل في أسرته من الأجانب من يشاء ، ويخرج منها من أبنائه من يشاء عن طريق البيع ، ثم قيد قانون الاثني عشر لوجاً حق البيع بثلاث مرات ، فإذا باع الأب ابنه ثلاث مرات متوالية كان له الحق في التحرر من سلطة رئيس الأسرة ، أما البنت فكانت تظل خاضعة لرب الأسرة ما دام حياً .

وكانت سلطة رب الأسرة على أبنائه وبناته تمتد حتى وفاته مهما بلغ سن الأبناء والبنات ، كما كانت له سلطة على زوجته وزوجات ابنائهم وأبنائهم ، وكانت هذه السلطة تشمل البيع والنفي والتعذيب والقتل ، فكانت سلطته سلطة ملك لا حماية ، ولم يبلغ ذلك إلا في قانون جوستينيان ( المتوفي ٥٢٩ م ) فأن سلطة الأب فيه لم تعد تتجاوز التأديب .

وكان رب الأسرة هو مالك كل أموالها فليس لفرد فيها حق التملك ، وإنما هم أدوات يستخدمها رب الأسرة في زيادة أموالها ، وكان رب الأسرة هو الذي يقوم بتزويج الأبناء والبنات دون إرادتهم .  
أما الأهلية المالية فلم يكن للبنات حق التملك ، وإذا اكتسبت مالاً أضيف



إلى أموال رب الأسرة ولا يؤثر في ذلك بلوغها ولا زواجها ، وفي العصور المتأخرة في عصر قسطنطين تقرر أن الأموال التي تحوزها البنت عن طريق ميراث أمها تتميز عن أموال أبيها . ولكن له الحق في استعمالها واستغلالها ، وعند تحرير البنت من سلطة رب الأسرة يحتفظ الأب بثالث أموالها كملك له ويعطيها الثلثين .

وفي عهد جوستينيان قرر أن كل ما اكتسبه البنت بسبب عملها أو عن طريق شخص آخر غير رب أسرتها يعتبر ملكاً لها ، أما الأموال التي يعطيها لها رب الأسرة فتظل ملكاً له ، على أنها وإن أعطيت حق تملك تلك الأموال فإنها لم تكن تستطيع التصرف فيها دون موافقة رب الأسرة .

وإذا مات رب الأسرة يتحرر الابن إذا كان بالغاً ، أما الفتاة فتنتقل الولاية عليها إلى الوصي مادامت على قيد الحياة ، ثم عدل ذلك أخيراً بحيلة للتخلص من ولاية الوصي الشرعي بأن تباع المرأة نفسها لولي تختاره ، ويكون متفقاً فيما بينهما أن هذا البيع لتحررها من قيود الولاية فلا يعارضها الولي الذي اشتراها في أي تصرف تقوم به .

وإذا تزوجت الفتاة أبرمت مع زوجها عقداً يسمى « اتفاق السيادة » أي بسيادة الزوج عليها ، وذلك باحدى ثلاث طرق :

- ١ - في حفلة دينية على يد الكاهن
- ٢ - بالشراء الرمزي أى يشتري الزوج زوجته
- ٣ - بالمعاشرة الممتدة بعد الزواج الى سنة كاملة .

وبذلك يفقد رب الأسرة سلطته الأبوية على ابنته وتنتقل هذه السلطة الى الزوج . وعلى الجملة فقد تحولت السلطة على المرأة - في عهد الإزدहार العلمي للقانون

الروماني - من سلطة ملك الى سلطة حماية ولكنها مع ذلك ظلت قاصرة الاهلية .  
فبينما كانت قوانين الالواح الإثني عشر تعتبر الأسباب الثلاثة الآتية  
أسباباً لعدم ممارسة الاهلية وهي : السن ، والحالة العقلية ، والجنس أي الانوثة  
وكان فقهاء الرومان القدماء يملكون فرض الحجز على النساء بقولهم : لطيش  
عقولهن ، جاء قانون جوستينيان ينص على أنه يشترط لصحة التعاقد أهلية حقوقية  
وأهلية فعلية واقعية .

أما الأهلية الحقوقية فيعتبر فاقداً لها :

١ - الرقيق

٢ - الاجانب في العقود الوطنية كالعقود الشفهية بالعدوك والعهود الكتابية .

٣ - الخاضعة لسلطة رئيس أسرة وهن البنات والزوجات .

وأما الاهلية الفعلية الواقعية فيعتبر فاقداً لها :

١ - الأولاد ( الصغار ) والمعتوهون

٢ - السفهاء في الحالة التي يصبحون فيها مدينين

٣ - البنات والسيدات البالغات الخاضعات لسلطة رئيس أسرة ( أب أو  
زوج ) وذلك في الحالات التي يصبحن فيها مدينات دون إذن من سيدهن .

٤ - النساء البالغات المستقلات ، وذلك في الحالة التي يصبحن فيها مدينات  
دون إذن من الوصي عليهن .

غير أن هذه الحالة الأخيرة من فقدان الأهلية قد زالت مع زوال الوصاية  
على النساء في الامبراطورية السفلى ، لكن هؤلاء النساء البالغات المستقلات  
ظلن فاقدرات الأهلية عند تحمل دين الغيردون نفع لهن ، فلسن أهلاً لأن يتحملن  
ديناً عن أزواجهن ولا أي واحد من الناس <sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر في ذلك : المدخل الى تاريخ الحقوق الرومانية للدكتور معروف الدواليبي  
والمرأة عند اليونان ، والمرأة عند الرومان للدكتور محمود سلام زناقي .



## في شريعة همورابي

كانت المرأة في شريعة همورابي تحسب في عداد الماشية المملوكة ، حتى ان من قتل بنتاً لرجل كان عليه أن يسلم بنته ليقتلها أو يتملكها .

## عمر الهنود

وكان علماء الهنود الاقدمون يرون أن الانسان لا يستطيع تحصيل العلوم والمعارف ما لم يتخل عن جميع الروابط العائلية

ولم يكن للمرأة في شريعة مانو حق في الاستقلال عن أبيها أو زوجها أو ولدها ، فإذا مات هؤلاء جميعاً وجب أن تنتمي الى رجل من أقارب زوجها ، وهي قاصرة طيلة حياتها ، ولم يكن لها حق في الحياة بعد وفاة زوجها بل يجب أن تموت يوم موت زوجها وأن تحرق معه وهي حية على موقد واحد ، واستمرت هذه العادة حتى القرن السابع عشر حيث أبطلت على كره من رجال الدين الهنود.

وكانت تقدم قرباناً للآلهة لترضى ، أو تأمر بالمطر أو الرزق وفي بعض مناطق الهند القديمة شجرة يجب أن يقدم لها أهل المنطقة فتاة تأكلها كل سنة .

وجاء في شرائع الهندوس : ليس الصبر المقدر ، والريح ، والموت ، والجحيم ، والسّم ، والافاعي ، والنار ، أسوأ من المرأة .

## في أعمال الاصحى القديمة

يقول المثل الصيني : أنصت لزوجتك ولا تصدقها  
ويقول المثل الروسي : لا تجدد في كل عشرة نسوة غير روح واحدة

ويقول المثل الاسباني : احذر المرأة الفاسدة . ولا تركزن الى المرأة الفاضلة .  
ويقول المثل الإيطالي : المهراز للفرس الجواد والفرس الجموح ، والعصا  
للرأة الصالحة والمرأة الطالحة .

### عند اليهود

كانت بعض طوائف اليهود تعتبر البنت في مرتبة الحادام ، وكان لا يبيها  
الحق في أن يبيعها قاصرة ، وما كانت توث الا اذا لم يكن لا يبيها ذرية من البنين  
والا ما كان يتبرع به لها أبوها في حياته .

ففي الاصحاح الثاني والاربعين من سفر أيوب : « ولم توجد نساء جميلات  
كنساء أيوب في كل الارض ، وأعطاهن أبوهن ميراثاً بين اخوتهن » .

وحين تحرم البنت من الميراث لوجود أخ لها ذكر يثبت لها على أخيها النفقة  
والمهر عند الزواج ، إذا كان الاب قد ترك عقاراً فيعطيهما من العقار ، أما اذا  
ترك مالا منقولاً فلا شيء لها من النفقة والمهر ولو ترك القناطير المقنطرة .

وإذا آل الميراث إلى البنت لعدم وجود أخ لها ذكر لم يعجز لها أن تتزوج  
من سبط آخر ، ولا يحق لها أن تنقل ميراثها إلى غير سبطها .

واليهود يعتبرون المرأة لعنة لأنها أغوت آدم ، وقد جاء في التوراة :  
« المرأة أمرٌ من الموت ، وإن الصالح امام الله ينجو منها ، رجلاً واحداً بين  
الف وجدت » ، اما امرأة فبين كل أولئك لم أجده .



## عند المسيحيين

لقد هال رجال المسيحية الاوائل مارأوا في المجتمع الروماني من انتشار الفواحش والمنكرات ، وما آل اليه المجتمع من انحلال أخلاقي شنيع ، فاعتبروا المرأة مسؤولة عن هذا كله ، لأنها كانت تخرج الى المجتمعات ، وتمتع بما تشاء من اللهو ، وتختلط بمن تشاء من الرجال كما تشاء ، فقرروا ان الزواج دنس يجب الابتعاد عنه ، وأن العزب عند الله اكرم من المتزوج ، وأعلنوا أنها باب الشيطان ، وأنها يجب أن تستحي من جمالها ، لأنه سلاح ابليس للفتنة والاغراء .

قال القديس « تروليان » : إنها مدخل الشيطان الى نفس الإنسان .  
ناقضة لنواميس الله ، مشوهة لصورة الله أي الرجل .

وقال القديس سوستام : إنها شر لا بد منه ، وآفة مرغوب فيها ، وخطر على الاسرة والبيت ، ومحبوبة فتاكة ، ومصيبة مطلية بموهة .

وفي القرن الخامس اجتمع مجمع « ماكون » للبحث في المسألة التالية : هل المرأة مجرد جسم لا روح فيه ؟ أم لها روح ؟

وأخيراً قرروا أنها خلقت من الروح الناجية ( من عذاب جهنم )  
ما عدا أم المسيح .

ولما دخلت أمم الغرب في المسيحية كانت آراء رجال الدين قد أثرت في نظرهم إلى المرأة ، فعقد الفرنسيوت في عام ٥٨٦ الميلاد ( أي في أيام شباب النبي عليه الصلاة والسلام ) مؤتمراً للبحث : هل تعد المرأة انساناً أم غير إنسان ؟  
وأخيراً قرروا أنها إنسان خلقت لخدمة الرجل فحسب .

واستمر احتقار الغربيين للمرأة وحرمانهم لحقوقها طيلة القرون الوسطى ،  
حتى ان عهد الفروسية الذي كان يظن فيه أن المرأة احتلت شيئاً من المكانة  
الاجتماعية حيث كان الفرسان يتغزلون بها ويرفعون من شأنها ، لم يكن عهد  
خير لها بالنسبة لوضعها القانوني والاجتماعي ، فقد ظلت تعتبر قاصرة لاحق لها  
في التصرف بأموالها دون إذن زوجها .

ومن الطريف أن نذكر أن القانون الانجليزي حتى عام ١٨٠٥ كان يبيع  
للرجل أن يبيع زوجته ، وقد حدد ثمن الزوجة بستة بنسات ( نصف شلن =  
ربع ليرة سورية ) فقد حدث أن باع انجليزي زوجته عام ١٩٣١ بمخمسة  
جنيه ، وقال محاميه في الدفاع عنه : ان القانون الانجليزي قبل مائة عام كان  
يسمح للزوج أن يبيع زوجته ، وكان القانون الانجليزي عام ١٨٠١ يحدد ثمن  
الزوجة بستة بنسات بشرط أن يتم البيع بموافقة الزوجة ، فأجابت المحكمة  
بأن هذا القانون قد ألغي عام ١٨٠٥ بقانون يمنع بيع الزوجات أو التنازل  
عنهن ، وبعد المداولة حكمت المحكمة على بائع زوجته بالسجن عشرة أشهر .

وقد حدث في العام الماضي أن باع ايطالي زوجته لآخر على أقساط ،  
فلما امتنع المشتري عن سداد الأقساط الأخيرة قتله الزوج البائع ( مجلة حضارة  
الإسلام : السنة الثانية ص ١٠٧٨ ) .

ولما قامت الثورة الفرنسية ( نهاية القرن الثامن عشر ) وأعلنت تحرير  
الإنسان من العبودية والمهانة ، لم تشمل بجنوها المرأة ، فنص القانون المدني  
الفرنسي على أنها ليست أهلاً للتعاقد دون رضا وليها إن كانت غير متزوجة ،  
وقد جاء النص فيه على أن القاصرين هم : الصبي والمجنون والمرأة ! واستمر ذلك  
حتى عام ١٩٣٨ حيث عدلت هذه النصوص لمصلحة المرأة ، ولا تزال فيه بعض  
القيود على تصرفات المرأة المتزوجة ، سنتكلم عنها قريباً .



## عند العرب قبل الإسلام

وإذا عدنا إلى البيئة العربية قبل الإسلام ، وجدنا المرأة العربية مهضومة في كثير من حقوقها ، فليس لها حق الارث ، وليس لها على زوجها أي حق ، وليس للطلاق عدد محدود ، ولا لتعدد الزوجات حد معين ، ولم يكن عندهم نظام يمنع تمكين الزوج من النكاح بها ، كما لم يكن لها حق في اختيار زوجها ، ولقد كان رؤساء العرب وأشرفهم فحسب يستشيرون بناتهم في أمر الزواج ، كما نستنتج ذلك من بعض القصص التاريخية .

وكان الرجل إذا مات وله زوجة وأولاد من غيرها ، كان الولد الأكبر أحق بزوجة أبيه من غيره ، ويعتبرها إرثاً كبقية أموال أبيه ، فإن أراد أن يعلن عن رغبته في الزواج منها طرح عليها ثوباً ، وإلا كان لها أن تتزوج بمن تشاء .

وكانوا يتشاءمون من ولادة الأنثى ، وكانت بعض قبائلهم تدها خشية العار ، وبعضهم كان يدها ويده أولاده عامة خشية الفقر ، ولم تكن هذه عادة فاشية في العرب ، وإنما كانت في بعض قبائلهم ، ولم تكن قریش منها .

وكل ما كانت تعتز به المرأة العربية في تلك العصور على أخواتها في العالم كله ، حماية الرجل لها ، والدفاع عن شرفها ، والتأثر لامتهان كرامتها

موقف الاسلام





في أواخر القرن السادس الميلادي ، ووسط هذا الظلام الخيم على قضية المرأة في جميع أنحاء العالم المتمدن وغير المتمدن يومئذ ، انطلق من جزيرة العرب ، من فوق رمالها الدكناء ، وسهولها الجرداء ، وجبالها الحمراء ، من مكة : انطلق صوت السماء على لسان محمد صلى الله عليه وسلم يضع الميزان الحق لكرامة المرأة ، ويعطيها حقوقها كاملة غير منقوصة ، ويرفع عن كاهلها وزر الاهانات التي لحقت بها عبر التاريخ ، والتي صنعتها أهواء الأمم ، يعلن إنسانيتها الكاملة ، وأهليتها الحقوقية التامة ، ويصونها عن عبث الشهوات وقتنة الاستمتاع بها استمتاعاً جنسياً حيوانياً ، ويجعلها عنصراً فعالاً في نهوض المجتمعات وتماسكها وسلامتها .

### مبادئ الإسلام في المرأة

وتتلخص المبادئ الإصلاحية التي أعلنها الإسلام على لسان محمد صلى الله عليه وسلم فيما يتعلق بالمرأة في المبادئ التالية :

أولاً : إن المرأة كالرجل في الإنسانية سواء بسواء ، يقول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ <sup>(١)</sup> » ، ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « إِنَّمَا النِّسَاءُ شِقَاقُ الرِّجَالِ » ( رواه أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم ) .

---

(١) سورة النساء : ١

ثانياً : دفع عنها اللعنة التي كان يلصقها بها رجال الديانات السابقة ، فلم يجعل عقوبة آدم بالخروج من الجنة ناشئاً منها وحدها ، بل منها معاً .  
يقول تعالى في قصة آدم : « فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه »<sup>(١)</sup> .  
ويقول عن آدم وحواء : « فوسوس لهما الشيطان ليبدي لهما ما ووري عنهما من سوآتتهما »<sup>(٢)</sup> .

ويقول عن توبتهما : « قالوا : ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين »<sup>(٣)</sup> .

بل إن القرآن في بعض آياته قد نسب الذنب إلى آدم وحده فقال :  
« وعصى آدم ربه فغوى »<sup>(٤)</sup> .

ثم قرر مبدأً آخر يعفي المرأة من مسؤولية أمها حواء ، وهو يشمل الرجل والمرأة على السواء : « تلك أمة قد خلت ، لها ما كسبت ، ولكم ما كسبتم ، ولا تسئلون مما كانوا يعملون »<sup>(٥)</sup> .

ثالثاً : إنها أهل للتدين والعبادة ودخول الجنة إن أحسنت ، ومعاقبتها إن أساءت ، كالرجل سواء بسواء ، يقول الله تعالى : « من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن الذي كانوا يعملون »<sup>(٦)</sup> .

ويقول تعالى : « فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض »<sup>(٧)</sup> .

---

(١) سورة البقرة : ٣٦

(٢) سورة الأعراف : ٢٠

(٣) سورة الأعراف : ٢٣

(٤) سورة الأحزاب : ٣٥

(٥) سورة البقرة : ٣٦

(٦) سورة النحل : ٩٧

(٧) سورة آل عمران : ١٩٥



وانظر كيف يؤكد القرآن هذا المبدأ في الآية الكريمة التالية : « إن المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، والقانتين والقانتات ، والصادقين والصادقات ، والصابرين والصابرات ، والحاشعين والحاشعات ، والمتصدقين والمتصدقات ، والصائمين والصائمات ، والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ، أعد الله لهم مغفرة وأجرًا عظيمًا »<sup>(١)</sup> .

رابعاً : حارب التشاؤم بها والحزن لولادتها كما كان شأن العرب ولا يزال شأن كثير من الأمم ومنهم بعض الغربيين كما تحققت ذلك بنفسني ، فقال تعالى منكرآ هذه العاة السيئة : وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم ، يتوارى من القوم من سوء ما بشر به . أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ؟ ألا ساء ما يحكمون »<sup>(٢)</sup> .

خامساً : حرم وأدها وشنع على ذلك أشد تشنيع فقال : « وإذا الموءودة سئلت : بأي ذنب قتلت ؟ »<sup>(٣)</sup> .

وقال : « قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم »<sup>(٤)</sup> .

سادساً : أمر بإكرامها : بنتاً ، وزوجة ، وأماً .

أما إكرامها كبرت فقد جاء في ذلك أحاديث كثيرة : منها قوله صلى الله عليه وسلم : « إيمان رجل كانت عنده وليدة فعلمها فأحسن تعليمها ، وأدبها فأحسن تأديبها النخ .

وأما إكرامها كزوجة ففي ذلك آيات وأحاديث كثيرة : منها :

---

(١) سورة الأحزاب : ٣٥

(٢) سورة النحل ٥٩ .

(٣) سورة التكاوير : ٩

(٤) سورة الانعام : ١٤٠

قوله تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة (١) » .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « خير متاع الدنيا الزوجة الصالحة ، إن نظرت إليها سرتك ، وإن غبت عنها حفظتك (٢) » .

وأما إكرامها كأنم ففي آيات وأحاديث كثيرة :  
قال الله تعالى : « ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً ، حملته أمه كرها ووضعته كرها (٣) » .

وجاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : من أحق الناس بصحبتي ؟  
قال أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك ، قال : ثم من ؟ قال : أمك ، قال :  
ثم من ؟ قال : أبوك ! (٤) .

وجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال : أريد الجهاد في سبيل الله ،  
فقال له الرسول : هل أمك حية ؟ قال : نعم ، قال : الزم رجلها فثم الجنة (٥) .

سابعاً : رغب في تعليمها كالرجل ، فقد مر معنا قوله صلى الله عليه وسلم :  
« أيما رجل كانت عنده وليدة فعلمها فأحسن تعليمها النخ » .

وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم : « طلب العلم فريضة على كل مسلم (٦) » .

---

(١) سورة الروم : ٢١

(٢) رواه بألفاظ قريبة منه مسلم وابن ماجه

(٣) سورة الأحقاف : ١٥

(٤) رواه البخاري ومسلم

(٥) رواه الطبراني

(٦) رواه البيهقي

وقد اشتهر هذا الحديث على ألسنة الناس بزيادة لفظ « ومسلمة » وهذا الزيادة لم تصح رواية ، ولكن معناها صحيح ، فقد اتفق العلماء على أن كل ما يطلب من الرجل تعلمه يطلب من المرأة كذلك .

قال الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » ( ص ٢٧٧ ) : قد ألحق بعض المصنفين بآخر هذا الحديث « مسلمة » وليس لها ذكر في شيء من طرقه ، وإن كان معناها صحيحاً .

ثامناً : أعطاهما حق الارث : أما ، وزوجة ، وبناتاً : كبيرة كانت أو صغيرة أو حملاً في بطن أمها .

تاسعاً : نظم حقوق الزوجين ، وجعل لها حقوقاً كحقوق الرجل ، مع رئاسة الرجل لشؤون البيت ، وهي رئاسة غير مستبدة ولا ظالمة .

قال تعالى : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة » (١) .

عاشراً : نظم قضية الطلاق بما يمنع من تعسف الرجل فيه واستبداده في أمره فجعل له حدا لا يتجاوزه ، وهو الثلاث ، وقد كان عند العرب ليس له حد يقف عنده ، وجعل لايقاع الطلاق وقتاً ، ولأثره عدة تتيح للزوجين العودة إلى الصفاء والوئام . وهكذا مما سنتعرض له بعض الشيء في بحثنا هذا .

الحادي عشر : حدد من تعدد الزوجات فجعله أربعاً وقد كان عند العرب وعند غيرهم من الأمم التي تبيح التعدد غير مقيد بعدد معين .

الثاني عشر : جعلها قبل البلوغ تحت وصاية أوليائها ، وجعل ولايتهم عليها ولاية رعاية وتأديب وعناية بشؤونها وتنمية لأموالها ، لا ولاية تملك واستبداد .

---

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .



وجعلها بعد البلوغ كاملة الأهلية للالتزامات المالية كالرجل سواء بسواء :  
ومن تتبع أحكام الفقه الإسلامي لم يجد فرقاً بين أهلية الرجل والمرأة في  
شئ أنواع التصرفات المالية كالبيع ، والاقالة ، والخيارات ، والسلم ، والصرف ،  
والشفعة ، والاجارة ، والرهن ، والقسمة ، والبيانات ، والإقرار ، والوكالة ،  
والكفالة ، والحوالة ، والصلح ، والشركة ، والمضاربة ، والوديعة ، والهبة ،  
والوقف ، والعتق ، وغيرها .

### النتيجة :

من هذه المبادئ الأثني عشر نعلم أن الإسلام أحل المرأة المكانة الثلاثة  
بها في ثلاث مجالات رئيسية :

١ - المجال الانساني : فاعترف بإنسانيتها كاملة كالرجل وهذا ما كان محل  
شك أو انكار عند أكثر الأمم المتمدنة سابقاً .

٢ - المجال الاجتماعي : فقد فتح أمامها مجال التعلم ، وأسبغ عليها مكاناً  
اجتماعياً كريماً في مختلف مراحل حياتها منذ طفولتها حتى نهاية حياتها ، بل إن  
هذه الكرامة تنمو كلما تقدمت في العمر : من طفلة إلى زوجة ، إلى أم ، حيث  
تكون في سن الشيخوخة التي تحتاج معها إلى مزيد من الحب والحنو والاكرام .

٣ - المجال الحقوقي : فقد أعطاهم الأهلية المالية الكاملة في جميع التصرفات  
حين تبلغ سن الرشد ، ولم يجعل لأحد عليها ولاية من أب أو زوج  
أو رب أسرة .

### بعض الفوارق

ومع هذا فإننا نجد الاسلام قد فرق بين الرجل والمرأة في بعض المجالات ،

ومن المؤكد أن هذا التفريق لا علاقة له بالمساواة بينها في الانسانية والكرامة والأهلية - بعد أن قررها الاسلام لها على قدم المساواة مع الرجل - بل لضرورات اجتماعية واقتصادية ونفسية اقتضت ذلك ، وإليك البيان :

## ١ - في الشهادة

جعل الاسلام الشهادة التي تثبت الحقوق شهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين ، وذلك في قوله تعالى في آية المداينة : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ، أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى » (١) .

ومن الواضح أن هذا التفاوت هنا لا علاقة له بالانسانية ولا بالكرامة ولا بالأهلية ، فما دامت المرأة إنساناً كالرجل ، كريمة كالرجل ، ذات أهلية كاملة لتحمل الالتزامات المالية كالرجل ، لم يكن اشتراط اثنتين مع رجل واحد إلا لأمور خارج عن كرامة المرأة واعتبارها واحترامها ، وإذا لاحظنا أن الاسلام - مع إباحته للمرأة التصرفات المالية - يعتبر رسالتها الاجتماعية هي التوفر على شؤون الأسرة ، وهذا ما يقتضيها لزوم بيتها في غالب الأوقات - وخاصة أوقات البيع والشراء - أدركنا أن شهادة المرأة في حق يتعلق بالمعاملات المالية بين الناس لا يقع إلا نادراً ، وما كان كذلك فليس من شأنها أن تركز على تذكره حين مشاهدته ، فإنها تمر به عابرة لا تلقي له بالاً ، فإذا جاءت تشهد به كان أمام القاضي احتمال نسيانها أو خطأها ووهما ، فإذا شهدت امرأة أخرى بمثل ما تشهد به زال احتمال النسيان والخطأ ، والحقوق لا بد

---

(١) سورة البقرة : ٢٨٢ .

من التثبت فيها ، وعلى القاضي أن يبذل غاية جهده لاحقاق الحق وإبطال  
الباطل ..

هذا هو كل ما في الأمر ، وقد جاء النص عليه صراحة في الآية ذاتها حيث  
قال تعالى في تعليل اشتراط المراتين بدلاً من الرجل الواحد : « أن تضل  
إحدهما فتذكر إحدهما الأخرى » ، أي خشية أن تنسى أو تخطيء إحدهما  
فتذكرها الأخرى بالحق كما وقع .

ولهذا المعنى نفسه ذهب كثير من الفقهاء إلى أن شهادة النساء لا تقبل في  
الجنائيات ، وليس ذلك إلا لما ذكرناه من أنها غالباً ما تكون قائمة بشؤون بيتها ،  
ولا يتيسر لها أن تحضر مجالس الخصومات التي تنتهي بجرائم القتل وما أشبهها ،  
وإذا حضرتها فقل أن تستطيع البقاء إلى أن تشهد جريمة القتل بعينها ، وتظل  
رابطة الجأش ، بل الغالب أنها إذا لم تستطع القرار تلك الساعة كان منها أن  
تغمض عينيها وتولول وتصرخ ، وقد يغمى عليها ، فكيف يمكن بعد ذلك أن  
تتمكن من أداء الشهادة فتصف الجريمة والمجرمين وأداة الجريمة وكيفية وقوعها ؟  
ومن المسلّم به أن الحدود تدرأ بالشبهات ، وشهادتها في القتل وأشباهه تحييطها  
الشبهة : شبهة عدم إمكان تثبتها من وصف الجريمة لحالتها النفسية عند وقوعها .

ويؤكد مراعاة هذا المعنى في الاحتياط لشهادتها فيما ليس شأنها أن تحضره  
غالباً ، أن الشريعة قبلت شهادتها وحدها فيما لا يطلع عليه غيرها ، أو ما تطلع  
عليه دون الرجال غالباً ، فقد قرروا أن شهادتها وحدها تقبل في إثبات الولادة ،  
وفي الثبوتية والبراءة ، وفي العيوب الجنسية لدى المرأة ، وهذا حين كانت  
لا يتولى توليد النساء وتطبيهن والاطلاع على عيوبهن الجنسية إلا النساء في  
العصور الماضية .

فليست المسألة إذاً مسألة إكرام وإهانة ، وأهلية وعدمها ، وإنما هي مسألة



ثبتت في الأحكام ، واحتياط في القضاء بها . وهذا ما يحرص عليه كل تشريع عادل .

وبهذا نعلم أنه لا معنى للشغب والتشنيع على الاسلام في هذه القضية ، واتخاذها سلاحاً للدعاء بأنه انتقص المرأة ، وعاملها دون الرجل كرامةً ومكانة . مع أنه أعلن إكرامها ومساواتها بالرجل في ذلك بنصوص صريحة واضحة لا لبس فيها ولا غموض ، وقد ذكرنا بعضها فيما مضى .

## ٢ - في الميراث

أثبت الاسلام تقديره المرأة ، ورعايته لحقوقها ، باعطائها حق الميراث ، خلافاً لما كان عليه عرب الجاهلية وكثير من الشعوب القديمة وبعض الشعوب في العصر الحاضر بالنسبة للزوجة مثلاً .

وهذا النصيب يختلف في أحكام الارث بين حالات :

١ - بين أن يكون نصيبها مثل نصيب الذكر ، كما في الاخوات لأم ، فإن الواحدة منهن إذا انفردت تأخذ السدس كما يأخذ الأخ لأم إذا انفرد ، وإذا كانوا ذكورا وأنثاء ، اثنين فأكثر ، فإنهم يشتركون جميعاً في الثلث ، للذكر مثل حظ الأنثى .

٢ - وبين أن يكون نصيبها مثله أو أقل منه ، كما في الأم مع الأب ، إذا كان للميت أولاد ، فإن ترك معها ذكورا فقط أو ذكورا وأنثاء ، كانت لكل من الأب والأم السدس من التركة ، وإن ترك معها أنثاء فقط ، كانت لكل من الأب والأم السدس ، ويأخذ الأب بعد ذلك ما زاد من التركة عن السهام ، فمن مات عن بنت وزوجة وأم وأب ، كان للبنت النصف ، وهو

اثنا عشر من أربعة وعشرين ، وللزوجة الثمن ، وهو ثلاثة ، وللأم السدس وهو أربعة ، وللأب السدس والباقي فيكون له خمسة .

٣ - وبين أن تأخذ نصف ما يأخذه الذكر ، وهذا هو الأعم الأغلب ، بل هو القاعدة العامة إلا ما ذكرناه ، فهل هذا لنقص في إنسانيتها في نظر الاسلام ؟ أم لنقص في مكانتها وكرامتها ؟

ليس في الأمر شيء من هذا ، فمن المستحيل أن ينقض الاسلام في ناحية ما يبينه في ناحية أخرى ، وأن يضع مبدءاً ثم يضع أحكاماً تخالفه ، ولكن الأمر يتعلق بالعدالة في توزيع الاعباء والواجبات على قاعدة : « الغرُم بالغُرم » .

ففي نظام الاسلام يلزم الرجل بأعباء وواجبات مالية لا تلزم بمثلها المرأة ، فهو الذي يدفع المهر ، وينفق على أثاث بيت الزوجية ، وعلى الزوجة والأولاد .

أما المرأة فهي تأخذ المهر ، ولا تسهم بشيء من نفقات البيت على نفسها وعلى أولادها ولو كانت غنية ، ومن هنا كان من العدالة أن يكون نصيبها في الميراث أقل من نصيب الرجل ، وقد كان الاسلام معها كريماً متساهلاً حين طرح عنها كل تلك الاعباء ، وألقاها على عبء الرجل ثم أعطاها نصف ما يأخذ !! ..

لنفرض رجلاً مات عن ابن وبنت وترك لهما مالا ، فماذا يكون مصير هذا المال غالباً بعد أمدٍ قليل ؟

إنه بالنسبة إلى البنت سيزيد ولا ينقص ! يزيد المهر الذي تأخذه من زوجها حين تتزوج ، ويزيد ربح المال حين تنميهِ بالتجارة أو بأية وسيلة من وسائل الاستثمار . .

أما بالنسبة إلى أخيها الشاب فإنه ينقص منه المهر الذي سيدفعه لعروسه ، ونفقات العرس ، وأثاث البيت ، وقد يذهب ذلك بكل ما ورثه ، ثم عليه دائماً أن ينفق على نفسه وعلى زوجته وعلى أولاده .

أفلا ترون معي أن ما تأخذه البنت من تركة أبيها يبقى مدخراً لها لأيام النكبات وفقد المعيل من زوج أو أب أو أخ أو قريب ؟ .. بينما يكون ما يأخذه الابن معرضاً للاستهلاك لمواجهة أعبائه المالية التي لا بد له من القيام بها ؟ .

لقد وجهت مرة هذا السؤال إلى طلابي في الحقوق - وفيهم فتيان وفتيات - وأردفته بسؤال آخر : هل ترون مع ذلك أن الاسلام ظلم المرأة في الميراث أو انتقصها حقها أو نقص من كرامتها ؟

أما الطلاب فقد أجابوا بلسان واحد : لقد حابى الاسلام المرأة على حسابنا نحن الرجال !! .. وأما الفتيات فقد سكتن ، ومنهن من اعترفن بأن الاسلام كان منصفاً كل الانصاف حين أعطى الانثى نصف نصيب الذكر !! ..

إن الشرائع التي تعطي المرأة في الميراث مثل نصيب الرجل ، ألزمتها بأعباء مثل أعبائه ، وواجبات مالية مثل واجباته ، لاجرم أن كان اعطاؤها مثل نصيبه في الميراث في هذه الحالة أمراً منطقياً ومعقولاً ، أما أن نعفي المرأة من كل عبء مالي ، ومن كل سعي للانفاق على نفسها وعلى أولادها ، وتلزم الرجل وحده بذلك ، ثم نعطيها مثل نصيبه في الميراث فهذا ليس أمراً منطقياً ولا مقبولاً في شريعة العدالة !

وقد يقال : لم لم يلزم الاسلام المرأة بالعمل ويكلفها من الاعباء بمثل ما كلف الرجل ؟ وجوابنا على هذا سنسمعه في آخر هذه الابحاث حين نناقش هذا



الموضوع : هل من مصلحة الأسرة والمجتمع أن تكلف المرأة بالعمل لتنفق على نفسها ، أو تسهم في الانفاق على نفسها ، في الانفاق على أولادها ؟ أم أن تنفرغ لشؤون بيتها وأولادها ؟

وحسبنا أن نقول الآن : انه لا مجال للمطالبة بمساواة المرأة مع الرجل في الميراث إلا بعد مطالبتها بمساواته في الأعباء والواجبات .. إنها فلسفة متكاملة ، فلا بد من الأخذ بها كلها أو تركها كلها . . أما نحن كمسلمين فنرى أن فلسفة الاسلام في ذلك أصح ، وأكثر منطقية ، وأحرص على مصلحة الأسرة والمجتمع والمرأة ذاتها .. وفي تجارب الحضارة الحديثة التي سنذكر طرفاً منها ما يؤيد وجهة نظر الاسلام لمن أراد الحق خالصاً من الأهواء والرغبات العاطفية . .

وقبل أن أنتقل عن بحث هذا الموضوع أرى من المفيد أن أعرض هنا لفائدتين تاريخيتين :

الأولى : أن نصارى جبل لبنان في عهد الحكم العثماني كانت من أسباب نقمهم عليه أنه أراد أن يطبق عليهم أحكام الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالميراث فقد غضبوا لأن الشريعة تعطي البنت نصيباً من الميراث يعادل نصف نصيب أخيها ، وليس من عادتهم توريثها لأن ما تأخذه من المال يذهب إلى زوجها ، وقد ذكر هذا الأب بولس سعد في مقدمة كتابه « مختصر الشريعة » للمطران عبد الله قراعلي واليسكم نص عبارته : « جاء في الرسالة التي أنفذها البطريرك يوسف حليمش الى رئيس مجمع نشر الايمان المقدس في ٢٩ ايلول ١٨٤٠ ما يلي : وأما الآن فنحن حيث ان القضاة اخذوا يمشوا كلشي ( كل شيء ) في الجبل على موجب الشرائع الاسلامية فصار عمال يقع السجن والاضطهاد من هذا التغيير وبالأخص من جهة توريث البنات ، لأن الشرائع الاسلامية تحدد أن كل بنتين قرناً بقدر ما يرث صبي واحد ، ومن هنا واقع خصومات ومنازعات

وشرور متفاقمة واضطرابات ، من حيث أن العادة السابقة كانت سالكة في هذا الجبل عند الجمهور اغنياء وفقراء بأن الابنة ليس لها الا جهاز معلوم بقيمة المثل من والديها ، إلا اذا هم أوصوا لها بشيء خصوصي .

ومن سلوك القضاة الآن بخلاف ذلك صار الوالدين في اختباط حال جسمية مضر بالانفس والاجساد ، من حيث أن الآباء لا يرتضوا بتوريث بناتهم حسب وضع الشريعة الاسلامية حذراً من تبذير أرزاقهم وخراب بيوتهم ، ولذلك فيحتالون بأيام حياتهم ان يعطوا أرزاقهم لاولادهم الذكور بضروب الهبة والتملك ليمنعوا عنهم دعوى البنات بعد موتهم .

ثم يقول البطريك المذكور بعد أن شرح ما لحق الآباء من الضرر في هبة اموالهم لاولادهم الذكور : « ومن حيث أن الشرور الناتجة من هذا النوع هي اثقل من باقي الأنواع كما لحصاه اعلاه ، فستبين لنا ضروريا أن نسعى بترجييع توريث البنات والنساء للعادة السالفة ، نعني أنهن لا يرثن على الذكور ، بل لهن الجهاز بقيمة المثل كما ذكرنا اعلاه ، ليحصل الهدوء بذلك ، وتنقطع اسباب الشرور الخ . ١٥ ص ٢٥ .

الثانية : ان البلاد السكندنافية لا يزال بعضها حتى الآن تميز الذكر على الانثى في الميراث فتعطيه اكثر منها ، برغم تساويهما في الواجبات والاعباء المالية <sup>(١)</sup> .

### ٣ - دية المرأة

جعلت الشريعة دية المرأة التي قتلت خطأ او التي لم يستوجب قاتلها عقوبة

---

(١) الزواج : لزهدى يكن : ٩٣ .

القصاص لعدم استيفاء شروطه ، بما يعادل نصف ذية الرجل .

وقد يبدو هذا غريباً بعد أن قرر الاسلام مساواتها بالرجل في الانسانية والأهلية والكرامة الاجتماعية .

غير أن الأمر لاهلاقة له بهذه المبادئ ، وإنما هو ذو علاقة وثيقة بالضرر الذي ينشأ للأسرة عن مقتل كل من الرجل والمرأة .

إن القتل العمد يوجب القصاص من القاتل ، سواء كان المقتول رجلاً أو امرأة ، وسواء كان القاتل رجلاً أو امرأة .

وهذا لائتنا في القصاص نريد أن نقصص من انسان لانسان ، والرجل والمرأة متساويان في الانسانية .

اما في القتل الخطأ وما اشبهه ، فليس أمامنا إلا التعويض المالي والعقوبة بالسجن أو نحوه ، والتعويض المالي يجب ان تراعى فيه - كما هو من مبادئه المقررة - الخسارة المالية قلة وكثرة . فهل خسارة الاسرة بالرجل كخسارتها بالمرأة ؟

ان الاولاد الذين قتل ابوهم خطأ . والزوجة التي قتل زوجها خطأ ، قد فقدوا معيلهم الذي كان يقوم بالانفاق عليهم والسعي في سبل عايشتهم .

أما الاولاد الذين قتلت امهم خطأ ، والزوج الذي قتلت زوجته خطأ ، فهم لم يفقدوا فيها إلا ناحية معنوية لا يمكن ان يكون المال تعويضاً عنها .

إن الدية ليست تقديرأ لقيمة الانسانية في القتل ، وإنما هي تقدير لقيمة الخسارة المادية التي لحقت امرته بفقده ، وهذا هو الاساس الذي لا يماري فيه احد .



ومما يؤكد هذا المعنى ان قوانيننا الحاضرة جعلت للدية حداً أعلى وحداً أدنى ، وتركت للقاضي تقدير الدية بما لا يقل عن الأدنى ولا يزيد عن الأعلى ، وما ذلك الا لتفسيح المجال لتقدير الاضرار التي لحقت بالاسرة من خسارتها بالقتيل ، وهي تفاوت بين كثير من الناس ممن يعملون ويكدحون ، فكيف لا تتفاوت بين من يعمل وينفق على أسرته ، وبين من لا يعمل ولا يكلف بالانفاق على احد ، بل كان ممن ينفق عليه ؟

وأعود فأقول إن ذلك مرتبط أيضاً بفلسفة الاسلام في عدم تكليف المرأة بالكسب للانفاق على نفسها وعلى اولادها ، رعاية لمصلحة الاسرة والمجتمع اما في المجتمعات التي تقوم فلسفتها على عدم إعفاء المرأة من العمل لتعيل نفسها وتسهم في الانفاق على بيتها وأطفالها ، فإن من العدالة حينئذ أن تكون ديتها اذا قتلت معادلة على العموم لدية الرجل القتل .

## ٤ — رئاسة الدولة

يحتم الاسلام ان تكون رئاسة الدولة العليا للرجل ، وفي ذلك يقول رسول الله ﷺ ، « ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » وهذا النص يقتصر المراد من الولاية فيه على الولاية العامة العليا ، لانه ورد حين أبلغ الرسول عليه الصلاة والسلام أن الفرس ولوا للرئاسة عليهم احدى بنات كسرى بعد موته ، ولأن الولاية باطلاقها ليست ممنوعة عن المرأة بالاجماع ، بدليل اتفاق الفقهاء قاطبة على جواز أن تكون المرأة وصية على الصغار وناقصي الاهلية ، وان تكون وكيلة لأية جماعة من الناس في تصريف اموالهم وادارة مزارعهم ، وأن تكون شاهدة ، والشهادة ولاية كما نص الفقهاء على ذلك ، ولأن أبا حنيفة يميز أن تتولى القضاء في بعض الحالات ، والقضاء ولاية .

فنص الحديث كما نفهمه صريح في منع المرأة من رئاسة الدولة العليا ،  
ويلحق بها ما كان معناها في خطورة المسؤولية .

أما توليها غير ذلك من الوظائف فهذا ما سنعرض له في آخر هذه الأبحاث .

وهذا أيضاً لا علاقة له بموقف الاسلام من انسانية المرأة أو كرامتها وأهليتها ،  
ولما هو وثيق الصلة بمصلحة الأمة ، وبحالة المرأة النفسية ، ورسالتها الاجتماعية .

إن رئيس الدولة في الاسلام ليس صورة رمزية للزينة والتوقيع ، ولما  
هو قائد المجتمع ورأسه المفكر ، ووجهه البارز ، ولسانه الناطق ، وله صلاحيات  
واسعة خطيرة الآثار والنتائج :

فهو الذي يعلن الحرب على الأعداء ، ويقود جيش الأمة في ميادين الكفاح ،  
ويقرر السلم والمهادنة ، إن كانت المصلحة فيها ، أو الحرب والاستمرار فيها  
إن كانت المصلحة تقتضيها ، وطبيعي أن يكون ذلك كله بعد استشارة أهل  
الحل والعقد في الأمة ، عملاً بقوله تعالى « وشاورهم في الأمر » ولكنه هو الذي  
يعلن قرارهم ، ويرجع ما اختلفوا فيه ، عملاً بقوله تعالى بعد ذلك : « فإذا عزمت  
فتوكل على الله » .

ورئيس الدولة في الاسلام يتولى خطابة الجمعة في المسجد الجامع ، وإمامة  
الناس في الصلوات ، والقضاء بين الناس في الخصومات ، إذا اتسع وقته لذلك .

وبما لا ينكر أن هذه الوظائف الخطيرة لا تتفق مع تكوين المرأة النفسي  
والعاطفي ، وبخاصة ما يتعلق بالحروب وقيادة الجيوش ، فإن ذلك يقتضي من  
قوة الأعصاب ، وتغليب العقل على العاطفة ، والشجاعة في خوض المعامع ،  
ورؤية الدماء ، ما منحمد الله على أن المرأة ليست كذلك ، والا فقدت الحياة  
أجمل ما فيها من رحمة ووداعة وحنان .

وكل ما يقال غير هذا لا يخلو من مكابرة بالأمر المحسوس ، واذا وجدت في التاريخ نساء قدن الجيوش ، وخضن المعارك ، فانهن من الندرة والقلة بجانب الرجال ما لا يصح أن يتناسى معه طبيعة الجبهة الغالبة من النساء في جميع عصور التاريخ وفي جميع الشعوب ، ونحن حتى الآن لم نر في اكثر الدول تطرفاً في دفع المرأة الى كل ميادين الحياة من رضىت أن تتولى امرأة من نساء وزارة الدفاع ، او رئاسة الاركان العامة لجيوشها ، أو قيادة فيلق من فيالقها ، او قطع حربية من قطعاتها .

وليس ذلك بما يضير المرأة في شيء ، فالحياة لا تقوم كلها على نمط واحد من العبوس والقوة والقسوة والغلظة ، ولو كانت كذلك لكانت جحيماً لا تطاق ، ومن رحمة الله ان مزج قوة الرجل بحنان المرأة ، وقسوته برحمته ، وشدته بلينها ، وفي حنانها ورحمتها وانوثتها سر بقاءها وسر سعادتها وسعادتنا .

أما خطبة الجمعة والامامة في الصلاة فلا ينكر أن العبادة في الديانات — وبخاصة في الاسلام — تقوم على الخشوع وخلو الذهن من كل ما يشغله ، وليس مما يتفق مع ذلك ان تعظ الرجال امرأة أو تؤمهم في الصلاة .

على ان السبب الحقيقي في رأينا ليس هو الخطبة والامامة ولا حل المشكلات ، وانما هو ما تقتضيه رئاسة الدولة من رباطة الجأش ، وتغليب المصلحة على العاطفة ، والتفرغ التام لمعالجة قضايا الدولة ، وهذا مما تنأى طبيعة المرأة ورسالتها عنه .

### الخلاصة

والخلاصة ان الاسلام بعد أن أعلن موقفه الصريح من انسانية المرأة وأهليتها وكرامتها ، نظر الى طبيعتها وما تصلح له من اعمال الحياة ، فأبعدها



عن كل ما يناقض تلك الطبيعة ، او يحول دون أداء رسالتها كاملة في المجتمع ، ولهذا خصها ببعض الاحكام عن الرجل زيادة أو نقصاناً . كما اسقط عنها — لذات الغرض — بعض الواجبات الدينية والاجتماعية كصلاة الجمعة ، ووجوب الاحرام في الحج ، والجهاد في غير اوقات النفي العام . وغير ذلك ، وليس في هذا ما يتنافى مع مبدأ مساواتها بالرجل في الانسانية والاهلية والكرامة الاجتماعية ، ولا تزال الشرائع والقوانين في كل عصر ، وفي كل امة تخص بعض الناس ببعض الاحكام لمصلحة بقضيتها ذلك التخصيص دون ان يفهم منه أي مساس بمبدأ المساواة بين المواطنين في الاهلية والكرامة .

### مقائلي محسن انه نذكرها

من هذا الاستعراض السريع الشامل لموقف الاسلام من المرأة ، ومبادئ العامة التي اعلنها في كل ما يتعلق بحقوقها وكرامتها ، نستطيع ان نستخلص الحقائق التالية :

اولاً : إن موقف الاسلام من المرأة كانت ثورة على المعتقدات والآراء السائدة في عصره وقبل عصره من حيث الشك بانسانيتها .

ثانياً : إنه كان ثورة على المعتقدات السائدة قديماً ولا تزال سائدة عند اتباع بعض الديانات والطوائف الشرقية من أنها غير جديرة بتلقي الدين ودخول الجنة مع زمرة المؤمنين الصالحين .

ثالثاً : إنه كان ثورة على المعتقدات والتقاليد السائدة من عدم احترامها الاحترام الحقيقي اللائق بكرامتها الانسانية .

رابعاً : انه كان تقدماً فكرياً انسانياً قبل الحضارة الغربية الحديثة باثني عشر قرناً على الاقل في الاعتراف بأهلية المرأة كاملة غير منقوصة .

وحسبنا ان نعلم أن أسباب الحجر في التشريع الاسلامي هي : الصغر ،  
والجنون ، بينما هي في القانون الروماني وفي القانون الفرنسي حتى عام ١٩٣٨  
ثلاثة : الصغر ، والجنون ، والانوثة .

ولما عدل القانون الفرنسي في عام ١٩٣٨ لرفع القيود عن أهلية المرأة  
بقيت أهليتها مقيدة بقيود قانونية وقيود ناشئة عن نظام الاموال المشتركة  
بين الزوجين .

فمن القيود القانونية عدم جواز ممارسة المرأة الفرنسية احدى المهن بدون  
إجازة من زوجها .

ومن القيود المنبثقة عن نظام الاشتراك بالاموال ان المرأة الفرنسية المتزوجة  
لا يمكنها أن تتصرف بأموالها الخاصة ، ويجب عليها ان تحتفظ بحق الانتفاع  
للزوج ، ولا يمكنها ان تتصرف بالرقبة الا بإجازة الزوج ، وإذن المحكمة  
وحده لا يكفي (١) .

وإذا قورنت هذه القيود على أهلية المرأة الفرنسية ، بالأهلية الكاملة التي  
تتمتع بها المرأة المسلمة منذ أربعة عشر قرناً ، والتي لا تعرف مثيلاً لقيود المرأة  
الفرنسية المعاصرة أدركنا اي سبق حقه الاسلام في ميدان التشريع الانساني  
بالنسبة لحقوق المرأة وأهليتها ، وأدركنا بذلك مغزى ما يشعر به المتشرعون  
الفرنسيون من ألم بسبب نقصان أهلية المرأة الفرنسية حتى الآن ، حتى قال وزير  
العدلية الفرنسية السابق « رهنولد » : إن حلم المرأة الفرنسية وأملها لم يتحققا  
إلى الآن (٢) .

خامساً : إن التشريع الاسلامي كان انساني النزعة والعدالة ، حين قرر  
للمرأة حقوقها دون ثورة النساء ومؤتمراتهن ، بينما لم تحصل المرأة الفرنسية على  
حقوقها الا بعد ثورات ومؤتمرات واضرابات ، وكانت تنتزع حقوقها بالتدريج

---

(١) الزواج لزهدي يكن : ٢٢٤

(٢) المصدر السابق : ٢٢٦

شيئاً بعد شيء ، بينما سلم الإسلام لها بحقوقها دفعة واحدة طائعاً مختاراً .

سادساً : كان التشريع الإسلامي نبيل الغاية والهدف حين أعطى المرأة حقوقها من غير تملق لها أو استغلال لأنوثتها ، ففي الحضارتين اليونانية والرومانية وفي الحضارة الغربية الحديثة ، سمح لها بالخروج وغشيان المجتمعات ، للاستمتاع بأنوثتها ، لا اعترافاً بحقوقها وكرامتها ، بدليل موقف هذه الحضارات من أهليتها الحقوقية .

بينما كان الإسلام على العكس من ذلك ، فقد قرر لها كل ما تتم به كرامتها الحقيقية من حيث الأهلية القانونية والمالية ، وحدّ من نطاق اختلاطها بالرجال وغشيانها المجتمعات ، لمصلحة الأسرة والمجتمع ، ولصيانة كرامتها من الابتذال وأنوثتها من الاستغلال .

سابعاً : إن التشريع الإسلامي بعد أن اعطاها حقوقها ، وأعلن كرامتها راعى في كل ما رغب إليها من عمل ، وما وجهها إليه من سلوك . ان يكون ذلك منسجماً مع فطرتها وطبيعتها ، وإن لا يرهقها من أمرها عسراً .

ولنضرب لذلك مثلاً ، فهو قد أجاز لها البيع والشراء وشئى أنواع المعاملات رصّح ذلك منها ، واعتبرها كاملة الأهلية في كل هذه التصرفات ، لكنه رغب إليها أن لا تبأشر ذلك الا عند الضرورة ، وافهمها ان الخير لها ولاسرئها ولجتمعها أن تنفرغ لأداء رسالتها التي لا تقل ارهاقاً عن ارهاق العمل الحر ، وهي في الواقع تفوقه قدسية وشرفاً ، وهو ادل على انسانيته وكرامته من مزاولتها العمل خارج البيت لتأكل وتعيش ، إن الاسلام كان في هذا الموقف جد حكيم ومعتدل ، فلا هو منعها اهلية العمل خارج بيتها كما كان شأن الشرائع قبله ، شأن الامم كلها حتى العصر القريب ، ولا هو حرّضها على



هجر البيت وزين لها مزاحمة الرجل وترك شؤون الأسرة كما هو شأن الحضارة الحديثة . ولا ريب أن هذا صنع آله حكيم وتشريع عليم خبير .

ثامناً: ونتيجة لهذا كله يحق للمرأة المسلمة بوجه عام ، والمرأة العربية بوجه خاص أن تفاخر جميع نساء العالم بسبق تشريعها وحضارتها جميع شرائع العالم وحضاراته الى تقرير حقوقها ، والاعتراف بكرامتها ، اعترافاً انسانياً نبيلاً لا يشوبه غرض ولا هوى ، ولا يدفع اليه قسر ولا ضرورة .



## وضع المرأة المسلمة عبر التاريخ

### في عصور الازدهار

على ضوء هذه المبادئ الإصلاحية الجذرية التي أعلنها الاسلام ، قام في الدنيا لأول مرة مجتمع تحترم فيه المرأة كإنسان كامل الأهلية ، وتلاقى من المجتمع الاحترام اللائق بها كزوجة وأم صانعة للأبطال والعظماء ، وتسان سمعتها عن اللفظ وأقاويل السوء ، بعدم اختلاطها المشبوه مع الرجال إلا في أماكن العبادة ، ومجالس العلم ، ومعارك التحرير ، وفي هذه الأماكن كانت لها مجالسها الخاصة بها ، ولباسها المحتشم ، ووقارها المتدين ، فما كانت تتعلق بها الأعين ، ولا تتطلع اليها النفوس ، بل إذا كانت مرت 'نفض' الأبصار حياء ، وإذا جلست تنصرف الوجوه عنها احتراماً ، وإذا حاربت تحفّق لها القلوب إكباراً وتقديراً .

وتقررت مبادئ الاسلام نحوها في الفقه الاسلامي على اختلاف مذاهبه ، وأصبحت مبادئ مسلمة بها في جميع العصور ، لأنها مبادئ صريحة واضحة في كتاب الله ، وسنة رسوله ، وعمل الرسول وصحابته والتابعين من بعده .

### في عصور الانحطاط

ثم أتى على المرأة عصور متباينة من حيث الرعاية أو الإهمال ، نتيجة لتطور الحضارة الاسلامية ، وعادات البلاد الاسلامية المتباينة ، حتى انتهى الأمر بالمرأة

في عصور الانحطاط إلى إهمالها إهمالاً تاماً ، والتجاوز الواقعي على كثير من حقوقها ، مما جعلها معطلة عن أداء رسالتها الاجتماعية التي حملها إليها الاسلام .  
وينبغي أن نلاحظ أنه في هذه العصور المظلمة بقيت حقيقتان قائمتان :

اولاهما : ان حقوقها التي قررها الاسلام ظلت مقررة في كتب الفقهاء ،  
برغم أن المجتمع لم يكن ينفذ منها كثيراً ، وهذا عائد إلى أن الحقوق التي اكتسبتها المرأة المسلمة في الاسلام لم تكن حقوقاً أوحث بها ظروف اجتماعية طارئة ثم زالت ، وانما كانت حقوقاً ثابتة جاء بها تشريع إلهي خالد لا يستطيع أحد منها علا شأنه في المجتمع أن يناله بالتغيير والتبديل .

ثانيتهما : أن عفتها وسمعتها العطرة وقيامها بواجبها الأسري ظلت مستمرة خلال هذه العصور تقريباً ، برغم جميع الاضطرابات والانحرافات التي أصابت المجتمع الاسلامي في عصور الانحطاط . وهذا ما جعل المرأة المسلمة محل غبطة شديدة ، وتنويه كبير من الكتاب الغربيين الذين أخذوا منذ مطلع الاستعمار الغربي يتصلون بالمسلمين ويتحرون الحقائق عنهم .

ومن الحق أن نشهد بأن الأوساط غير الإسلامية في بلاد المسلمين استفادت من تقاليد المجتمع الاسلامي في صيانة عفة المرأة والابتعاد عن العبث بها سمعة مشرفة ايضاً ، بالنسبة الى المرأة الغربية وإن كانتا تتبعان ديناً واحداً ، وهذا ما نشاهده حتى الآن في الأسر المسيحية العريقة برغم ما أصابنا وأصابهم من عدوى التقاليد والأخلاق والعادات الغربية .





# الحاجة إلى الإصلاح

Handwritten text in Arabic script, likely a title or heading, possibly reading "كتاب" (Book).



لم يكن بدّ وقد بدأ اتصالنا بالحضارة الغربية في مشهل هذا القرن تقريباً،  
من أن تنتج أفكار المصلحين الاجتماعيين الى معالجة قضية المرأة عندنا بعد أن  
وصلت الى ما وصلت اليه في عصور الانحطاط: من الاهیال والافتئات على كثیر  
من حقوقها حتى غدت غير ذات أثر فعال في تطور مجتمعا والنهوض بأمتنا .

### طريقان للمصلح

وكان جمهور هؤلاء المنادين بالاصلاح ، ذوي اتجاہین متباينين في كثير من  
نقاط الرأي :

١ - فالذين درسوا الاسلام وعلموا ما جاء فيه من إصلاح عظیم لشؤون  
المرأة ، والذين آمنوا بوجوب احتفاظ المرأة عندنا بخصائصها كمرأة عربية  
مسلمة ، أخذوا ينادون بوجوب الاستفادة من تراث الاسلام وتجاوب الأهم  
في اصلاح المرأة وإنهاضها .

٢ - والذين بهرتهم أنوار المدنية الغربية وغرتمهم مظاهر حياة المرأة الغربية ،  
أخذوا ينادون بوجوب اتباع النهج الغربي في رقي المرأة عندنا وإنهاضها  
من كبوتها .

هذان هما الاتجاهان الرئيسيان اللذان انقسم اليهما دعاة الاصلاح ، وطبعاً  
إنني أسقط هنا أولئك الذين أعجبهم وضع المرأة على ما هو عليه تماماً ، فلم يروا  
حاجة لإدخال أي تبديل أو تغيير في حياتها .. هؤلاء لا أتحدث عنهم ، لأنني  
لست أراهم قوماً عمليين ولا مدرکين خطورة بقاء المرأة على ما توارثته من  
عهود الانحطاط والتخلف .

وكان لابد لاثجاهات الفريقين المتباينين في وجهات النظر في طريق اصلاح المرأة من أن تنعكس على قوانيننا في عصر النهضة الذي نعيش فيه ، فجاءت فيها أحكام مستمدة من الفقه الاسلامي ، وأحكام تخالفه ، وأنا متحدث عن أهم هذه الأحكام بقدر ما أستطيع من ايجاز يسمح به الوقت .

### نوامي الاصلاح

نستطيع أن نقسم الاصلاحات أو الأحكام التي دخلت في قوانيننا لاصلاح حالة المرأة والنهوض بها الى أقسام رئيسية ثلاثة :

- أ - في نطاق الأحوال الشخصية
- ب - في نطاق الحقوق السياسية
- ج - في نطاق الحقوق الاجتماعية

\*\*\*

# في الأحوال الشخصية



سیدنا الحارثی

من المعلوم أن أحكام الأسرة عندنا كانت تؤخذ من مذهب أبي حنيفة رحمه الله خلال مئات السنين ، وكذلك كان الحال في لبنان والاردن ومصر والعراق ، كما كانت تؤخذ من مذهب مالك في كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب ، وكانت تؤخذ من مذهب الشافعي في الحجاز وبعض البلاد الأخرى ، وتؤخذ من مذهب أحمد في السعودية والكويت وأمارات الخليج العربي .

وحين يتخاصم الناس فيما بينهم ويتحاكمون الى فقيه من فقهاء الشريعة . كان كل فقيه يفتي بمذهبه الذي يتبعه به .

ولا شك في أن كل مذهب قد يحتوي من الأحكام ما لا يتفق مع مصالح الأسرة ، وبخاصة بعد تطور الحضارة والعادات والتقاليد ، لذلك بدأت الدولة العثمانية في أواخر عهدها باصلاح ما تراه ضرورياً من أحكام القضاء في شؤون الأسرة ، فأصدرت في عام ١٣٣٦ هـ قانون حقوق العائلة الذي أخذ ببعض أحكامه من آراء في المذهب الحنفي نفسه ؛ ومن آراء من المذاهب الاجتهادية الأخرى ، كما أخذت مصر تسن في بعض مسائل الأحوال الشخصية قوانين تأخذ فيها بآراء غير المذهب الحنفي ، فصدر في عام ١٩٢٠ القانون رقم ٢٥ ، وفي عام ١٩٢٩ القانون رقم ١٥ ، كما صدر في عام ١٩٤٣ القانون رقم ٧٧ وهو المتضمن لأحكام المواريث ، وصدر في عام ١٩٤٦ القانون رقم ٧١ وهو المتضمن لأحكام الوصية كلها .

وقد صدر في سورية عام ١٩٥١ قانون للأحوال الشخصية شامل لأحكام الزواج والخلالة ، والأهلية والوصية والمواريث . وقد أخذت بعض أحكامه

من آراء المذاهب الاجتهادية غير المذهب الحنفي ، ونص في آخر مادة منه ( المادة ٣٠٨ ) على أنه في الحالات التي لا يوجد عليها نص في القانون يعمل فيها بمذهب أبي حنيفة .

وكذلك صدر في كل من الأردن وتونس والمغرب والعراق قوانين جديدة تنظم أحكام الأسرة من المذاهب السائدة فيها . وقد تضمنت بعض هذه القوانين احكاماً جديدة في أحكام الأحوال الشخصية كالمواريث تخالف أحكام الشريعة صراحة .

وبما تميز به قوانين الأحوال الشخصية التي صدرت حديثاً في البلاد العربية أنها أزالَت كثيراً من الشكوى التي كان يشكو منها الناس نتيجة التقيد بمذهب معين كما كان العمل عليه في المحاكم الشرعية ، مع أنه ليس لذلك سند من شريعة أو مصلحة .

وسأقتصر في بحثي هذا على أهم الاصلاحات التي تضمنها قانون الأحوال الشخصية السوري ومثله في القوانين المصرية ، ولعل مثله جاء في القوانين العربية الأخرى .



# ١ - في الزَّوَاجِ

## ١ - منع زواج الصغار دون سن البلوغ

ذهبت الآراء الاجتهادية في المذاهب الاربعة وغيرها إلى صحة زواج الصغار ممن هم دون سن البلوغ ، واستندوا في ذلك إلى اجتهادات من نصوص القرآن الكريم ، وإلى وقائع حدثت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين .

وخالفهم في ذلك عدد قليل من الفقهاء منهم ابن شبرمة والبيهقي ، فذهبوا إلى عدم صحة زواج الصغار مطلقاً ، وأن العقد الذي يعقده أولياؤهم نيابة عنهم يعتبر باطلاً لا يترتب عليه أثر ما .

ولا شك في أن حكمة التشريع من الزواج يؤيد هذا الرأي ، وليس للصغار مصلحة في هذا العقد ، بل قد يكون فيه محض الضرر لهم ، إذ يجد كل من الفتى والفتاة نفسه بعد البلوغ مجبراً على الزواج بشخص لم يؤخذ رأيه في اختياره ، وقد لا يتفق معه في المزاج والاختلاق والطباع ، وقد يكون أحدهما سيئ الاختلاق ، إلى غير ذلك مما يقع كثيراً .

والذي يحمل الناس - وخاصة في الريف - على اجراء مثل هذه العقود

رغبة الولين - وقد يكونان أخوين - في ربط امرتيها برباط المصاهرة لمصلحة عائلية أو مادية أو شخصية ، ومثل هذه المصالح لا يقيم لها الشرع وزناً ، ولم تعد في حياتنا الحاضرة محل اعتبار بالنسبة للسعادة الزوجية ، وجوب الاحتياط لكل ما قد يؤدي بها إلى الضعف أو التفكك .

لقد كان الأمر قديماً في مجتمعنا أن الفتاة لا رأي لها في اختيار الزوج ، بل ابوها يزوجه لمن يريد أو تريد أمها ، ومادام كذلك فمن السهل عليهم أن يزوجهوا وهي صغيرة فإذا كبرت وجدت نفسها ملزمة بهذا الزوج لا تستطيع أن تبدي عليه اعتراضاً ، وإلا كان نصيبها التأنيب والاهانة وقد يصل الأمر إلى القتل إذا أصرت على الرفض والامتناع .

وهذا أمر لا تقره الشريعة ولا تبيحه مصلحة الأسرة والمجتمع . وفيه عدوان صارخ على حق الفتى والفتاة في اختيار كل منهما من يشاء لبناء حياته الزوجية المرتقبة . وقد أيدت التجارب فساد مثل هذا النوع من الزواج وفشله . وكثيراً ما ينتهي بجرائم خلقية أو عدوانية .

ومن هنا أخذ قانون الأحوال الشخصية السوري بمبدأ عدم صحة زواج الصغار ، وأن أحداً لا يملك تزويجهم ولياً كان أم وصياً ، وإن وقع ذلك كان لغواً لا أثر له . وقد اقتفى قانوننا في ذلك أثر قانون حقوق العائلة العثماني .

أما قانون مصر فقد منع سماع دعوى الزوجية في مثل هذه الحالة . ومعنى ذلك أن العقد صحيح لكن المحكمة الشرعية لا يمكنها تسجيله ، ولعل عذرهم في ذلك واقع الريف المصري ، فإن زواج الصغار فيه منتشر جداً ، فأرادوا احترام الأوضاع الاجتماعية القائمة ، واعتبروا عدم سماع الدعوى في هذا الزواج خطوة أولى في طريق إنقاذه .

والذي نراه أن ما فعله قانوننا أصح وأحزم .

## ٢ - تحديد سن الزواج

ليس في الفقه الاسلامي تحديد لسن الزواج ، بل أحكامه العامة قاضية ببلوغ الرشد حين البلوغ الجنسي فعلاً ، أو تقديراً بخمس عشرة سنة . ولكن قانون الاحوال الشخصية جعل سن الاهلية الكاملة للزواج ثمانية عشر عاماً للفتى ، وسبعة عشر عاماً للفتاة ، وأجاز القانون للفتى اذا بلغ خمسة عشر عاماً . وللفتاة اذا بلغت ثلاثة عشر عاماً . وأرادا الزواج ، أن يتقدما بطلب الى القاضي للاذن لهما ب عقد الزواج . فاذا وجد القاضي أن جسيميهما يحتملان الزواج ووافق الاب أو الجد فقط على ذلك ، يسمح لهما بالزواج وإلا فلا .

وليس لهذا التحديد مستند من آراء الفقهاء الاسلاميين ، ولكنه أخذ عن القوانين الغربية ، وللغربيين بيئتهم وأوضاعهم الخاصة ، غير أني لا أرى هذا التحديد متفقاً مع مرحلة البلوغ الجنسي لكل من الفتى والفتاة في بلادنا ، ولا يتفق مع المصلحة الاخلاقية العامة ، فيجب أن يسمح بالزواج منذ البلوغ الجنسي ، والفتى والفتاة وأولياؤهما أدري بالمصلحة متى تكون في الزواج ، أهو بمجرد البلوغ أم بانتظار سنوات بعد ذلك ، وتدخل القانون في هذا الموضوع لامعنى له ، بعد أن فتح الباب بالسماح بالزواج بمجرد البلوغ الجنسي ، ولكن عن طريق اقتناع القاضي بأن جسم الفتى او الفتاة يحتمل الزواج ! . . كأن القاضي أغير على مصلحة الفتى والفتاة منها أو من أوليائها !

على أني لم أجد فائدة لتدخل القاضي في هذا الموضوع ، فالآباء الراغبون في زواج بناتهم قبل بلوغهم سن الزواج القانوني يلتمسون من الحيل ما يفسد احتياط القانون لذلك ، ومن أهم هذه الحيل أن يعرضوا على القاضي أو مندوبه بشيقة الفتاة الكبرى ، أو بنت عمها ، أو إحدى قربياتها ، أو إحدى جاراتها على أنها هي التي يراء زواجها ، فيوافق القاضي . . . فما فائدة هذا التدخل ؟ ولم تدخل القاضي في مثل هذه المشا كل ؟



إن عصرنا عصر وعي الناس لمشكلاته تماماً ، فالفتاة تعرف مشكلات الزواج ومتاعبه ، فلا توافق أولياءها على الزواج إلا وهي مقتنعة بأن مصلحتها فيه ، وكذلك أولياؤها يعرفون متاعب الزواج المبكر جداً ، فاذا رغبوا في زواج فتياتهم بعد بلوغها بسنوات قلائل كان ذلك عندهم أنه في مصلحتها .  
قد يقال : إن بعض الآباء قد يرغبون بناتهن على الزواج وهن في سن مبكرة رغبة في منافع مادية يؤملونها .

والجواب على هذا بأن مذهب أبي حنيفة - وهو الذي أخذ به في قانون الأحوال الشخصية - أن الفتاة متى بلغت لا يستطيع أبوها أو أولياؤها إجبارها على قبول الزواج ، بل لابد من رضاها ، وفي هذا ضمان كافية لمنع تسرع الآباء في تزويج فتياتهم رغبة في منافع مادية .

### الزواج المبكر

إنني من أنصار الزواج المبكر نسبياً ، فالزواج المبكر أحفظ لأخلاق الشباب ، وأدعى إلى شعورهم بالمسؤولية . وهو أفضل لصحة الزوجين ، وللزوجة بصورة خاصة .

وقد ثبت علمياً - كما أيده الدكتور فيكتور بوجومولتز في كتابه « من الجلد إلى الذهن » وترجم أخيراً بعنوان « عش شاباً طول حياتك » - أن انجاب الأطفال شيء مهم جداً في حياة المرأة من كل ناحية ، ولم يقرر أحد من المختصين أن تعب البنية من كثرة الولادة قاض عليها ، ويقول ( ص ٦٨ ) :

« إن من المؤكد أن عملية الحمل والولادة عامل حيوي جداً في نشاط بنية المرأة ، ولست أميل إلى القول بأن المرأة تتعرض لتقصير حياتها بافراطها في انجاب الذرية ، فكلنا نعرف نساء انجن كثيرات من الأولاد ، وعمرن طويلاً جداً » .

« إذا رجعنا الى امثلة معينة بين من نعرف ، فربما بدت لنا القوة التناسلية دليلاً على حيوية خارقة ، ومن ابرز الامثلة على ذلك . فلاح روسي اسمه « فيودور فاسيليان » يبلغ من العمر خمساً وسبعين ، وقد انجب ثلاثة وثمانين طفلاً من زوجتين متعاقبتين ، فقد ولد له من الاولى اربعة توائم ، اربع مرات متتالية ، وثلاثة توائم ، اربع مرات متتالية ايضاً ، وتوأمين ست عشرة مرة ، وولد له من زوجته الثانية الحالية ثلاثة توائم مرتين ، وتوأمين ست مرات ، وخمسة اطفال فرادي . »

ثم يقول هذا الطبيب :

« ولكن مثل هذه الحالات لا تعتبر تفسيراً مقنعاً في نظر العلم ، وإن المقطوع به أن الولادة مفيدة عموماً لبنية المرأة ، وقد لاحظ العلامة « الكس كلريل » ان الاناث من ذوات الثدي قد لاتصل إلى غاية نموها إلا بعد الحمل مرة او اكثر ، فالحمل عند المرأة من عوامل توازنها الحيوي ، أما تكاليفه من المتاعب فلما يصاحبه من ظروف عارضة ، ولهذا يعتبر الطب الظاهري الحياة الجنسية والتناسلية على اعظم جانب من الاهمية لدى المرأة ، ويميل الى تشجيع النشاط الجنسي ( المشروع ) لمصلحة اعضائها واستدامة شبابها واطالة عمرها . »

وأريد بهذه المناسبة أن أتحدث عن تأخر الشباب والشابات - وبخاصة الطلاب والطالبات - في الزواج الى الوقت الذي يضمنون فيه مستقبلهم بعد تخرجهم ، وهذه ظاهرة خطيرة أدت الى مساوئ اجتماعية لاعداد لها .

إن الزواج اذا يسرت وسائله وقضي على التقاليد السيئة فيه يصبح أمراً عادياً جداً ، فالطالب الذي ينفق عليه أبوه يستطيع أن يضم اليه زوجة في نفس الغرفة التي يسكن فيها دون أن يرهق والده .

ويجب أن نفرق بين الزواج وبين إنجاب الأولاد ، فقد أصبح من الممكن علمياً الآن إيقاف إنجاب الأولاد الى الوقت الذي يصبح فيه الزوجان قادرين على الإنفاق على الأولاد .

والمهم أن تبكّر شبابنا وشاباتنا في الزواج يعصم أخلاقهم من الانحراف ، ويهدئ أعصابهم ، ويقيهم أخطار الانفعالات النفسية ذات الأثر الضار في دراستهم واتجاههم السلوكي في الحياة .

وقد جاءتنا الأنباء بأن زواج الطلاب بالطلّابات في جامعات أمريكا قد أصبح « الموضة » المنتشرة بينهم ، وبلغ عدد المتزوجين من الطلاب والطلّابات في إحدى الجامعات الأمريكية الكبرى أربعين في المائة ، وجاءت الأخبار من إنجلترا بأن هذه « الموضة » قد سرت إلى جامعاتها أيضاً ، ويؤيد عدد من أساتذة الجامعات في أوروبا وأمريكا هذا الاتجاه الجديد بين الطلاب والطلّابات ، وقد صرح البروفسور هاردن استاذ علم النفس في جامعة هارفارد بأن الزواج المبكر لا يضر كما يعتقد البعض ، وخاصة بين طلاب وطالّبات الجامعة . إن الظاهرة التي يشاهدها الناس في الجامعات هي ظاهرة طبيعية وجد مفيدة ، فالطالب المتزوج يدرك قيمة مستقبله ( جريدة الوحدة الدمشقية ) ١٩٦١/١١/٥

انني كاستاذ جامعي وكمتزوج أشجع وأدعو طلابنا وطالّباتنا إلى الزواج بعضهم من بعض ، وأنا كفيل لهم بحياة سعيدة هانئة ، وذلك يقتضى شبابنا وفتياتنا أن يبدؤا بأنفسهم بالثورة على التقاليد السيئة التي ترافق الزواج وتجعله عبئاً مالياً ثقيلاً ، وحسب الفتاة أن تقول لا ئمها وأمها انني أرضى بالزواج في غرفة شاب يقيم مع أمرته إلى أن يتيسر له الانفراد بسكن مستقل ، وحسب الشاب أن يفعل ذلك ، ومتى بدأ به بعض أفراد منهم أصبح أمراً مألوفاً يحتمّذه آخرون من بعدهم .



ولا بد لي من التوجه أيضاً إلى الجمعيات النسائية بأن تحمل لواء الدعوة في  
الاعتماد على النساء إلى نيل تلك التقاليد التي نشكو منها جميعاً ، وأن تحاربها في  
اجتماعاتها ونشراتها وندواتها بكل ما وسعها الجهد ، فذلك خير عمل تقدمه لجيلنا  
والأجيال الآتية من بعده .

إن جيلنا المثقف جدير بأن يضرب أول معول في بناء هذه التقاليد الضارة ..

### ٣ — منع الفرق الكبيرة في السن بين الزوجين

في المجتمع الواعي الذي يقدر القيم الأخلاقية والمعاني الاجتماعية النبيلة ،  
يترك التشريع لأبنائه تقدير الظروف والمناسبات التي يباح فيها الشيء أو يمنع  
بما يختلف باختلاف الدواعي والأسباب .

ومن ذلك أن الشريعة الإسلامية اكتفت ببيان الحكمة من الزواج وبيان  
غاياته الاجتماعية النبيلة : من كونه سبباً لسكن النفس وإطمئنانها ، وقيامها  
بواجباتها وبناء خلية اجتماعية صالحة تمد المجتمع بنسل صالح قوي عامل .

ولم تضع حداً لفارق السن بين الزوجين ، فذلك مما تنبه له العقول السليمة  
وتعيه الإرادة الحكيمة ، والناس في هذا يختلفون ، فكم من متقدم في السن  
أكثر قدرة على القيام بواجباته الزوجية ، وأكثر استعداداً لاسعاد زوجته  
وملء بيتها رغداً وهناءً من كثير من الشباب .

إلا أن بعض الناس قد تعميمهم المصلحة العاجلة عن الضرر الآجل ، وتهمهم  
مصالح أنفسهم قبل مصالح أبنائهم وذريتهم ، وقد يرون في الثروة والجاه وسيلة  
للسعادة دون الفتوة والقوة والشباب ، فيقدمون على تزويج بناتهم من شبوخ  
يعجزون عن القيام بواجباتهم الزوجية ، ويستحيل أن تكون حياة الفتاة معهم

حياة قلب وروح ، بل حياة أشباح تتهاوى ، وقبور تفتح لتستقبل أصحابها .

مثل هؤلاء يسيثون الى بناتهم بالغ الاساءة ، والشريعة وإن لم تنص بصراحة على منعهم من هذا العمل إلا أن روحها وأهدافها التي أعلنتها من شرع الزواج تمنعهم منه وتشنع عليهم صنيعه .

وقد نص بعض الفقهاء على حرمة ذلك ، قال القليوبي في حاشيته على المنهاج :  
ويصح أن يزوج بنته الصغيرة بهؤلاء ( عجوز وأعمى ) وإن حرم عليه ، قاله  
الجمهور ( انظر : ٢٣٠/٣ ) .

فأنت ترى أنهم فرقوا بين صحة العقد وبين حرمة ، فالعقد وإن كان صحيحاً ، فيه حرمة اتفق عليها الجمهور ، وهذا مايعبر عنه الفقهاء بتعبير آخر :  
يجوز قضاء ويحرم ديانة .

وكثير من الناس لا يردعهم القول بجرمة الشيء عن اتيانه هاداموا يرونه صحيحاً ، ولذلك كثروا في الأيام الاخيرة تزويج فتيات في مقتبل العمر طمعاً في ثروة الازواج وجاههم ووراثه بملكاتهم ، ومن المؤسف ان الفتيات انفسهن قد يكن راغبات بهذا الزواج للبواعث ذاتها ، وهذه البواعث غير كريمة في نظر الخلق ولا مرضية في نظر الشريعة . ومثل هذا الزواج لايعهم الزوجة الفتاة ولا يحقق لها الهناء والاستقرار ، لذلك وجب أن يتدخل المشرع في منعه ، عملاً بالسياسة الشرعية ، فلولي الامر منع المباح اذا نشأت عنه مفسدة ، فكيف اذا كان حراماً ؟

وبذلك أخذ قانوننا في وجوب تقارب الزوجين في العمر ، ونص على انه اذا كان الفارق كبيراً ولا مصلحة في هذا الزواج فللقاضي أن لا يأذن به .  
ونعم ما فعل .

غير أن القانون لم يحدد للفارق سنّاً معينة ، وقد جرت محاكمنا الشرعية على اعتبار الفارق المسموح به ما كان دون العشرين عاماً ، فإن زاد على ذلك كان غير مسموح به ، وقد يكون هذا مقبولاً على وجه العموم .

#### ٤ - منع تحكم الولي في الزواج

لا تزال التقاليد في مجتمعنا - وبخاصة في الريف - تكاد تسلب الفتاة حريتها في اختيار الزوج ، والاعلم أن يفرض عليها من يريده الأب ، أو ترزاه الأم ، وهي بواقعها كفتاة عذراء تستحي أن تبدي رأيها ، وبواقع المجتمع الذي تعيش فيه لا يحق لها أن تعترض على إرادة أبيها وأوليائها . وكثيراً ما أخفق الزواج في مثل هذه الحالات ، وجر وراءه مآسي كثيرة .

وليس لهذا سند صريح من الشريعة ، إلا أن بعض المذاهب الاجتماعية ذهبت إلى أن الأب يستطيع إجبار فتاته البكر - دون الثيب - على الزواج ، ويستحب له أن يأخذ رأيها .

وخالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله ومن وافقه ، فقالوا : ليس للأب ولا لغيره من الأولياء إجبار البنت البكر البالغة على الزواج ، ويجب على الأب أو الأولياء استثمارها في أمر الزواج ، فإن وافقت عليه صح العقد وإلا فلا . وقد كان العمل - ولا يزال - في المحاكم الشرعية جارياً على الاخذ برأي أبي حنيفة ، فلم يكن للأب أو الأولياء سبيل إلى اغتات الفتاة وإجبارها على الزواج بمن لا تريد .

غير أن أبا حنيفة ومن معه يرون من حق الأولياء الاعتراض على رغبة الفتاة في الزواج بمن تحب عن طريق الادعاء بأمرين :

الأول : عدم كفاة الزوج ، ولكفاة عند أبي حنيفة وغيره مقاييس من الحسب والمهنة ومكانة الآباء والجدود والغنى وغير ذلك مما يفتح المجال واسعاً أمام



الأولياء الجاهلين للتحكم في زواج بناتهم إذا لم يوافقوا على مكانة عائلة الخاطب و ثروته وغير ذلك .

الثاني : عدم مهر المثل ، فإذا زوجت الفتاة نفسها بأقل من مهر مثلها كان لائبها أو أوليائها فسخ العقد لأنه بما تلحقهم فيه المعرة .

ولا شك أن تطور الحياة الاجتماعية يقتضي تغيير النظرة الى هذه المسألة تغييراً أساسياً ، ولذلك عاجلها قانوننا للأحوال الشخصية معالجة موفقة .

فمن حيث الكفاءة أقر القانون اشتراط الكفاءة بين الزوجين ، وهذا من حيث المبدأ ضروري لضمان سعادتهما وتفاهمهما ، ولكنه ترك تحديد الكفاءة إلى عرف البلد الذي يجري فيه العقد ، وهذا إجراء حكيم من يمكن تطبيقه في كل وقت بما يكفل هناة الأسرة .

وجعل القانون من حق الأب الذي تزوجت فتاته في سن الزواج القانوني بغير رضاه أن يعترض لدى القاضي بعدم الكفاءة فحسب ، فان تحقق القاضي عدم الكفاءة فسخ العقد وإلا أجراه .

وبهذا حال القانون دون تعنت الآباء أو الأولياء في زواج فتياتهم .

وبقي في القانون مشكلة على مذهب أبي حنيفة ، وهي ما إذا عقدت فتاة في السادسة عشرة من عمرها زوجاً من كفء ولم يوافق أبوها على ذلك ، فان هذا العقد لا يستطيع القاضي إجراؤه بحسب نصوص القانون ، وهو صحيح على مذهب أبي حنيفة قولاً واحداً .

أما مهر المثل فقد ألغى القانون اعتباره تماماً ، ولم يجعل للأب حق الاعتراض بسببه ، وقد أحسن القانون في ذلك صنفاً ، فان المهر في الاسلام رمز لا كرام المرأة والرغبة في الاقتوان بها ، والتعير بنقصانه صنيع اليناثات الجاهلة التي

تغفل الحكمة من مقاصد الزواج وحكمة المهر فيه ، ومثل هذا لا يقيم له الاسلام وزناً ، وبذلك قال الائمة المجتهدون غير أبي حنيفة .

## ٥ — الشروط في عقد الزواج

قد تكون للزوجة مصلحة في اشتراط أمر معين في عقد الزواج ، فما هو موقف الشريعة حينئذ ؟

إن الشريعة تنظر الى مصالح الناس بلا ريب ، وتسعى الى تحقيق ما لا يتنافى منها مع مقاصد الشريعة أو مبادئ النظام العام ، أو مصلحة الجماعة بوجه عام .

وللفقهاء مسالك معروفة في الشروط في العقود ، ما بين متشددين في عدم السماح بها إلا في نطاق ضيق ، وما بين متساهلين في قبول كل شرط إلا ما خالف مبادئ الشريعة وأنظمتها ، وهؤلاء هم الحنابلة ، ولكل مذهب أدلته التي استند اليها في تحديد الشروط التي يقبلها أو يرفضها .

أما في عقد الزواج فالاجماع منعقد على أن كل شرط فيه يخالف نظامه الأساسي يعتبر لغوا وباطلاً ، وذلك كاشتراط أن لا تدخل في طاعته ، أو أن لا ينفق عليها .

واختلفوا فيما وراء ذلك ، والذي عليه فقهاء الحنفية وهو الذي كان معمولاً به في المحاكم الشرعية عندنا قبل صدور قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٥١ أن كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائم نظامه ، ولم يرد نص خاص بجوازه ، وليس مما جرى به العرف ، فهو شرط فاسد ، بمعنى أن العقد صحيح والشرط لاغ لا قيمة له ولو تراضيا عليه في العقد .

وعلى هذا فلو اشترطت عليه أن لا يسافر بها من بلدها ، أو أن لا يتزوج عليها ،

صح العقد ولغا الشرط ، وله بعد ذلك أن يسافر بها وأن يتزوج عليها ، وإن  
كان الأولى أن يفى بما ارتضاه عند العقد ، لأن الله رغب في الوفاء  
بالعهود والمواثيق .

لقد كان ينشأ من تطبيق هذا المبدأ ضرر بالغ بالمرأة ، وتغريب خطير بها ،  
فهي ما أقدمت على العقد إلا بناء على ما اشترطته فيه لمصلحتها ، وقد قبل الزوج  
بذلك ، فعدم وفائه بعدئذ بالشرط الذي اتفقا عليه لإخلاف لما وعد الزوج به ،  
وتغريب منه لها .

لذلك عالج قانون الأحوال الشخصية هذا الموضوع بما يحفظ حقوق الزوجة ،  
ويمنع الزوج من التغريب بها ، فاختر مبدء الحنابلة أساساً في قبول الشروط ،  
ولكنه قسمها تقسيماً جديداً توخى فيه مصلحة الزوج والزوجة على السواء .

فقد قسم القانون الشروط الى ثلاثة أقسام :

١ - شروط باطلة لا يحق الوفاء بها ، ويكون العقد معها صحيحاً ، وذلك  
بأن يقيد عقد الزواج بشرط ينافي نظامه الشرعي ، كاشتراط عدم المهر ، أو  
اتفاق الزوجة على الزوج ، أو بشرط ينافي مقاصده الشرعية ، كاشتراط عدم  
الاستمتاع الزوجي ، أو أن يلتزم فيه ما هو محظور شرعاً ، كاشتراط المرأة  
أن تسافر وحدها .

فهذا النوع من الشروط باطل ، والعقد صحيح ، ولا يجوز الوفاء بالشرط  
وقد قدمنا أن هذا حكم متفق عليه في المذاهب الاجتهادية ، ولا نعلم  
فيه خلافاً .

٢ - شروط صحيحة يلزم الزوج بالوفاء بها ، بمعنى ان القضاء يجبر الزوج  
على تنفيذها ، وهي الشروط التي تكون فيها مصلحة مشروعة للزوجة ، ولا  
تمس حقوق غيرها ، ولا تقيد حرية الزوج في أعماله الخاصة المشروعة ، كأن



لا يسافر بها ، أو أن لا ينقلها من دار أبيها أو بلدها ، فهذا الشرط صحيح ولا يستطيع الزوج أن يسافر بزوجه ، فإن أصر على السفر بهامنه القاضي من ذلك .

وهذا مأخوذ من مذهب أحمد رحمه الله .

٣ - شروط صحيحة ، ولكنها غير ملزمة للزوج بمعنى أن القضاء لا يجبر الزوج على تنفيذها ، وذلك في الحالتين التاليتين :

أ - أن تشترط الزوجة في عقد الزواج ما فيه تقييد الحرية الزوج في أعماله الخاصة المشروعة ، كأن تشترط عليه أن لا يسافر ، أو لا يتوظف ، أو لا يشتغل في السياسة ! أو لا يتزوج عليها .

ب - أن تشترط ما يمس حقوق غيرها ، كاشتراطها أن يطلق زوجته الأخرى . فالشرط في مثل هاتين الحالتين شرط صحيح ، ولكن لا يلزم الزوج الوفاء بسلطة القضاء ، فإذا لم يف كان للزوجة طلب فسخ النكاح . وهذا متفق مع مذهب أحمد رحمه الله أيضاً ، إلا في اشتراط تطبيق الضرة ، فإن للحنابلة رأيين : أحدهما يقول بجوازه ، والآخر ، لا .

ومن هنا يتبين أن القانون قد أعطى الزوجة حق اشتراط ما تشاء من الشروط التي لا تنافي نظام عقد الزواج ، وأن هذه الشروط منها ما تستطيع أن تجبر الزوج على تنفيذه بسلطان القضاء ، ومنها ما يعطيها الحق بطلب فسخ النكاح إذا نكل الزوج عن الوفاء به .

وهذا رفع غبن كبير عن المرأة كانت تثن تحت وطأته بسبب التقييد بمذهب أبي حنيفة قبل صدور القانون .

غير أن الحق أن فسح المجال كثيراً أمام شروط الزوجة قد يعود بالضرر البالغ على الزوج ، ولذلك مثلاً : اشتراطها أن لا يسافر بها من بلدها ، أن الزوج

قد يجد نفسه مضطراً للسفر ، كأن يكون موظفاً صدر الأمر بنقله الى بلد آخر ، فاذا أصرت الزوجة على عدم السفر معه ، لم يكن أمامه الا ان يتركها تعيش وحدها ، ويعيش هو وحده ، وفي هذا مافيه من تشتت للاسرة ، وتعرض الحياة الزوجية لعدم الاستقامة ، وإما أن يضطر إلى طلاقها ، وفي هذا خراب بيته ، وانهايار حياته الزوجية ، وتعرضه لهزات عنيفة ليس من اليسير تلافيها .  
لني أرى إعادة النظر في مثل هذه الشروط بحيث لا يعنت الزوج ، ولا تعنت الزوجة ، والحياة الزوجية ليست شركة مادية يحاول كل طرف فيها أن ينال اكبر كسب ممكن ، بل هي شركة معنوية ، لابد أن يتنازل فيها كل واحد للآخر عن بعض حقه ، حتى يتم الوثام والانسجام والاستقرار .

بقيت هنا نقطتان لابد من الإشارة اليهما :

الأولى : أن فقهاء الحنفية يقررون أنه اذا اشترطت الزوجة في العقد جعل حق الطلاق بيدها بحيث تطلق نفسها متى شاءت ، فإن هذا شرط محترم ، ويكون من حقها أن تطلق نفسها في أي وقت تريد ، وهم يخرجونه لا على أنه من قبيل الشرط حتى يكون فاسدا كما هي قاعدتهم ، بل على ان الزوج قد ملكها حقاً يملكه بعد العقد متى يشاء ، فله أن يجعل بتمليكها هذا الحق عند العقد . وليس في هذا ما ينافي القواعد العامة .

الثانية : أن قانون حقوق العائلة قد نص على أن الزوجة اذا اشترطت أن لا يتزوج عليها ، واذا تزوج كانت هي أو ضررتها طالقة ، فالعقد صحيح والشرط معتبر ( المادة ٣٨ ) وهذا ليس من قبيل الشروط الفاسدة ، بل هو من قبيل تعليق الطلاق بشرط ، وهو صحيح كما اذا قال لها : إن ذهبت الى مكان كذا فأنت طالق . ثم ذهبت فالطلاق واقع قولاً واحداً .

## ٢ - في تعدد الزوجات

### فكرة النعمد

يشن الغربيون المتعصبون من رجال الدين والاستشراق والاستعمار حملة قاسية على الاسلام والمسلمين بسبب تعدد الزوجات ، ويتخذون منها دليلاً على اضطهاد الاسلام للمرأة واستغلال المسلمين لها في إرضاء شهواتهم ونزواتهم .

والغربيون في ذلك مكشوفو الهدف ، مفضوحو النية ، متهافتو المنطق ،

١ - فالاسلام لم يكن أول من شرع تعدد الزوجات ، بل كان موجودا في الامم القديمة كلها تقريباً : عند الاثينيين ، والصينيين ، والهنود ، والبابليين والاشوريين ، والمصريين ، ولم يكن له عند أكثر هذه الأمم حد محدود ، وقد سمحت شريعة « ليكي » الصينية بتعدد الزوجات الى مائة وثلاثين امرأة ، وكان عند أباطرة الصين نحو من ثلاثين الف امرأة ! ..

٢ - والديانة اليهودية كانت تبيح التعدد بدون حد ، وأنبياء التوراة جميعاً بلا استثناء كانت لهم زوجات كثيرات ، وقد جاء في التوراة أن نبي الله سليمان كان له سبعائة امرأة من الحرائر وثلاثائة من الإماء .

٣ - ولم يرد في المسيحية نص صريح بمنع التعدد ، وإنما ورد فيه على سبيل



الموعظة أن الله خلق لكل رجل زوجته . وهذا لا يفيد على أبعد الاحتمالات إلا الترغيب بأن يقتصر الرجل في الأحوال العادية على زوجة واحدة، والاسلام يقول مثل هذا القول ، ونحن لاننكره ، ولكن ابن الدليل على أن زواج الرجل بزوجة ثانية مع بقاء زوجته الاولى في عصمته يعتبر زنى ويكون العقد باطلاً ؟ .

ليس في الاناجيل نص على ذلك ، بل في بعض وسائل بولس ما يفيد أن التعدد جائز ، فقد قال : « يلزم أن يكون الاسقف زوجاً لزوجة واحدة<sup>(١)</sup> » ففي الزام الأسقف وحده بذلك دليل على جوازه لغيره .

وقد ثبت تاريخياً أن بين المسيحيين الأقدمين من كانوا يتزوجون اكثر من واحدة ، وفي آباء الكنيسة الاقدمين من كان لهم كثير من الزوجات ، وقد كان في اقدم عصور المسيحية من يرى إباحة تعدد الزوجات في أحوال استثنائية وامكنة مخصوصة .

قال « وستر مارك » ( Wester mark ) العالم الثقة في تاريخ الزواج : إن تعدد الزوجات باعتراف الكنيسة بقي الى القرن السابع عشر . وكان يتكرر كثيراً في الحالات التي لاتخصها الكنيسة والدولة<sup>(٢)</sup> .

ويقول أيضاً في كتابه المذكور :

إن « ديارماسدت ملك إرلندة كان له زوجتان وسريتان . وتعددت زوجات الميروفنجيين غير مرة في القرون الوسطى وكان لشرلمان زوجتان وكثير من السراي ، كما يظهر من بعض قوانينه ان تعدد الزوجات لم يكن مجهولاً بين رجال الدين أنفسهم .

---

(١) انظر رسالة بولس الاولى الى تيموشاوس .

(٢) العقاد : حقائق الاسلام : ١٧٧ .

وبعد ذلك بزمن كان فيليب اوفاهيس وفردريك وليام الثاني البروسي  
يبرمان عقد الزواج مع اثنتين بموافقة القساوسة اللوثرين ،

وأقر مارتن لوثر نفسه تصرف الاول منهما كما أقره ملانكنون  
وكان لوثر يتكلم في شتى المناسبات عن تعدد الزوجات بغير اعتراض ، فانه لم يحرم  
بامر من الله ، ولم يكن ابراهيم - وهو مثل المسيحي الصادق - يحجم عنه إذ  
كان له زوجتان .

نعم إن الله أذن بذلك لأناس من رجال العهد القديم في ظروف خاصة ،  
ولكن المسيحي الذي يريد أن يقتدي بهم ، يحق له أن يفعل ذلك متى تيقن أن  
ظروفه تشبه تلك الظروف ، فان تعدد الزوجات على كل حال أفضل  
من الطلاق .

وفي سنة ١٦٥٠ ميلادية بعد صلح وستفاليا ، وبعد ان تبين النقص في عدد  
السكان من جراء حروب الثلاثين . أصدر مجلس الفرنكيين بنورمبرج قرارا  
يجيز للرجل أن يجمع بين زوجتين .

بل ذهبت بعض الطوائف المسيحية الى ايجاب تعدد الزوجات ، ففي سنة  
١٥٣١ نادى اللامعديانيون في مونستر صراحة بأن المسيحي - حق المسيحي -  
ينبغي ان تكون له عدة زوجات ، ويعتبر المورمون كما هو معلوم أن تعدد  
الزوجات نظام الهي مقدس (١) . . .

ويقول الاستاذ العقاد : ومن المعلوم ان اقتناء السراري كان مباحاً - أي  
في المسيحية - على اطلاقه كتعدد الزوجات ، مع اباحة الرق جملة في البلاد  
الغربية ، لا يحده إلا ما كان يحده تعدد الزوجات ، من ظروف المعيشة البتية ،

---

(١) نقل ذلك الاستاذ العقاد في كتابه « المرأة في القرآن الكريم » ص ١٣٢ ، ١٣٣

ومن صعوبة جلب الرقيقات المقبولات للتسري من بلاد أجنبية ، وربما نصح بعض الأئمة — عند النصارى — بالتسري لاجتناب الطلاق في حالة عقم الزوجة الشرعية . ومن ذلك ما جاء في الفصل الخامس عشر من كتاب الزواج الامثل للقديس اوغسطين ، فانه يفضل التجاء الزوج الى التسري بدلاً من تطليق زوجته العقيم .

وتشير موسوعة العقليين الى ذلك . ثم تعود الى الكلام عن تعدد الزوجات فنقول : إن الفقيه الكبير جروتوس دافع عن الآباء الاقدمين فيما أخذه بعض الناقدين المتأخرين عليهم من التزوج بأكثر من واحدة ، لانهم كانوا يتحرون الواجب ولا يطلبون المتعة من الجمع بين الزوجات .

وقال جرجي زيدان : « فالنصرانية ليس فيها نص صريح يمنع انبعاثها من التزوج بامرأتين فأكثر، ولو شاؤا لكان تعدد الزوجات جائزاً عندهم ، ولكن رؤساؤها القدماء وجدوا الاكتفاء بـ زوجة واحدة أقرب لحفظ نظام العائلة واتحادها — وكان ذلك شائعاً في الدولة الرومانية — فلم يعجزهم تأويل آيات الزواج حتى صار التزوج بغير امرأة حراماً كما هو مشهور » .

٤ — ونرى المسيحية المعاصرة تعترف بالتعدد في أفريقيا السوداء ، فقد وجدت الارساليات التبشيرية نفسها أمام واقع اجتماعي وهو تعدد الزوجات لدى الافريقيين الوثنيين ، ورأوا أن الاصرار على منع التعدد يحول بينهم وبين الدخول في النصرانية ، فنادوا بوجوب السماح للافريقيين المسيحيين بالتعدد الى غير حد محدود، وقد ذكر السيد نورجيه مؤلف كتاب « الاسلام والنصرانية في اواسط افريقية » ( ص ٩٢ — ٩٨ ) هذه الحقيقة ثم قال :

« فقد كان هؤلاء الرسالون يقولون انه ليس من السياسة أن نتدخل في شؤون الوثنيين الاجتماعية التي وجدناها عليها ، وليس من الكياسة أن نحرم عليهم



التمتع بأزواجهم ماداموا نصارى يدينون بدين المسيح ، بل لا ضرر من ذلك مادامت التوراة وهي الكتاب الذي يجب على المسيحيين أن يجعلوه أساس دينهم يبيح هذا التعدد ، فضلاً عن أن المسيح قد أقر ذلك في قوله : « لا تظنوا أنني جئت لأهدم بل لأتمم » اه .

وأخيراً أعلنت الكنيسة رسمياً السماح للأفريقيين النصارى بتعدد الزوجات الى غير حد .!!

هـ - والشعوب الغربية المسيحية وجدت نفسها تجاه زيادة عدد النساء على الرجال عندها - وبخاصة بعد الحربين العالميتين - إزاء مشكلة اجتماعية خطيرة لا تزال تتخبط في إيجاد الحل المناسب لها .

وقد كان من بين الحلول التي برزت ، اباحة تعدد الزوجات

فقد حدث أن مؤتمر الشباب العالمي عقد في « مونيخ » بألمانيا عام ١٩٤٨ واشترك فيه بعض الدارسين المسلمين من البلاد العربية : وكان من لجانه لجنة تبحث مشكلة زيادة عدد النساء في ألمانيا أضعافاً مضاعفة عن عدد الرجال بعد الحرب ، وقد استعرضت مختلف الحلول لهذه المشكلة وتقدم الاعضاء المسلمون في هذه اللجنة باقتراح اباحة تعدد الزوجات . وقوبل هذا الرأي أولاً بشيء من الدهشة والاشمئزاز ، ولكن أعضاء اللجنة اشتركوا جميعاً في مناقشته فتبين بعد البحث الطويل أنه لا حل غيره ، وكانت النتيجة أن أقرت اللجنة توصية المؤتمر بالمطالبة باباحة تعدد الزوجات لحل المشكلة .

وفي عام ١٩٤٩ تقدم أهالي « بون » عاصمة ألمانيا الاتحادية بطلب الى السلطات المختصة يطلبون فيه ان ينص في الدستور الألماني على اباحة تعدد الزوجات<sup>(١)</sup>

---

(١) الدكتور محمد يوسف موسى في احكام الاموال الشخصية . ١٢١ طبعة ثانية

ونشرت الصحف في العام الماضي أن الحكومة الألمانية أرسلت إلى مشيخة الأزهر تطلب منها نظام تعدد الزوجات في الإسلام لأنها تفكر في الاستفادة منه كحل لمشكلة زيادة النساء ثم أتبع ذلك وصول وفد من علماء الألمان اتصلوا بشيخ الأزهر لهذه الغاية ، كما التحقت بعض الألمانيات المسلمات بالأزهر لتطلع بنفسها على أحكام الإسلام في موضوع المرأة عامة وتعدد الزوجات خاصة .

وقد حدثت محاولة قبل هذه المحاولات في ألمانيا أيام الحكم النازي لتشريع تعدد الزوجات ، فقد حدثنا زعيم عربي إسلامي كبير أن هتلر حدثه برغبته في وضع قانون يبيح تعدد الزوجات ، وطلب إليه أن يضع له في ذلك نظاماً مستمداً من الإسلام ، ولكن قيام الحرب العالمية الثانية حالت بين هتلر وبين تنفيذ هذا الأمر .

وقد سبق أن حاول « أدوارد السابع » مثل هذه المحاولة فأعد مرسوماً يبيح فيه التعدد ولكن مقاومة رجال الدين قضت عليه (٢) .

ثم إن المفكرين الغربيين الأحرار أثنوا على تعدد الزوجات ، وبخاصة عند المسلمين .

فقد عرض « جروتوس Grotius » العالم القانوني المشهور لموضوع تعدد الزوجات فاستصوب شريعة الآباء العبرانيين والأنبياء في العهد القديم (٣)

وقال الفيلسوف الألماني الشهير « شوبنهاور » : في رسالته « كلمة عن النساء » :

« إن قوانين الزواج في أوروبا فاسدة المبني بمساواتها المرأة بالرجل ، فقد

---

(٢) الغلابي : الإسلام روح المدنية : ٢٠٨ الطبعة الجديدة .

(٣) العقاد في « حقائق الإسلام وإباطل خصومه : ١٧٧

جعلتنا نقتصر على زوجة واحدة فأفقدتنا نصف حقوقنا ، وضاعفت علينا واجباتنا ،  
على أنها ما دامت أباحت للمرأة حقوقاً مثل الرجل كان من اللازم أن تمنحها  
أيضاً عقلاً مثل عقله ! .. »

إلى أن يقول .. « ولا تعدم امرأة من الأهم التي تجيز تعدد الزوجات  
زوجاً يتكفل بشؤونها ، والمتزوجات عندنا نقر قليل ، وغيرهن لا يحصين  
عدداً ، تراهن بغير كفايل : بين بكر من الطبقات العليا قد شاخت وهي هائلة  
متحسرة ، ومخلوقات ضعيفة من الطبقات السفلى ، يتجشمن الصعاب ، ويتحملن  
ساق الأعمال ، وربما ابتذلن فيعشن تعيشات متلبسات بالخزي والعار ، ففي  
مدينة ( لندن ) وحدها ثمانون ألف بنت عمومية ( هذا على عهد شوبنهاور ! .. )  
سفك دم شرفهن على مذبحه الزواج ضحية الاقتصار على زوجة واحدة ، ونتيجة  
تعنت السيدة الأوروبية وما تدعيه لنفسها من الإبطال » .

« أما الآن لنا أن نعدّ بعد ذلك تعدد الزوجات حقيقة لنوع النساء بأمره ؟ »

« إذا رجعنا إلى أصول الأشياء لانهدمت سبباً يمنع الرجل من التزوج بثانية  
إذا أصيبت إمرأته بمرض مزمن تألم منه ، أو كانت عقيماً ، أو على توالي السنين  
أصبحت عجوزاً ، ولم تنجح « المورمون » ( فرقة من البروتستانت تبيح تعدد  
الزوجات وتمارسه فعلاً ولها كنائسها المنتشرة في أوروبا وأمريكا ) في مقاصدها  
إلا بإبطال هذه الطريقة الفظيعة : طريقة الاقتصار على زوجة واحدة (١) » .

وتحدث « غوستاف لوبون » في « حضارة العرب » عن تعدد الزوجات عند  
المسلمين وهو الذي عاش بنفسه سنوات طويلة في بلاد الشرق والاسلام فقال :

---

(١) الغلايني في « الاسلام روح المدنية » ص ٢٣٤ ( الطبعة الجديدة ) .



« لا نذكر نظاماً اجتماعياً أنفى الأوروبيون عليه باللائمة كمبدأ تعدد الزوجات ، كما أننا لا نذكر نظاماً أخطأ الأوروبيون في إدراكه كذلك المبدأ فيرى أكثر مؤرخي أوروبا إترافاً أن مبدأ تعدد الزوجات حجر الزاوية في الاسلام ، وأنه سبب انتشار القرآن ، وأنه علة انخراط الشرقيين ، ونشأ عن هذه المزاعم الغربية على العموم أصوات سخطة رحمةً بأولئك البائسات المكدسات في دوائر الحریم فيراقبن خصيان غلاظ ، ويُقتلن حينما يكرههن سادتهن ! .. »

ذلك الوصف مخالف للحق ، وأرجو أن يثبت عند القارئ الذي يقرأ هذا الفصل بعد أن يطرح عنه أوهامه الأوروبية جانباً ، أن مبدأ تعدد الزوجات الشرقي نظام طيب يرفع المستوى الأخلاقي في الأمم التي تقول به ، ويزيد الأسرة ارتباطاً ، ويمنح المرأة احتراماً وسعادة لاترهما في أوروبا .

وأقول قبل إثبات ذلك : إن مبدأ تعدد الزوجات ليس خاصاً بالاسلام ، فقد عرفه اليهود والفرس والعرب وغيرهم من أمم الشرق قبل ظهور محمد (ﷺ) ولم تر الأمم التي انتحلت الاسلام فيه غناً جديداً إذن ، ولا نعتقد مع ذلك وجود ديانة قوية تستطيع أن تحول الطبائع فتبتدع أو تمنع مثل ذلك المبدأ الذي هو وليد جو الشرقيين وعروقهم وطرق حياتهم .

تأثير الجو والعرق من الواضح بحيث لا يحتاج إلى إيضاح كبير ، فبما أن تركيب المرأة الجثائي وأمومتها وأمراضها الخ .. مما يكرهها على الابتعاد عن زوجها في الغالب .

وبما أن التأيم المؤقت مما يتعذر في جو الشرق ، ولا يلائم مزاج الشرقيين ، كان مبدأ تعدد الزوجات ضربة لازب .

وفي الغرب ، حيث الجو والمزاج أقل هيمنة ، لم يكن مبدأ الاقتصار على زوجة واحدة في غير القوانين ، لافي الطبائع حيث يندُر !.

ولا أرى سبباً لجعل مبدأ تعدد الزوجات الشرعي عند الشرقيين أدنى مرتبة من مبدأ تعدد الزوجات السري عند الغربيين !. مع أنني أبصر بالعكس ما يجعله أسنى منه ، وبهذا ندرك مغزى تعجب الشرقيين الذين يزورون مدننا الكبيرة من احتياجنا عليهم ، ونظرهم إلى هذا الاحتجاج شزراً .

ثم ينقل غوستاف لوبون ملاحظات العالم المتدين « لوبليه » في كتابه « عمال الشرق » عن الضرورة التي تدفع أرباب الأمر الزراعية في الشرق إلى زيادة عدد نسائهم ، وكون النساء في هذه الأمر هنّ اللائي يحرضن أزواجهن على البناء بزوجات آخر من غير أن يتوجعن . وختم ذلك بقوله : إن رأي الأوروبيين ( في تعدد الزوجات ) ناشئ عن نظرهم إلى الأمر من خلال مشاعرهم ، لا من خلال مشاعر الآخرين . وقال : ويكفي انقضاء بضعة أجيال لإطفاء أو هام أو أحداثها (١) .

ويقول وستر مارك في تاريخه :

ان مسألة تعدد الزوجات لم يفرغ منها بعد تحريره في القوانين الغربية ، وقد يتجدد النظر في هذه المسألة كرة بعد أخرى ، كلما تخرجت أحوال المجتمع الحديث فيما يتعلق بمشكلات الأسرة .

ثم تسأل : هل يكون الاكتفاء بالزوجة الواحدة ختام للنظم ونظام المستقبل الوحيد في الأزمنة المقبلة ؟ .

---

(١) حضارة العرب : ٤٨٢ - ٤٨٦ .

ثم أجاب قائلاً : إنه سؤال أجيب عنه بآراء مختلفة ، إذ يرى سبنسر أن نظام الزوجة الواحدة هو ختام الأنظمة الزوجية ، وأن كل تغيير في هذه الأنظمة لابد أن يؤدي إلى هذه النهاية .

وعلى نقض ذلك يرى الدكتور ليبون Lepon أن القوانين الأوروبية سوف تجيز التعدد .

ويذهب الأستاذ اهرنفيل Ehrenbel إلى حد القول بأن التعدد ضروري للمحافظة على بقاء « السلالة الآرية » ! .

ثم يعقب وستر مارك بترويج الاتجاه إلى توحيد الزوجة إذا سارت الأمور على النحو الذي أدى إلى تقريره <sup>(١)</sup> .

### ضرورات التعدد الاجتماعية

وإذا نحن حاكمنا الموضوع محاكمة منطقية بعيدة عن العاطفة وجدنا للتعدد حسناته وسيئاته . وحسناته ليست من حيث التعدد ذاته ، فما من شك أن وحدة الزوجة أولى وأقرب إلى الفطرة ، وأحصن للأسرة ، وأدعى إلى تماسكها ، وتحاب أفرادها ، ومن أجل ذلك كان هو النظام الطبيعي الذي لا يفكر الإنسان المتزوج العاقل في العدول عنه إلا عند الضرورات ، وهي التي تسبغ عليه وصف الحسن ، وتضفي عليه الحسنات ،

والضرورات هنا تنقسم إلى اجتماعية وشخصية ،

---

(١) العقاد : المرأة في القرآن الكريم ص ١٣٤ طبع دار الهلال .



## ضرورات التعدد الزوجية

أما الضرورات الاجتماعية التي تلجئ إلى التعدد فهي كثيرة نذكر منها  
حالتين لا ينكر أحد وقوعها :

١ - عند زيادة النساء على الرجال في الأحوال العادية ، كما هو الشأن في كثير من البلدان كشمال أوروبا ، فإن النساء فيها في غير أوقات الحروب وما بعدها تفوق الرجال بكثير ، وقد قال لي طبيب في دار للتوليد في هلسنكي ( فنلندا ) أنه من بين كل أربعة أطفال أو ثلاثة يولدون يكون واحد منهم ذكراً والباقيون إناثاً .

ففي هذه الحالة يكون التعدد أمراً واجباً أخلاقياً واجتماعياً ، وهو أفضل بكثير من تسكع النساء الزائدات عن الرجال في الطرقات لاعتاقلهن ولايت يؤوين ، ولا يوجد إنسان يحترم استقرار النظام الاجتماعي بفضل انتشار الدعارة على تعدد الزوجات ، إلا أن يكون مغلوباً على هواه ، كأن يكون رجلاً أنانياً يريد أن يشبع غريزته الجنسية دون أن يحمل نفسه أي التزامات أدبية أو مادية نحو من يتصل بهن ، ومثل هؤلاء خراب على المجتمع ، وأعداء للمرأة نفسها ، وليس مما يشرف قضية الاقتصار على زوجة واحدة أن يكونوا من أنصارها ، وحياتهم هذه تسخر منهم ومن دعواهم .

ومنذ أوائل هذا القرن تنبه عقلاء الغربيين إلى ما ينشأ من منع تعدد الزوجات من تشرد النساء وانتشار الفاحشة وكثرة الأولاد غير الشرعيين ، وأعلنوا أنه لا علاج لذلك إلا السماح بتعدد الزوجات .

فقد نشرت جريدة (لأغوص ويكلي ريكورد) في عددها الصادر بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٠١ نقلاً عن جريدة (لندن تروث) بقلم إحدى السيدات الإنجليزيات ما يلي :

« لقد كثرت الشاردات من نباتنا ، وعم البلاء ، وقل الباحثون عن أسباب ذلك ، وإذ كنت امرأة تراني أنظر إلى هاتيك البنات وقلبي يتقطع شفقة عليهن وحزناً ، وماذا عسى يفيدهن بي وحزني وإن شاركني فيه الناس جميعاً؟! لا فائدة إلا في العمل بما يمنع هذه الحالة الرجسة ، والله در العالم الفاضل (تومس) فإنه رأى الداء ووصف له الدواء الكامل الشفاء وهو « الإباحة للرجل أن يتزوج بأكثر من واحدة » وبهذه الوسطة يزول البلاء لا محالة وتصبح نباتنا ربات بيوت ، فالبلاء كل البلاء في إجمار الرجل الأوروبي على الاكتفاء بامرأة واحدة . »

« إن هذا التحديد بواحدة هو الذي جعل نباتنا شوارد ، وقذف بهن إلى التماس أهمال الرجال ، ولا بد من تفاهم الشر إذا لم يبيع للرجل التزوج بأكثر من واحدة . »

« أي ظن وخرص يحيط بعدد الرجال المتزوجين الذين لهم أولاد غير شرعيين أصبحوا كلاً وعاراً وعالة على المجتمع ، فلو كان تعدد الزوجات مباحاً لما حاق بولئك الأولاد وأمهاتهم ما هم فيه من العذاب الهون ، ولسلم عرضهن وعرض أولادهن . . إن إباحة تعدد الزوجات تجعل كل امرأة ربة بيت وأم أولاد شرعيين (١) . »

وتدل الإحصائيات التي تنشر في أوروبا وأمريكا عن ازدياد نسبة الأولاد

---

(١) مجلة المنار للسيد رشيد رضا : المجلد الرابع ص ٤٨٥ ، ٤٨٦ .

غير الشرعيين زيادة تفلتي الباحثين الاجتماعيين ، وهؤلاء ليسوا إلا نتيجة عدم اقتصار الرجل على امرأة واحدة ، وكثرة النساء اللاتي لا يجدن طريقاً مشروعاً للإتصال الجنسي .

٢ - عند قلة الرجال عن النساء قلة بالغة نتيجة الحروب الطاحنة ، أو الكوارث العامة . وقد دخلت أوروبا حربين عالميتين خلال ربع قرن ، ففني فيها ملايين الشباب ، وأصبحت جماهير من النساء ما بين فتيات وما بين متزوجات ، قد فقدن عائلتهن ، وليس أمامهن - ولو وجدن عملاً - إلا أن يتعرفن على المتزوجين الذين بقوا أحياء ، فكانت النتيجة أن عملن بإغرائهن على خيانة الأزواج لزوجتهن . أو انتزاعهم من أحضان زوجاتهن ، ليتزوجن بهم .

وقد وجدت النساء المتزوجات في هذه الأحوال من القلق وتجرع الهجر والحمران ما يفوق مرارة انضمام زوجة أخرى شرعية إلى كل واحدة منهن ، وقامت في بعض بلاد أوروبا - وبخاصة في ألمانيا - جمعيات نسائية تطالب بالسماح بتعدد الزوجات ، أو بتعبير أخف وقعاً في أسماع الغربيين وهو « إلزام الرجل بأن يتكفل امرأة أخرى غير زوجته » .

وضرورات الحروب ونقصان الرجال فيها لاتدع مجالاً للمكابرة في أن الوسيلة الوحيدة لتلافي الحسارة البالغة بالرجال هو السماح بتعدد الزوجات .

وهذا الفيلسوف الانجليزي « سبنسر » برغم مخالفته لفكرة تعدد الزوجات ، يراها ضرورة للأمة التي يفنى رجالها في الحروب .

يقول « سبنسر » في كتابه « أصول علم الاجتماع » :

إذا طرأت على الأمة حال اجتاحت رجالها بالحروب ولم يكن لكل رجل



من الباقين إلا زوجة واحدة ، وبقيت نساء عديدات بلا أزواج ، ينتج عن ذلك نقص في عدد المواليد لا محالة ، ولا يكون عددهم مساوياً لعدد الوفيات ، فإذا تقاوت أمتان مع فرض أنهما متساويتان في جميع الوسائل المعيشية وكانت إحداهما لا تستفيد من جميع نساءها بالاستيلاد ، فإنها لا تستطيع أن تقاوم خصيمتها التي يستولد رجالها جميع نساءها ، وتكون النتيجة أن الأمة الموحدة للزوجات تفنى أمام الأمة المعددة للزوجات « (١) هـ .

ونحن نقول زيادة على هذا إن الأمم المتحاربة ولو كانت كلها ممن تذهب إلى وحدة الزوجة ، إلا أن الأمة المفرقة في الترف هي التي تتعرض للقضاء أمام الأمة التي هي أقل حضارة وأقرب إلى الفطرة ، لأن نساء الأمة المتحضرة المفرقة في الترف تميل دائماً إلى الإقلال من النسل كما هو في فرنسا ، بخلاف الأمة الأخرى فإنها تنجب أكثر كما هو في روسيا ، فلا بد للأمة الأولى من أن تلجأ إلى تعدد الزوجات لتستدرك نقصان التناسل فيها ..

### ضرورات التعدد الشفعية

هنالك حالات كثيرة قد تلجئ إلى الإنسان إلى التعدد ، نذكر منها على سبيل المثال :

١ - أن تكون زوجته عقيماً ، وهو يجب الذرية ، ولا حرج عليه في ذلك ، فعقب الأولاد غريزة في النفس الإنسانية ، ومثل هذا ليس أمامه إلا أحد أمرين : إما أن يطلق زوجته العقيم ، أو أن يتزوج أخرى عليها ، ولا شك في أن الزواج عليها أكرم بأخلاق الرجال و مروؤاتهم من تطليقها ؛ وهو

(١) دائرة معارف فريد وجدي : ٦٩٢/٤ في مادة ( زوج ) .

في مصلحة الزوجة العاقر نفسها ، وقد رأينا بالتجربة أنها - في مثل هذه الحالة -  
تفضل أن تبقى زوجة ولها شريكة أخرى في حياتها الزوجية ، على أن تفقد بيت  
الزوجية ، ثم لا أمل لها بعد ذلك فيمن يرغب في الزواج منها بعد أن يعلم أن  
طلاقها كان لعقمها ، هذا هو الأعم الأغلب ، أنها حينئذ مخيرة بين التشرّد أو  
العودة إلى بيت الأب ، وبين البقاء في بيت زوجها لها كل حقوق الزوجية  
الشرعية وكرامتها الإجتماعية ، ولها مثل ما للزوجة الثانية من حقوق ونفقات .  
نحن لانشك في أن المرأة الكريمة العاقلة تفضل التعدد على التشرّد ، ولهذا  
رأينا كثيراً من الزوجات العقم يفتشن لآزواجهن عن زوجة أخرى تنجب  
لهم الأولاد .

٢ - أن تصاب الزوجة بمرض مزمن أو معد أو منفر بحيث لا يستطيع  
معه الزوج أن يعاشرها معاشرة الأزواج ، فالزوج هنا بين حالتين : إما أن  
يطلقها وليس في ذلك شيء من الوفاء ولا من المروعة ولا من كرم الأخلاق ،  
وفيه الضياع والمهانة للمرأة المريضة دعاً ، وإما أن يتزوج عليها أخرى ويبقيها  
في عصمته ، لها حقوقها كزوجة ، ولها الانفاق عليها في كل ما تحتاج اليه من  
دواء وعلاج ، ولا يشك احد في أن هذه الحالة الثانية اكرم وأنبل ، وأضمن  
لسعادة الزوجة المريضة وزوجها على السواء ..

٣ - أن يشتد كره الزوج لها بحيث لم ينفع معه علاج التحكيم والطلاق  
الأول ولا الثاني ، وما بينهما من ( هدنة ) العدة التي تمتد في كل مرة ثلاثة أشهر  
تقريباً ، وهنا يجد الزوج نفسه أيضاً بين حالتين : إما أن يطلقها ويتزوج غيرها ،  
وإما أن يبقيها عنده لها حقوقها المشروعة كزوجة ، ويتزوج عليها أخرى ،  
ولا شك أيضاً في أن الحالة الثانية اكرم للزوجة الأولى ، وأكثر غرماء على  
الزوج ، ودليل على وفائه ونبل خلقه ، وهو في الوقت نفسه أضمن لمصلحة  
الزوجة خصوصاً بعد تقدم السن وإنجاب الأولاد .

٤ - أن يكون الرجل بحكم عمله كثير الأسفار ، وتكون إقامته في غير بلدته تستغرق في بعض الأحيان شهوراً ، وهو لا يستطيع أن ينقل زوجته وأولاده معه كلما سافر ، ولا يستطيع أن يعيش وحيداً في سفره تلك الأيام الطويلة ، وهنا يجد نفسه كرجل بين حالين . إما أن يفتش عن امرأة يأنس بها عن غير طريق مشروع ، وليس لها حق الزوجة ، ولا لأولادها - الذين قد يأتون نتيجة اتصال الرجل بها - حقوق الأولاد الشرعيين ، وإما أن يتزوج أخرى ويقيم معها إقامة مشروعة في نظر الدين والأخلاق والمجتمع ، وأولادها منه أولاد شرعيون يعترف بهم المجتمع ، وينشؤون فيه كراماً كبقية المواطنين ، واعتقد أن المنطق الهادئ والتفكير المتزن ، والحل الواقعي ، كل ذلك يفضل التعدد على الحالة الأولى .

٥ - بقيت حالة أريد أن أكون فيها صريحاً أيضاً ، وهي أن يكون عنده من القوة الجنسية ، ما لا يكتفي معه بزوجه ، إما لشيخوختها ، وإما لكثرة الأيام التي لا تلمح فيها للمعاشرة الجنسية - وهي أيام الحيض والحمل والنفاس والمرض وما أشبهها - وفي هذه الحالة نجد الأولى والأحسن أن يصبر على ما هو فيه ، ولكن : إذا لم يكن له صبر فماذا يفعل ؟ أنغمض أعيننا عن الواقع وننكره كما تفعل النعامة ؟ أم نحاول علاجه ؟ وبماذا نعالجه ؟ نبيح له الاتصال الجنسي المحرم ؟ وفي ذلك إيذاء للمرأة الثانية التي اتصل بها ، وضياع لحقوقها وحقوق أطفالها ، عدا ما فيه من منافاة لقواعد الدين والأخلاق ؟ أم نبيح له الزواج منها زواجا شرعياً تصان فيه كرامتها ، ويعترف لها بحقوقها ، ولأولادهم بنسبهم الشرعي معه ؟

هنا تتدخل مبادئ الأخلاق والحقوق فلا نتردد في تفضيل الحالة الثانية على الأولى .



ولا بد لي هنا من ذكر حديث جرى بيني وبين أحد الغربيين يلقي ضوءاً على هذا الموضوع .

حين سافرت إلى أوروبا في عام ١٩٥٦ موفداً من جامعة دمشق في رحلة استطلاعية للجامعات والمكتبات العامة ، كان ممن اجتمعت بهم في لندن « البروفسور إندرسون » رئيس قسم قوانين الأحوال الشخصية الشرقية في معهد الدراسات الشرقية في جامعة لندن ، وجرى بيننا - فيما جرى من الأحاديث - نقاش حول تعدد الزوجات في الإسلام

سألني أندرسون : ما رأيك في تعدد الزوجات ؟  
قلت له : نظام صالح يفيد المجتمعات في كثير من الظروف إذا نفذ بشروطه !  
قال : أنت إذا على رأي عهد عبده بوجوب تقييده ؟ !

قلت : قريباً من رأيه لا تماماً ، فإني أرى أن يقيد بقدرة الزوج على الإنفاق على الزوجة الثانية ليتمكن تحقيق العدل بين الزوجات كما طلب الإسلام .

قال : وهل مثلك في هذا العصر يدافع عن تعدد الزوجات ؟  
قلت : إني أسألك فأجبنى بصراحة ! من كانت عنده زوجة فمرضت مرضاً معدياً أو منفرداً لا أمل بالشفاء منه . وهو في مستقبل العمر والشباب فإذا يفعل ؟ هل أمامه إلا ثلاث حالات : أن يطلقها ، أو يتزوج عليها ، أو يخونها ويتصل بغيرها اتصالاً غير مشروع ؟

قال : بل هناك رابعة ، وهي : أن يصبر ويعف نفسه عن الحرام .  
قلت : وهل كل انسان يستطيع أن يفعل ذلك ؟  
قال : نحن المسيحيين نستطيع أن نفعل ذلك بتأثير الإيمان في نفوسنا .  
فتبسمت وقلت : أتقول هذا وأنت غربي ؟ أنا أفهم أن يقول هذا القول

مسلم او مسيحي شرقي ، فقد يستطيع أن يكف نفسه عن الحرام ، لأن محيطه لا يهيء له وسائل الإختلاط بالمرأة في كل ساعة يشاء وأنى يشاء ، ولأن تقاليده وأخلاقه لا تزالان تسيطران على تصرفاته ، ولأن الدين لا يزال له تأثير في بلاده .

أما أنتم الغربيون الذين لم تتروكوا وسيلة للاتصال بالمرأة والاختلاط بها والتأثير عليها واغواؤها إلا فعلتم ، حتى لم تعودوا تستطيعون أن تعيشوا ساعة من نهار أو ليل دون أن تروا المرأة أو تخاطبوها منذ تغادرون البيت حتى تعودوا اليه ، أنتم اللذين يضح مجتمعكم بالأندية والبارات والمراقص ، وتفص شوارعكم بالأولاد غير الشرعيين .. تدعون أن دينكم يمنعكم من خيانة الزوجة المريضة ؛ وكيف ذلك وخيانات الزوجات الجميلات الصغيرات الشابات تملأ أخبارها أعمدة الصحف والكتب ، وتهك الآذان ، وتشغل دوائر القضاء ؟

قال : إنني أخبرك عن نفسي ، فأنا أستطيع أن أضبط نفسي وأصبر .

قلت : حسناً ، فكم تبلغ نسبة الذين يضبطون أنفسهم من المسيحيين الغربيين أمثالك بالنسبة إلى الذين لا يصبرون .  
قال : لا أنكر أنهم قليلون جداً .

قلت : وهل ترى أن التشريع يوضع للقلة التي يمكن أن تعد بعدد الأصابع ؟ أم للكثرة والجمهرة من الناس ؟ وما فائدة التشريع الذي لا يستطيع تطبيقه إلا أفراد محدودون ؟

فسكت وانتهت المناقشة فيما بيننا ، أقول هذا لأبين أن الذين يزعمون بأن الغريزة الجنسية ليست كل شيء في حياة الانسان ، وأن هنالك قوماً أئمن وأغلى كالوفاء والصبر يحرس عليها الحر الكريم ، وأن تبرير التعدد بالحاجة الجنسية هو هبوط بالانسان إلى مستوى الحيوان .. هذا الكلام وأمثاله ، كلام جميل ،

لو خيال خصب ، قيل في ظل غير هذه الحضارة ، ومن غير هؤلاء الذين يتكلمون  
هذا الكلام ... لو قيل من عبادة زهاد تعف ألسنتهم وأفلامهم وأعينهم عما  
حرم الله من زينة المرأة ومفاتنها ، وأهواء الحياة وشهواتها ! أما من أولئك فلا ،  
وخير لهم أن يحترموا واقع الحياة التي تعيشها الإنسانية ويعالجوا مشاكلها بصراحة  
الحكيم المحرب ، لا براوغة المجادل المسكبر ..

### سؤال غريب

أما وقد ذكرت المبررات الشخصية والاجتماعية لتشريع تعدد الزوجات ،  
فإني أحب أن أتعرض لسؤال غريب سألتني إياه طالبة في الجامعة حين كنت  
أتحدث إلى طلابي عن موضوع تعدد الزوجات ، قالت :

إذا كانت المبررات التي ذكرتموها تبيح تعدد الزوجات ، فلماذا لا يباح  
تعدد الأزواج عند وجود المبررات نفسها بالنسبة إلى المرأة ؟

وكان جوابي فيه شيء من التلميح فهمته تلك الفتاة وتفهمه أمثالها من النساء  
وهو أن المساواة بين الرجل والمرأة في أمر التعدد مستحيلة طبيعة وخلقة ،  
ذلك لأن المرأة في طبيعتها لا تحمل إلا في وقت واحد ، ومرة واحدة في السنة  
كلها ، أما الرجل فغير ذلك ، فمن الممكن أن يكون له أولاد متعددون من  
نساء متعديدات ، ولكن المرأة لا يمكن إلا أن يكون لها مولود واحد  
من رجل واحد .

فتعدد الأزواج بالنسبة إلى المرأة يضيع نسبة ولدها إلى شخص معين ،  
وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى الرجل في تعدد زوجاته .

وشيء آخر وهو أن للرجل رئاسة الأسرة في جميع شرائع العالم فإذا



أبجنا الزوجة تعدد الأزواج فلمن تكون رئاسة الأُمرة ؟ أتكون بالتناوب ؟  
أم للأكبر سناً ؟ ثم إن الزوجة لمن تخضع ؟ أتخضع لهم جميعاً وهذا غير ممكن  
لتفاوت رغباتهم ؟ أم تخص واحداً دون الآخرين ؛ وهذا ما يسيئهم جميعاً ،  
إن السؤال فيه من الطرافة أكثر مما فيه من الجدية !

### مساوى التعدد

وهنا نجد من الإنصاف أن نذكر مساوىء التعدد بعد أن ذكرنا محاسنه .

١ - فمن أهم مساوئه ما ينشأ بين الزوجات من عدااء وتحاسد وتنافس ،  
يؤدي إلى تنغيص عيش الزوجية ، وانشغال بال الزوج بتوافه الخصاص بين  
الزوجات ، مما يجعل حياته معهن جحماً لا يكاد يطاق ، وحياتهن فيما بينهن  
نكداً لا يكاد ينتهي .

وقد اطلعت أثناء تبليض هذه المحاضرة على أبيات للمرحوم الشيخ عبدالله  
الهامي الغزي الدمشقي أوردتها في تفسيره لسورة يوسف - الذي طبع حديثاً -  
يصور عذاب المتزوج باثنتين (١) :

تزوجت اثنتين لفرط جهلي	وقد حاز البلي زوج اثنتين
فقلت أعيش بينهما خروفا	أنعم بين أكرم نعيمتين
فجاء الأمر عكس الحال دوماً	عذاباً دائماً ببليتين
رضا هذي يحرك سُخط هذي	فما أخلو من احدى السخطتين

وكثيراً ما يهيج الشر بينهن أن احدهن تكون أحب إلى قلب الزوج

---

(١) الجزء الاول : ٢٨٥ .

من الأخرى أو من آخرهم ، فيكون الحسد الذي لا يفتأ حدته إلا حكمة الزوج ، وهيهات إلا من أوتي أخلاق النبيين وعقل الفلاسفة والحكماء !

٢ - إن هذا العدا ينتقل غالباً إلى أولاد الزوجات ، فينشأ الأخوة وبينهم من العدا والبغضاء ما يزدى في الكثير الغالب إلى متاعب للأمره ، وللأب خاصة ما يكون له أسوأ الآثار في إستقرار الحياة الزوجية وسعادتها .

٣ - إن الزوج لا يمكنه العدل بين زوجاته في المحبة - كما أخبر الله تعالى - مهما حرص على العدل في النفقة والمعاملة ، وفي ميل الزوج إلى زوجته الجديدة إباحاش لقلب زوجته الأولى ، وإيلا لها حيث تشعر أن زوجها كان لها خالها ، فأصبح لها من ينافسها في حبه وعواطفه ومسكنه ومأكله ومشربه ، إن الحب لا يقبل مشاركة ولا مزاحمة ، فكيف يقر للزوجة الأولى قرار بعد هذا الشريك المزاحم الجديد ؟ وأي عذاب هذا الذي تستطيع أن تتحملة ودونه كل عذاب ؟

٤ - وقد قيل في مساوئ التعدد إنه سبب من أسباب تشرد الطفولة في بلادنا ، كما قيل مثله عن الطلاق .

ولكن التدقيق في دراسة التشرد وأسبابه وأماكنه يرد هذه الدعوى ، ونذكر من ذلك أمراً بسيطاً ، وهو أن التعدد في بلادنا كثيراً ما يقع في الريف ، ويقصد منه أن يكون للأب أولاد كثيرون يساعدونه في زراعة الأرض التي يملكها ، وهو لا يكون غالباً إلا من المومرين كما تدل عليه الإحصاءات ، ولا وجود للتشرد في الريف ، ولا في أولاد الموسرين ، وإنما هو موجود في المدن الكبرى وفي أولاد الفقراء ، وفي اليتامى وأبناء المجرمين والمشردين ، فالتشرد عوامل اجتماعية خاصة ليس تعدد الزوجات ولا الطلاق

من أسبابه<sup>(١)</sup> .

إن المساواة الثلاثة الأولى هي التي تسلم في مساواة تعدد الزوجات ، ولكن : أي نظام لا مساواة له ؟ ثم أي شيء في الدنيا يجري كما يجب كل إنسان ويهواه ؟ على أن التدين الصحيح والتربية الخلقية الكاملة يخففان كثيراً من هذه الأضرار حتى كأنها لا وجود لها .

إن نظام التعدد لا ينفذ غالباً إلا عند الضرورات ، وللضرورات أحكامها ، وهو في رأيي كالعلمية الحربية : فيها آلام ، وفيها ضحايا ، ولكن إذا كانت لا بد منها ، كانت دفاعاً مشروعاً يتحمل في سبيله كل تضحية وكل ألم ، وإذا لم تكن ضرورة كانت عملاً جنونياً لا يقدم عليه عاقل ، وهذا هو تماماً موقف كل إنسان وكل مجتمع من قضية التعدد .

ثم إن شعور المرأة بالألم لمزاحمة زوجة أخرى لها ، لا يدفعه منع التعدد ، فما دام الرجل يتطلع إلى امرأة أخرى ، فبماذا تحول زوجته دون انصراف عواطفه إلى تلك المرأة ؟ إنه يستطيع أن يخونها ، وأن يواصل تلك المرأة سراً ويعاشرها سراً ، وقد تعلم ذلك ولكنها لا تستطيع أن تفعل معه شيئاً ، كما هو الواقع في حياة الغربيين ، وفي حياة كثير من المنحرفين في بلادنا ؟ أليس الأكرم لها ولزوجها والمرأة الأخرى أن يكون هذا اللقاء بعلمها ورضاها ، وأن يكون مشروعاً على سنة الله ورسوله كما يقولون ؟

والرجل الذي يقتصر على امرأة واحدة ولا يحب زوجته ، ألا يؤلمها ذلك ؟

---

(١) انظر في هذا الموضوع البحث القيم الذي كتبه الاستاذ المحقق محمد ابو زهرة في كتابه : تنظيم الاسلام للمجتمع ، وعقد الزواج وآثاره ، وانظر الاحصاء الدقيق الذي نشره الدكتور عبد الرحمن الصابوني في كتابه « مدى حرية الزوجين في الطلاق » وهو الذي نال به شهادة الدكتوراه في الحقوق من جامعة القاهرة .



ألا ينقص عيشها ؟ ألا يفقدها السعادة والهناء في حياتها الزوجية ؟ ولكنها ماذا تستطيع أن تفعل معه ؟ تجبره على حبها ؟ هذا مستحيل ! أتحبسه في بيتها ؟ أتتوسل إليه بالرقى والتعاويد ؟ إن الحب كما لا يقبل المزاحمة لا يقبل الاكراه فإذا ابتليت الزوجة بمن لا يحبها كان ذلك في الكتاب مقدورا ، ولا سبيل إلى دفع عذابها النفسي وألمها بسبب ذلك ، فإما أن تخسر الزوج كله بالطلاق، وأما أن تخسر نصفه بالتعدد ، فأيهما أكثر خسارة لها وأشد إيلاماً ؟!

### النموذج نظام اخلاقي

إن نظام التعدد — وبخاصة نظامه في الاسلام — نظام اخلاقي إنساني . أما إنه إخالقي فلأنه لا يسمح للرجل أن يتصل بأي امرأة شاء ، وفي أي وقت شاء . انه لا يجوز له أن يتصل بأكثر من ثلاث نساء زيادة عن زوجته .

ولا يجوز له أن يتصل بواحدة منهن سرا ، بل لابد من إجراء العقد وإعلانه ولو بين نفر محدود ، ولا بد من أن يعلم أولياء المرأة بهذا الاتصال المشروع ، ويوافقوا عليه ، أو أن لا يبدو عليه اعتراضاً ، ولا بد من تسجيله — بحسب التنظيم الحديث — في محكمة مخصصة لعقود الزواج ، أو يستحب أن يولم الرجل عليه ، وأن يدعو لذلك أصدقاؤه ، وان يضرب له الدفوف ( الموسيقى ) مبالغة في الفرح والاكرام .

وأما إنه إنساني فلأنه يخفف الرجل به من أعباء المجتمع بايواء امرأة لازوج لها ونقلها الى مصاف الزوجات المصونات المحصنات .

ولأنه يدفع ثمن اتصاله الجنسي مهراً وأثاثاً ونفقات تعادل فائدته الاجتماعية من بناء خلية اجتماعية تنتج للامة نسلأ عاملاً .

ولأنه لا يخفي بين المرأة التي اتصل بها وبين متاعب الحمل وأعبائه ، بل يتحمل قسطاً من ذلك ينفقه عليها أثناء حملها وولادتها .

ولأنه يعترف بالأولاد الذين أنجبهم هذا الاتصال الجنسي ، ويقدمهم للمجتمع ثمرة من ثمرات الحب الشريف الكريم ، يعتز هو بهم ، وتعز أمتة في المستقبل بهم .

إن نظام التعدد ، يعدد الانسان فيه شهوته إلى قدر محدود ، ولكنه يضاعف أعباءه ومتاعبه ومسؤولياته إلى قدر غير محدود .  
لا جرم أن كان نظاماً أخلاقياً يحفظ الأخلاق ، إنسانياً يشرف الانسان .

### تعدد الغربيين لا أخلاقي ولا إنساني

وأن هذا من التعدد الواقع في حياة الغربيين حتى تحداهم أحد كتابهم أن يكون أحدهم وهو على فراش الموت يدي باعترافاته للكهنة ، تحداهم أن يكون فيهم واحد لا يعترف للكهنة بأنه اتصل بامرأة غير امرأته ولو مرة واحدة في حياته .

إن هذا التعدد عند الغربيين واقع من غير قانون ، بل واقع تحت سمع القانون وبصره .

إنه لا يقع باسم الزوجات ، ولكنه يقع باسم الصديقات والحليلات .  
إنه ليس مقتصرأ على أربعة فحسب ، بل هو إلى ما لا نهاية له من العدد .  
إنه لا يقع علناً تفرح به الأسرة ، ولكن سراً لا يعرف به أحد .  
إنه لا يلزم صاحبه بأية مسؤولية مالية نحو النساء اللاتي يتصل بهن ، بل حسبه أن يلوث شرفهن ، ثم يتركهن للخزي والعار والفاقة وتحمل آلام الحمل والولادة غير المشروعة .

إنه لا يلزم صاحبة الاعتراف بما نتج عن هذا الاتصال من أولاد ، بل يعتبرون غير شرعيين ، يحملون على جباههم ، خزي السفاح ما عاشوا ، لا يملكون أن يرفعوا بذلك رأساً .

إنه تعدد قانوني من غير أن يسمى تعدد الزوجات ، خال من كل تصرف أخلاقي أو يقظة وجدانية ، أو شعور انساني .

إنه تعدد تبعث عليه الشهوة والانانية ، ويفر من تحمل كل مسؤولية .  
فأي النظامين ألصق بالأخلاق ، وأكبح للشهوة ، وأكرم للمرأة ، وأدل على الرقي ، وأبر بالانسانية ؟

### سُئِلَ الأوروبيين :

بعد هذا يحق لك أن تتعجب من إثارة الغربيين للضجة على الاسلام والمسلمين حول تعدد الزوجات ، وتساءل :

ألا يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم ليسوا على حق في إثارة هذه الضجة على الإسلام ؟  
ألا يشعرون بأنهم حين يضجون من تفكك الأسرة ، وتسكاثر الأولاد عاماً بعد عام ، يعترفون ضمناً بأنهم لا يستطيعون أن يقتصروا على امرأة واحدة ؟  
ألا يشعرون بأن من يقتصر على أربعة خير ممن يجدد كل ليلة زوجة ؟  
وأن من يلتزم نحو من يتصل بها بمسؤوليات أدبية ومالية أنبل ممن يتخلى أمامها عن كل مسؤولية ؟

ألا يشعرون أن انجاب نصف مليون ولد بصورة مشروعة أكرم وأحسن للنظام الاجتماعي من انجابهم بصورة غير مشروعة ؟



في اعتقادي أنهم يشعرون بذلك لو تخلو عن غرورهم من جهة وتعصمهم من جهة أخرى .

أما الغرور فهو اعتقادهم أن كل ما هم عليه حسن وجميل ، وأن ما عليه غيرهم من الآمم والشعوب - وبخاصة المستضعفة منها - سيء وقبيح .  
وأما التعصب فهو هذا الذي ما يزالوا يتوارثونه جيلاً بعد جيل ضد الإسلام ونيه وقرآنه .

حين كنت في دبلن ( أيرلندا ) عام ١٩٥٦ زرت مؤسسة الآباء اليسوعيين فيها ، وجرى حديث طويل بيني وبين الأب المدير لها ، وكان مما قلته له :

لماذا تحملون على الإسلام ونيه وبخاصة في كتبكم المدرسية بما لا يصح أن يقال في مثل هذا العصر الذي تعارفت فيه الشعوب والتقت الثقافات ؟

فأجابني : نحن الغربيين لا نستطيع أن نحترم رجلاً تزوج تسع نساء !..

قلت له : هل تحترمون نبي الله داود ، ونيه سليمان ؟

قال : بلى ! وهما عندنا من أنبياء التوراة !

قلت : إن نبي الله داود كان له تسع وتسعون زوجة أكملهن بمائة بالزواج من زوجة قائده أوريا كما هو معلوم ، ونبي الله سليمان كانت له - كما جاء في التوراة - سبع مائة زوجة من الحرائر ، وثلاثمائة من الجواري ، وكن أجمل أهل زمانهن ، فلم يستحق احترامكم من يتزوج ألف امرأة ، ولا يستحق من يتزوج تسعاً ؟ لماذا يستحق احترامكم من تزوج تسعاً ، ثمانية منهن ثيبات ، وأمهات ، وبعضهن عجائز ، والتاسعة هي الفتاة البكر الوحيدة التي تزوجها طيلة عمره ؟

فسكت قليلاً وقال : لقد أخطأت التعبير ، أنا أقصد أننا نحن الغربيين

لأنستسيغ الزواج بأكثر من امرأة ، ويبدو لنا أن من يعدد الزوجات غريب  
الأنطوار ، أو عارم الشهوة !

قلت : فما تقولون في داود وسليمان وبقيّة أنبياء بني اسرائيل الذين كانوا  
جميعاً معددين للزوجات بدءاً من ابراهيم عليه السلام ؟  
فسكت ولم يحجر جواباً ..

### تسريع التمرد في القرآن

جاء في القرآن الكريم في أول سورة النساء « وإن خفتم ألا تقسطوا في  
اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم أن  
لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لا تعولوا . » ( الآية ٣ )

وجاء في السورة نفسها : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو  
حرصتم فميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة . وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان  
غفوراً رحيماً » ( الآية ١٢٩ ) .

تفيد هاتان الآيتان بمجموعهما كما فهمها جمهور المسلمين من عهد الرسول ﷺ  
وصحابته والتابعين وعصور الاجتهاد فما بعدها : الأحكام التالية :

١ - إباحة تعدد الزوجات حتى الاربع ، فلفظ « انكحوا » وإن كان  
لفظ أمر إلا أنه هنا للإباحة لا للإيجاب ، وعلى ذلك جمهور المجتهدين في مختلف  
العصور لا نعلم في ذلك خلافاً .

ولا عبرة بمن خالف ذلك من أهل الاهواء والبدع فذهبوا إلى أن الآية  
تفيد إباحة التعدد بأكثر من أربعة ، وهذا ناشيء من جهلهم ببلاغة القرآن  
وأساليب البيان العربي ، ومن جهلهم بالسنة كما قال القرطبي رحمه الله .

٢ - أن التعدد مشروط بالعدل بين الزوجات ، فمن لم يتأكد من قدرته على العدل « لم يجز » له أن يتزوج بأكثر من واحدة. ولو تزوج كان العقد صحيحاً بالاجماع ولكنه يكون آثماً .

وقد أجمع العلماء - وأيده تفسير الرسول ﷺ وفعله - أن المراد بالعدل المشروط هو العدل المادي في المسكن واللباس والطعام والشراب والمبيت وكل ما يتعلق بمعاملة الزوجات بما يمكن فيه العدل .

٣ - أفادت الآية الأولى اشتراط القدرة على الإنفاق على الزوجة الثانية وأولادها ، بناء على تفسير قوله تعالى « أن لا تعولوا » أن لا تكثر عيالكم ، وهذا هو التفسير المأثور عن الشافعي رحمه الله .

قال البيهقي في « أحكام القرآن » الذي جمعه من كلام الشافعي رحمه الله في مصنفاته :

وقوله : « ألا تعولوا » أي لا يكثرون من تعولون إذا اقتصر المرأة على واحدة ، وإن أباح له أكثر منها ، ( ص ٢٦٠ ) .

وهذا يفيد ضمناً اشتراط القدرة على الإنفاق لمن أراد التعدد ، إلا أنه شرط ديانة لا قضاء .

٤ - وأفادت الآية الثانية أن العدل في الحب بين النساء غير مستطاع ، وأن على الزوج أن لا يميل عن الأولى كل الميل فيذرهما كالمعلقة ، لا هي مطلقة ، بل عليه أن يعاملها باللطف والحسنى بما استطاع ، عسى أن يصلح قلبها ويكسب مودتها .

وقد فهم النبي صلى الله عليه وسلم هذه الآية كما ذكرناه ، فكان حين يعدل



بين زوجاته يقول : « اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تؤاخذني فيما لا أملك »  
يعني بذلك حبه لعائشة رضي الله عنها أكثر من غيرها من زوجاته .

### فهرم ضاطبي ، مشهور

وقد حاول بعض الناس ممن لا علم لهم بالشرع ، ولا بالكتاب والسنة أن  
يزعموا أن القرآن يمنع التعدد في آتيه السابقتين ، لأن الآية الأولى تشترط إباحة  
التعدد بالعدل بين الزوجات ، والآية الثانية تقطع باستحالة العدل بينهما ، فكأن  
التعدد مشروط بما يستحيل إمكانه ، فهو ممنوع .

ولا ريب في أن قليلاً من النظر يرد هذه الدعوى لأمور كثيرة منها :  
أولاً - إن العدل المشروط في الآية الأولى هو غير العدل المقطوع باستحالته  
في الآية الثانية .

فالعدل المشروط في الأولى هو العدل الذي يمكن للزوج أن يفعله ، وهو  
العدل المادي في مثل المسكن والمبيت واللباس والطعام وغير ذلك .

والعدل المقطوع بعدم استطاعته هو العدل الذي لا يمكن في الواقع للزوج  
أن يفعله ، وهو العدل المعنوي في الحب والمكانة القلبية ، فما تزوج الثانية إلا  
وهو معرض عن الأولى بسبب من الأسباب ، فكيف يعدها بها ويساويها معها  
في حبه وعواطفه ؟

وعلى هذا فلا تعلق بين العدلين في الآيتين ، إلا من حيث أنه عدل بين  
الزوجات ! ويكون تعليق التعدد بالعدل المادي بين الزوجات لا يزال مشروطاً  
وقائماً ، فمن علم أنه لا يعدل بينهما كأنما في التعدد ، وإذا تزوج فلم  
يعدل كأنما .

وأما عدم عدله في حبه بينهم فلا يؤاخذ به الله عليه إلا إذا افترط في الجفاء ،  
وبالغ في الانصراف .

ثانياً - إن نص الآية الثانية قاطع بالمراد من العدل الذي لا يستطيعه  
الإنسان ، وهو الحب ، وذلك أن الله تبارك وتعالى بعد أن علم طبيعة النفس  
الإنسانية ، وأنها لا تستطيع العدل بين الأولى والثانية ، خاطبه بما يستطيع ،  
فنهاه عن أن يميل عن الأولى « كل » الميل ، فيذرهما كالمعلقة ، ومعنى ذلك أن  
الميل « بعض » الميل جائز ، بل هو الذي لا بد أن يقع ، وهو مما لا يحاسب  
الله عليه الزوج . ولذلك ختم الآية الكريمة بقوله : « وإن تصلحوا وتمتقوا فإن  
الله كان غفوراً رحيماً » وهذا حث آخر للزوج على أن يصلح الوضع فيما بينه  
وبين زوجته الأولى ، ويتقي الله في أمرها فلا يهجرها ويسيء عشرتها ، وأنه  
إن فعل ذلك فإن الله يغفر له ما يكون منه من ميل إلى زوجته الثانية أكثر  
من الأولى ، وأن الله رحيم بتلك الزوجة ، بما سيلقي في قلب زوجها من وجوب  
العدل معها وحسن معاملته لها .

ثالثاً - لو كان الأمر كما زعمه هؤلاء لما كان لقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب  
لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » معنى ، ولا أدى إلى غرض ، ولما كان  
الأولى أن يمنع التعدد رأساً ولفظ واحد ، لا أن يبيح التعدد ويعلقه بشرط  
مستحيل ، فهذا عبث من الكلام يصان عنه أي واحد من العقلاء فكيف بكلام  
رب العالمين ، الذي هو في الذروة العليا من الفصاحة والبلاغة والبيان  
العربي المبين ؟ ..

أليس مثل ذلك - في دعواهم - كمثل من قال : أجت لك أن تسلك هذه  
الطريق أو هذه الطريق ، أو هذه الطريق ، ولكن من المستحيل عليك أن  
تسلك إلا طريقاً واحداً لكذا وكذا ؟! ما معنى مثل هذا الكلام ؟ وما

فائدته ؟ وهل يقع مثل هذا في قانون ؟ او دستور ؟ او كتاب علمي ؟ فضلا  
عن كتاب رب العالمين .

رابعاً — من المعلوم في الدين بالضرورة أن النبي ﷺ مفسر لكتاب الله ،  
وأنه لا يفعل حراماً ، ولا يسمح بحرام ، ولا يقر عليه ، وقد ثبت أن العرب  
الذين دخلوا في الاسلام كان منهم كثيرون تحتم أكثر من أربع زوجات ،  
منهم من كان عنده ست ، ومنهم من كان عنده ثمان ، ومنهم من كان عنده عشر ،  
ومنهم من كان عنده ثمان عشرة .. وهكذا ، فأمرهم النبي ﷺ أن يختار كل  
واحد أربعاً من زوجاته ويفارق سائرهن ، ولو كان التعدد حراماً بنص هاتين  
الآيتين لأمرهم أن يختاروا واحدة منهم ويفارقوا سائرهن .

ومن الثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد عدد زوجاته ، وأن أصحابه  
قد عددوا الزوجات في حياته وعلى مسمع منه وعلم ، ولم ينكر عليهم ، فإذا  
قيل إن تعدد زوجات النبي صلى الله عليه وسلم خاص به — مع أن خصوصيته في  
الزيادة على الأربع لا في الزيادة على واحدة باجماع المسلمين — فكيف أضر النبي  
تعدد زوجات أصحابه ؟ وكيف رضي بذلك وسكت عنه ؟

ولا أعتقد عاقلاً يزعم أن الصحابة والتابعين وجهابو المسلمين خلال أربعة  
عشر قرناً لم يفهموا هاتين الآيتين حق الفهم ، وإن الله أذخر هذه الفضيلة لأصحاب  
هذا الفهم ، إن قال أحد مثل هذا فقد حكم بنفسه على عقله !

في اعتقادي أن الذين قالوا مثل هذا ليسوا من الجهل والغباوة إلى هذا  
الحد ، ولكنهم بين فريقين : بين مخلص حسن النية رأى شدة هجوم الغربيين  
على نظام التعدد في الإسلام ، فظن أنه بمثل هذا القول مخلص الإسلام مما  
يتهمونه به ، ومثل هذا ضعيف الايمان ، ضعيف الشخصية ، لا يثق بما  
عنده ، ويخشى ما عند أعدائه ، فينهزم أمامهم لأول حملة مصطنعة ! وأرى



أن عصر هؤلاء قد ولى ، وأن الغربيين قد أصبحوا بحاجة إلى ترميم بنيانهم المتداعي ، فلم يعودوا يصلحون للهجوم على الناس ... ولم يعودوا يخيفون من يهاجمون ..

وبين آخر شيء النية يريد أن يحدد المسلمين عن دينهم ، فيزين لهم التبريء بما فعله رسولهم وصحابته وجماهير ملايين المسلمين أربعة عشر قرناً ، بحجة أنهم لم يفهموا القرآن كما ينبغي ، ومثل هذا مهتوك السؤلا يمكن أن يحدد أحداً ، وقد أصبح المسلمون من الثقة بدينهم ، والوعي لدسائس خصومهم بما لا تنطلي عليهم مثل هذه الدسائس ، ولا هاتيك التحريفات !

### أثر الإصلاح الإسلامي في التمرد

جاء الإسلام ونظام التعدد شائع في كل شرائع العالم وشعوبه تقريباً ، ولكنه لم يكن له حد ولا نظام .

فكان أول إصلاح في هذا النظام أن قصره على أربع زوجات ، وهو إصلاح عظيم الشأن إذا علمنا أن بعض الناس ، بل بعض الأنبياء السابقين كانت لهم مئات من الزوجات .

وكان مما عمله أن شدد فيه على العدل بين الزوجات ، عدلاً مادياً إلى أقصى حدود المستطاع ، وقد بنى الفقهاء المسلمون على هذا المبدأ أحكاماً في نهاية السمو الأخلاقي الذي لا مثيل له حتى في أخيلة الفلاسفة والحكماء .

وإن تعجب فمن صنيع النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه : كان يحرس على أن يبيت عند كل زوجة ليلة كما يبيت عند الأخرى ، وكان من شدة مرضه لا يستطيع المشي ، فكان يحمل من بيت زوجة إلى بيت زوجة

أخرى ، حتى إذا ثقل عليه المرض ، استأذن زوجاته في أن يظل عند عائشة  
تمرّضه ، فلما إذن له وعلم رهاهن بذلك انتقل إلى بيت عائشة وظل عندها حتى  
توفي بعد ليلٍ صلوات الله وسلامه عليه !

أنا لا أرى تعبيراً عن إنسانية الإسلام وأخلاقه ومثاليته في تعدد  
الزوجات أبلغ من هذا المثال . .

وكان من إصلاح الإسلام في هذا الأمر أن ربي ضمير الزوج المسلم على  
خوف الله ومراقبته ، ورغبته في ثوابه إن نفذ أوامره ، وخشيته من عذابه إن  
خالفها ، وبذلك كان مع زوجاته لا رجلاً مستعلياً مستبدّاً يتحكم بهن كما يشاء ،  
بل مؤمناً حاكماً على ضميره ، مراقباً بنفسه لنفسه فيما يكون قد قصر من حق  
نحو إحدى زوجاته أو أساء من معاملة . .

ومثل هذه التربية تجعل التعدد — حين تقتضيه ظروف الإنسان الشخصية  
أو ظروف المجتمع العامة — قليل المساوئ ، قليل الأضرار ، فلا بيت تنهكه  
العداوات ، ولا أولاد تفرق بينهم الخصومات ، وكل ما في الأمر غيرة لا بد  
منها تكبح الزوجة المسلمة جماحها بأدب الإسلام ، وتعفى آثارها بحسن طاعتها  
لزوجها وقيامها بحقه . .

ونشأ البيت الإسلامي في العصور الأولى ، تعمّره الفضيلة ، ويملؤه  
الحب ، ويشيع في جنباته الوفاء والاخلاص ، لا فرق في ذلك بين البيت  
ذي الزوجة الواحدة ، وهو الأكثر ، وبين البيت ذي الزوجتين ، وهو  
الغالب في التعدد ، وبين البيت ذي الزوجات الثلاث أو الأربع ، وهو  
القليل في حالات التعدد . .

وكان للتعدد أثره في حروب الفتح ، فمن المعلوم أن المعارك الإسلامية

مع أعداء الاسلام استمرت منذ هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فدولة الخلفاء الراشدين ، فالأمويين ، فعهده غير قصير من أيام العباسيين . مرحلة امتدت أكثر من مائتي سنة ، تتلاحق فيها المعارك في الشرق والغرب والشمال والجنوب ، وفي المعارك ضحايا من شهداء ومشوهين وأمرى ومفقودين ، ومع ذلك فلم يشك الجيش الإسلامي يوماً من تناقص المحاربين ، ولقد خاضت أوروبا معركتين خلال ربع قرن ، ففي من رجاها عشرات الملايين ، وأصبحت لها مشكلتها الاجتماعية الكبرى : نقصان الرجال وكثرة النساء ، فكيف استطاع المسلمون أن يواصلوا الحروب أكثر من مائتي سنة ، ثم واصلوا الحروب بعد ذلك في غزوات التتار ، وفي غزوات الصليبيين ، وفيما بعد ذلك دون أن يشكو نقصاً في الرجال ، وكثرة في النساء ؟

في اعتقادي أن لنظام تعدد الزوجات والتسري أثراً كبيراً في هذه النتيجة ، ولئن شاء من الباحثين أن يدلنا على سبب غير هذين ...

### المسلمون اليوم والنعمو

منذ أفاق المسلمون على ضجيج الحضارة الغربية تصك آذانهم ، وعلى جيوشها وحكوماتها تسيطر على شؤونهم ومقدراتهم ، وعلى كتبها وعلومها تغزو عقولهم وأفكارهم ، وعلى مستشرقها ومبشرها يحاولون النيل من دينهم وتراثهم ، تنبه المفكرون فيهم إلى وجوب اصلاح المجتمع الإسلامي وتنقيته من الشوائب ، وإنهاضه من كبوته ، وبعثه من رقاده .

وبما أكثر جدلهم فيه تعدد الزوجات ، وهو أمر كان فاشياً شيئاً ما في ذلك الحين ، ثم أخذ يتقلص شيئاً فشيئاً لهوامل كثيرة ، وهو منتشر في بعض الاقطار الاسلامية أكثر منه في أقطار أخرى ، فهو في مصر مثلاً أكثر منه في



بلاد الشام . وقد يكون في تركيا أقل منه في الشام وهكذا .

ولقد كان التعدد يومئذ نتيجة جهل المسلمين ، وبعدهم عن أحكام الاسلام يؤدي الى أضرار كثيرة في الأسرة والمجتمع ، مما لا علاقة له بنظام التعدد في الاسلام ، بل بأخلاق المسلمين أنفسهم .

إزاء هذا وإزاء حملات الغربيين الشديدة على نظام التعدد في الاسلام ، فكر عدد من المصلحين الإسلاميين في معالجة أضرار التعدد بأساليب شتى .  
وكان أقوى من تكلم في ذلك ، وأبعدهم أثرا ، هو الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده رحمه الله .

فقد كتب كثيرا في أضرار التعدد كما كان عليه في أيامه ، وكما شاهد مساوئه بنفسه ، وقد تعرض له في دروسه في التفسير التي كان يلقيها في الجامع الأزهر ويدونها حينئذ تلميذه وحامل علمه السيد رشيد رضا رحمه الله ، فكان ينشرها في مجلته « المنار » ثم نقل شيئا منها في تفسيره ( ج ٤ ص ٣٤٩ ) .

قال الأستاذ الإمام في تفسيره :

« فمن تأمل الآيتين ( اللتين ذكرناهما من سورة النساء ) علم أن اباحة تعدد الزوجات في الإسلام أمر مضيق فيه أشد التضيق ، كأنه ضرورة من الضرورات التي تباح لمحتاجها بشرط الثقة باقامة العدل ، والامن من الجور ، وإذا تأمل المتأمل مع هذا التضيق ما يترتب على التعدد في هذا الزمان من المفساد ، جزم بأنه لا يمكن لاحد أن يري أمة فشا فيها تعدد الزوجات ، فان البيت الذي فيه زوجتان لزوج واحد لا تستقيم له حال ، ولا يقوم فيه نظام ، بل يتعاون الرجل مع زوجاته على إفساد البيت ، كأن كل واحد منهم عدو الآخر ، ثم يجيء الاولاد بعضهم لبعض عدو ، ففسدة تعدد الزوجات تنتقل من الافراد إلى البيوت ، ومن البيوت إلى الأمة .

ثم قال : كان للتعدد في صدر الاسلام فوائد أهمها صلة النسب والصهر الذي تقوى بالعصبية ، ولم يكن له من الضرر مثل ما له الآن .. لان الدين كان متمكنا في نفوس النساء والرجال ، وكان أذى الضررة لا يتجاوز ضررتها ، أما اليوم فإن الضرر ينتقل من كل ضرة إلى ولدها ، إلى والده ، إلى سائر أقربائه ، فهي تغري بينهم العداوة والبغضاء ، تغري ولدها بعداوة اخوته ، وتغري زوجها بهضم حقوق ولده من غيرها ، وهو بجهافته يطيع احب نسائه إليه ، فيدب الفساد في العائلة كلها .

الى أن يقول : « وناهيك بتربية المرأة التي لاتعرف قيمة الزوج ولا قيمة الولد ، وهي جاهلة بنفسها ، وجاهلة بدينها لاتعرف منه إلا خرافات وضلالات تلققتها من أمثالها ، يتبرأ منها كل كتاب منزل ، وكل نبي مرسل ، فلو تربي النساء تربية دينية صحيحة يكون بها الدين هو صاحب السلطان الأعلى على قلوبهن ، بحيث يكون هو الحاكم على الفيرة ، لما كان هنالك ضرر على الأمة من تعدد الزوجات ، وانما يكون ضرره قاصرا عليهن في الغالب ، أما والامر على مانرى ونسمع ، فلا سبيل الى تربية الأمة مع فشو تعدد الزوجات فيها ، فيجب على العلماء النظر في هذه المسألة - خصوصا الحنفية منهم - الذين بيدهم الامر ، وعلى مذهبهم الحكم ، فهم لا ينكرون أن الدين أنزل لمصلحة الناس وخيرهم ، وان من أصوله منع الضرر والضرار ، فاذا ترتب على شيء مفسدة في زمن لم تكن تلحقه فيما قبله ، فلا شك في وجوب تغير الحكم وتطبيقه على الحال الحاضرة ، يعني على قاعدة : درء المفاسد مقدم على جلب المصالح .

قال : وبهذا يعلم أن تعدد الزوجات محرم قطعاً عند الخوف من عدم العدل .

ثم قال السيد رشيد بعد ذلك : هذا ما قاله الاستاذ الامام في الدرس الاول الذي فسر فيه الآية ، ثم قال في الدرس الثاني :

« تقدم أن اباحة تعدد الزوجات مضيقة قد اشترط فيها ما يصعب تحقيقه :  
فكأنه نهي من كثرة الأزواج ، وتقدم أنه يحرم على من خاف عدم العدل أن  
يتزوج أكثر من واحدة ، ولا يفهم منه كما فهم بعض المجاورين (طلاب بالأزهر)  
أنه لو عقد في هذه الحالة يكون العقد باطلاً أو فاسداً ، فإن الحرمة عارضة  
لا تقتضي بطلان العقد ، فقد يخاف الظلم ولا يظلم ، وقد يظلم ثم يتوب فيعدل ،  
فيعيش عيشاً حلالاً » اهـ .

من هذا يتبين لك :

اولاً - أن الاستاذ الامام لا يرى في نظام تعدد الزوجات كما جاء في  
الإسلام ، وكما طبقه المسلمون الاولون أي ضرر بالمجتمع .

ثانياً - أنه يرى في التعدد الذي شاهد آثاره بنفسه مضار تتعدى الامرة  
الى المجتمع .

ثالثاً - أنه يرى وجوب تشريع يحول دون الاضرار التي يلحقها تعدد  
الزوجات بالمجتمع .

ولم يفصح رحمه الله عما يراه بخصوص هذا التشريع ، هل هو منع التعدد ؟  
أم تقيده بقيود تقلل من وقوعه ومن أضراره ؟ .

ونحن لانظن مطلقاً أنه كان يرى منع التعدد - ولو أن في كلامه ما يمكن  
أن يفهم منه ذلك إن أراد أن يفهم - فمنع التعدد تغييراً لحكام الله ، وحيولة بين الأمة  
وبعض الافراد وبين الاستفادة من هذا التشريع حين تقتضي الضرورات ذلك . ولا نعتقد  
أن الاستاذ الامام رحمه الله يرى هذا ، ولو أنه رأى هذا لكان رأيه مردوداً عليه ،  
فشرع الله أحق أن يتبع ، والله أعلم بالحكمة في تشريعه ، واساءة استعمال  
أي تشريع لا تقتضي إلغائه ، بل تقتضي منع تلك الاساءة ..



## محااولات طبع التعمد او تقييده :

المهم أن هذه الصرخات كان لها صداها فيما بعد في نفوس المخلصين من رجال التشريع ، واستغلها بعد ذلك المبشرون والمستعمرون والمتزلفون اليهم ، فقاموا بمجمات مركزة بغية حمل الحكومات الاسلامية على اصدار تشريع يمنع تعدد الزوجات او يقيده تقييدا يشبه إلغائه .

## في مصر :

يحكي لنا العلامة الجليل الاستاذ محمد أبو زهرة في كتابه « محاضرات في عقد الزواج وآثاره » ( ص ١٢٧ ) أنه بعد نحو من عشرين سنة من وفاة الاستاذ الإمام وجدت مقترحات تتضمن تقييد تعدد الزواج قضائياً ، بقيدن وهما : العدالة بين الزوجات ، والقدرة على الإنفاق ، وكان ذلك في اللجنة التي ألفت في اكتوبر ١٩٢٦ إذ قدمت مشروعاً مشتملاً على ذلك ، ولكن بعد الفحص والتحصيص والمجاوبات المختلفة بين رجال الفقه ورجال الشورى ، رأي أولياء الأمر العدول عن ذلك ، وجاء المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ خالياً منه . وفي سنة ١٩٤٣ همت وزارة الشؤون الإجتماعية المصرية أن تنشر المقبور ، لأن وزيرها إذ ذاك ظن أنه يصلح للحياة ، ولكنه عدل وشيكا عما هم به فكان له بذلك فضل .

ثم جاء من بعد ذلك وزير آخر ، وجعل من أعظم مايعنى به هذه المسألة ، فأعاد نشر ذلك الدفين ، وهم بأن يقدمه لدار النيابة ليأخذ سيره ، ولكنه بعد أن خطا بعض الخطوات ، ونبه الى ما فيه من خطر اجتماعي - ومن كتب في ذلك الاستاذ أبو زهرة نفسه في مجلة القانون والإقتصاد في العدين الاول والثاني للسنة الخامسة عشرة - أعاده الى حيث كان .

وبعد أن طبع الاستاذ أبو زهرة كتابه هذا ؛ أعيد الجدل مرة أخرى في العام الماضي - ١٩٦١ - على صفحات الصحف ، وقد أيدت عناصر مختلفة منع التعدد أو وضع القيود له ، وعارضه علماء الاسلام وعلى رأسهم العلامة الشيخ أبو زهرة معارضة قوية .

ومن الطريف أن رئيس تحرير مجلة كبرى في القاهرة - آخر ساعة - وهو الاستاذ محمد التابعي كتب مقالاً مدعماً بالإحصاءات الرسمية عن تركيا وكيف أن منع التعدد قانوناً لم يمنع الشعب التركي من التعدد فعلاً ، وقد انتهى فيه الى أن أي تشريع بمنع التعدد سيلقى الفشل الذي لقيه قانون منع التعدد في تركيا ، وقد نقلت إحدى الصحف اليومية الكبرى - الاخبار - هذا المقال برمته في شهر ايلول (سبتمبر) من العام الماضي على ما أذكر .

### في تونس :

أما في تونس فقد صدر قانون بمنع التعدد تماماً وفرض عقوبة على من يتزوج أكثر من واحدة . ومن المعروف عن الحاكم هناك أنه غربي النزعة والثقافة والإنجاء .

وقد كان لقرار منع التعدد صدى مختلف الاثر ، ففي الأوساط الإسلامية والعلمية كان له صدى مؤسف بالغ الدلالة على الإتجاه الفكري الذي تساق اليه تونس في عهدها الإستقلالي ، وفي الأوساط الاستعمارية والنسائية كان له صدى مستحب حيث نهت هذا الإجراء بأنه خطوة تقدمية في سبيل تحرير المرأة التونسية !

## في الباكستان :

وقد جاءت أنباء الباكستان أخيراً تفيد بأن رئيس جمهوريتها السيد أيوب خان أصدر قانوناً - بصفته الحاكم العسكري - يضع قيوداً شديدة جداً للزواج بأكثر من واحدة ، منها أن يعرض ذلك على مجلس عائلي ، وأن يدفع مبلغاً ضخماً من المال ، الى غير ذلك مما لا نستطيع الإفاضة فيه لاننا لم نطلع على نص القانون كما هو ، وانما واقتنا أنباء الصحف بمعلومات مقتضبة موجزة جداً عنه .

وقد قوبل هذا القانون في الباكستان في الاوساط العالمية الاسلامية وفي الاوساط الشعبية بالسخط والاستنكار ، كما قوبل من السيدات المثققات ثقافة اجنبية وامثالهن من المثقفين كذلك باستنكار وسرور ، وقد أبدته الصحف الاستعمارية والاوساط التبشيرية واثنت عليه كثيراً .

أما في سورية فقد جاء في قانون الاحوال الشخصية الذي صدر بتاريخ ١٩٥٣/٩/١٧ مايلى في باب الاهلية :

وهذا كما نرى تقييداً للتعدد بقيد واحد ، وهو قدرة المتزوج بواحدة على الانفاق على الزوجة الاخرى ، وان للقاضي أن « لا يأذن » بهذا العقد إذا تحقق عدم القدرة المالية .

وهذا النص صريح في أنه عند عدم القدرة تكون سلطة القاضي في عدم الاذن فقط ، ولم يتعرض القانون لعدم صحة العقد ، وذلك يدل على ان العقد صحيح تترتب عليه آثاره الشرعية ، وهذا يتفق مع الاحكام الفقهية المجمع عليها ، ولكن صاحب العقد يتعرض للعقوبات المالية كأني عقد من عقود الزواج لا يسجل في المحكمة الشرعية .



## مناقشة المجتمع

نريد ان نذكر أمراً واحداً قبل الدخول في مناقشة هذه المحاولات وهي أنه لا توجد في العالم الاسلامي الآن مشكلة تعرف بمشكلة تعدد الزوجات ، فالاحصاءات التي تنشر عن الزواج والطلاق في البلاد العربية والاسلامية تدل على أن نسبة المتزوجين باكثر من واحدة نسبة ضئيلة جداً لا تكاد تباع الواحد بالالف .

والسبب في ذلك واضح ، وهو تطور الحياة الاجتماعية ، وارتفاع مستوى المعيشة . وازدياد نفقات الاولاد في معيشتهم وتعليمهم والعناية بصحتهم .

يضاف الى ذلك أن الزوج لم يعد متفرغاً - كما كان من قبل - لشؤون الاسرة ومشكلاتها ، فهو مع زوجة واحدة وأولاده منها لا يكاد يتفرغ تفرغاً كافياً للإشراف على شؤونهم والقيام بواجباتهم ، فكيف يضيف الى هذا أعباء جديدة ومشاكل جديدة ؟

ثم إن التعداد كان يقع غالباً في الريف ، في الامر الغنية رجاء ان يكون لرب الاسرة اولاد يكفون لزراعة اراضيهم والقيام على شؤونها ، وقد كانت الاولاد يرضون ان يقيموا في الريف مع ابيهم على جملهم او على شيء قليل من العلم .

اما الآن فقد انتشر التعليم ولم يعد ابن القرية الذكي الطموح ليوضى ان يظل مزارعاً طيلة حياته مهما غلّت له ارضه من غلات ، بل يريد ان يتعلم ويدخل الجامعة ويتوظف ويقيم في المدينة ، ولهذا كثرت هجرة أبناء القرى الى المدن هجرة تقلق بال الباحثين الاجتماعيين .

ويضاف الى هذا قوانين الاصلاح الزراعي التي اخذت تحدد الملكية الزراعية بما لايتروك في ايدي المالكين اراضي شاسعة كما كان الامر من قبل .

كل هذه العوامل وغيرها من انتشار الوعي الاجتماعي والصحي والحضاري أدى الى انخفاض نسبة تعدد الزوجات ، وسينخفض كلما ازدادت هذه العوامل رسوخاً في مجتمعاتنا ، فليس التعدد عندنا الآن من الاهمية بالمكان الذي تثار من اجله كل هذه الضجة ، اللهم الا من راغبين في الشهرة بأنهم تقدميون . . . وانهم متحررون . . . وهي لا تكلفهم الا بضع كلمات في مقالة ، او سطرا واحدا في قانون يصدرونه حين يكونون في الحكم .

ومن اجل هذا الانرى فيما فعلته تونس والباكستان وتحاول ان تفعله بعض البلدان الاخرى الا مجرد استرضاء للغربيين اثباتاً لتحرر هؤلاء المسؤولين من سيطرة عقائدهم وتراثهم عليهم ، وهو في الوقت ذاته دليل تهافت الشخصية ، واحتقار الذات ، وتراحم على اقدام المتعصبين الغربيين لاستغلال عطفهم وثنائهم وثناء صحفهم ومبشريهم ومستشريقيهم على حساب امتنا وكرامتنا وديننا .

انني لست اخشى من انتشار تعدد الزوجات او بقاء نسبته كما هي ، بقدر ما اخشى انعدامه في مجتمعاتنا الاسلامي . ذلك ان من الملاحظ اعراض الشباب عن الزواج ، ورغبة المتزوجين في عدم الاكثار من النسل ، وهذا يؤدي في المستقبل الى عدم تكاثرنا بالنسبة للامم الاخرى ، وبخاصة للامم المجاورة لنا ، وفيها اهم تناصبنا العداء ، وتزيدنا اضعافا مضاعفة في السكان ، او دولة - كاسرائيل - تحاول بكل جهدها ان تزيد من عدد سكانها باغراء اليهود على الهجرة اليها وتخشي كل الخشية من زيادة سكان البلاد العربية لها وبخاصة مصر التي يقدر انها في نصف قرن سينبلغ تعداد سكانها خمسين مليوناً . وهذا ما يوجب اسرائيل والاستعمار .

فعوضاً عن التفكير في تشجيع الزواج وتكثير النسل بأية طريقة مشروعة ،  
نحاول ان نعمل بأيدينا على انقاص عددا ماخوذين بأكثر النظريات الخاطئة التي  
يشيعها الغربيون - عن سوء نية او حسن نية - من فوائد تحديد النسل ،  
ومضار التعداد ، والخطر الذي سيدهم العالم يوما ما نتيجة تكاثر السكان ،  
وهو خطر المجاعة . . .

ان الغربيين قد يقولون هذا صادقين بالنسبة الى رقعة ارضهم وعدد  
سكانها ، ولكننا نحن العرب ، نحن المسلمين ، نسكن مساحات شاسعة من  
الارض ، لم نستثمر من خيراتها حتى الآن الا الاقل الاقل مما تحتويه . فلو  
استثمرت استثمارا علميا فنيا لاتسعت لضعاف عدد سكانها الآن . . فالتحديد  
بخطر المجاعة من تكاثر السكان . . لست ادري بماذا اصفه - على قلة خبرتي في  
هذا الموضوع - ولكنني احس احساسا عميقا بان مثل هذا الكلام لا ينبغي ان  
يقال لنا ، وان جهات استعمارية او صهيونية تروجه ، ولا ينبغي لنا ان نصغي  
اليه قبل ان نستنفذ كل امكانيات ارضنا الطيبة الخيرة الغنية . .

اننا في سورية مثلا نشكو من قلة السكان بالنسبة لارضينا الواسعة  
الشاسعة التي لم تستثمر بعد ، فهل يجوز التفكير بمنع تعدد الزوجات ، والتعدد  
يدنا حتما باعداد من الايدي العاملة لا يمنحنا اياها نظام الزوجة الواحدة ؟

واعتقد ان ما يقال عن بلادنا في سورية يقال عن كثير من بلادنا في غيرها  
فقد اعلن مدير البنك الدولي ان ثروات العراق تكفي لان يعيش فيها سبعون  
مليوناً في مستوى من العيش لا يقل عن امريكا هذا مع العلم بان عدد سكان  
العراق حاليا سبعة ملايين فقط . . .

فالتسرع في سن التشريعات التي تؤدي الى اضرار بالغة في مستقبل الامة  
عدديا او عسكريا او وطنيا او غير ذلك ، تسرع هو في مصلحة خصومنا الذين



لهم مؤسسات علمية خفية منبثة لا يشعر بها كثير من المسؤولين . فليتقوا الله  
فان المؤامرات كثيرة ، والاعداء ايقاظ ، والحيل واسعة ، والخداع محكم ،  
والمتنبهين قليلون .

### مناقشة العقيد

ليست هنالك قيود يمكن ان توضع لتعدد الزوجات وهي مستقاة من  
الشريعة الاقيدين اثنين :

العقد الأول : العدل بين الزوجات ، وهذا كما رأينا شرط صريح في القرآن  
لإباحة التعدد ، لالصحته ، باجماع العلماء ، وقد مر بنا قول الاستاذ الإمام محمد  
عبد في ذلك .

فلو جعل شرطاً قانونياً لسماع القاضي بالزوج بامرأة ثانية لمن عنده زوجة  
واحدة ، كيف يمكن للقاضي ان يتحقق من ذلك ؟

هل للعدل أمارات سابقة ؟ هل يمكن أن يثبت ذلك بالشهادة ؟ هل يكفي  
فيه يمين الزوج أنه سيعدل ؟ هل هو بما تجري فيه الفراسة ؟ وهل يكون  
القضاء بالفراصة ؟ هل يسأل القاضي اقرباء الزوج وأصدقاءه عن خلق الزوج في  
العدالة وعدمها ؟ وهل يمكن أن يحكم القاضي بشهادتهم في ذلك ؟ ثم كيف  
يمكن أن نمنع عقد المحظور لم يوجد بعد ؟ ولا سبيل الى التحقيق من وجوده في المستقبل ؟

نحن مع الاستاذ الجليل أبي زهرة في أن العدل الذي جعل شرطاً دينياً  
لا يمكن أن يجعل شرطاً قانونياً يتوقف عليه السماح بالتعدد أو عدمه (١) .

العقد الثاني : القدرة على الانفاق على الثانية مع الأولى والقدرة على الاتفاق  
على اولاده منها أو منهن .

---

(١) انظر محاضرات في عقد الزواج وانحلاله : ١٢٩ .

وقد قلت إن هذا الشرط يستفاد ضمناً من قوله تعالى « ذلك أدنى ألا تعولوا »  
على تفسيرها بالأكثر عيالكم كما ذهب إلى ذلك الشافعي رحمه الله .

ويستفاد أيضاً منه اشتراط العدالة ، فإن الذي لا يستطيع الإنفاق على زوجته  
وعلى أولاده منها لا بد له من أن ينفق على أحدهما دون الأخرى ، فنتقضى  
بذلك العدالة المشروطة ديناً ، ولا بد له من أن يهمل الإنفاق على بعض أولاده  
وهذا تفريط يحال بينه وبين أسبابه .

إن هذا الشرط ممكن ، ويستطيع القاضي أن يتأكد منه ، بالسؤال عن  
قدرته المالية ، ومعرفة دخله وإيراده ، فإذا وجده قادراً على الإنفاق على زوجته  
وأولادهما لم يكن هناك مانع من السماح له بأجراء هذا العقد .

ونحن في هذا نخالف الأستاذ الجليل أبا زهرة في ادعائه بأنه شرط لا يمكن  
التحقق منه كالعدالة ، فالواقع أن هنالك فرقاً واضحاً بينهما ، ذلك أن العدالة  
أمر معنوي مغيب لا يعرف إلا عند المعاملة ، أما القدرة المالية فهي أمر مادي  
يمكن أن تعرف حالاً ، ولها أدلة تثبت بها بكل سهولة ، ودعوى الأستاذ أبي  
زهرة بأنه لم يؤثر عن النبي وصحابته أنهم تحروا في القدرة على الإنفاق يجاب بأن  
المعيشة في عصورهم كانت بسيطة ، وكانت الأرزاق على الأولاد وغيرهم جارية  
فلا خوف من الضياع .

ونرى في هذا الشرط منعاً لاساءة استعمال التعدد في بعض حالاته ، حين  
يقدم بعض الناس على التزوج بأكثر من واحدة ، لشهوة عارمة ، أو رغبة في  
التفكه أو الانتقام من زوجته الأولى ، وهو غير قادر على الإنفاق على البنتين  
معاً ، فتضيع الزوجتان ، ويهمل الأولاد ، وتتشرد الأسرة .

إن مثل هذه الحالة سفه محض ، وتستطيع الدولة أن تمنعها دون أن تقف

مكتوفة الأيدي ، كما تتدخل في أمر كل سفيه فتجد من تصرفاته ، وتمنع عنه وعن غيره الضرر والأذى .

وبعد هذه المناقشة أرى أن موقف القانون السوري هو أعدل المواقف وأحكمها وقد وقف في ذلك موقفاً وسطاً بين المانعين ، وفي ذلك مافيه من العدوان على شريعة الله والتضييق على مصلحة الأئمة وبعض الأفراد ، وبين المطلقين الذين يمنعون أي قيد فيه ، وفي هذا مافيه من فسح المجال لبعض السفهاء باستعمال هذا الحق في غير موضعه ، فتضيع الزوجات والأولاد .

ولست أرى الذهاب الى أبعد من ذلك في هذا الموضوع ، والعناية بالتربية الدينية وتنمية الوعي الاجتماعي كفيلاً بحسن استعمال هذا الحق حين يستعمل عند الضرورة ، دون إضرار بالمجتمع أو اساءة الى وحدة الأسرة وتماسكها .

إنني أنا شخصياً ممن لا يفكر في الزواج إلا بزوجة واحدة ، وقد قلت في بعض ما كتبت<sup>(١)</sup> :

« أقوى الناس على تحمل المتاعب من يتزوج اثنتين ، وأسرع الناس إلى الهلاك من يتزوج ثلاثاً ، وأقرب الناس إلى الجنون من يتزوج أربعاً ، وليس في اباحة الله لنا ذلك ، ما يحملنا على التعرض للمتاعب من غير ضرورة ملجئه » .

وشريعة الله حين أباحت التعدد إنما تركت الباب مفتوحاً لمعالجة الضرورات الفردية والاجتماعية ولم ترغب في ذلك ولم تنفر ، لأن طبيعة الإنسان نغني عن الرغبة أو التنفير من ذلك ، ففي فطرة كل انسان ان لا يتحمل طائفاً مختاراً إلا زوجة واحدة ، وان لا يهدأ ولا يستقر إلا بذلك ، ولكن التشريع الخالد

---

(١) من كتاب « هكذا علمتني الحياة » صدر حديثاً .



ما وجد فيه الناس جميعاً حاجاتهم ، وما وجدت فيه الأمم طلباتها في مختلف ظروفها وأحوالها .

فليس في ترك التعدد مباحاً كما هو في الشريعة ترغيب للناس في ذلك ، وهذا هو الواقع المشاهد ، ولكن في تضييقه أو منعه محاولة دون معالجة مشكلات خاصة تجد علاجها في التعدد ، ومنع للأمة في ظرف من الظروف الطارئة من حل مشكلة من مشكلاتها لاعلاج لها إلا بالتعدد ، والتشريع الحكيم هو الذي يترك الباب مفتوحاً لمعالجة المشاكل ولا يوصد الباب دونها .

إذا كانت بعض الأمم تفكر في الاستفادة من نظام التعدد عندنا لمعالجة أخطر مشكلاتها الاجتماعية بعد الحرب ، أفلسنا نحن معرضين لمثل ما تعرضت له هذه الأمم ؟ ألسنا ننهباً - حكومات وشعوباً - لحوض معارك طاحنة مع إسرائيل ، ونحن نعلم أننا لن نخوضها مع إسرائيل وحدها ، وقد لا نخوضها نحن وحدنا ، فالجرب المقبلة ربما كانت أخطر حروب نخوضها أمتنا في تاريخها الطويل ، إنها ستكون أخطر من معاركنا مع التتار ، ومن معاركنا مع الصليبيين ، ومن معاركنا مع الفرس والروم ، وأنا لا أشك في أن أمتنا بعد هذه الحروب أو في هذه الحروب ، ستجد في نظام التعدد أكبر عون لها على بقائها صامدة في المعركة ، تمدها بقوافل المجاهدين عشرات فعشرات ، وتهوض بعد الحرب ما أفنته الحرب من شباب ورجال .. لست أقول هذا خيالا ، إنني أرى بوادره منذ الآن ، وليس من الحكمة أن نضع أيدينا على أعيننا لئلا نرى الحقائق .

أرى خلل الرماد وميض نار و يوشك أن يكون لها ضرام

ومن ناحية أخرى نرى إسرائيل تحاول أن تبحر في الأرض المحتلة من فلسطين - على ضيق رقعتها - عشرات الملايين . وهي غير حاسبة لمشكلة معيشة

هذه الملايين حساباً ، مع أن امكانياتها الزراعية ضيقة . بل كل همها أن تكثر من تعداد سكانها ، ضاربة بعرض الحائط كل ما يقال عن وجوب تحديد النسل احتياطاً لمعيشة سكان الأرض ، حيث يرى بعض خبراء التغذية أن الأرض ستصبح في يوم ما عاجزة عن تأمين القوت لسكان كوكتينا الأرضي .. انها وهي ذات الرقعة الضيقة والموارد الزراعية المحدودة لا تهتم إلا بحشر أكثر عدد ممكن فيها من يهود العالم لأغراض سياسية عدوانية ..

فكيف نستعجز لأنفسنا - نحن سكان البلاد العربية خاصة - أن نخدع بالنظريات التي يروجها علماء من اليهود أنفسهم ، حول وجوب تحديد النسل ، مع أن أراضيها واسعة ، تتسع لعشرة أضعاف سكانها الحاليين - حتى مصر التي يقال إن مشكلة تكاثر السكان فيها يحتم التفكير في منع تعدد الزوجات والاختزال بمبدأ تحديد النسل - إذا استخدمت ثرواتها الطبيعية الظاهرة والدفينة ، وحشدت كل طاقات امكانياتها البشرية والفكرية ، وأقيمت الصناعات المختلفة ما بين مدنية وعسكرية .

ومثل ذلك يقال عن باكستان بالنسبة لجارتها الهند التي يبلغ سكانها خمسة أضعاف سكان باكستان أو أكثر ، وهي في مشكلات مع الهند لا يؤمن معها يوماً أن تقع الحرب بينهما . فأية جريمة هذه التي يحاول المسؤولون فيها أن يضعوا عراقيل تؤدي إلى منع تعدد الزوجات بدلاً من أن يفكروا في الوسائل التي تؤدي إلى كثرة سكانها مع رفع مستواهم المعاشي ؟ وليس ذلك بمستحيل إذا صدقت العزائم واستخدم العلم في تنمية الثروة القومية . وأرى أن أختم هذا البحث بكلمة قيمة للاستاذ العقاد .

قال في كتابه « المرأة في القرآن الكريم » ( ص ١٣٧ ) :

وحسب الشريعة أن تقيم الحدود ، وتوضح الخطأ المثلي بين الاختيار

والاضطراب ، وأما ما عدا ذلك من التصرف بين الناس ، فشأنه شأن جميع المباحات التي يحسن الناس وضعها في مواضعها ، أو يسيئون العمل والفهم فيها ، على حسب أحوال الأئمة والمجتمعات من الارتقاء والهبوط ، ومن المعرفة والجهل ، ومن الإصلاح والفساد ، ومن الرخاء والشدة ، ومن وسائل المعيشة على التعميم .

فالمباحات الاجتماعية والفردية كثيرة تآذن بها الشريعة ، ولكنها لا تأخذ بأيدي الناس ليحسنوا تناولها والتصرف فيها ، فليس أكثر من الطعام المباح ، وليس أكثر من اضرار الطعام بمن يستبيحونه هلى غير وجهه ، وبالزيادة أو النقص في مقداره ، وبالخلط بين ما يصلح منه للسليم ، وما يصلح منه للمريض ، وما يطيب منه في موعد ، ولا يطيب في موعد سواه ، وإنه لمن الشطط على الشرائع - وعلى الناس - أن ننتظر من الشارع حكماً قاطعاً في كل حالة من هذه الحالات ، لأن الضرر من فرضها على من يتولاها بغير بصيرة ، أوخم وأعظم من تركها للتجربة والاختيار .

إن الممنوع من تعدد الزوجات لاحيلة فيه للمجتمع إلا بنقض بناء الزواج ، وإهدار حرمانه ، جهرة أو في الخفاء .

أما المباح من تعدد الزوجات ، فالمجتمعات موفورة الحيلة في إصلاح عيوبه على حسب أحوالها الكثيرة من أدبية ومادية ، ومن اعتدال أو اختلال في تكوين أسرها وعائلاتها وسائر طبقاتها .

فالتربية المذهبة كفيلة بالعلاقة الصالحة بين الزوج والزوجة ، فلا يحمد الزوج نفسه علاقة بينه وبين امرأته لا تقوم على العطف المتبادل والمودة الصريحة ، والمعاونة الثابتة في تدبير الأسرة ، ولا يتهمأ له جو البيت على المثال الذي يرتضيه مع زوجتين تدعوه إلى الجمع بينهما داعية من دواعي الأثرة والانقياد للنزوات . وقد ينشأ المانع لتعدد الزوجات في حالتي الغنى والفقر على السواء .



فالغني يستطيع أن ينفق على بيوت كثيرة ، ولكنه لا يستطيع أن يجد غنياً مثله يعطيه بنته ، ليجمع بينها وبين ضرة تنازعها ، ولو اعتزلتها في معيشة أخرى ، وقد يشق عليه أن ينفق على الزوجات الغنيات بما تتطلبه هذه النفقة من السعة والامراف ، وإذا وجد النساء الفقيرات فلعلها حالة لا تحسب إذ ذاك من احوال الاضرار بالنسبة لمن يقبلن عليها من الزوجات .

والفقير قد يحتاج الى كثرة النساء والأبناء لمعاونته على العمل - ولا سيما العمل الزراعي - ولكنه يهاب العالة ، ويحجم عما يجهد من تحصيل النفقة والمأوى .

والمجتمع يحق له أن يشترط الكفاية في الزوج لتربية أبنائه ، ويتوخى لذلك دستوراً يحافظ على حرية الرجال والنساء ، ولا يخل بحقوقهم في التراخي على الزواج متى اتفقت رغبتهم عليه ، وليس من العسير تسويغ ذلك الدستور من جانب المجتمع ، لأن الأزواج المقصرين يحنون عليه ، ويحملونه تبعات كل كفالة للأبناء ، يعجز عنها الآباء والأهملات .

ومن حسنات السماح بتعدد الزوجات عند الضرورة ، أن يكون ذريعة من ذرائع المجتمع لدفع غوائل العيلة والفاقة عند اختلال النسبة العددية بين الجنسين ، فإذا كان هذا العارض من العوارض التي يخطر لرجل في علم «ايبون» أنه يستلزم القوانين لتداركه ، فليس افتراضه في الشريعة باطلا يقضى عليه بالعبث في جميع الظروف ، ويحق للمجتمع أن يرجع اليه في تقدير تلك الظروف ، فلا تصطدم عقائد الدين ودواعي المصلحة بين جيل وجيل » ا هـ .

وأخيراً فإنني أعلن بكل صراحة أنني من أعداء منع تعدد الزوجات تشريعاً وقانوناً ، أو وضع العقوبات في طريقه ، وإن كنت من أنصار وحدة الزوجية في حياتي الشخصية . ولا غرابة في ذلك ولا تناقض ، فإن الإنسان العاقل يختار الحياة الأفضل ، والمتشرع الحكيم يختار لأئمة القانون الأشمل .

فأنا لا أدعو الى أن يعدد كل متزوج الآن زوجاته ، ولكنني أدعو الى جعل مبدأ التعدد مسموحاً به من غير قيود - ما عدا قيد القدرة على الإنفاق - ليستطيع من تلجؤه ظروفه الخاصة الى التعدد، ولتستطيع الامة في حالة الحروب والاضرامات التي يقل فيها الرجال ويكثر النساء أن تستفيد من تشريع التعدد بما يسد به نقص الرجال ، وتكفل به حياة النساء ، ومحال بينهن وبين التشرّد والتسكع ، وإغواء المتزوجين، وإغراء غير المتزوجين. وبذلك تحفظ كرامتهن، ويصان المجتمع من كثرة الفواحش ، وازدياد الأولاد غير الشرعيين كما يقع الآن قمماً في أوروبا. فقد أصبحت مشكلة تكاثر الأولاد غير الشرعيين مشكلة اجتماعية وإنسانية حملت كثيراً من المفكرين عندهم على أن ينادوا بوجوب الاعتراف بهؤلاء الأولاد وإلحاقهم بأبائهم وأن يكون لهم في القانون حقوق الأولاد الشرعيين .. ولو أنهم أباحوا التعدد لما وصلوا الى هذه الحالة .



### ٣- في الطلاق

شرع الله الطلاق علاجاً للخلافات الزوجية حين لا ينفع معها علاج سواه ، وقد كان الغربيون منذ قرن مضى يعميرون على الإسلام شرع الطلاق ، ويعتبرونه دليلاً على استهانة الإسلام بقدر المرأة ، وبقدسية الزواج .

ومع أن الاسلام لم يكن أول من شرع الطلاق أيضاً ، وقد جاءت به الشريعة اليهودية ، وعرفه العالم قديماً ، فإن الإسلام قد جاء فيه بنظام يكفل لكل من الزوجين حقوقهما وكرامتهما كشأنه دائماً في كل مقام به من إصلاح للاوضاع الاجتماعية ، كما انه لا يجعل من مبدأ الطلاق أداة للتلاعب بقدسية الزواج وعدم استقرار الحياة الزوجية ، كما حصل للغربيين حين أباحوا الطلاق .

إن الاسلام يفترض أولاً أن يكون عقد الزواج دائماً ، وأن تستمر الزوجية قائمة بين الزوجين حتى يفرق الموت بينهما ، ولذلك لا يجوز في الاسلام تأقيت عقد الزواج بوقت معين ، فإن نص فيه على وقت معين صح العقد ولغا التأقيت وكان مؤبداً .

وما يميزه الإمامية في عقد المتعة - وهو زواج مؤقت - لم توافقه عليهم جمهرة المذاهب الفقهية في الإسلام ، بل انفردوا وحدهم بالقول بجوازه ، حتى إن الشيعة الزيدية وهم من أهم فرق الشيعة يتفقون مع الجمهور في بطلان عقد



المتعة وعدم جوازها<sup>(١)</sup>.

غير أن الإسلام وهو يحتم أن يكون عقد الزواج مؤبداً ، لا يغمض عيناه عن طبائع الناس ، وتجارب الامم ، وما يمكن أن يقوم بين الزوجين من خلاف منشؤه اختلاف الامزجة والاخلاق ، أو اختلاف المصالح في بقاء الزواج أو انحلاله ، أو ما أشبه ذلك من دواعي الخلاف بين الزوجين ، كما أنه لم يغفل أيضاً إمكان المصالحة بينهما قبل إيقاع الفارقة بينهما ، ولذلك جاء بتشريع محكم لا يتطرق اليه الخلل لو نفذ بنصه وروحه ، وتقيد الناس بأحكامه وتعاليمه .

### مبارىء عامة في الطرق

سلك الإسلام في معالجة الخلاف العائلي بين الزوجين الطرق التالية :

١ - دعا الزوجين الى أن يشعر بمسؤوليته نحو الآخر ونحو اولادهما أمام الله سبحانه وتعالى ، فهو المطلع على حسن سلوكهما أو انحرافه ، وقد جعل كلاً منهما راعياً ومسؤولاً ، ففي الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته .. إلى أن يقول : والرجل راعٍ في أهله وهو مسؤول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها ».

٢ - فإذا بدأ الخلاف بينهما أو صاهما بأن يتحمل كلٌ أخلاق الآخر ويصبر على مايكرهه منه ، فالحياة لم تسوِّ بين الناس في عقولهم وأخلاقهم وطبائعهم ، ولا بد من اغضاء الإنسان عما لا يرضيه ، وكثيراً ما يكون الخير فيما يكرهه الإنسان ويتأذى به . وفي ذلك يقول الله تعالى : « وعاشروهن بالمعروف فان

---

(١) انظر هذا البحث في كتابنا « شرح قانون الاحوال الشخصية » الجزء الاول الطبعة الخامسة .

كرهتموهن فعمى ان تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً<sup>(١)</sup>.

٣ - فإذا لم يعد أحدهما محتمل الآخر . ويصبر على الخلاف معه ، واشتد الخلاف بينهما بحيث يخشى من الشقاق والافتراق ، أوجب الإسلام أن "يحكم" أهلها في هذا الخلاف ، فيختار الزوج واحداً يمثله ، وتختار الزوجة واحداً يمثلهما ويجتمعان كمحكمة عائلية ينظران في أسباب الخلاف وعوامله ، ويجاولان إصلاح الامور بينهما بما يستطيعان ، ولا ريب في أن كلا من الزوج والزوجة إذا كان راغباً في انهاء الخلاف وعودة الوثام بينهما الى سابق عهده فان الحكمين سينجعان في مهمتهما ، وهذا ما تحدث عنه القرآن الكريم بقوله : « وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من اهله وحكماً من اهلها ، إن يريدوا اصلاحاً يوفق الله بينهما<sup>(٢)</sup> ».

٤ - فإذا لم ينفع التحكيم وأصر كل من الطرفين على موقفه ، أجاز الإسلام أن يقع الطلاق بين الزوجين لمرة واحدة تعتد فيها الزوجة في بيت الزوجية مدة تقارب ثلاثة اشهر - ويعرف تفصيل ذلك من محله في كتب الفقه<sup>(٣)</sup> - وفي خلال العدة تعيش الزوجة في بيت الزوجية ، الا أن زوجها لا يعاشرها معاشرة الأزواج ، والحكمة من جعل العدة بهذا الشكل هو ترك الفرصة الكافية لإعادة الصفاء بين الزوجين ، بعد أن تهدأ أعصاب كل منهما ، ويريان نتيجة الإنفصال وآثاره السيئة على حياتهما وحياة أولادهما ، فلهلها يعودان عن الخصام والنزاع ، ويعود الهدوء والحب الى جو الاسرة .

هذا ومع ان الإسلام أجاز ايقاع الطلاق في هذه الحالة كأمر لا مفر منه ،

---

(١) سورة النساء : ١٩ .

(٢) سورة النساء : ٣٥ .

(٣) انظر كتابنا الجزء الاول شرح قانون الاحوال الشخصية

فإنه يراه مكروها ، وينفر منه أشد التنفير . وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم :  
« أبغض الحلال الى الله الطلاق » .

ثم إن هذه الطلقة التي اوقعها الزوج تعتبر طلقة رجعية مادامت المرأة في  
العدة ، بمعنى ان الزوج يستطيع أن يرجعها اليه من غير مهر ولا عقد ولا شهود  
بل يكفي أن يتعاشرا معاشرة الأزواج لينتهي أثر هذه الطلقة ، وتعود الحياة  
الزوجية الى سابق عهدها ، وفي مذهب الشافعي لا بد من المراجعة بالقول كأن  
يقول لها : « راجعتك » فتحل له رأساً .

• - اذا انتهت العدة ولم يراجع الزوج زوجته أصبحت الطلقة بائنة بمعنى أن  
الزوج لا يستطيع أن يعود اليها الا بمهر وعقد جديدين ، وان المرأة لو رفضت  
العودة اليه وفضلت ان تقترن بزواج آخر ، لا يملك الزوج الاول اجبارها على  
العودة ، ولا منعها من الزواج بالثاني .

٦ - اذا عاذا الى الحياة الزوجية - سواء خلال العدة او بعدها - ثم  
تكرر الخلاف نعيد ذات الخطوات السابقة ؛ من ايصالها بحسن معاملة احدهما  
للآخر ، وتحمل احدهما لما يكرهه من الثاني ، فاذا اشتد الخلاف ثانية لجأنا الى  
التحكيم العائلي ، فاذا لم ينبجح في الإصلاح بينهما كان للزوج ان يطلقها طلقة  
ثانية ، ولها ذات الاحكام التي تأخذها الطلقة الاولى .

٧ - فاذا عاد الزوج الى زوجته بعد الطلقة الثانية وعاد الخلاف بينهما ، عدنا الى اتخاذ  
الخطوات السابقة قبل ايقاع الطلاق ، فاذا لم ينفع كل ذلك في الإصلاح بينهما ، جاز  
للزوج ان يطلق زوجته الطلقة الثالثة والاخيرة ، وتصبح بائنة منه بينونة  
كبرى بمعنى ، انه لا يستطيع ان يرجعها اليه بعد هذه الطلقة الا بعد اجراء  
شديد الوقع على نفس الزوج والزوجة معاً وهو أن تكون الزوجة قد تزوجت  
بآخر بعد انقضاء عدتها من الاول ، ثم وقع الخلاف بينهما وبين الثاني فطلقها ،



عندئذ يجوز للزوج الاول أن يعود اليها بعد عدتها من طلاق الزوج الثاني ،  
ويجب أن يكون ذلك كله طبيعياً من غير احتيال ولا تواطؤ .

والحكمة من هذا الاجراء هو أن الزوج لا يقدم على إيقاع الطلقة الثالثة  
بعد كل ما سبق من محاولات للتصحيح ، وبعد طлقتين سابقتين اعتدت المرأة  
بعدهما ، إلا بعد استفحال الخصومة بينه وبين زوجته ، بحيث أصبح يعتقد أن  
استمرار حياتهما الزوجية على هذا الشكل : طلاق وافتراق ثم عودة والتقاء  
مرتين متتاليتين ، أصبح جميعاً لا يطاق ، وأنه قرر التخلص نهائياً من هذه  
الرابعة الزوجية ، فأفهمه الشارع أنه حين يوقع الطلقة الثالثة قد بانت عليه  
بينونة كبرى لا سبيل الى رجوعها اليه الا بعد أن تجري الحياة الزوجية مع  
زوج آخر ، ولو أجنأ له أن يعود إلى الزواج منها بعد طلاقها للمرة الثالثة ، ثم  
يعود فيطلقها حين يختلفان ، ثم يعود فيرجعها حين يتفقان ، لكان ذلك عبثاً  
في الحياة الزوجية ، واستمراراً لتعاسة الاسرة وشقاءها إلى ما لا نهاية ، إذن  
فلا بد من حد يقف عنده الطلاق ، وقد قدره الشارع بثلاث ، تخفيفاً لعذاب  
الزوج والزوجة والأولاد على السواء .

وحكمة أخرى ، وهي أن زواج المرأة من زوج آخر ، ثم عودتها إلى  
زوجها الأول ، أمر شديد الوقع على نفس كل من الزوج والزوجة ، وهو مما  
تنفر منه النفوس الكريمة ، فكان تعليق إباحة عودتها إلى الحياة الزوجية بعد  
الطلقة الثالثة على الزواج بزواج آخر ثم طلاقها منه ، منعاً في الحقيقة لإيقاع  
الطلقة الثالثة بحيث لا يقدم عليها الزوج وهو يعلم ما وراءها من حكم قاس  
تشتت منه نفسه ، إلا وقد يؤس نهائياً من استمرار حياته معها .

تلك هي أهم مبادئ الطلاق وخطواته في الإسلام ، وهي كما ترى حريصة

كل الحرص على أن لا تنقطع الحياة الزوجية لأول خلاف يقع بينهما ، بل قد جعل الإسلام لهما فرصاً « للهدنة » بينهما يستطيعان فيها إصلاح ما في نفسيهما إن أرادا الإصلاح والعيش معاً في حياة هائلة مستقرة .

### لماذا جعل الطلاق بيد الرجل ؟

وهنا يتبادر إلى الأذهان سؤال كثيراً ما أثاره الذين لا يؤمنون بنظام الإسلام وعظمته وسمو حكمته ، وهو : لماذا جعل الطلاق بيد الرجل وحده بحيث يتحكم الرجل في بث الحياة الزوجية متى شاء ؟ وكثيراً ما يكون إثر خـام أو حالة من الغضب شديدة ؟ ولماذا لم يجعل للمرأة رأي في ذلك مادامت هي شريكة الرجل في حياته ؟

إن الإحتمالات العقلية في هذا الموضوع لا تخلو عن خمسة :

- ١ - أن يجعل الطلاق بيد المرأة وحدها
- ٢ - أن يجعل الطلاق باتفاق الرجل والمرأة معاً
- ٣ - أن يجعل الطلاق عن طريق المحكمة
- ٤ - أن يجعل الطلاق بيد الرجل وحده
- ٥ - أن يجعل الطلاق بيد الرجل . وتعطى المرأة فرصاً للطلاق إذا أساء الرجل استعمال حقه فلنتناقص كل احتمال منها على حدة .

١- لا سبيل لاعطاء المرأة وحدها حق الطلاق ، لأن فيه خسارة مالية للرجل وزعزعة لكيان الأسرة ، والمرأة لا تخسر مادياً بالطلاق ، بل تربح مهرراً

جديداً ، وبيتاً جديداً ، و ( عريساً ) جديداً ، وإنما الذي يخسر هو الرجل الذي دفع المهر للمرأة ويقوم بنفقة البيت والأولاد ، وقد دفع نفقات العرس ، وثن أثاث البيت ، فإذا أعطيت المرأة حق الطلاق بمجرد إرادتها ، سهل عليها أن توقعه متى اختصمت مع الزوج نكالية به ورغبة في تفرغه ، سيما وهي سريعة التأثر ، شديدة الغضب ، لا تبالي كثيراً بالنتائج وهي في ثورتها وغضبها ، ولتتصور رجلاً مختلف مع زوجته فإذا هي تطلقه وتطرده من البيت وهو صاحبها والمنفق عليه ؟!

٢ - وجعل الطلاق بيد الرجل والمرأة معاً ، أمر يكاد يكون من المستحيل اتفاقهما عليه ، إن الإسلام لا يمنع أن يتفاهم الرجل والمرأة على الطلاق ، ولكن لا يعلق صحته على اتفاقهما معاً ، إذ ماذا يكون الحال فيما لو أصبحت حياة الرجل مع امرأته شقاء ليس بعده شقاء ، فأراد أن توافقه على طلب الطلاق فأبت ؟ وكثير من النساء في مثل هذه الحالة يفضلن عذاب الرجل وتعاسته على راحته وخلاصه ، ثم إن المرأة لم تنفق شيئاً على البيت ، ولا دفعت مالا للرجل ، فلماذا تربط إرادته بإرادتها في إنهاء الحياة الزوجية ؟ وكيف نجبره على أن يعيش مع امرأة كرهها ثم أبت أن توافق على طلاقها منه ؟

٣ - وجعل الطلاق عن طريق المحكمة كما هو عند الغربيين ، قد ثبتت أضراره من جهة ، وعدم جدواه من جهة أخرى .

أما أضراره فلما يقتضيه من فضح الأسرار الزوجية أمام المحكمة وللمهاجرين عن الطرفين ، وقد تكون هذه الأسرار مخزية من الخير لأصحابها سترها ، لتتصور أن رجلاً اشتبه في سلوك زوجته ، وتقدم إلى المحكمة طالبا طلاقها لهذا السبب ، كم تكون الفضائح في هذا الموضوع ؟ وكم يكون مدى انتشارها بين الأقرباء والأصدقاء والجيران وبعض الصحف التي تتخذ من مثل



هذه القضايا مادة للرواج ؟

وأما عدم جدواه فإن المتتبع لحوادث الطلاق في المحاكم في الغرب يتأكد أن تدخل المحكمة شكلي في الموضوع ، فقل أن تقدمت امرأة أو رجل بطلب الطلاق الى المحكمة ثم رفض ، وإن كثيراً من ممثلات السيدنا يعلن عن رغبتهن في الطلاق من أزواجهن ، والزواج من آخرين قبل أن يتقدمن الى المحاكم بهذا الطلب ، ثم ما تلبث المحاكم أن تحييهن الى طلبهن .

وأبشع من ذلك أن المحاكم في بعض البلاد الغربية لا تحكم بالطلاق الا اذا ثبت زنى الزوج أو الزوجة ، وكثيرا ما يتواطآن فيما بينهما على الرمي بهذه التهمة ليفترقا ، وقد يلفقان شهادات ووقائع مفتعلة لاثبات الزنى حتى تحكم المحكمة بالطلاق .

فأي الحالتين أكرم وأحسن وأليق بالكرامة ؟ ان يتم الطلاق بدون فضائح ؟ أم ان لا يتم إلا بعد الفضائح ؟

٤ - وجعل الطلاق بيد الرجل وحده ، هو الطبيعي المنسجم مع واجباته المالية نحو الزوجة والبيت ، فما دام هو الذي يدفع المهر ونفقات العرس والزوجية ، كان من حقه ان ينهي الحياة الزوجية اذا رضي بتحمل الخسارة المالية والمعنوية الناشئين عن رغبته في الطلاق .

والرجل في الاعم الغالب اضبط اعصابا ، واكثر تقديرا للنتائج في ساعات الغضب والثورة ، وهو لا يقدم على الطلاق الا عن يأس من امكان سعادته الزوجية مع زوجته ومع علم بما يجره الطلاق عليه من خسارة ، وما يقتضيه الزواج الجديد من نفقات ، فقل ان يقدم عليه إلا وهو على علم

تام بالمسؤولية ، وعلى رأس تام من استطاعته العيش مع زوجته لذلك نجد  
أن إعطاء الرجل وحده حق الطلاق طبيعي ومنطقي ومنسجم مع قاعدة  
« الغريم بالغنم » .

### الغرض ومبواه

غير أنه يرد عليه أن الرجل لا يوقع الطلاق دائماً وهو معذور فيه أو مضطر  
إليه ، بل قد يفعل ذلك نكابة بالزوجة ورغبة في الإضرار بها ، وكثير من  
لا أخلاق لهم يطلقون زوجاتهم لمجرد الرغبة في الاستمتاع بامرأة جديدة ، وقد  
يكون له من الأولى أولاد فتسيء الزوجة الجديدة معاملتهم ، وكثيراً ما يرضخ  
الزوج لرغبة زوجته الجديدة فيرضى أو يسهم في تعذيب أولاده من زوجته  
الأولى وإساءة معاملتهم .

والجواب أن كل نظام في الدنيا يساء استعماله ، وكل صاحب سلطة لابد  
من أن يتجاوزها إذا كان سيء الأخلاق ضعيف الوازع الديني ، ومع ذلك فلا  
يخطر في البال أن تلغى الأنظمة الصالحة لأن بعض الناس يستثون استعمالها ، أو  
أن لا تعطى لأحد في الدولة أية صلاحية لأن بعض أصحاب الصلاحيات  
تجاوزوا حدودها .

إن الإسلام أقام دعائمه الأولى في انظمته على يقظة ضمير المسلم واستقامته  
ومراقبته لربه . وقد سلك لذلك سبلاً متعددة تؤدي — إذا روعيت بدقة  
وصدق — إلى يقظة ضمير المسلم وعدم إساءته ما وكل إليه من صلاحيات . وأكبر  
دليل على ذلك ، أن الطلاق لا يقع عندنا في البيئات المتدينة تدينناً صحيحاً صادقاً  
إلا نادراً ، بينما يقع في غير هذه الأوساط لافرق بين غنيها وفقيرها .

على أن كل نظام وكل قانون في الدنيا لابد من أن ينشأ عند تطبيقه بعض

الاضرار لبعض الأفراد ، ومقياس صلاح النظام أو فساد هو نفعه لأكبر قدر من الناس أو اساءته إليهم ، وإذا قارنا بين حسنات إعطاء الرجل حق إيقاع الطلاق بسيئات نزع هذا الحق منه أو إشراك غيره معه فيه رجحت عندنا كفة الحسنات على السيآت كثيرا ، وهذا وحده كاف في ترجيح إعطاء الرجل وحده حق الطلاق .

### اعتراض آخر وهو :

وهناك اعتراض آخر كان قائماً منذ سنوات ، وكانت الألسنة تلهج به ، وهو أن في بعض أحكام الطلاق ما يؤذي المرأة حتماً ، وليس فيها ما ينصفها أو يدفع عنها الأذى ، ومن ذلك إيقاع الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد ، وطلاق المرأة في حالة غضب الزوج غضباً لا يكاد يعني فيه ما يقول ، وعدم استطاعة الزوجة الخلاص من زوج يسيء معاملتها حتى أصبحت حياتها معه جحيماً لا يطاق ، وهي تمنى طلاقها منه بأي وسيلة ولكنه يتعنت ذلك وبأبي طلاقها .

إن مثل هذه الحالات كانت قائمة في مجتمعنا ، وكانت الشكوى منها عامة ولكن الحق أنها ليست ناشئة من نظام الطلاق كما جاء في القرآن والسنة ، ولكنها ناشئة من النقيض بأحكام مذهب معين من المذاهب الأربعة ، كما كان العمل عليه في محاكمنا الشرعية منذ عصور حتى سنوات خلت .

ولهذا اتجهت عناية المصلحين إلى الاستفادة من المذاهب الاجتهادية الأربعة وغيرها مما يخفف هذا الاعنت عن المرأة ، وبما يفسح أمامها مجالاً للخلاص من زوج ظالم قاسي القلب سيء الأخلاق لا ترى منه إلا كل غلظة وفظاظة .  
وأستطيع أن أؤكد أن ما وضع في سبيل ذلك من تشريع - سواء في سووية أو مصر أو غيرها - قد أزال كثيرا من اسباب الشكوى من انفراد الزوج بحق الطلاق ، هذا مع اعتقادي بأنه لا تزال هناك ثغرات يجب ان تعالج أيضا



بالاخذ بما يصلح من المذاهب الاجتهادية في الإسلام .

لقد قامت هذه التشريعات على الحل الخامس المعقول الذي ذكرناه من قبل ، وهو أن يبقى الطلاق بيد الرجل ، على أن تعطى المرأة فرصاً للخلاص من زوج تكرهه ، أو زوج يعتمد اعناتها وإيذاءها . وبذلك نحول دون استبداد الزوج بحق الطلاق استبداداً يتنافى مع الخلق الاسلامي بعد ان ضعف انوازع الديني ، وساءت الأخلاق إلى حد كبير .

\* \* \*

## الاصلاحات التشريعية في الطلاق

وأنتي سأستعرض بإيجاز أهم ما احتواه قانوننا للأحوال الشخصية ، وهو في ذلك متفق مع قوانين مصر في كثير من هذه الأحكام . وينفرد عنها بأحكام جديدة .

### ١ - مهل الطلاق رجعياً

جعل الطلاق كله رجعياً إلا في الحالات الآتية :

أ - الطلاق الثالث فإنه يقع بائناً فوراً .

ب - الطلاق قبل الدخول والحلوة الصحيحة

ج - الطلاق على مال وهو الخلع أو الخالعة

د - التفريق للعلل الجنسية .

ه - التفريق للشقاق بين الزوجين

وقد كان العمل قديماً بمذهب أبي حنيفة من أن الفاظ الكناية والطلاق المقترون بما يفيد التشديد فيه وغير ذلك يعتبر طلاقاً بائناً ، فكان إذا قال لزوجته : أنت عليّ حرام يقع الطلاق بائناً ولا يمكن للزوج مراجعة زوجته في العدة ، ولكن المذاهب الأخرى لا تذهب إلى هذا التضييق ، ولذلك ذهب قانوننا

الى ان كل طلاق يقع رجعيّاً إلا ما ذكرناه ، وفي هذا اصلاح كبير ، فانه  
يتروك الفرصة خلال العدة لمراجعة الزوج زوجته من غير أن يحتاج إلى عقد  
ومهر جديدين .

## ٢ - الطلاق الثلاث بلفظة واحدة

جعل الطلاق الثلاث بلفظة واحدة لا يقع إلا طلاقاً واحدة ، وقد كان  
العمل قديماً بمذهب أبي حنيفة وتؤيده المذاهب الثلاثة الأخرى الى أن الطلاق  
الثلاث يقع ثلاثاً مرة واحدة ، وكانت تقع نتيجة لذلك من المشكلات والحيل  
واللجوء إلى « المحلل » مايندى له الجبين .

ولكن قانوننا اخذ برأي بعض الصحابة والتابعين وبعض اتباع المذاهب  
الاجتهادية الأخرى كابن تيمية وابن القيم رحمهما الله . ومذهب الامامية على  
الراجح عندهم من ان الطلاق الثلاث بلفظ واحد لا يقع إلا واحدة .

وانا لا أريد الخوض في مناقشة الأدلة التي يوردها الطرفان حول هذا  
الموضوع ، ولكنني ألفت النظر إلى أن آيات الطلاق في القرآن تشير إلى أن جعل  
الطلقات ثلاثاً إنما هو لفسح المجال لعودة الصفاء بين الزوجين بعد الطلاق الأولى  
والطاقة الثانية ، ويكاد يكون النص القرآني صريحاً في ذلك .

يقول الله تعالى : « الطلاق مرتان ، فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان »  
ثم يقول بعد ذلك : « فان طلقها ( أي للمرة الثالثة ) فلا تحل من بعد حتى  
تنكح زوجاً غيره » .

فهو هنا صريح في ان الطلاق على مراحل ، تقع الطلاق الأولى فإما أن  
يمسكها بمعروف أي يراجعها وإما أن يسرحها بإحسان ، فاذا راجعها ثم طلقها



المررة الثانية كان عليه أيضاً إما أن يراجعها وإما أن يسرحها بإحسان . فإذا طلقها للمرة الثالثة لم تعد تحل له حتى تتزوج غيره .

هذا هو نظام الطلاق بصراحة في القرآن الكريم ، فكيف يتأتى تطبيق هذا النظام فيما لو طلقت الزوجة طلاقاً بائناً بينونة كبرى بمجرد أن يطلقها زوجها ثلاثاً بلفظ واحد في مجلس واحد وفي ثانية واحدة ؟

ثم إن الله تعالى يقول في سورة الطلاق « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، وأحصوا العدة ، واتقوا الله لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً . فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف » .

فهذه الآيات صريحة في أن الطلاق يجب فيه التأني ، وأن المطلقة يجب أن تعتد في بيت الزوجية ولا تخرج منه احتمال أن يحدث الله بعد ذلك أمراً ، أي احتمال أن يعود الصفاء إلى قلب الزوجين فيعودا إلى حياة الزوجية ، فإذا انتهت العدة فإما أن يمسك الرجل مطلقتها أي يعيدها إليه كزوجة ، وإما أن يفارقها ، وقد أخبر الله في هذه الآيات أن من لم يتقيد بهذه الحدود فقد ظلم نفسه ..

فهل يمكن تطبيق ذلك في الطلاق الثلاث بلفظ واحد إذا أنفذناه ثلاثاً فبانت منه زوجته بينونة كبرى ؟ هل هناك أمل بأن يحدث الله أمراً ؟ هل يمكنه أن يمسكها بعد ذلك بالمعروف ؟

وإذا رجعنا إلى آية الظهار نجد أن الله أمر من ظاهر امراته - بأن يقول لها أنت علي كظهر أمي - أن يتربص أربعة أشهر ، فاعله يعود إليها ويرجع عما اتفوا من هجرها وطلاقها ، فإذا انتهت الشهور الأربعة ، وقع الطلاق إما

بنفس الظهار أو بلفظ جديد على خلاف بين الفقهاء .

الذي نستنتجه من مجموع هذه النصوص أن الله لم يشرع الطلاق ليبت الحياة الزوجية بتأ نهائياً ، وإنما جعله على مراحل ، وترك بين كل مرحلة وأخرى فرصة للمراجعة والمصالحة .. وهذا لا يتأتى مع إنفاذ الثلاث بلفظة واحدة ..

إن قانوننا أحسن صنعاً بالأخذ بهذا الرأي - كما أخذ بذلك من قبل قانون مصر - وخلصنا من مشكلة التحليل والحلل وما يلابسها من مخازٍ ومخجلات ..

### ٣ - طهرق السكران والمسكره والمدهوسى

الأصل فى صحة التصرفات كلها اكتمال الأهلية وذلك بالعقل والبلوغ ، وتام ذلك برضى ، وعلى ذلك كان مقتضى القواعد العامة أن لا يقع طلاق السكران ولا المسكره ، أما السكران فلفقدان التمييز والعقل حين تلفظ بالطلاق ، وأما المسكره فلفقدان الرضى منه .

ولكن مذهب أبى حنيفة صحة طلاق السكران ، ويرى ذلك من قبيل العقوبة له على سكره ، فيكون إيقاع طلاقه رادعاً له عن السكر ، ولكن الواقع أن هذا الحكم لم يردع السكارى عن سكرهم ، وأن هذه العقوبة جاءت على رأس الزوجة المسكينة التى ربما كان طلاقها لأنها أنبت زوجها السكران على سكره ، فعاجلها بالطلاق ، لذلك كان الصحيح ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة من عدم صحة طلاقه . وهذا ما أخذ به قانوننا .

وأما المسكره فقد ذهب الأئمة الثلاثة إلى عدم صحة طلاقه أيضاً ، لفقدان الرضى منه ، ولكن أبى حنيفة خالفهم فأجاز طلاقه ، وقد أخذ القانون بما ذهب إليه الأئمة الثلاثة .

وأما المدهوش وهو الغضبان الذي فقد تميزه من شدة الغضب أو المرض أو غيرها حتى أصبح لا يعي ما يقول ، فقد ذهب الأئمة الثلاثة إلى صحة طلاقه ، ولكن أبا حنيفة ذهب إلى عدم صحته ، وهذا هو المعقول وهو الذي أخذ به القانون .

#### ٤ — اليمين بالطريق

كان العمل في المحاكم على أن من حلف على امرأته بالطلاق أن لا تفعل شيئاً ففعلته ، يحكم بطلاق المرأة ، ولكن مذهب الظاهرية وإلى ذلك ذهب بعض أصحاب الشافعي وأحمد ، التفصيل في ذلك :

فإن كان قصد من قوله : إن دخلت دار أهلك فأنت طالق منعها من الدخول لا إيقاع الطلاق إن دخلت ، أو قصد بذلك التأكيد عليها بعدم دخول الدار ، لا يقع الطلاق بدخولها ، وكان كلامه كاليمين يقصد به التأكيد والاستيثاق ، وتكون فيه كفارة اليمين .

وإن قصد أنها إن دخلت الدار طلقت فعلاً ، فإنها تطلق بدخول الدار .

ولما كان أكثر الناس يقصدون من مثل تلك العبارة ، معنى اليمين لا إيقاع الطلاق ، كان الأفضل بذلك التفصيل أرفق بالناس ، وأكثر تضييقاً لدائرة الطلاق ، وهذا أخذ قانوننا .

#### ٥ — استراط المرأة جهل الطريق ببيدها

قلنا إن مذهب أبي حنيفة جواز أن تشترط المرأة في العقد أن يكون أمر الطلاق بيدها تقوله متى شئت ، وهو من الشروط الجائزة في مذهب أحمد كما



ذكرناه ، ولما كان في الاخذ به احتياط لمصلحة المرأة ، ومنع من استبداد الرجل بأمر طلاقها ، فقد أخذ القانون بصحة هذا الشرط .

## ٦ - الطلاق للغيبة

إذا غاب الرجل عن زوجته غيبة منقطعة بحيث لا يدري أين هو ؟ فما حكم زواجه ؟

مذهب أبي حنيفة والشافعي أن الزوجة تظل في عصمة زوجها الغائب حتى يحضر أو يحكم القاضي بموته ، واختلفوا متى يحكم القاضي بموته ؟ وأشهر الأقوال في المذهب الحنفي أن يموت آخر واحد من أقرانه ، وقيل أن يبلغ من العمر ثمانين سنة .

وذهب مالك وأحمد إلى التفريق بينها وبين زوجها الغائب بعد مدة قليلة قيل إنها أربع سنوات ، وقيل ثلاث ، وقيل سنة ، وقيل ستة أشهر .

ولا شك ان الاخذ بمذهبي أبي حنيفة والشافعي فيه إعانات بالمرأة واضرار بالغ بها ، اذ عليها أن تنتظر حتى يبلغ عمر زوجها ثمانين سنة ، ثم تعتد بعد ذلك وتحل للأزواج ، ومن الذي يتزوج بها حينئذ ؟ وكيف نجبرها على الوحدة والصبر خلال هذه السنين الطوال ؟ وغالباً ما تموت قبل أن يحكم القاضي بموت زوجها على مذهبي الشافعي وأبي حنيفة .

لذلك كان الأرفق بالمرأة ، والأحصن لها أن يؤخذ برأي المذاهب الأخرى ، فاختار القانون أن الزوج إذا غاب بلا عذر مقبول أو حكم عليه بعقوبة السجن أكثر من ثلاث سنوات جاز لزوجه بعد سنة من غيابه أو سجنه أن تطلب الى القاضي التفريق بينها وبين زوجها ، ولو كان له مال تستطيع الانفاق منه .

ثم نص القانون أن هذا التفريق طلاق رجعي ، فإذا رجع الغائب أو أطلق  
السجين والزوجة في العدة حق له مراجعتها .

والغيبه المنقطعة هي أن لا يكون الزوج مكان معلوم ، أو كان في مكان  
لا تصل اليه الرسائل .

ويشترط في الغيبة أن لا تكون لعارض مقبول ، إذ يكون ذلك دليلاً على  
قصده الاضرار بها ، فإن كان لعارض مقبول ، كالغياب في خدمة العلم ، أو  
الجهاد في سبيل الله ، أو طلب العلم ، لا يحق لها طلب التفريق لأنه لم يقصد بغيابه  
الاضرار بها .

## ٧ — الطهرى لعدم الانفاق

إذا امتنع الزوج عن الانفاق على زوجته ، فقد ذهب الاثمة الثلاثة : مالك  
والشافعي وأحمد إلى جواز التفريق بينهما ، أخذاً من قوله تعالى : « ولا تمسكوهن  
ضراً إن كنتمعدوا »<sup>(١)</sup> ، ولا شك في أن امساكها مع الامتناع عن الانفاق عليها  
لأضرار بالغ بها .

وذهب أبو حنيفة الى عدم جواز التفريق لعدم الانفاق ، لأن الزوج  
لا يخلو من أن يكون معسراً أو موسراً ، فان كان معسراً فلا ظلم منه بعدم  
الانفاق ، والله تعالى يقول : « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه  
( ضيق ) فلينفق بما آتاه الله ، لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاهها سيجعل الله بعد  
عسر يسراً »<sup>(٢)</sup> ، وإذا لم يكن ظالماً فلا يجوز أن نظلمه بإيقاع الطلاق عليه ، وإن  
كان موسراً فهو بلا شك ظالم في امتناعه ، ولكن دفع ظلمه لا يتعين بالتفريق

---

(١) سورة البقرة : ١٣١

(٢) سورة الطلاق : ٧

بينهما ، بل هنالك وسائل أخرى لرفع الظلم ، منها : بيع ماله جبراً عنه للانفاق على زوجته ، ومنها حبسه لارغامه على الانفاق ، وآياً ما كانت فإن الظلم لا يدفع بالظلم .

كان العمل قديماً بمذهب أبي حنيفة ، ولكن قانوننا أخذ بمذاهب الائمة الثلاثة حفظاً للزوجة من الضياع ، وصيانة لها عن الانحراف ، وقد فصل القانون في هذه الحالة تفصيلاً ليس هذا محله .

## ٨ - الظلم المثل

الأصل في الزواج أن يكون لسكن النفس واطمئنانها ، وبما يؤثر في ذلك وينغص الحياة الزوجية وجود العلل والأمراض في أحد الزوجين ، فما مصير الزواج إذا اكتشف أحدهما علة في الآخر بعد الزواج ؟

تنقسم العلل إلى قسمين :

١ - علل جنسية تمنع من الاتصال الجنسي كالجبب والعنة والخصاء في الرجل ، والرتق والقرن في المرأة .

٢ - علل لا تمنع من الاتصال الجنسي ولكنها منفرة أو معدية أو ضارة بحيث لا يمكن المقام معها إلا بضرر ، كالجدام والبرص والجنون والسل والزهرى .

وتختلف مذاهب العلماء في حكم هذه العلل بالنسبة للزواج

فذهبت الظاهرية إلى أنه لا يحق لأحد من الزوجين طلب التفريق بسبب علة من العلل مطلقاً ، ولو كانت عللاً جنسية . وهذا بعيد عن حكمة التشريع ، ولذلك لم يوافقهم عليه أحد من أئمة الاجتهاد .

وذهب فريق من العلماء - منهم ابن شهاب الزهري وشريح وأبو ثور -



إلى جواز طلب التفريق من كل عيب مستحکم، سواء كان في الزوج أو الزوجة، لأن العقد قد تم على أساس السلامة من العيوب، فإذا انتفت السلامة فقد ثبت الخيار، وهذا قول قريب جداً من حكمة التشريع.

وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أن العيوب الجنسية إن كانت في المرأة فلا خيار للرجل في فسخ النكاح، لأنه يملك تطبيقها في أي وقت يشاء.

وإن كانت العلل الجنسية في الرجل فللمرأة حق طلب فسخ النكاح في ثلاثه منها فحسب، وهي: الجنب، والخصاء، والعنة.

أما العلل غير الجنسية فلا خيار للرجل ولا للمرأة في حق الفسخ. ومعنى ذلك أنه لا حق في طلب الفسخ من مرض كالسل أو الزهري أو غيرهما من الأمراض المعدية أو المنقولة.

وهذا بعيد عن حكمة التشريع في الزواج.

وذهب محمد إلى أن العيوب إن كانت في المرأة فلا حق للرجل في طلب الفسخ جنسية كانت أم غير جنسية، لأن الرجل يملك التطبيق حين يريد.

وإن كانت في الرجل فلها طلب الخيار في العيوب الجنسية، وفي غير الجنسية إذا كانت لا يمكن المقام معها إلا بضرر.

هذا هو الصحيح من مذهب محمد<sup>(١)</sup> خلافاً لما توحيه عبارات بعض فقهاء الحنفية وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن لكل من الرجل والمرأة طلب التفريق إذا وجد أحدهما بالآخر عيباً جنسياً أو منفراً بحيث لا يمكن المقام معه إلا بضرر.

---

(١) انظر السراج الوهاج شرح القدوري للحدادي

وهذا هو أقرب الآراء إلى حكمة التشريع في الزواج ، وإلى منع الضرر  
عن الرجل والمرأة على السواء .

### في قانوننا

كان العمل قديماً قبل صدور قانون حقوق العائلة برأي أبي حنيفة وأبي يوسف  
من أن العلل التي تبيح للرجل طلب فسخ النكاح إذا وجدت في المرأة هي العلل  
الجنسية الثلاثة المذكورة آنفاً . وهي الجنب ، والخصاء ، والعُنتة .

ثم جاء قانون حقوق العائلة فأخذ بقول محمد وأجاز للرجل طلب الفسخ لكل  
العيوب المنقورة ،

ولما صدر قانوننا للأحوال الشخصية كان موقفه غريباً من هذا الموضوع ،  
فقد كان رجعة إلى الوراء ، إذ جعل من حق الزوجة طلب التفريق بينها وبين  
زوجها إذا كان فيه إحدى العلل المانعة من الدخول بشرط سلامتها منها ، وإذا  
أصيب بالجنون بعد الزواج .

ومعنى هذا أن المرأة لا حق لها في طلب التفريق إذا وجدت بزوجها مرضاً  
معدياً أو منقراً ، كالسل والجذام والبرص والزهري وغير ذلك . وهذا في منتهى  
الغرامة ، إذ كيف تستطيع المرأة أن تصبر على زوج مبتلى بمثل تلك الأمراض ،  
وتعيش معه وتمنحه حبها وقلبها ؟! وكيف يتحقق السكن النفسي في مثل هذا  
الزواج ؟ مع أن بعض العلل المانعة من الدخول قد تكون أخف على المرأة  
كثيراً من الأمراض المؤذية والمعدية ، فالمرأة قد ترضى بالعيش مع رجل عاجز  
عن الاتصال الجنسي ، ولكنها لا ترضى أن تعيش مع رجل مصاب بمرض مؤذ  
أو معد ولو كان قادراً على الدخول بها . . فكيف غاب هذا الأمر عن  
واضعي القانون ؟.

يقول ابن القيم ( زاد المعاد : ٣٠/٤ ) في التعقيب على ما ذكره بعض فقهاء الحنابلة من أن الامام أحمد قد قصر العيوب الجنسية على ثلاثة أو خمسة فقط :

« وأما الاقتصار على عييين أو ستة أو سبعة دون ما هو أولى منها أو مساوٍ لها فلا وجه له ، فالعمى والحرس والطرش وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو أحدهما ، أو كون الرجل كذلك ، من أعظم المنقرات ، والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش ، وهو منافٍ للدين ، والاطلاق في العقد إنما ينصرف الى السلامة فهو كالمشروط عرفاً ، وقد قال عمر لمن تزوج امرأة وهو لا يولد له : أخبرها أنك عقيم وخيبرها ، فماذا يقول رضي الله عنه في العيوب التي هذا ( أي العقم ) عندها ( عند تلك العيوب ) كمال بلا نقصان ، والقياس أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة يوجب الخیار . »

ثم قال : « ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده وعدله وحكمته وما يشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد الشريعة . »

وقصارى القول أن قانون الأحوال الشخصية السوري قصر في هذا الموضوع تقصيراً ضاراً بالمرأة والرجل على السواء ، ومن الواجب تعديله بما يعطى حق كل من المرأة والرجل في طلب الفسخ إذا اطلع أحدهما في الآخر على عيب منفر أو معدٍ بحيث لا يمكن المقام معه إلا بضرر ، وهذا متفق مع قول مجد ومع الصحيح من مذهب الحنابلة ، وهو قبل كل شيء متفق مع قواعد الشريعة ومقاصدها وحكمة التشريع في الزواج .



## ٩ - التفريق للشقاق

قلنا إن الإسلام أوجب تأليف لجنة محكمة لبحث أسباب النزاع بين الزوجين على أن يكون أحدهما من أهل الزوج ، والآخر من أهل الزوجة .

وقد نص قانوننا على اتخاذ هذا الإجراء عند ادعاء الزوج أو الزوجة أن أحدهما يضر بالآخر ويتعمد الإساءة إليه ، ثم تقدم للجنة المحكمة تقريراً إلى القاضي عن نتيجة تحقيقهما في النزاع وأسبابه ، فإن اقترحا الإصلاح بينهما لم يكن للقاضي التفريق ، وإن اقترحا التفريق فرق القاضي بينهما ، ويعتبر ذلك طلاقاً بائناً . وقد فصل القانون في الحكم بالمهر ، على حسب ما يتحقق له من أن الإساءة كانت من الزوج أو الزوجة .

هذا والقول بالتفريق للشقاق هو مذهب مالك وأحمد ، ولا يرى أبو حنيفة والشافعي جواز التفريق للشقاق ، فيكون القانون قد استمد هذا الحكم من مذهبي المالكية والحنابلة ، ونعم ما فعل ، فإن الحياة الزوجية لا تستقيم مع الشقاق والنزاع ، عدا ما في ذلك من ضرر بالغ بتربية الأولاد وسلوكهم . ولا خير في اجتماع بين متباغضين ، ومهما يكن أسباب هذا النزاع خطيراً أو تافهاً فإن من الخير أن تنتهي العلاقة الزوجية بين هذين الزوجين ، لعل الله يهيئ لكل واحد منهما شريكاً آخر لحياته يجد معه الطمأنينة والاستقرار .

## ١٠ - طهرق النصف

كل الأسباب السابقة التي ذكرناها يكون الطلاق أو التفريق فيها أمراً تحتّمه المصلحة ، إما مصلحة الزوجة أو مصلحة الزوج .

وهناك حالتان يكون الطلاق فيها تعسفاً وعدواناً خالصاً . وقد تعرض القانون لها أيضاً :

١ - أن يطلق الرجل المريض مرض الموت زوجته ليحرمها من إرثها منه ، وهذا بلاشك عدوان لا يرضاه الله وتأباه المرأة ، وللأئمة فيه آراء مختلفة :

فيرى الشافعي أن المرأة إذا طلقها زوجها طلاقاً بائناً وهو في مرض الموت ثم مات قبل أن تنتهي عدتها ، لا ترث من ذلك الزوج ، لأن الطلاق البائن يقطع عرى الزوجية فلما مات لم تكن زوجته فلا ترث منه ، أما أن يكون قصده من طلاقها حينئذ الفرار من إرثها فذلك أمر يعاقبه الله عليه ، ولا يؤثر على الصيغ والعقود .

ويرى الأئمة الثلاثة أن العدل يقتضي معاقبته على قصد اضراره بالزوجة ، واختلفوا بعد ذلك في الحكم :

فراى أبو حنيفة توريتها منه إذا مات وهي لا تزال في عدتها ، فإن انقضت عدتها من الطلاق ثم مات بعد ذلك لم ترث منه .

ورأى أحمد أنها ترث منه ولو مات بعد انتهاء عدتها مالم تتزوج زوجاً آخر ، فإذا تزوجت فلا إرث لها من زوجها الأول .

ورأى مالك أنها ترث ولو انتهت عدتها وتزوجت من آخر ، وهذا كما ترى على طرف النقيض من رأي الشافعي ، بينما مذهب أبي حنيفة وأحمد متوسطان . وقد اختار القانون رأي أبي حنيفة ، ونحن نختار رأي أحمد فهو أقرب الآراء الى العدالة ، وأدناها الى معاملة الزوج بخلاف قصده ، اذ قصد الفرار من إرثها ، فورثناها منه مالم تتزوج زوجاً آخر ، فإنها سترث من هذا الأخير فلا معنى لتوريثها من الأول .

٤ - والحالة الثانية من حالات التعسف أن يطلقها لغير سبب معقول ، وقد تكون فقيرة أو عجوزاً لا أمل في زواجها مرة ثانية ، فبقاؤها من غير زوج ينفق عليها اضرار بها ، ولؤم في معاملتها ، وهو آثم بلاشك فيما بينه وبين الله تعالى . ولكن العمل قديماً على عدم إنصاف مثل هذه المرأة ، فجاء قانوننا يعطي الحق للقاضي أن يفرض لها على مطلقها بالتعويض بنسبة التعسف ودرجته .

وهذا مبدأ جديد في قوانيننا ، ومستنده - فيما نظن - أن الله أوجب لبعض المطلقات متعة - وهي مثل ثيابها عند خروجها من بيتها ويجوز أن يقدر ذلك بدراهم - كما رغب في إعطاء المتعة لبعض المطلقات الآخر . بحيث لا تخلو مطلقة من متعة تأخذها من الزوج ، وليس للمتعة كما قال الفقهاء حد معين ولا لباس معين ، وإنما تقدر بحسب عرف البلد وتعامل الناس ، لأن القرآن الكريم قيدها « بالمعروف » وهذا مما يختلف فيه الناس بين بلد وبلد ، وبين زمن وزمن ، وبين امرأة وأخرى ، فاستند قانوننا الى هذا المبدأ الشرعي فأجاز للقاضي أن يحكم على المطلق بتعويض يتناسب مع ظلمه للمرأة وتعسفه في طلاقها .

وهذا تشريع جميل بلا ريب من شأنه أن يخفف عن المطلقة ألم الطلاق ، ولكننا نأخذ على القانون أنه اشترط أن لا يزيد التعويض عن نفقة سنة لأمثالها فوق نفقة العدة ، فنحن نرى أن لا يقيّد ذلك بنفقة سنة ، فما دام الزوج ظالماً متعسفاً ، ومادامت الزوجة مظلومة ، فلم لا يلزم بالانفاق عليها حتى تتزوج إن كانت في سن قابل للزواج ، أو حتى تلقى وجه ربه إن كانت عجوزاً شارفت على وداع الحياة ؟ والشريعة الإسلامية في عدالتها تبيح أن تترك مثل هذه المرأة العجوز تعاني آلام البؤس والفاقة حتى تلقى وجه ربه ، بعد أن أمضت زهرة شبابها مع زوج لم يكن عنده من الوفاء ما يحفظ لها كرامتها في أخريات أيامها .

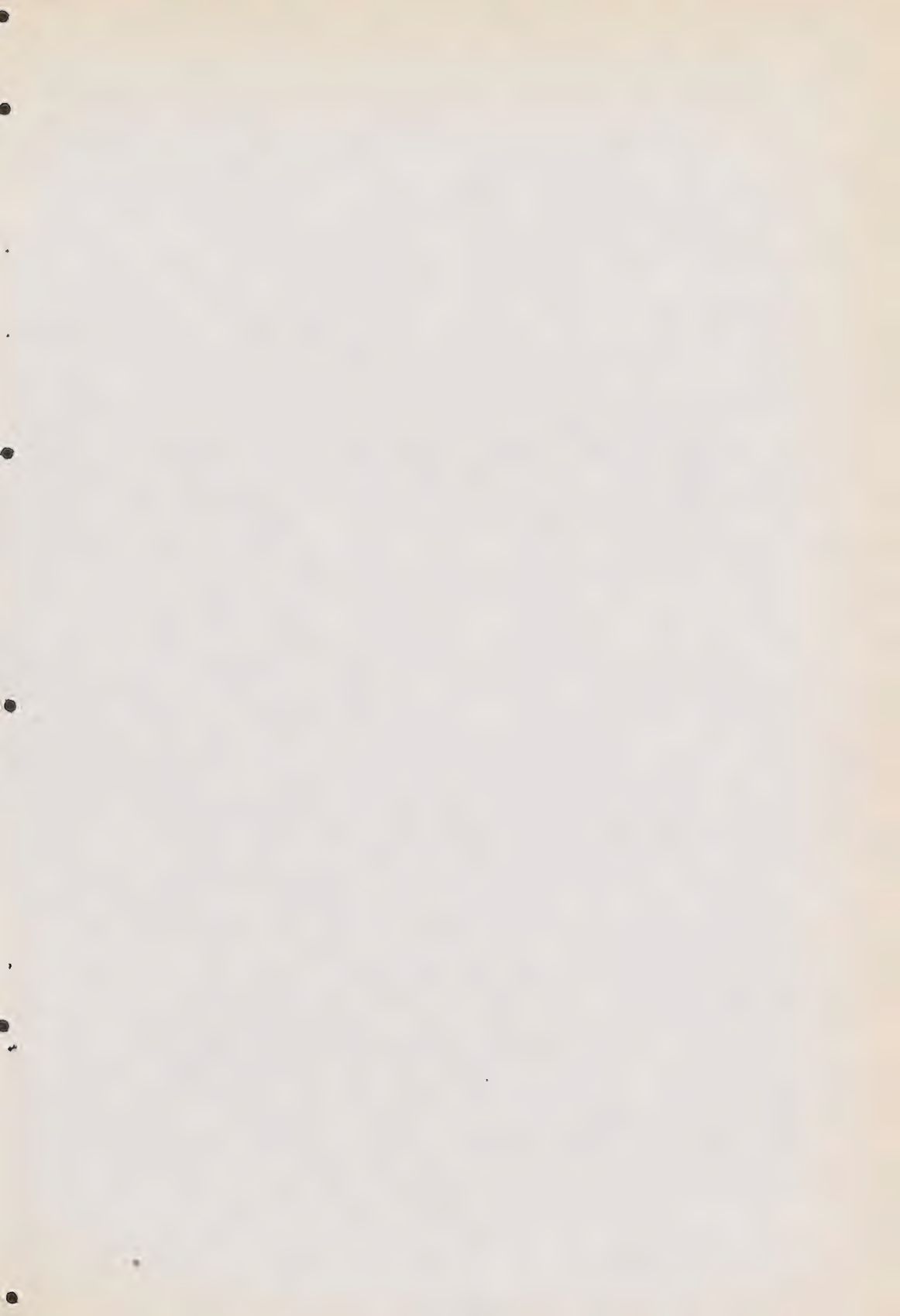


## الخلاصة :

نجد من كل ما تقدم أن الإسلام في أصل نظامه الذي وضعه للطلاق راعى فيه ضرورات الحياة وواقع الناس في كل زمان ، كما أنصف فيه المرأة من فوضى الطلاق التي كانت سائدة عند عرب الجاهلية حيث لا عدد ولا عدة ولا حقوق ولا التزامات ، كما كانت سائدة في الشعوب التي تبجح شرائعها الطلاق .

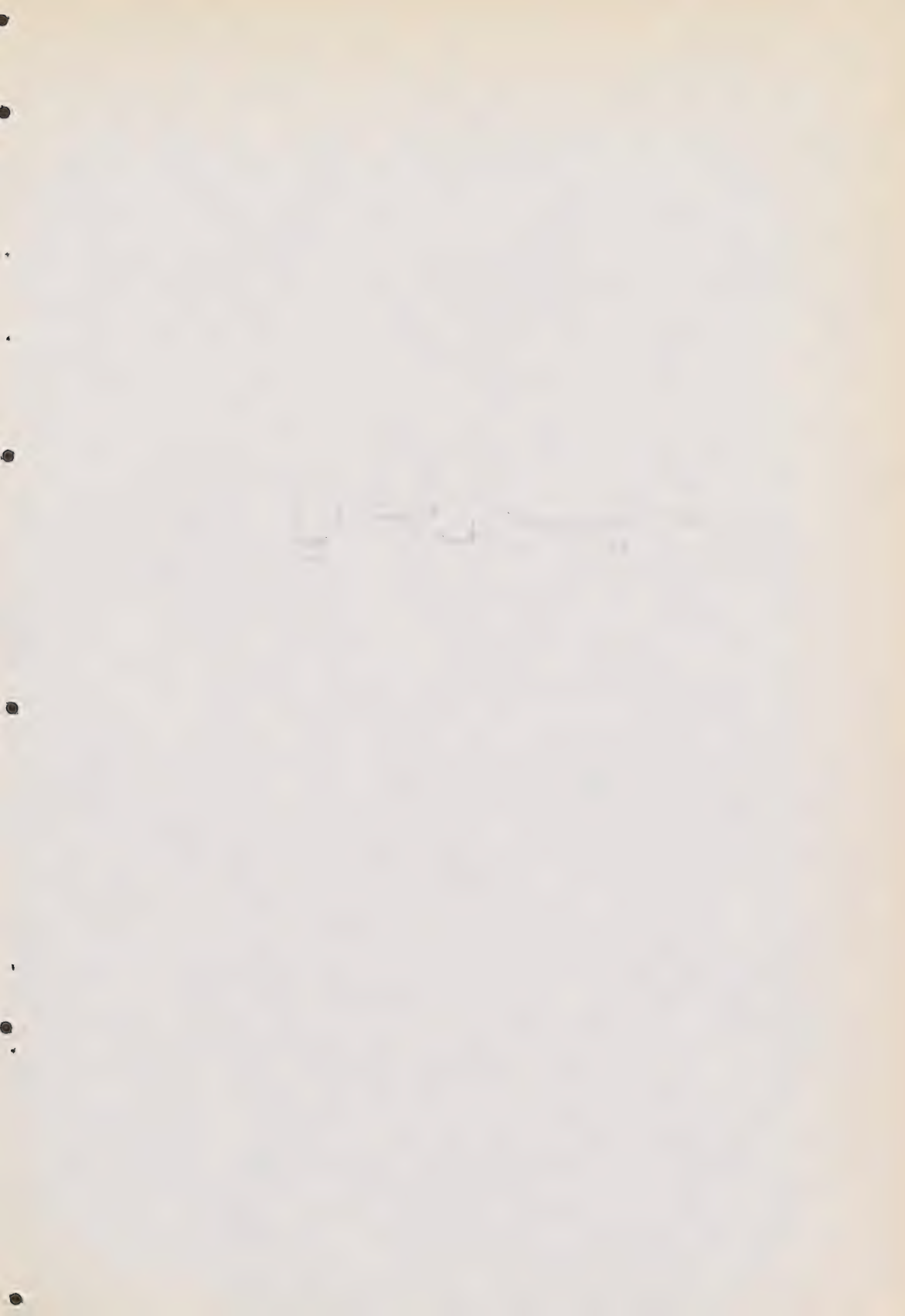
ونجد أيضاً أن المرأة لم تعد تحت رحمة الرجل الذي يملك حق الطلاق ، بل فتح لها الاسلام منافذ تنفذ منها الى حياة الراحة من زوجية شقية بائسة مع زوج قاس ظالم ، فأعطاهم حق اشتراط أن يكون الطلاق بيدها عند عقد الزواج ، ويسر لها الخلاص من الزوج برضاه ورضاها إذا كفلت له التعويض عن خسائره المالية بسبب الطلاق ، وذلك عن طريق « الخلع » أو « المخلعة » كما فتح لها الطريق إلى القضاء ليحكم بالتفريق بينها وبين زوجها في حالات لا تستطيع الحياة فيها مع زوجها .

وحق في حالات الطلاق التعسفي من جانب الرجل فقد ضمن لها الاسلام حقوقها كما رأينا ، فلم يبق بعد ذلك مجال للشكوى إلا من حالات أساء فيها الزوج استعمال حق الطلاق ، ومثل هذه الحالات لا يستطيع أي قانون في الدنيا أن يحتاط لمنع وقوعها ، وإنما المدار في ذلك على التربية الدينية ، وبقظة الضمير واستقامة الوجدان ، وهذا ما حرص الاسلام على أن يربى عليه المسلم تربية تمنعه من الاساءة لا إلى زوجته فحسب ، بل إلى أي انسان كان قريباً أم بعيداً ، مواطناً أم أجنبياً ، وإني أحيي الذين يشككون في هذا الامر الى احصاءات الطلاق ليروا كيف يكاد الطلاق يندم في البيئات المتدينة تديناً واعياً صادقاً لا جهل فيه ولا غباوة ، ولا تدجيل ولا تجارة ..



# في الحقوق السياسية





لم تكن المرأة العربية في صدر الاسلام - برغم ما أعطاها الاسلام من من حقوق تتساوى مع الرجل فيها - تعنى بالشؤون السياسية ، فلا نعلم أن المرأة اجتمعت مع الصحابة في سقيفة بني ساعدة إثر وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم للتشاور فيمن يختارونه خليفة لهم ، ولا نعلم أنها كانت تشارك الرجال في هذا الشأن ، ولا نعلم أن الحلفاء الراشدين - بصورة خاصة - كانوا يجمعون النساء لاستشارتهم في قضايا الدولة كما يفعلون ذلك مع الرجال، ولا نعلم في تاريخ الاسلام كله أن المرأة كانت تسير مع الرجل جنبا إلى جنب في ادارة شؤون الدولة وسياستها وقيادة معاركها .

وكل ما يرويه لنا التاريخ أن النبي ﷺ أخذ من النساء بيعة - دون أن يوافقهم - على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين بهتان يفتريه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصين رسول الله في معروف ، وقد كانت هذه البيعة يوم فتح مكة ، ثم أخذ بيعة الرجال على مثل ما أخذ من بيعة النساء .

ومن زعم أن هذا يدل على اشتغال المرأة المسالمة بالسياسة فقد ركب متن الشطط وحمّل وقائع التاريخ ما لا تحتمل .

ونعلم ايضا أن بعض نساء الصحابة كن يخرجن مع الرجال في معارك الرسول ﷺ يضمذن الجرحى ويسقين العطشى ، وكانت لرفادة خيمة تداوي فيها الجرحى ، فإذا أصيب بعض المسلمين في المعركة أمر الرسول ﷺ أن يؤخذ إلى خيمتها .

وهذا ايضا لا يدل على اشتغال المرأة بالسياسة ، بل على إسهامها في الوقائع الحربية ما بين أعمال التمريض والسقاية ، وما بين القتال عند الضرورة ، وهذا الحكم باق لا ينزع أحد فيه كما سيأتي .

ونعلم أيضاً أن المرأة المسلمة أسهمت في بدء الدعوة الإسلامية بقسط وافر من التضحية والفداء ، كما فعلت أخت عمر بن الخطاب ، وأسما بنت أبي بكر ، وغيرهما .

وهذا يدل على أثر المرأة في حركات الإصلاح ووجوب إسهامها فيها ، ولا يزال هذا الحكم قائماً ، أما أن يدل على الاشتغال بالسياسة بمعناه المفهوم اليوم ، فلا .

ونعلم أيضاً أن النساء في حياة الرسول ﷺ كن يحضرن خطبة العيد ، ودروس وعظه ﷺ منفصلات عن الرجال .

وهذا لا يدل على اشتغالهن بالسياسة ، ومن زعم ذلك ، فقد ارتكب شططاً .

ونعلم أن عائشة أم المؤمنين خاضت معركة شهيرة في التاريخ بمعركة الجمل ، وكانت قائدة المعركة فيها من وراء ستار وهي على هودجها .

ولكن المؤكد أن عائشة ندمت على ما فعلت ، وأن أمهات المؤمنين لمنا على ذلك ، إذ ما كان يجوز لها الخروج من بيتها كزوجة للرسول بنص القرآن ، ولكنها تأورات فأخطأت ، ثم تابت واستغفرت ، وأجاطها على بعد المعركة بكل مظاهر الاكرام والحراسة حتى عادت إلى بيتها في المدينة .

فلا يمكن إذاً أن يتخذ عملها هذا دليلاً على اشتغال المرأة المسلمة بالسياسة في تلك العصور ، كما يزعم بعض المتهورين ، لأنها حادثة فردية أدركت فيها عائشة خطأها .



ونعلم انه في بعض أدوار التاريخ الإسلامي تولت إحدى النساء الملك والحكم كما فعلت شجرة الدر ، وأن منهن من كن ذات تأثير كبير على أزواجهن ، كزبيدة زوجة هارون الرشيد .

ولكن هذه حوائث فردية ، وتدخلهن لما كان من قبيل السيطرة والنفوذ على أزواجهن ، لا على أنه إسهام منهن في سياسة الدولة بالمعنى المفهوم اليوم .

إذا فمن المؤكد أن المرأة المسلمة لم تشغل بالسياسة ، ولم تسهم في الأحداث السياسية التي مرت بالمسلمين في كل أدوار التاريخ ، فلم هذا ؟ مع أننا قررنا أن الإسلام رفع مكانتها وسواها في الأهلية القانونية بالرجل ، ورفع عنها الغبن اللاحق بها في مختلف البيئات والشعوب ؟

هنا يجب أن نذكر حقيقة تلقي لنا الضوء على هذه الظاهرة التي تكاد تبدو متناقضة ، وهي أن الإسلام برغم إعطائه المرأة كل حقوقها المسلوبة من قبل ، وبرغم مساواته لها بالرجل في الأهلية الحقوقية والمالية ، يرى أن من الخير لها ولائمتها وللمجتمع أن تفرغ لشؤون الأسرة وتهتم بها ، ولذلك أسقط عنها تكاليف المعيشة ، فألزم زوجها بالانفاق عليها - مع أنها أهل لأن تبسع وتشترى وتزاول كل أعمال الكسب -- كما ألزم أباه بالانفاق عليها حتى تتزوج ، لتكون متمرسه بأعمال البيت تحت إشراف أمها ، فكأنها وهي في البيت تحت رعاية أبيها وأمها في مدرسة للفنون النسوية : الأم تعلم ، والآب ينفق .

وبهذا الموقف الحكيم صان الاسلام كرامة المرأة فلم يسلبها حقوقها ، وصان سعادة الأسرة فلم يلزم الزوجة بترك البيت لتشغل بشغل آخر مما يعمل فيه الرجال من سياسة أو تجارة أو غيرها .

ومن هنا نفهم سر عدم اشتغال المرأة المسلمة بالسياسة في جميع أدوار التاريخ ، مع ما نالته من حقوق كانت تمكنها من أن تشغل بالسياسة ، ولكنها أدركت

واجبها الأول في الحياة ، وهي أن تكون أمّاً ربة بيت ، وبشبه موقفها هذا موقف المرأة السويسرية التي نالت حقوقها وتساوت مع الرجل في حقوقه ، ومنها الحق السياسي ، ومع ذلك فهي لم تستعمله ، ولا تريد ان تستعمله ، لأنها تفضل أن تتفرغ لبيتها وأولادها على أن تخوض معارك السياسة بخصوصياتها ومشكلاتها .

### المرأة والسياسة في عصرنا الحديث

غير ان المرأة المسلمة لم تبق على ما كانت عليه قابعة في بيت الزوجة تتفرغ لشؤون زوجها وأولادها ، بل أخذت - بتأثير الحضارة الغربية - أو أخذ المقتنعون باتجاه الحضارة الغربية في قضية المرأة يطالبون لها بأن تنال حقوقاً سياسية كالرجل ، وأخيراً حصلت في بلادنا على حق الانتخاب ، وحق الترشيح للنيابة في المجالس النيابية .

وأريد أن أسجل هنا للتاريخ أن هذين الحقين لم تنلها المرأة بإرادة الشعب الحرة ، وإنما نالتها في غيبة الحياة النيابية وقيام الانقلابات العسكرية ، أو الحكم الفردي المستبد .

وأيا ما كان فقد أصبح من حقها أن تنتخب وأن تُنتخب ، فما هو موقف الاسلام من ذلك ؟

## حق الانتخاببات

كان أول مرة أعطيت فيها المرأة في بلادنا حق الانتخاب في عام ١٩٤٩ وفي عهد حسني الزعيم إثر إنقلابه المعروف ، فقد صدر في عهده قانون جديد للانتخاب أعطيت فيه المرأة حق الانتخاب ، وقد فرض هذا القانون على الأمة فرضاً . ولما قامت الجمعية التأسيسية في ذلك العام وبدأت بوضع الدستور ، رأينا بعد المناقشة وتقليب وجهات النظر أن الاسلام لا يمنع من إعطاء هذا الحق ، فالانتخاب هو اختيار الأمة لوكلاء ينوبون عنها في التشريع ومراقبة الحكومة ، فعملية الانتخاب عملية توكيل ، يذهب الشخص إلى مركز الاقتراع فيدلي بصوته فيمن يختارهم وكلاء عنه في المجلس النيابي يتكلمون باسمه ويدافعون عن حقوقه ، والمرأة في الاسلام ليست ممنوعة من أن توكل إنسانا بالدفاع عن حقوقها والتعبير عن إرادتها كمواطنة في المجتمع ، وكان المحذور الوحيد في إعطاء المرأة حق الانتخاب هو أن تحتلط بالرجال أثناء التصويت والاقتراع ، فيقع ماجرمه الاسلام من الاختلاط والتعرض للمعضنات وكشف ما أمر الله به أن يستر . وقد تقرر دفعاً لذلك المحذور أن يجعل لمن مراكز للاقتراع خاصة بهن ، فتذهب المرأة وتؤدي واجبها ثم تعود إلى بيتها دون أن تحتلط بالرجال أو تقع في المحرمات .

وتقرر في الدستور الذي أصدرناه عام ١٩٥٠ حق المرأة في الانتخاب فقط ، ثم جاء عهد الوحدة ، فصدر قانون بإرادة الحاكم الفرد يعطي المرأة حق الترشيح للنيابة ، ومع أن عدداً من النساء قد رشحن أنفسهن للانتخابات بعد ذلك إلا أن واحدة منهن لم تنجح ، لأن الأمة لم تقتنع بعد بفائدة نيابة المرأة واشتغالها بالسياسة ، وقد كان فرض منهن عدد في مجلس الأمة أيام الوحدة لم يكن للشعب نفسه رأي في اختيارهن ولا نيابتهن .



## حق النيابة

واذا كانت مبادئ الاسلام لا تمنع أن تكون المرأة نائبة ، فهل تمنع أن تكون نائبة ؟

قبل أن نجيب على هذا السؤال يجب أن نعرف طبيعة النيابة عن الأمة ، انها لا تخلو من عمليتين رئيسيتين : ١ - التشريع : تشريع القوانين والأنظمة ، ٢ - المراقبة : مراقبة السلطة التنفيذية في تصرفاتها وأعمالها .

أما التشريع فليس في الاسلام ما يمنع أن تكون المرأة مشرعة ، لأن التشريع يحتاج قبل كل شيء الى العلم ، مع معرفة حاجات المجتمع وضروراته التي لا بد منها ، والاسلام يعطي حق العلم للرجل والمرأة على السواء ، وفي تاريخنا كثير من العالمات في الحديث والفقه والأدب وغير ذلك .

وأما مراقبة السلطة التنفيذية فانه لا يخلو من أن يكون أمراً بالمعروف ونهيّاً عن المنكر ، والمرأة في ذلك سواء في نظر الاسلام ، يقول الله تعالى : « المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » .

وعلى هذا فليس في نصوص الاسلام الصريحة ما يسلب المرأة أهليتها للعمل النيابي كتشريع ومراقبة .

ولكننا اذا نظرنا الى الأمر من ناحية اخرى نجد مبادئ الاسلام وقواعده تحول بينها وبين استعمالها هذا الحق - لا لعدم أهليتها - بل لأمر متعلق بالمصاحبة الاجتماعية .

فرعاية المرأة توجب على المرأة أن تتفرغ لها ولا تشغل بشيء عنها .  
واختلاط المرأة بالأجانب عنها محرم في الإسلام - وبخاصة الخلوة  
مع الأجنبي - .  
وكشف المرأة عن غير ما سمح الله بكشفه وهو الوجه واليدين محرم  
في الاسلام .

وسفر المرأة وحدها خارج بلدتها دون أن يكون معها محرم منها  
لا يبيحه الاسلام .

وهذه الامور الأربعة التي تؤكدها نصوص الاسلام تجعل من العسير -  
إن لم يكن من المستحيل - على المرأة أن تمارس النيابة في ظلها ، ففي النيابة  
ترك للبيت خلال أكثر النهار والليل ، وفيها اختلاط بالنواب في غير قاعة  
المجلس النيابي ، وفيها تضطر المرأة الى أن تكشف ما حرم الله اظهاره من  
زينتها وجسمها ، وفيها سفرها خارج بلدتها - اذا كانت من مدينة غير العاصمة -  
وليس معها أحد من محارمها ، وقد تسافر إلى مؤتمرات برلمانية في دول أجنبية

مثل هذه المحرمات لا يجزئ مسلم أن يقول باباحتها ، فالمرأة إن كانت بحسب  
أهليتها لا يمنعها الاسلام من النيابة ، ولكنها بحسب طبيعة النيابة وما يقتضيها ستقع  
في محرمات كثيرة يمنعها الاسلام منها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، نرى الاسلام يجعل المصلحة العامة  
الاعتبار الأول في تشريعه ، فما كانت تقتضيه المصلحة أباحه ، وما لا تقتضيه  
المصلحة منعه أو حذر منه .

وإذا أردنا أن نناقش نيابة المرأة من حيث المصلحة العامة نرى مضارها أكثر  
من فوائدها .

فمن مضارها إهمال البيت وإهمال شؤون الأُولاد ، ومن ذلك ادخال  
الخصومات الحزبية الى بيتها وأولادها ، وقد قرأنا في انتخابات الرئاسة الأمريكية  
الآخيرة أن زوجة قتلت زوجها لأنها كانت تتحسس لمرشح غير مرشح الحزب  
الذى ينتمي اليه الزوج .

واشتغال المرأة بالسياسة من المشكلات التي لا ينكرها منصف ، فهي عاطفية  
وتتأثر بالدعاية الى حد كبير ، وللجمال والذوق أثر كبير فيمن تختاره من المرشحين .

ونضيف الى ذلك احتمال أن تكون هي جميلة ، فتستعمل جمالها سلاحاً  
لإقناع الرجال بانتخابها ، ومن عانى الدعايات الانتخابية وعناء المرشحين في  
الطواف على بيوت الناخبين وأحيائهم وقراهم ، ومواصلتهم سهر الليل بعمل  
النهار ، أدرك أي شقاء وتعب وهموم ستعرض لها المرأة المرشحة .

أنا لا أريد أن أذكر الناس بما جرى في الانتخابات التكميلية سنة ١٩٥٧ في  
مراكز اقتراع النساء في دمشق — من شد شعور بعضهم لبعض واتهام بعض المتحسسات  
لأحد المرشحين ، لكرائم السيدات بتهم تأنف من سماعها المروءات ، وما كان  
من هجوم بعضهم على بعض وضربهن بالأحذية ، والاستنجاد بالشرطة ، مما جعل  
المتحسسات لا اشتغال المرأة عندنا بالسياسة يندمون على موقفهم — أنا لا أريد أن  
أذكر الناس بتفاصيل ما وقع ، ولكني أريد أن أذكر السيدات اللاتي يحسبن  
النيابة أمرا هينا ، بأن الحكم بالأشغال الشاقة أهون مما يجب على المرشح أن  
يقوم به من استرضاء لحواطر الناخبين وتردد عليهم وتزلف لهم ، فهل تتحمل طبيعة  
المرأة هذا ؟ أم تحسب أن مجرد ترشيحها نفسها كاف لنجاحها ؟

ثم ماذا نفعل بالأُمومة ؟ هل نحرم النائبة أن تكون أما ؟ وذلك ظلم  
لفطرتها وغريزتها وظلم للمجتمع نفسه ، أم نسمح لها بذلك على أن تنقطع عن



عملها النيابي مدة ثلاثة أشهر كما تفعل المدرسات والموظفات ؟ وهل نسمح لها أن تنقطع أيام « الوحى » وقد تمتد شهرين فأكثر ، وطبيعة المرأة في تلك الأيام طبيعة غير هادئة ولا هانئة ، بل تكون عصبية المزاج ، تكره كل شيء ؟ فماذا بقي لها بعد ذلك من أيام العمل الحاصة وقد تكون الدورة الشهرية خلال هذه الأشهر التي تنقطع فيها عن العمل الخارجي ؟

أنا لا أفهم ما هي الفائدة التي تجنيها الأمة من نجاح بضعة مرشحات في النيابة ؟ أيفعلن ما لا يستطيع الرجال أن يفعلوه ؟ أمحللن من المشاكل ما يعجز الرجال عن حلها ؟ لأجل أن يطالبن بحقوقهن ؟ إن كانت حقوقا كفلهما الإسلام فكل رجل مطالب بالدفاع عنها ، وإن كانت حقوقا لا يقرها الإسلام ، فلن تستجيب الأمة لهن وهي تحترم دينها وعقائدها .

يقولون : إن الفائدة من ذلك إثبات كرامة المرأة وشعور المرأة بانسانيتها !..

ونحن نسأل : هل إذا منعن من ذلك كان دليلاً على أن لا كرامة لهن ولا إنسانية ؟..

أفليس في قوانيننا القائمة مواطنون منعهم القانون من الاشتغال بالسياسة ، كأفراد الجيش مثلاً ؟ فهل يعني منعهم من حق الاشتغال بالسياسة أنهم دون المواطنين كرامة وإنسانية ؟

أليس قوانيننا تمنع الموظف من الاشتغال بالتجارة ؟ فهل يعني ذلك أنه فاقد الأهلية أو ناقصها ؟

إن مصلحة الأمة قد تقضي تخصيص فئات منها بعمل لا تزال غيره ، وليس في ذلك غض من كرامتها ، أو انتقاص من حقوقها ، فلماذا لا يكون عدم السماح للمرأة بالاشتغال بالسياسة هو من قبيل المصالح التي تقتضيها سعادة الأمة كما تقتضي

تفرغ الجندي لحراسة الوطن دون اشتغاله بالسياسة ؟ وهل تفرغ الاثم لواجب  
الأمومة أقل خطراً في المجتمع من تفرغ الجندي للحراسة ، وتفرغ الموظف  
للادارة دون التجارة ؟

كلمة صريحة :

لنكن صريحين في معالجة هذا الموضوع ، فأنا لا يخيفني أن أتهم بالحمود  
والرجعية وعداوة المرأة - ارميهمني أن أذكر آرائي بكل حرية وأن أنبه  
أمتي إلى الأخطاء .

لقد وفدت الينا عدوى اشتغال المرأة بالسياسة من الغرب ، ومع أن الغرب  
لم يعط هذا الحق للمرأة إلا بعد مئات من السنين من نهضته ، نحب أن نتساءل :  
ماذا كانت نتيجة هذه التجربة عند الغربيين ؟

إن أول شيء يبدو للمتتبع لهذه القضية تناقص عدد النائبات سنة عن سنة ،  
ومعنى ذلك أن الغربي بدأ يشعر بعد التجربة أن إعطاء المرأة حق الاشتغال  
بالسياسة لا فائدة منه إن لم يكن قد عمل على تفكك الأسرة ، أو أن المرأة  
نفسها أصبحت عازفة عن الاشتغال بالسياسة والنيابة عن الشعب .

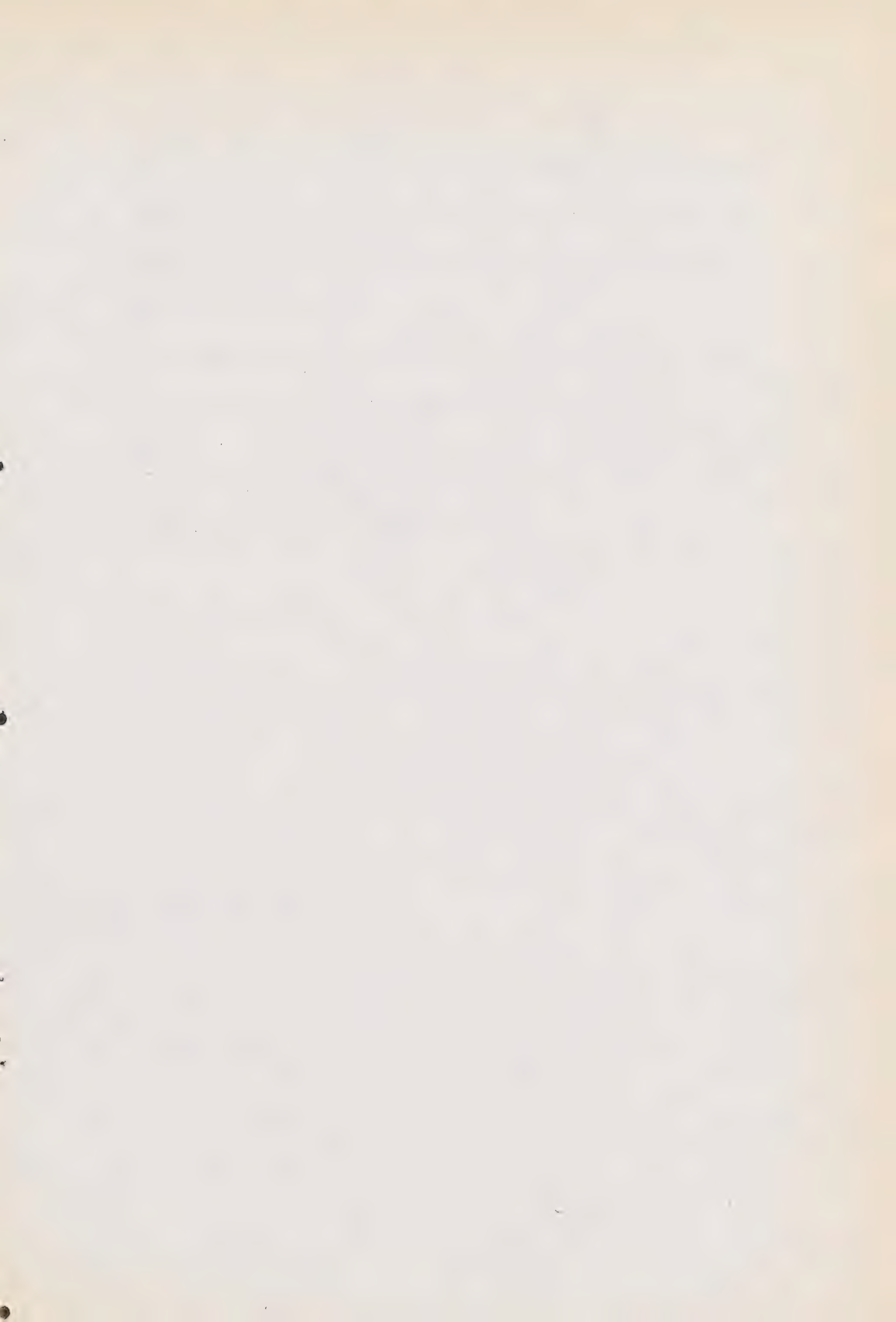
وثاني الملاحظات - وقد زرت أوروبا أربع مرات أقمت في بعض بلادها بضعة  
شهور - أنني لم أحس أبداً بأثر للمرأة الغربية في السياسة عندهم بوجه عام ، وفي  
المجالس النيابية بوجه خاص ، ولقد زرت مرة مجلس العموم البريطاني وحضرت  
جلسة طويلة من جلساته ، فلم اشاهد نائبة واحدة من نائباته ، بل كن كلهن  
غائبات ! .

وثالث الملاحظات ، أن المرأة السويسرية ماتزال حتى الآن ترفض

باختيارها أن تمارس حقها السياسي ، وفي كل مرة تستفتى في هذا الموضوع  
يكون جواب ٩٥٪ منهم رفض الاشتغال بالسياسة ، هذا مع العلم بأن سويسرا  
من أرقى بلاد العالم الحديث ، ونساءها لا يتهمن بالجود والرجعية والرضى بالقيود  
والاغلال ! كما يحلو لبعض المتمرعات عندنا أن يتهمن زميلاتهن اللاتي يعلنن  
عن رفضهن للاشتغال بالسياسة ...

ولذلك فاني اعلن بكل صراحة ان اشتغال المرأة بالسياسة يقف الإسلام  
منه موقف النفور الشديد إن لم أقل موقف التحريم — لالعدم أهلية المرأة لذلك —  
بل للأضرار الاجتماعية التي تنشأ عنه ، والمخالفات الصريحة لآداب الإسلام  
وأخلاقه ، وللجناية البالغة على سلامة الأسرة وتماسكها ، وانصراف المرأة عن  
معالجة شؤونها بكل هدوء وطمأنينة .





# في الشؤون الاجتماعية





## ١ - حق التعليم

كانت المرأة عندنا في العصور الأخيرة محرومة من التعليم ، مع ان الاسلام يحث على العلم ويرغب فيه الرجال والنساء على السواء ، وليس فيه نص واحد صحيح يحرم على المرأة أن تتعلم ، وقد قلت إن في تاريخنا مئات العالقات والأديبات والمحدثات ممن شهرن بذلك ودونت سيرتهن في كتب التراجم .

وتحضرني الآن سيرة فاطمة بنت الشيخ علاء الدين السمرقندي الفقيه الحنفي الكبير صاحب تحفة الفقهاء (المتوفى عام ٥٣٩ هـ) فقد كانت فقيهة جليظة ، تزوجها تلميذ أبيها الشيخ علاء الدين الكاساني (المتوفى ٥٨٧ هـ) صاحب البدائع الذي بسط فيه كتاب شيخه السمرقندي حتى قيل عنه : شرح تحفته وزوجه ابنته ، وكانت فاطمة من جلالته في الفقه أن كان زوجها يخطئ فترده إلى الصواب ، وكانت الفتوى تأتي فتخرج وعليها خطها وخط أبيها ، فلما تزوجت بصاحب البدائع كانت الفتوى تخرج وعليها خطها وخط أبيها وخط زوجها .

وبما لا ريب فيه أن لجهل المرأة المسلمة في العصور الأخيرة أثراً في تأخر المسلمين ، فالامهات الجاهلات ينجبن أبناء جاهلين خاملين .

لذلك كان من النهضة المحمودة أن يفتح للفتاة باب التعليم ، وأن تكثر فينا الزوجات المتعلمات والامهات المتعلمات .

وكل ما نلاحظه على تعليم الفتاة أنها كانت تدرس نفس المناهج والدروس التي يدرسها الفتى ، وهذا خطأ بالغ ، فإن الفتاة تحتاج في حياتها العملية بعد التخرج إلى ما لا يحتاج إليه الفتى ، فهي مهيأة بفطرتها وخلقتها لتكون زوجة وأما ، ومن ثم فمن الواجب أن تتعلم ما يقيدنها في حياتها المقبلة ، وقد انشئت في البلاد مدارس لتعليم البنات النسوية ، ومن الخير أن نكثر مثل هذه المدارس وأن تطعم مناهج الدراسة للبنات بقسط أكبر من أصول التربية المنزلية لتكون لها من الخبرة ما يساعدها على النجاح في حياتها المرتقبة .

## ٢ - حق التوظيف

قلت فيما سبق إن الإسلام نص بصراحة على منع تولي المرأة رئاسة الدولة وبينت الحكمة في ذلك ، ثم قلت ويلحق برئاسة الدولة كل ما كان معها في تحمل المسؤوليات الخطيرة .

أما سائر الوظائف الأخرى فليس في الإسلام ما يمنع المرأة من توليها لكمال أهليتها ، ولكن يجب أن يتم ذلك وفق مبادئ الإسلام وأخلاقه .

فلا يصح أن تكون الوظيفة معطلة لعمل الأم في بيتها وإشرافها على شؤون بيتها .

ولا يصح أن تختلط الموظفة بالرجال وتبدي من جسمها ما لا يجوز كشفه ولا يصح أن تكون الموظفة في غرفة واحدة مع موظف أو أكثر من الرجال لئلا تتم الخلوة التي يحذر منها الشارع أشد تحذير .

هذا من الناحية الشرعية ، أما من الوجهة الاجتماعية فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن توظيف المرأة في وظائف الدولة يزاحم الرجال في ميدان عملهم الطبيعي ، ومن المشاهد أنه في الوقت الذي تزدهم فيه دوائر الحكومة عندنا بالموظفات ، نرى العديد من المتعلمين حملة الشهادات العليا يتسكعون في الطرقات ، أو يملؤون المقاهي جالسين طيلة النهار إذ لا يجدون لهم عملاً في دوائر الحكومة .

إن توظيف المرأة بدلاً من الرجل عمل لا تبرره المصلحة ، فلو كنا نشكو

قلة الاكتفاء من الرجال لملء وظائف الدولة لجاز أن يبور ذلك توظيف المرأة، أما أن نخرج المرأة من بيتها ونأتي بها إلى دواوين الدولة ، ثم نطرد الشاب من مكانه الطبيعي في دواوين الدولة ، ونرده إلى البيت أو المقهى أو الشارع . فهذا قلب للأوضاع ، وإفساد للمجتمع ، وسير بقافلة البلاد الى طريق الفوضى والاضرامات.

ومن الملاحظ أن بعض دواوين الدولة عندنا تكاد تكون كلها من النساء. وحسبك أن تقف على بابها عند انتهاء الدوام الرسمي ، ثم تنظر أفواج الفتيات وهن خارجات من وظائفهن، فيروعك ماترى وما تشهد.

وقد أصبح من المؤكد أن المرأة في الوظيفة لا تكاد تؤدى نصف عمل الرجل ، وقد أذاع بذلك بياناً رئيس دائرة موظفي الدولة في مصر في العام الماضي ، وفيه يؤكد هذه الحقيقة ، وقد تأكد أيضاً أن الموظفة إن اجتمعت بموظفة مثلها أمضت كثيراً من الوقت في كلام عاطفي لا علاقة له بالوظيفة ولا تمت إلى مصلحة البلاد بسبب .

ومن هنا عدلت كثير من الدوائر عندنا عن توظيف المرأة بعد أن كانت تشجع على ذلك . فهنا مؤسسة من أهم مؤسسات الدولة فائدة ، قد أوقفت منذ سنوات توظيف فتيات عندها بعدما ثبت لها أن الرجل أكثر إنتاجاً .

وقد امتنعت وزارة الخارجية في عهد الوحدة من توظيف النساء في دوائرها بعد ما ثبت لها أن لا فائدة من ذلك للدولة سوى إنفاق الاموال وضيااع الأوقات سدى .

وإذا أضفنا إلى ذلك ما ينشأ من العلاقات العاطفية بين الفتاة الموظفة وبين الرجل الموظف الذي يكون معها في غرفة واحدة ، وقد يكون متزوجاً وأبا



لعدة أُولاد . وقد كثرت الشكوى من ذلك على صفحات الصحف ، إذا أضفنا هذا إلى ما سبق أيقنا أنه لا داعي للاكتثار من توظيف النساء في دوائر الدولة إلا تقليد الغربيين ، ومحاولة إثبات تقدمنا وتطورنا مما يرفع من شأننا في نظرهم ! .. والواقع أن هذا التفكير ساذج يدعو إلى الإستغراب الشديد ، فرقي الأمة واحترام الدول لها لا يكون بطرد الشبان من وظائف الدولة ، وإحلال الفتيات محلهم ، وإنما يكون بمبلغ ما تصل إليه الأمة من وعي ، وما تتصف به من نشاط وما تطمح إليه من آمال ، وما تملكه من قوة . . فهل يؤدي إلى هذا كله توظيف النساء في مؤسسات الدولة ؟

هذا سؤال نحيله إلى المتحمسين لتوظيف السيدات والفتيات منهن خاصة ، من رؤساء بعض المؤسسات الحكومية ؟

إن المرأة تستطيع أن تفيد كثيراً في بعض مؤسسات الدولة ، كالمستشفيات ومدارس الأطفال ، والمدارس الإعدادية والثانوية للبنات ، وفي مختلف نواحي النشاط الاجتماعي الذي تنجح فيه المرأة نجاحاً كبيراً ، وهذا ما يدعونا إلى الإجابة بالمسؤولين أن لا يفتحوا باب التوظيف للمرأة على مصراعيه ، بل يقتصروا فيه على ما لا ينجح فيه إلا المرأة أو ما تنجح فيه أكثر من الرجل . وهذا ميدان واسع نستطيع أن نستفيد فيه من مواهب المرأة وخصائصها التي خصها الله بها .

### ٣- العمل

لا يَنازع أحد يفقه أحكام الاسلام في أن عقود المرأة وتصرفاتها التجارية صحيحة منعقدة لا تتوقف على إجازة أحد من ولي أو زوج ، وقد قدمنا ذلك في أول هذه الابحاث .

ولا يَنازع أحد في أن المرأة إذا لم تجد من يعولها من زوج أو أقرباء ، ولم يَقم بيت المال بواجبه نحوها أنه يجوز لها أن تعمل لكسب قوتها .  
حتى إن الأب الذي يكلف بالانفاق على ابنته حتى تتزوج ، لو رضى بأن تعمل بنته عملاً تكتسب منه كالحياطة مثلاً سقطت نفقتها عنه ، وأصبحت هي مسؤولة عن نفسها .

قال ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار ( ٢/٦٧١ ) :

قال الحثير الرمي : لو استغنت الانثى بنحو خياطة وغزل يجب ان تكون نفقتها في كسبها كما هو ظاهر ، ولا نقول : تجب ( أي النفقة ) على الأب مع ذلك إلا إذا كان لا يكفيها فتجب على الأب كفايتها بدفع القدر المعجوز عنه ، ولم أره لأصحابنا ، ولا ينافيه قولهم بخلاف الانثى لأن الممنوع إيجارها ، ولا يلزم منه عدم التزامها بحرفة تعلمها هـ . أي إن الممنوع إيجارها للخدمة ونحوها بما فيه تسليمها للمستأجر ، بدليل قولهم لأن المستأجر يخلو بها ، وهذا لا يجوز في الشرع ، وعليه فله دفعها لامرأة تعلمها حرفة كتطريز وخياطة مثلاً .

فنحن لا نتكلم الآن فيمن تضطرها حالتها المادية للعمل خارج بيتها ، فذلك جائز قطعاً بشرط المحافظة على آداب الاسلام في ذلك كأن لا تخلو بالرجال ، وأن لا تبدي زينتها لهم وأن لا تطمعهم في نفسها بمعسول القول أو مشبهه التصرف .

وانما نتكلم في اشتغال المرأة بوجه عام وتركها بيتها وأولادها إن كانت أمّاً ، أو تركها البيت ان كانت فتاة ، مع وجود من يتكفل بالإنفاق عليها ، وصيانتها عن ذل الحاجة في العمل وارهاقه ومشقاته .

هنالك فلسفتان في هذا الموضوع ولكل منها آثارها الواضحة في المجتمع :

١ - فلسفة الاسلام ، في أن البنت والمرأة بوجه عام لا يصح أن تكلف بالعمل لتنفق على نفسها ، بل على أبيها أو زوجها أو أخيها مثلاً أن يقوم بالإنفاق عليها ، لتتفرغ حياة الزوجية والامومة ، وآثار ذلك جليلة واضحة في انتظام شؤون البيت ، والإشراف على تربية الأولاد ، وصيانة المرأة من عبث الرجال وإغرائهم وكيدهم ، لتظل لها سمعتها الكريمة النظيفة في المجتمع .

٢ - فلسفة الغربيين ، في أن البنت متى بلغت سنّاً معينة - وهو في الغالب سبعة عشر عاماً - لا يجب على أبيها أو أقربائها الإنفاق عليها ، بل يجب عليها أن تفتش عن عمل لها تعيش منه وتدخر ما تقدمه بآئنة ( دوطة ) لزوجها المرتقب . فإذا تزوجت كان عليها أن تسهم مع زوجها في نفقات البيت والأولاد ، فإذا شاخت - وكانت لا تزال قادرة على الكسب - وجب عليها أن تستمر في العمل لكسب قوتها ، ولو كان ابنها من اغنى الناس .

وآثار هذه الفلسفة واضحة كما شاهدناها باعيننا في ديار الغرب ، وكما قرأنا عنها في كتابات المفكرين الغربيين ، وفي صرخات المرأة الغربية أخيراً . كما ترى في « الملاحق » .

إن أهم آثار هذه الفلسفة المادية أنها خالية من كل تقدير لرسالة المرأة الخطيرة في الحياة، وأنها تلقى بها في أتون شهوات الرجال وشرهم الجنسي لقاء لقمة العيش، وأنها ترهق المرأة من أمرها عسراً فوق إرهاقها الطبيعي بالحمل والولادة، وأنها تؤدي إلى تفكك الأسرة وتشتت شملها، ونشوء الأولاد بعيدين عن مراقبة آبائهم وأمهاتهم.

إن كثيرين عندنا — رغبة في مسايرة الحضارة الغربية في كل شيء — ينادون بوجود فتح باب العمل للمرأة كالرجل سواء بسواء، وهم يغالطون أنفسهم حين يزعمون أن مساواة المرأة بالرجل لا تتم إلا بهذا، وأن سر قوة الغربيين في أن المرأة عندهم تكافح في سبيل الحياة بجانب الرجل، وتتحمل من المسؤوليات مثل ما يتحمل.

ولقد ناقشتني فتاة جامعية مرة في هذا الموضوع، وكانت تشتغل ضاربة على الآلة الكاتبة في محل تجاري إلى جانب دراستها الجامعية، وهي غير محتاجة إلى العمل، ولكنها قالت: أنا إنما أعمل لأشعر بانسانيتي! فأجبتها بأن العمل وعدمه لا علاقة له بشعور الإنسان بانسانيته، فكثير من الذين يشتغلون لا يشعرون أبداً بانسانيتهم، وكثير من الذين لا يعملون بأيديهم، ولكنهم يعملون بجهودهم الفكرية وغيرها هم أكثر الناس شعوراً بانسانيتهم وتقديراً لها.

و ضربت لها مثلاً بالجندي والموظف، فكل منهما ممنوع بحسب القوانين المرعية في أكثر بلاد العالم من التجارة والكسب بأيديهم، وذلك ليتفرغوا لإداء رسالة اجتماعية هي أكثر فائدة للمجتمع من اشتغالهم بأيديهم، فهل يعتبر منعهم من التجارة والعمل امتحاناً لانسانيتهم؟ وهل يشعر الموظف من رئيس الجمهورية



حتى أصغر موظف في الدولة أنه فاقد لانسانيته حين يكون في غرفته مكباً  
على أوراق بين يديه يدرسها ويوقع عليها ؟

قالت : أنا لا أريد أن أكون عالة على أبي ، بل أريد أن آكل من كد  
يمني وعرق جيني .

قلت لها : ليس الموظف ولا الجندي اللذان يقبضان رواتبهما من خزانة  
الدولة أول كل شهر ، يشعران بانهما عالة على الدولة ، بل يقبضان رواتبهما  
بكل كرامة وإعتزاز ، لأنهما يؤديان واجباً اجتماعياً نبيلاً ، وأنت حين تكونين  
في بيت أمك قبل الزواج ، إنما تتمرسين على شؤون البيت وأعماله وإدارته  
بعد الزواج ، فأنت في عمل اجتماعي نبيل ، أنت في مدرسة تتعلمين فيها  
الحياة البيئية عملياً من اساتذة مخلصين لك وهم أبوك وأمك ، ومتى كانت البنت  
التي تنفرغ للدراسة تحجل من أن تأكل في بيت أبيها ؟ ثم اذا تزوجت بعد  
ذلك تبدئين بالعمل فوراً ، وهو عمل يستغرق وقتك كله ، فهل أنت حينئذ  
تكونين عالة على زوجك ؟ أم إنك ستقومين بأعمال مرهقة قد تكون أكثر  
ارهاقاً من عمل زوجك خارج البيت ؟ هل ستتركين العمل في البيت لتعملي  
خارجاً ؟ أم تقومين بالعملين معاً ؟ ان ترك عملك في البيت لتعملي خارجاً  
إخلال بنواميس الحياة وخيانة للأمانة التي أوكلها الله اليك ، وفي قيامك  
بالعملين معاً ارهاق لجسمك لا تتحمله ولا تقدرين عليه ، وهو ظلم منك لنفسك  
مابعده ظلم ، فالسلام حين أراد منك أن تنفرغي للأمومة وأعبائها ، وألزم  
زوجك أو وليك بالاتفاق عليك إنما صانك عن الابتذال . وكفاك مشقة  
العمل فوق عملك المرهق ، فهل انقلبت العناية بك في نظرك إلى  
احتقار وازدراء ؟

إن الرغبة المتفشية الآن عندنا في اشتغال المرأة خارج البيت ، هو تقليد غربي بحت ، وعلى المرأة أن تتحمل كل ما تحمّله المرأة الغربية في هذا السبيل ، وعليها أن تقبل بكل نتائج الفلسفة الغربية في هذا الموضوع ، فعلينا أن نتكفل بنفقات حياتها ودراستها منذ تجاوز الخامسة عشرة أو السادسة عشرة ، وعليها أن تعمل كثيراً لتدخر ما تقدمه لمن ترغب في الاقتران به من مال يرضيه ، وعليها أن تشارك الزوج بعد ذلك في نفقاتها ونفقات بيتها وأولادها ، وعليها أن تستمر في العمل لكسب قوتها حتى تبلغ الستين من عمرها إذا كانت هنالك أنظمة للتكافل الاجتماعي تكفل معونة الإنسان بعد بلوغه سن الستين ، وإلا فعلينا أن تستمر في العمل حتى تلقى ربها ، ولا يحق لها أن تطالب أباً ولا أخاً بأي معونة . . وعليها أن تفنش عن عملها أينما كان ، وكيفما كان : في دوائر الحكومة ، في الشركات ، في المكاتب التجارية ، في المخازن الكبرى بائعة أو محاسبة ، في بيع الجرائد ، في تنظيف الشوارع ، في مسح الاحذية ، في جمع القمامة (الزباله) في قطع تذاكر الركاب في السكك الحديدية أو سيارات النقل الكبرى ، في تنظيف المحطات ، في تنظيف المراحيض العامة ، في حراسة الابنية الكبيرة في أحياء الليل ، في قيادة سيارات التوكسي (السيارات العمومية) في حمل الاثقال ، في صناعة الصلب والحديد ، في حمل الصناديق الثقيلة في المعامل ، في كل ما يشتغل فيه الرجل ويقوم به من أعمال .

وهذه أعمال رأينا المرأة الغربية تقوم بها في جميع بلاد أوروبا وفي بلاد الاتحاد السوفياتي .

فإذا كانت المرأة عندنا الآن ترغب في العمل خارج بيتها ، ولا تتعرض إلا لأعمال سهلة لا مشقة فيها ، فإنها يجب أن تنتظر الأعمال الشاقة المرهقة كالمرأة الغربية ، فالأمر يجر بعضه إلى بعض ، ومساواة المرأة بالرجل من شأنها أن تجعلها تقوم بكل ما يقوم به .

## نفسك الأسرة نفيم: استقبال المرأة

وأهم ما في الأمر من خطورة أن فسخ المجال أمام المرأة للعمل خارج البيت سيغيرها أول الأمر ، إذ تجد فيه حرية أوسع من جريتها في بيتها ، ثم ما تلبث أن تجد نفسها متورطة في أعمال لا تستطيع الشكوى منها ، وآخر ما ينشأ عن ذلك من أخطاء ، تفكك الأسرة وتشتت الأطفال ، وهذا من أكبر العوامل في انحلال المجتمع وانهاره .

### شكوى الغربيين وتذمرهم

ولا تظن أن الغربيين راضون بما انتهت إليه حالة الأسرة وحالة المرأة بعد نزولها إلى ميدان العمل ، فقد بدأ المفكرون منهم منذ أواخر القرن الماضي يشكون من ذلك ، وينذرون بالأخطاء الناشئة عنها ، ويعلمون عن قرب انهيار حضارتهم نتيجة لذلك .

ونحن نذكر شيئاً من أقوالهم في ذلك :

يقول العالم الشهير ( أجوست كونت ) مؤسس علم الاجتماع الحديث في كتابه ( النظام السياسي ) :

« لو نال النساء يوماً من الأيام هذه المساواة المادية التي يتطلبها لهن الذين يزعمون الدفاع عنهن بغير رضاهن ، فإن ضمانتهن الاجتماعية تفسد على قدر ما تفسد حالتهم الأدبية ، لأنهن في تلك الحالة سيكون خاضعات في أغلب الصنائع لمزاجية يومية قوية ، بحيث لا يمكنهن القيام بها كما أنه في الوقت نفسه تتكدر المنابع الأصلية للمحبة المتبادلة » (١) .

---

(١) دائرة معارف فريد وجدي : ٨ / ٦٠٥ - ٦٠٦

ولما كتبت مدام (هيركور) الشهيرة بالمدافعة عن حقوق النساء إلى الفيلسوف  
الاشتراكي المشهور (برودون) نسأله رأيه في مسألة النساء أجاها كما يقول في  
كتابه (ابتكار النظام) بأن هذه الجهود المبذولة من النساء لا تدل إلا على علة  
أصاب جنسهن ، وهي تبرهن على عدم استعدادهن لتقدير قوة أنفسهن وسياسة  
أموالهن بذاتهن .

وبعد أن برهن على ذلك بالأدلة العلمية قال : إن حالة المرأة في الهيئة  
الاجتماعية إذا جرت على النسق الذي تريدينه كما هو حالة الرجل فيكون أمرها  
انتهى فإنها تصبح مستعبدة مملوكة <sup>(١)</sup> .

ويقول الفيلسوف الاقتصادي «جول سيمون» في مجلة المجلات (المجلد ١٧) :

« النساء قد صرن الآن نساءات وطباغات الخ الخ وقد استخدمتهن  
الحكومة في معاملها ، وبهذا فقد اكتسبن بضعة دربهات ، ولكنهن في مقابل  
ذلك قد قوضن دعائم أسرهن تقويضاً ، نعم إن الرجل صار يستفيد من كسب  
امراته ، ولكن بإزاء ذلك قل كسبه لمزاحمتها له في عملة » ثم قال :

« وهناك نساء أرقى من هؤلاء يشتغلن بمسك الدفاتر ، وفي محلات التجارات ،  
ويستخدمن في الحكومة في وظيفة التعليم ، وبينهن عدد عديدات في التلغرافات  
والبوصات (هكذا) والسكك الحديدية وبنك فرنسا والكريدي إيونييه ،  
ولكن هذه الوظائف قد سلختمن من أسرهن سلخاً <sup>(٢)</sup> .

ويقول أيضاً (أجوست كونت) في كتابه السابق :

---

(١) أيضاً : ٦٠٥ / ٨ - ٦٠٦

(٢) المصدر السابق : ٦٠٦ / ٨



« يجب أن يغذي الرجل المرأة : هذا هو القانون الطبيعي لنوعنا الانساني ، وهو قانون يلائم الحياة الأصلية المنزلية للجنس المحب ( النساء ) وهذا الاجبار ( اجبار الرجل على تغذية المرأة ) يشبه ذلك الاجبار الذي يقضي على الطبقة العاملة من الاساس بأن تغذي الطبقة المفكرة منهم ، لتستطيع هذه أن تفرغ باستعداد تام لأداء وظيفتها الأصلية ، غير أن واجبات الجنس العامل من الجهة المادية ( الرجل ) نحو الجنس المحب ( المرأة ) هي أقدم من تلك تبعاً لكون الوظيفة النسوية تقتضي الحياة المنزلية ، ولكن بالنسبة للمفكرين فإن هذا الاجبار يكون تضامنياً فقط بخلافه بالنسبة إلى النساء فإنه ذاتي . »

ثم يقول :

« وفي حالة عدم وجود زوج ولا أقارب ( للمرأة ) يجب على الهيئة الاجتماعية أن تضمن حياة كل امرأة ، إما في مقابل عدم استقلالها الذي لا يمكن أن تتجنبه ، وإما على الخصوص بالنسبة إلى وظيفتها الأدبية الضرورية ، واليك في هذا الموضوع المعنى الحقيقي للرقى الانساني : يجب أن تكون الحياة النسوية منزلية على قدر الامكان ، ويجب تخليصها من كل عمل خارجي ليتمكنها على ما يرام أن تحقق وظيفتها الحيوية <sup>(١)</sup> . » هـ .

ويقول ( جيوم فريرو ) البعثة الشهير في أحوال الانسان وتطوراته في ( مجلة المجلات ، المجلد : ١٨ ) .

« يوجد في اوروبا كثير من النساء اللواتي يتعاطين أشغال الرجال ، ويلتجنن بذلك إلى ترك الزواج بالمرّة ، واولاء يصح تسميتهن بالجنس الثالث ، أي انهن لسن برجال ولا نساء . »

---

(١) المصدر السابق : ٦١٢-٦١٤

ثم قال : وقد ابتدأ علماء العمران يشعرون بوخامة عاقبة هذا الأمر المنافي للسنن الطبيعية ، فإن هاته النسوة بمزاجتهن للرجال صار بعضهم عالة على المجتمع لا يجدن ما يشتغلن به ، ولو غادى الحال على هذا المنوال لنشأ منه خلل اجتماعي عظيم الشأن<sup>(١)</sup> .

ويقول ( جول سيمون ) :

« يجب أن تبقى المرأة امرأة .. فإنها بهذه الصفة تستطيع أن تجد سعادتها وأن تهيم لسواها ، فلنصلح حال النساء ولكن لا نغيرها ، ونحذر من قلبهن رجلاً ، لأنهن بذلك يفقدن خيراً كثيراً ونفقد نحن كل شيء ، فإن الطبيعة قد أنقذت كل ماصعته ، فلندرسها ولنسع في تحسينها ، ولنخش كل ما يبعد عن قوانينها وأمثلتها<sup>(٢)</sup> . »

ونقول الكاتبة الشهيرة ( أني رورد ) في مقالة نشرتها في جريدة ( الاسترن ميل ) في عدد ١٠ مايو ١٩٠١ :

« لأن يشتغل بناتنا في البيوت خوادم أو كالحوادم خير وأخف بلاء من اشتغالهن في المعامل ، حيث تصبح البنت ملوثة بأدران تذهب برونق حياتها إلى الأبد ، ألا ليت بلادنا كبلاد المسلمين ، فيها الحشمة والعفاف والطهارة رداء الخادمة والرفيق يتنهان بأرغد عيش ويعاملان كما يعامل أولاد البيت ، ولا تمس الأعراض بسوء . نعم إنه لمار على بلاد الانجليز أن تجعل بناتنا مثلاً للذائل بكثرة مخالطة الرجال . فما بالناس لانسعى وراء ما يجعل البنت تعمل بما يوافق فطرتها الطبيعية من القيام في البيت وترك أعمال الرجال للرجال سلامة

---

(١) أيضاً : ٦١٦/٨

(٢) أيضاً : ٦١٦/٨

لشرفها؟<sup>(١)</sup> » .

ويقول جول سيمون في مجلة المجلات الفرنسية :

« المرأة التي تشتغل خارج بيتها تؤدي عمل عامل بسيط ولكنها لا تؤدي عمل امرأة<sup>(٢)</sup> » .

هذا ما كان من الغربيين منذ أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن ، ثم اشتدت حالة الأسرة سوءاً نتيجة كثرة اشتغل النساء خارج بيوتهن .

وإننا لنذكر أن هتار في أواخر أيامه قد بدأ يمنح الجوائز لكل امرأة تترك عملها خارج البيت وتعود إلى بيتها ، وكذلك فعل موسوليني يومئذ .

وقد كثرت في الآونة الأخيرة شكاوى افكرين الغربيين من انحلال الأسرة عندهم ، وكثرت أبحاثهم لحل هذه المشكلة ويكادون يجمعون على أنه ليس هنالك من سبب لتفكك الأسرة إلا هجر المرأة بيتها لتعمل خارجه .

قال الفيلسوف المعاصر « برتراند رسل » :

« إن الأسرة انحلت باستخدام المرأة في الأعمال العامة ، وأظهر الاختبار أن المرأة تتمرد على تقاليد الأخلاق المألوفة ، ونأبى أن تظل أمينة لرجل واحد إذا تحررت اقتصادياً<sup>(٣)</sup> » .

حين كنت في لندن عام ١٩٥٦ سألني أحد الأساتذة الانجليز : ماهو موقف الاسلام من الحضارة الغربية ؟

---

(١) مجلة المنار للسيد رشيد رضا رحمه الله : المجلد الرابع ص ٨٦ ؛

(٢) الاسلام روح المدنية للشيخ مصطفى الغلاييني ص ١٩٩ الطبعة الجديدة

(٣) الاسلام والحضارة العربية لكردي علي : ٩٣/٢



فأجبتہ : نأخذ أحسن ما فيها ونترك أسوأ ما فيها .

قال : إن هذا غير ممكن ، فالخضارة لا تتجزأ ، وسأضرب لك مثلاً : إننا في أوروبا منذ بدأ عندنا عصر التصنيع بدأ تفكك الأسرة ، لأن المرأة صارت تشتغل في المعامل ، وهذا أمر لا بد منه ومن هنا تفككت الأسرة .

فأجبتہ بأن تفكك الأسرة عندكم ليس راجعاً في رأيي إلى التصنيع ، بل ناشئ من اخراج المرأة من بيتها ، وأنتم الغربيون أخرجتموها لباعثين : الأول نفسي وهو رغبتكم في أن تروا المرأة بجانبكم في كل مكان .. في الترام ، وفي الطريق ، في المتجر ، وفي المطعم ، وفي المكتب في دواوين الدولة ، والثاني مادي أنا في وهو أنكم لا تريدون أن تتحملوا نفقات المرأة من بنت أو زوجة أو أم ، فأجبرتموها على العمل لتعمل نفسها بنفسها ، فاضطرت لمغادرة البيت ، ومن هنا تفككت الأسرة عندكم .

قال : وأنتم ماذا تفعلون في مثل هذه المشكلة ؟

قلت : إن نظام النفقات في الاسلام يجبر الأب على الانفاق على بنته حتى تتزوج ، فإذا تزوجت كانت نفقتها ونفقة اولادها على الزوج وحده ، فإذا مات زوجها ولم يكن لها مال ولا أب ، فنفقتها على والدها وهكذا .. إنها لا تجد نفسها في فترة من فترات حياتها في الغالب محتاجة إلى أن تدخل المعمل لتأكل وتعيش ..

وهنا قال صاحبي متعجباً : نحن الغربيين لانستطيع أن نتحمل مثل هذه التضحيات !

واذكر اننا حين كنا على ظهر الباخرة من ميناء دوفر بانجلترا الى ميناء اوستن في بلجيكا في تلك الرحلة العلمية ، التقينا بفتاة ايطالية تدرس الحقوق في جامعة اكسفورد . وتحدثنا عن المرأة المسلمة وكيف تعيش وما هي حقوقها في الاسلام ، وكيف



وفر الاسلام لها كل مظاهر الاحترام حين أعفاها من مؤنة العمل لتعيش ، بل جعلها تتفرغ لأداء رسالتها كزوجة وأم وربة بيت . . وبعد أن أفضنا في هذا الحديث وقارنا بين حال المرأة في الاسلام وبين حالها في الحضارة الغربية ، قالت الفتاة بكل بساطة ووضوح : إنني أغبط المرأة المسلمة وأتمنى أن لو كنت مولودة في بلادكم ؟ وهنا اغتنمت هذه الفرصة فقلت لها : هل ستحاولين أن تطلبي إلى المرأة الغربية العودة إلى البيت وأن يقوم الرجل بواجبه نحوها ؟.

قالت : هيات ! لقد فات الأوان ! إن المرأة الغربية بعد أن اعتادت حرية الخروج من البيت وغشيان المجتمعات ، يصعب عليها جداً أن تعتاد حياة البيت بعد هذا ولو أنني اعتقد في ذلك سعادة لها لاتوازيها سعادة .

والواقع أن المجتمع الغربي يعاني من إهمال المرأة للبيت واشتغالها خارجه ما ارتفعت منه الشكوى وما ظهر أثره الواضح في هذا الجيل الجديد الذي نشأ عندهم ويسمى في ألمانيا ( هالب شتارك ) وفي غيرها ( جيمس دين ) هذا الجيل الصاخب الفوضوي الذي يطيل شعره ويطلق لحيته ويلبس لباساً غريباً . ويعربد في الشوارع ، ويقلق الراحة العامة ، ويحطم الحانات والمقاهي . وهو الآن يشغل رجال الأمن وعلماء التربية والاجتماع . وقد أجمعت الآراء على أن سبب وجوده هو خلوه البيت من المرأة .

وقد بدأت المرأة الغربية أو بعض النساء هناك يطالبن بالعودة الى البيت للتفرغ الى اولادهن على أن يجبر الزوج أو الدولة على تأمين معيشتها ومعيشة اولادها .

فقد نشرت مجلة « الأسبوع الألمانية » وهي أكبر مجلة أسبوعية تصدر في مونيخ بألمانيا رسالة من سيدة المانية بتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٩ تقول فيها : « نوماً يسمع الانسان ويقرأ كيف قضي على الزوجات والامهات اللاتي

يمارسن عملاً ( مثلاً انهن لا يحصلن على الكفاية الخ ) بغض النظر عن النسبة القليلة للواتي يمارسن عملاً حقيقياً حسب وظيفتهن ، فقلائل تلك السيدات اللواتي يعملن من أجل حاجاتهن الكمالية . . . إن أغلب النساء يعملن لأنهن يجب أن يعملن ، ولأن اراد الرجل قليل لا يكفي حاجيات العائلة الضرورية . . . أنا نفسي مثلاً يجب أن أرسل ولدي كل صباح من البيت حتى أستطيع الذهاب الى العمل ، لأن مايكسبه زوجي للبيت لا يكفي لمعيشتنا .

إنني أرغب البقاء في منزلي ولكن طالما إن « أعجوبة الاقتصاد الألماني الحديث » لم تشمل كل طبقات الشعب فإن أمراً كهذا ( العودة الى المنزل ) مستحيل وبالأأسف .

ويجمع كل من زار الغرب من الشرقيين وبخاصة العرب المسلمين ، على أن المرأة هناك أصبحت في وضع مؤلم لا تحسد عليه . وقد زرت أوروبا أربع مرات فما تأملت فيها شيء كما تأملت لشقاء المرأة الغربية وابتذالها في سبيل لقمة العيش أو رغبتها في أن تكون مثل الرجل تماماً ، وقد استطاع الرجل الغربي أن يستغل ضعف المرأة في هذه الناحية فسخرها الى أقصى الحدود في سبيل منافع المادية وشهواته الجنسية ، قد تأكد لي بعد كل ما رأيته أن المرأة المسلمة على ما هي عليه اليوم أسعد حالاً وأكرم منزلة من المرأة الغربية .

وأزيد على ذلك ان الذين يحددون بمظاهر حياة المرأة الغربية كما تبدو في السينما والتلفزيون والمجلات المصورة والحفلات العامة هم قصار النظر جداً ، ففي أوروبا كلها عشرات من النساء يحتلن مراكز مرموقة ؛ بينما تعيش عشرات ملايين النساء فيها في حياة شقية مضمية تشبه حياة الارقاء ، وقد تأكد لي ايضاً ان هذه الحرية التي نالتها بالعمل خارج البيت وحضور الحفلات العامة وغيرها هي التي أوقعتها في رق من نوع جديد لم تعرفه المرأة في اية حضارة من الحضارات السابقة .

يقول الأستاذ شفيق جبوري في كتابه « أرض السحر » :

« إن المرأة في أمريكا أخذت تخرج عن طبيعتها في مشاركتها للرجل في أعماله ، إن هذه المشاركة لا تلبث أن تضعف قواعد الحياة الاجتماعية ، فكيف تستطيع المرأة أن تعمل في النهار وأن تعنى بدارها وبأولادها في وقت واحد؟ فالمرأة الاميركية قد اشتطت في هذا السبيل اشتطاطاً قد يؤدي في عاقبة الأمر الى شيء من التنازع بينها وبين الرجل »

وقد علقت على ذلك السيدة سلمى الحفار الكزبري من زعميات الحركة النسائية في بلادنا وقد زارت أوروبا وأمريكا أكثر من مرة فقات ( في جريدة الأيام تاريخ ٣ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٦٤ ) :

« يلاحظ الأديب الرحالة مثلاً الاميركان يوجهون أطفالهم منذ نعومة أظفارهم لحب الآلة والبطولة في ألعابهم ، كما يلاحظ أن النساء أصبحن يمارسن أعمال الرجال في مصانع السيارات ، وتنظيف الطرقات ، فيتألم لشقاء المرأة في صرف شبابها وعمرها في غير مايتناسب مع الاثوثة والطبيعة والمزاج ، ولقد أسعدني مقاله الاستاذ جبوري لاني عدت من رحلتي للولايات المتحدة منذ خمسة أعوام وأنا أراثي لحال المرأة التي جرفها تيار المساواة الاعمى ، فأصبحت شقية في كفاحها المر لكسب العيش ، وفقدت حتى حريتها ، هذه الحرية المطلقة التي سعت طويلاً لنيلها إذ أمست أسيرة الآلة والدقيقة ، لقد أصبح التراجع أمراً صعباً ، ومن المؤسف حقاً أن تفقد المرأة الغربية أعز وأسمى مامنحتها اياه الطبيعة . وأعني : أنوثتها ، ومن ثم سعادتها ، لائن العمل المستمر المضي قد أفقدها الجنات الصغيرة التي هي الملجأ الطبيعي للمرأة والرجل على حد سواء والتي لايمكن أن تنفتح براعمها ويفوح شذاها بغير المرأة الاثم وربة البيت ، ففي الدور وبين أحضان الأسرة سعادة المجتمع والافراد ، ومصدر الالهام ، وينبوع الخير والإبداع . »



وخلاصة القول في هذا الموضوع أننا لا بد لنا من أن نختار إحدى الفلسفتين:  
فلسفة الإسلام الذي يصون كرامة المرأة ويفرغها لاداء رسالتها الاجتماعية  
كزوجة وأم ، وفي سبيل ذلك يجب أن يتكفل المجتمع بضمان حاجاتها المعاشية ،  
وذلك بالزام الزوج واقربائها الانفاق عليها وعلى أولادها ، وليس في ذلك  
غضاظة عليها ، مادامت تفرغ لاهم عمل اجتماعي فيه سعادة الامة ورفقها . أو  
بين فلسفة الحضارة الغربية المادية التي ترهقها بمطالب الحياة وتجبرها على أن  
تكدح وتعمل لتأمين معيشتها ، مع وظيفتها الطبيعية كزوجة وأم . وبذلك  
تخسر نفسها وأولادها ويخسر المجتمع استقرار حياة الأسرة فيه وتماسكها  
والعناية بها .

ونحن المسلمين ما رأينا خيراً من فلسفة الإسلام ونظامه : « أفحكم  
الجاهلية يبنون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون »؟



## ٤ - الاختلاط

هنا حقائق شرعية ينبغي أن نتذكرها في هذا الشأن :

١ - لا يجوز الإسلام أن تبدي المرأة من زينتها ولا من سائر جسمها إلا وجهها وكفيها من غير زينة ولا بهرجة ، فلا يجوز كشف الشعر والصدر والنجس والساعدين مما تفعله كثير من نساءنا وبناتنا المتأثرات بالحضارة الغربية .

٢ - لا يجوز الإسلام أن تخلو المرأة برجل أجنبي عنها ولو كانت محتشمة في لباسها ومظهرها . وفي ذلك جاء الحديث الشريف : « ما خلا رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما » وهذا مشاهد معلوم مؤيد بالوقائع والحوادث المتعددة . وعلى هذا فلا يجوز الإسلام أن تستقبل المرأة في بيتها رجلاً أجنبياً عنها أو قريباً غير محرم لها مهما يكن صديقاً لزوجها أو الأسرة كما يقولون .

٣ - لا يجوز الإسلام أن تختلط المرأة بالرجال في الحفلات العامة أو المنتديات ولو كانت محتشمة ، وإنما الذي يجيزه الإسلام أن تجتمع المرأة مع الرجال في ثلاثة مواطن :

أ - مواطن العبادة . فيجوز أن تحضر صلاة الجمعة وصلاة الجماعة على أن يكون مكانها منفصلاً عن الرجال .

ب - في أماكن العلم . فيجوز أن تحضر المرأة مجالس العلم مع الرجال

على أن تكون منفصلة عنهم أيضا ، وأن تكون مرتدية اللباس الشرعي الذي لا يبدي غير وجهها وكفيها .

ج - في ميدان الجهاد حين يُعلن النفير العام ، فتخرج للجهاد مع الرجال ، على أن تكون منفصلة عنهم ، لها مكانها الخاص وتجمعاتها الخاصة .

وفلسفة الاسلام في هذه الاحكام متمشية مع فلسفته الخاصة بالمرأة فهو يرى أن اكرامها يكون بالاعتراف بحقوقها التي تقتضيها اهليتها ، وبإبعادها عن مواطن الشبهاب ومزالق الشهوات حتى تكون لها سمعتها العطرة كفتاة يتزاحم الشباب على الإقترب منها ، وكزوجة يتحدث الناس عن اخلاصها لزوجها واستقامتها ، وكأم تعرف كيف تغرس في نفوس ابنائها وبناتها معاني الشرف والفضيلة والكرامة والرجولة الكاملة او الانوثة الفاضلة .

فكل ما يفوت على المرأة هذه الأجواء الكريمة يقصمها الاسلام عنها ، ولو كانت في ذاتها من أفضل النساء وأعفهن ، فإن ألسنة السوء تتناول الصالحة والطالحة حين التعرض للشبهات ، والنفس أماراة بالسوء ، وطبيعة الرجل اذا التقت مع طبيعة المرأة كان منها ما يكون بين كل رجل وامرأة من الميل والأنس والاستراحة الى الحديث والكلام ، وبعض الشيء يجر الى بعض ، وإغلاق باب الفتنة أو الشبهة أحزم وأحكم وأبعد عن الندامة في المستقبل .

لهذا كله يتشدد الاسلام في منع اختلاط النساء بالرجال ، وقد قامت حضارته الزاهرة التي فاقت كل الحضارات في انسانيته ونبلها وسموها على الفصل بين الجنسين ، ولم يؤثر هذا الفصل على تقدم الأمة المسلمة وقيامها بدورها الحضاري الخالد في التاريخ .

واليوم وقد امتدت الينا عدوى عادات الغربيين في كل شيء ، بدأت

مجتمعاتنا تفتح صدرها للاختلاط في الحفلات العامة ، وفي دور السينما وغيرها ، ثم امتدت إلى الحفلات الرسمية ، فبدأت الدعوات توجه الى الرجل وعقليته ، ومن المؤسف أن هذه العدوى امتدت أخيراً إلى سفارات عربية اسلامية تمثل دولاً عرفت في العالم كله بأنها دول اسلامية ، فكان على سفاراتها أن تراعي تمثيلها لأخلاق دولها وآداب دينها ، ولكنه التقليد الأعمى لما يشكو منه عقلاء الغربيين أنفسهم .

ومن الواجب أن نذكر هنا تأثير اختلاط المرأة كما نعرفه في أوروبا على حضارة الأئمة ونهضتها ، وأثر ذلك في سقوط الحضارتين اليونانية والرومانية ، وفي سقوط الحضارة الغربية الحديثة .

فمن المعلوم تاريخياً أن من أكبر أسباب انهيار الحضارة اليونانية تبرج المرأة ومخالطتها الرجال ومبالغتها في الزينة والاختلاط .

ومثل ذلك حصل تماماً للرومانيين ، فقد كانت المرأة في أول حضارتهم مصونة محتشمة فاستطاعوا أن يفتحوا الفتوح ويوطدوا أركان امبراطوريتهم العظيمة ، فلما تبرجت المرأة وأصبحت ترتاد المنتديات والمجالس العامة وهي في أتم زينة وأبهى حلة فسدت أخلاق الرجال ، وضعفت ملكتهم الحربية وانهارت حضارتهم انهياراً مريعاً .

تقول دائرة معارف القرن التاسع عشر :

« كان النساء عند الرومانيين محبات للعمل مثل محبة الرجال له ، وكن يشتغلن في بيوتهن ، أما الأزواج والآباء فكانوا يقتحمون غمرات الحروب ، وكان أهم أعمال النساء بعد تدبير المنزل الغزل وشغل الصوف » .

ثم دعاهم بعد ذلك داعي اللهو والتوف الى إخراج النساء من خدورهن

ليحضرن معهم مجالس الأئس والطرب ، فخرجن كخروج الفؤاد من بين الأضالع ، فتمكن الرجل لمحض حظ نفسه من اتلاف أخلاقهن وتدنيس طهارتهن وهتك حياتهن حتى صرن يحضرن المراقص ويغنين في المنتديات ، وساد سلطانهن حتى صار لهن الصوت الأول في تعيين رجال السياسة وخلقهم ، فلم تلبث دولة الرومان على هذه الحالة حتى جاءها الخراب من حيث تدري ولا تدري .

وقد قام في اليونان حكماء نهوا أمتهم إلى أخطار التهاون في تبرج المرأة واختلاطها بالرجال .

قالت دائرة معارف القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup> :

لما حصلت لدى الرومان ثورة يقصد بها نسخ القانون الذي كان يحدد بذخ النساء وتبرجهن . قام ( كاتون ) وهو ذلك الروماني المشهور بالفلسفة والحكمة بين جمهور الرومانيين في القرن الثاني قبل الميلاد وقال :

« أتوهمون معشر الرومانيين أنه يسهل عليكم احتمال النساء والرضاء بهن إذا مكنتموهن من فصح الروابط التي تقيد استقلالهن وتخضعهن لأزواجهن ؟ ألم يصعب علينا حق مع وجود هذه القيود إلجاؤهن إلى أداء واجباتهن ؟ أما ترون أنهن سيصرن مساويات لنا وسيوقعننا تحت نيرهن ؟ أي حجة مقبولة يمكنكم بسطها لتبرئة اجتماعهن الشوري ؟ لقد أجابتي واحدة منهن قائلة : إننا نريد أن نكون متلألئات في الذهب والأقمشة القرمزية ، وأن نتمشى في طرق المدينة في أيام الأعياد وسائر الأيام الأخرى ، ونركب في المركبات الفخمة لأجل أن نظهر انتصارنا ( على ذلك القانون الممسوخ الذي يجبرهن على عدم الابتغال ) وأن نتمتع بحرية انتخابكم ، ونريد أيضاً أن لا تضعوا حداً لنفقاتنا وبذخنا . »

---

(١) دائرة معارف فريدوجوي : ٨ / ٦١٨ :



« فيا أيها الرومان لقد سمعتموني كثيراً ما أشكو من اسراف الرجال والنساء والعامة والمشتوعين أيضاً ، ولقد سمعتموني كثيراً ما أقول : إن الجمهورية مصابة بدائنين متناقضين : الشح والبذخ ، وهما الداءان اللذان قلبا الممالك العظيمة رأساً على عقب »

ثم اردفت دائرة معارف القرن التاسع عشر تقول : إن ( كانون ) لم ينجح في دفاعه عن ذلك القانون ، ولكن تحققت انذاراته كاملة ، وفي حياتنا الاجتماعية الحاضرة التي يتمتع فيها النساء بحرية مفرطة نرى ذنابة ذوقهن ( كذا ! .. ) وميلهن الشديد الذي يحملهن دائماً على الاشتغال بجمالهن وبكل ما يزيد حسنهن وروءاهن ، كل ذلك أكثر حظاً مما كانت عليه الحاملة في روما .

ثم قالت دائرة المعارف :

إننا لسنا أول من لاحظ هذا الأثر السيء الذي يحدثه حب النساء الزينة يوماً فيوماً على أخلاقنا ، فإن أشهر كتابنا لم يهملوا الاشتغال بهذا الموضوع الخطير . فكيف النجاة من هذا الداء الذي يقرض مدنيتنا الحالية ويهددنا بسقوط سريع جداً ، وإن شئت فقل بانحطاط لا دواء له <sup>(١)</sup> .

ومن الملاحظ أن عقلاء الأوربيين بدؤوا يحذرون قومهم من المصير الذي انتهى اليه الرومان نتيجة الافراط في تهرج المرأة واختلاطها ، فنجد العلامة ( لويز برون ) يقول في مجلة المجلات ( المجلد ١١ ) تحت عنوان الفساد السياسي ما يأتي :

« إن فساد الانس السياسية وجد في كل زمان ، ومن الغريب المدهش أن عوامله في الزمن الغابر هي ذات عوامله في الزمن الحاضر ، يعني أن المرأة

---

(١) ايضاً : ٦١٩/٨ ، ٦٢٤ .

كانت العامل الأقوى في هدم الأخلاق الفاضلة « (١)

ثم أخذ هذا العالم يقارن بين العلامات المندرة اليوم وبين ما كان في عهد جمهورية الرومان حتى قال :

« لقد كان الرجال السياسيون في آخر عهد الجمهورية الرومانية يعيشون صحة النساء ذوات الطبائع الخفيفة اللاتي كان عددنهن بالغاً حد الكثرة ، فصار الحال اليوم كما كان في ذلك العهد ترى الناس اندفعن في تيار الحب البالغ حد الجنون وراء البذخ واللذات » .

وقالت الكاتبة الانجليزية ( اللادي كوك ) في جريدة ( الايكو ) :

« إن الإختلاط يألفه الرجال ، ولهذا طمعت المرأة بما يخالف فطرتها ، وعلى قدر كثرة الإختلاط تكون كثرة أولاد الزنا ، وههنا البلاء العظيم على المرأة » .

ثم قالت : « أما آن لنا أن نبحث عما يخفف — إذالم نقل عما يزيل — هذه المصائب العائدة بالعار على المدنية الغربية ؟ أما آن لنا أن نمتخذ طرقاً تمنع قتل ألوف الآلاف من الأطفال الذين لا ذنب لهم بل الذنب على الرجل الذي أغرى المرأة المجدولة على رقة القلب » .

« يا أيها الوالدان ! لا يغرنكما بعض دربهات تكسبها بناتكما باشتغالهن في المعامل ونحوها ، ومصيرهن إلى ما ذكرنا ، علموهن الإبتعاد عن الرجال ، أخبروهن بعاقبة الكيد السكامن لهن بالمرصاد ، لقد دلنا الإحصاء على أن البلاء الناتج من حمل الزنا يعظم ويتفاقم حيث يكثر إختلاط النساء بالرجال ، ألم تروا

---

(١) المصدر السابق : ٦٢١/٨ .

أن أكثر امهات أولاد الزنا من المشتغلات في المعامل والخدمات في البيوت  
وكثير من السيدات المعرضات للأنظار ، ولولا الأطباء الذين يعطون الأدوية  
للإسقاط لرأينا أضعاف ما نرى الآن ، لقد أدت بنا هذه الحال إلى حد من الدناءة  
لم يكن تصورهما في الإمكان ... وهذا غاية الهبوط بالمدينة »<sup>(١)</sup> .

وقال شوبنهاور الفيلسوف الألماني في كتابه « كلمة عن النساء » :

« قل هو الخلل العظيم في ترتب أحوالنا الذي دعا المرأة لمشاركة الرجل في  
علو مجده وباذخ رفقته ، وسهل عليها التعالي في مطامعها الدنيئة ( كذا .. ) حتى  
أفسدت المدنية الحديثة بقوي سلطانها ودنيء آرائها ( كذا .. )

« ويجدر بي أن أذكر هنا ما قاله اللورد ( بيرون ) في كتابه « الرسائل  
والجرائد » جزء ٢ ص ٣٩٩ قال : لو تفكرت أبها المطالع فيما كانت عليه المرأة  
في عهد قدماء اليونان لوجدتها في حالة يقبلها العقل ، ولعلمت أن الحالة الحاضرة  
( حالة المرأة ) لم تكن غير بقية من همجية القرون الوسطى ( عند الغربيين ) :  
حالة مصطنعة مخالفة للطبيعة ، ولرأيت معي وجوب اشغال المرأة بالأعمال المنزلية ،  
مع تحسين غذائها وملبسها فيه ، وضرورة حجبها عن الإختلاط بالغير ، وتعليمها  
الدين ، وإبعادها عن الشعر والسياسة ، وعن قراءة كل كتاب ييجت في غير  
الدين والطباجة »<sup>(٢)</sup> .

أقول : إن ديننا لا يسمح بوصف النساء بما وصفهن به شوبنهاور ، ولكن  
ذكرته للعظة والإعتبار .

وكتب الأستاذ ( جيوم فريرو ) في الجلد الأول من مجلة المجلات ما يلي :

---

(١) مجلة المنار للسيد رشيد رضا : ٤ / ٨٦ : .

(٢) الاسلام روح المدنية للعلايين : ٢٤٨ من الطبعة الجديدة .

ان العلامات المنذرة بقرب حلول الأزمة النهائية لهذا الشكل من المدنية الذي تعيش فيه كثيرة جداً ، بحيث لا يمر يوم حتى يقف الباحث على إنذارات جديدة فيه ، فلنخط نحن أيضاً أنفسنا وظيفه الطبيب ، ولنجهتد في مساعدة ما شخسه الأطباء من هذا المرض الاجتماعي في زماننا هذا بدرس الشكل الجديد من الرهينة التي مع عدم استنادها إلى دين تهددنا بأنها ستصل إلى الحد الذي وصلت إليه الرهينة الدينية في زمن من أزمنة القرون الوسطى .

إلى أن يقول :

« إن الشروط الاجتماعية الحالية تستدعي عفة المرأة في عزوبتها ، والعفاف يقتضي حذف وظيفة الأمومة وهي الوظيفة التي خلقت المرأة لأجلها جسماً وروحاً ، لا شك إذاً أن في هذه الحالة يجب أن تفسد شخصيتها فساداً ذريعاً ، ولا شك أيضاً في أن عدداً كبيراً من هذه النسوة يحدثن آثاراً هائلة على الهيئة الاجتماعية<sup>(٢)</sup> .

### مجمع المنارين برحوب استغلال المرأة

لا بد لنا من أن نتعرض لأهم حجة يستند إليها المتحمسون في بلادنا لإستغلال المرأة خارج بيتها ، وهي أن إستغلالها يزيد في الثروة القومية للبلاد ، وأن البلاد تخسر كثيراً بقصر عمل المرأة على أعمال البيت ، عندما فيه من تعويد على الكسل وقتل وقتها بما لا يفيد ، ويتندر بعضهم بسمن النساء في بلادنا سمناً لا يوجد مثيله في البلاد الغربية التي يشتغل فيها نساؤها .

---

(٢) دائرة معارف جدين : ٦١١/٨ .



ودحض هذه الحجة « الإقتصادية » سهل إذا تذكرنا الحقائق التالية :

١ - إن اشتغال المرأة يؤثر على الحياة الإقتصادية تأثيراً سيئاً ، باعتبار أن إشتغالها فيه مزاحمة للرجل في ميدان نشاطه الطبيعي ، مما يؤدي إلى نشر البطالة في صفوف الرجال ، كما وقع في بلادنا منذ أخذت المرأة طريقها إلى وظائف الدولة ، فقد أصبح عدد كبير من حملة الشهادات الثانوية والعليا عاطلين عن العمل ، يملؤون المقاهي ، ويقرعون أبواب الحكومة طلباً للوظائف ، بينما تحتل أمكنتهم فتيات لا يحملن غالباً مثل مؤهلاتهم وكفاءاتهم .

ومثل ذلك يقع الآن في أمريكا فقد أدت مزاحمة المرأة للرجل إلى بطالة متفشية في الرجال تزداد يوماً بعد يوم ، وسترى في « الملاحق » ما يؤيد هذا .

٢ - إذا ثبت أن إشتغال المرأة يؤدي إلى بطالة الرجل ، كان من المحتمل أن يكون هذا الرجل الذي زاحمته زوجها أو أباه أو أخاه ، فأني ربح إقتصادي للأمة ، إذا كان إشتغال المرأة يؤدي إلى بطالة عميدها والمكلف بالإنفاق عليها ؟

٣ - إن مصالح الشعوب لا تقاس دائماً بالمقياس المادي البحت ، فلو فرضنا أن اشتغال المرأة يزيد في الثروة القومية ، إلا أنه من المؤكد أن الأئمة تخسر بذلك خسارة معنوية وإجتماعية لا تقدر ، تلك هي خسارتها بانسجام الأسرة وتماسكها ، فقد ذكرنا فيما مضى - وسترى ذلك في الملاحق - أن الغرب خسر كثيراً بإشتغال المرأة ، حيث انهار صرح الأسرة ، وفسدت أخلاق الأولاد ، فأني الخسارتين أبلغ ضرراً في الأئمة ؟ الخسارة المادية ؟ أم الخسارة الإجتماعية ؟

إن الذين يلحون على ضرورة إشتغال المرأة خارج بيتها لتكسب البلاد

نتيجة عمل المرأة ، لا يبالون بما تخمره البلاد من تفكك الأسرة ، وفقدان الرقابة والرعاية على تربية أبنائها وبناتها ، ومثل هؤلاء يقيمون فلسفة مادية بحتة - وهذا ما تفعله الشيوعية تماماً - ولكن المجتمع لا تتم سعادته إذا نظر إلى القيم الأخلاقية والروحية والعائلية نظرة ثنوية أو نظرة ازدراء ، ومجتمعنا مجتمع متدين تسيطر سلوكه المبادئ الأخلاقية التي جاءت بها أديانه ، فلا يمكن أبداً أن ينظر إلى الأسرة بالمنظار الذي تنظر به الشيوعية والحضارة الغربية المادية إليها ، وإلا كان ذلك خراباً للمجتمع في نظر أديانه ومبادئه ومثله الخلقية ، ورسالته الإنسانية .

إن النظر إلى كل فرد في المجتمع كآلة منتجة لا تهتم الدولة إلا بزيادة إنتاجها ، هو رجوع بالإنسان إلى الوراء .. إلى عهد الرق والعبودية والسخرة .. وهذا ما لا ترضاه الإنسانية الكريمة في إنسان مجتمعنا المتدين الراقى بعواطفه وأخلاقه ومثله العليا ..

٤ - على أن هذه النظرة المادية لا تنطبق على واقع حياتنا وحياة المجتمعات الأخرى حتى في الشيوعية نفسها ، فهناك - في كل مجتمع - فئات معطلة عن الانتاج المادي ، فالجيوش والموظفون لا يزيدون في ثروة الأمة المادية ، وقد رضيت كل الأمم بأن يتفرغ الجيش لحماية البلاد ، دون أن تلزمه بالعمل والكسب ، فهل يقال إن هذا تعطيل للثروة البشرية يؤدي إلى انخفاض الثروة القومية في البلاد ؟ أم إن هؤلاء المتادين باستغلال المرأة خارج بيتها يوافقون على حرمان الأمة من جهود أفراد الجيش الاقتصادية في سبيل مصلحة أغلى وأثنى من المنفعة الاقتصادية ؟ وإذا كان كذلك فهل يكون التفرغ لشؤون الأسرة أقل فائدة للأمة من تفرغ الجيش لحماية البلاد ؟ أم يريدون أن تهرق المرأة بالعملين معاً ؟

إن حياة الناس - أي ناس كانوا - ليست كلها تحسب بحساب الربح

والخسارة المادية ، فالكرم والشهامة والتضحية والوفاء وبذل العون الآخرين كل ذلك خسران ما ي ، ولكنه ربح عظيم لا يتخلى عنه الناس الشرفاء الذين يعتزون بكرامتهم الانسانية .

ولست صيانة الاسرة ، ورعاية الطفولة ، وتربية الاولاد بأقل شأناً في نظر الانسان الراقي المعتز بانسانيته من تلك القيم الاخلاقية التي لا تقاس بالمقياس المادي البحت ..

وأخيراً فإن خوض الامة معارك الدفاع عن حياتها أو انتزاع استقلالها من أيدي المغتصبين ، ترحب به كل امة ، بل لا تستطيع اي امة كانت ان تفعل غيره ، فكم تلحق بالامة من خسائر مادية وبشرية في سبيل الدفاع المشروع ؟ وهل يجزئ أحد على أن يدعو الامة الى تسريح جيشها ، وعدم شراء الاسلحة والذخائر أو صنعها ، وعدم مقاومة المغيرين المعتدين بحجة ان في ذلك كله خسارة مادية ، واضراراً بالانتاج القومي والثروة العامة في البلاد ؟ .

٥ - ثم أي معنى لقول من يقول : ان وجود المرأة في البيت يعود لها الكسل ولذلك تسمن نساؤنا اكثر من الغربيين ، إن مثل هؤلاء لا يعرفون متاعب البيت واعماله ، وكيف تشكو المرأة من عنائه ، فما يمس المساء الا وهي منهوكة القوى تروح عن نفسها بالاجتماع الى جاراتها وصديقاتها .

والبنت مادامت في المدرسة فهي تتلقى العلم فلا يجوز ارهاقها بالعمل معه . واذا انتهت من المدرسة لا تتمكث في بيت ابائها وأمها إلا بمقدار ما تنهي الانتقال الى بيت الزوجية ، فهي في هذه الحالة تتلقى دروساً عملية عن امها في ادارة البيت واعماله وشؤونه ، فلا يجوز مع ذلك ارهاقها بالعمل خارج البيت ..



إن الذي أوكدته في هذا الموضوع أن أعمال المرأة في البيت - بنتاً كانت أم زوجة - لا تقل عن أعمالها خارج البيت مشقة وعناء . وكثيراً ما تكون أكثر مشقة وأرهاقاً .

أما ما يزعمون من سمن المرأة الشرقية فهذه نكته لا تستحق المناقشة لولا أننا سمعناها كثيراً من هؤلاء المتحمسين لعمل المرأة خارج بيتها ، ذلك أن السمن والنحافة تابعان لنظام التغذية ، وبما لا ينكر أن نظامنا في الطعام يؤدي إلى السمنة في الرجل والمرأة على السواء ، بل الملاحظ أن السمن عند الرجال في بلادنا هو أكثر منه عند السيدات ، وهو أكثر منه عند الرجال في الغرب كما شاهدنا ذلك ، ويؤكد هذا أن الأعراب المقيمين في الصحراء قل أن يوجد فيهم السمين ، ولقد لاحظت في إحدى المرات التي أدبت فيها فريضة الحج وقد حضره من مختلف أنحاء الجزيرة العربية ما يبلغ نحواً من ثلاثمائة ألف بدوي ، لاحظت حينئذ أنه قل أن يوجد بينهم سمين ، بل إنني لم أر من هذا العدد الضخم سميناً واحداً قط ..

فالقضية تابعة لنظام التغذية ونوع الغذاء لا إلى الراحة أو التعب .

### الخطر المرتقب

من هذا كله يتبين لنا أن الخطر الذي يحقد اليوم بالحضارة الغربية كما أحقد من قبل بالحضارتين اليونانية والرومانية نتيجة تبوج المرأة واختلاطها الفاحش بالرجال ، سيحقد بنا نحن أيضاً مع فارق واضح ، وهو أن هذه الحضارات التي كان تبوج المرأة مرضاً من أمراضها القاضية عليها قد بلغ أصحابها ذروة الحضارة عندهم ، بينما يحقد بنا الخطر ونحن في أول طريق النهوض والتقدم ، ومن العجيب أن يريد لنا بعض الناس أن نبدأ من حيث



انتهى غيرنا ، وأت نساير الغربيين في أمر بدؤا يعلنون أنه سيقضي على حضارتهم .

وليس للامة مصلحة في استجلاب هذا الخطر الى بيوتها وأسرها ، وهي هائلة تنعم بالاستقرار والتأسك وجو الحب والثقة ، الامر الذي لا يعرفه الغربيون بعد أن تفشت فيهم تلك الامراض ، بل بدؤا يحنون اليه ويعلمون عن اسفهم للحرمان منه .

### خطر ادباء الجنس

وفي يقيني أن هؤلاء الذين يحرضون المرأة في أدبهم على الخروج على الآداب الصالحة التي عرفنا بها ، ويعرونها بأن تتبع طريق المرأة الغربية الشائك ويعملون على حرمانها من هدوئها وسعادتها ، يحملون اكبر وزر من انجراف المرأة والمجتمع في هذا التيار الضار ، وقد كان الظن بهم أن يكونوا رواد نهضة حقيقية تبعث في الامة روح الكفاح وتحبذ لها حياتها الاسرية الهائنة ، ليكون مجتمعنا في نهضته الجديدة مجتمعاً متمسكاً قوي البنين ، إن هؤلاء الناس من ادباء الجنس يحملون بأيديهم معاول التهديم في صرح كيانتنا الداخلي المتين ، وهم في هذا الطريق الذي اختطوه لا يريدون بذلك مصلحة الامة ولا يندفعون وراء عقولهم . بل وراء اهوائهم وشهواتهم ، وهم يبيعون منه الاثراء المادي بنشر هذا الادب الرخيص المدمر بين الشباب والفتيات ليقبلوا عليه ويلتهموا ما فيه .

إني لأرى فرقاً بين أثرياء الجنس وأثرياء الحرب ، فكلاهما يجد في الأزمات فرصة للربح والكسب ، بل في رأيي أن أثرياء الجنس أشد خطراً وأسوأ أثراً ، فلماذا نتوكلهم نخبون بيوتنا باسم الحرية ، وما كانت الحرية الخالصة من الشوائب

إلا حرية بناء لاتهديم ، وحرية تقدم حقيقي لارجوع الى الوراء آلاف السنين حين كان الانسان ينطلق وراء شهواته لايبالي بمجتمع ولا يتقيد بنظام ؟ ومن الغريب أن أدباء الجنس يقصرون انتاجهم كله على هذا النوع المؤدي الى تفسخ الاخلاق والخلال الانسرة وشيوع الميوعة ، بينما نعيش أخطر مرحلة في تاريخنا كله ، مرحلة الكفاح مع اسرائيل ، والكفاح - كما نعلم - يقتضى ادب الرجولة لأدب الميوعة ، وأدب القوة لأدب الضعف ، وأدب التضحية لأدب المنفعة ، وأدب الحرمان لأدب اللذة وإحياء الفرائز والشهوات .

إني لأهيب بعقلاء الامة ، وشبابها وفتياتها الفضليات الطاهرات ، وبجميعياتها الفسائية ، أهيب بكل مخلص في هذه الامة رجالاً ونساء ، أن يقفوا في وجه هؤلاء العابثين يمنعونهم من التخريب باسم حرية الكلمة ، ويشعروهم أن شرف الكلمة قبل حريتها ، وأن تنظيم الطاقات الجنسية هو غير كتبها كما يزعمون ، وأننا في معركة لاسلاح لها إلا العلم والايمان والاخلاق ، وأن كل من يريد أن يدخل الى بيوتنا .. الى بناتنا .. الى زوجاتنا . مرض الاباحية والتحلل الاخلاقي انما هم لصوص سارقون ، سارقون لاشرف ماتحتفظ به الامة من أخلاق ، وأكرم ماتعتز به من فضائل ..

نحن نقول هؤلاء .. أتركوا لنا بناتنا عفيفات ، أتركوا لنا زوجاتنا وفيات مخلصات .. أتركوا لنا شبابنا شباب ثورة وكفاح لشباب ميوعة والخلال .

إن الذي يريد أن يهدم بيتي لأتركه يتم جرمته باسم الحرية ، ولكن آخذ على يده باسم القانون ، ولأتركه يحرق بيتي باسم الفن ، ولكن احول منه وبين ما يريد باسم الحق ، باسم الكرامة ، باسم القوة التي نحن أحوج مانكون اليها . والفن اذا لم يخدم مبادئ النهضة الاساسية في الامة كان عبثاً وهواً وفساداً (١) .

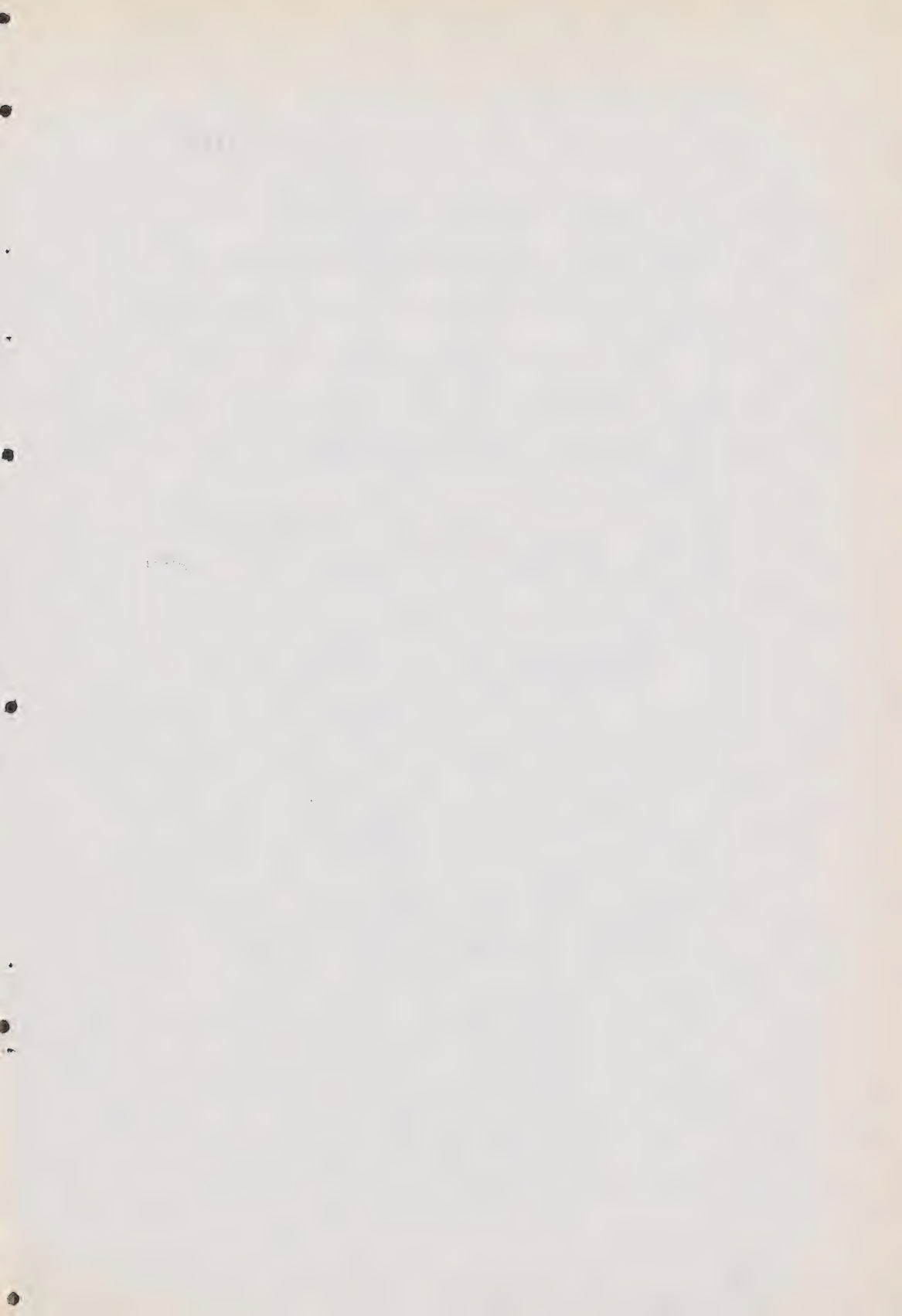
---

(١) اشبعت هذه المعاني ايضاحاً في كتابي «هكذا علمتني الحياة» الذي صدر حديثاً .

## التضليل باسم التحرير

إن كل ما يقال حول قضية المرأة و « تحريرها » كلام فيه قليل من الحق وكثير من الباطل والتضليل ، ليس في بلادنا قضية باسم « تحرير المرأة » بعد أن حررها الاسلام ، وانما هي مشكلة كانت عند الغربيين ولا تزال ، وليس طلب الاسلام حشمة المرأة وتفرغها لاداء رسالتها الاجتماعية الكبرى « كبتا » للطاقة ، بل « تنظيم » لها ، والتنظيم غير الكبت ، ووضع كل شيء في موضعه ومنعه من تجاوز حده ، أمر غير الفوضى والانفلات من كل حق للأسرة أو المجتمع .

وكلنا يعلم الفرق بين « الكبت » وبين « التنظيم » كما يعلم الفرق بين « التخريب » وبين « البناء » وبين « القانون » وبين « الفوضى » .





الحیات



## معرض رأينا في قضية المرأة

وأحب أن أوجز خلاصة رأبي في قضية المرأة

- ١ - يجب تعليمها ، وجعل برامج التعليم للبنات يختلف قليلا عن برامج التعليم للشبان بما يهيئها لحياتها المنزلية في المستقبل .
- ٢ - يجب أن تتمتع بجميع الحقوق التي منحها إياها الاسلام - وقد ذكرتها في أول هذا البحث -

٣ - يجب العناية بأعدادها لا أيام النكبات والحروب ، فنحن معرضون لحروب دامية اقليمية أو عالمية ، فيجب أن تتعلم ما يتعلق بالدفاع المدني ، والاسعاف المنزلي وغيره ، وأن تتدرب على استعمال السلاح واتقان الرمي والدفاع ، وكل ذلك يجب ان يتم في حدود الاخلاق الاسلامية .

٤ - يجب أن يضيق من نطاق توظيفها في الدولة ، بحيث لا توظف إلا في وظائف تتفق مع رسالتها ومع طبيعتها ، كالتطبيب للنساء ، وتطبيب الاطفال ، والتعليم في مدارس الاطفال ، وفي المدارس الثانوية للبنات وما شبهها من اعمال التوجيه الاجتماعي للأسر والعائلات .

٥ - يجب ان تهىء لاداء رسالتها الاجتماعية النبيلة بما يجعل منها امرأة صالحة لتكوين الاسرة ، والاشراف على شؤون البيت والاولاد .

٦ - يجب منع اختلاطها بالرجال الاجانب عنها ، إلا ما تقتضيه الضرورة الماسة في حدود الاخلاق الإسلامية ، ومن ذلك اداؤها للعبادات في المساجد ، وتلقيها العلم في الجامعات .

٧ - يجب عدم افساد سعادتها بالاستغفال بالسياسة ، لتصون داخل المجتمع -  
وهو مجموع العائلات فيه - من خطر الخلافات الحزبية ، ولتتفرغ لاداء  
رسالتها الكبرى .

٨ - يجب أن تهنيء للقيام بالاصلاح الإجتماعي والاخلاقي في الاوساط  
النسائية ، فعائلتنا وأمهاتنا ونسائنا في أشد الحاجة إلى وعي حقيقي تعرف به  
المرأة كيف تؤدي رسالتها على اكمل وجه ، والمرأة أقدر من الرجل وأصلح  
منه للقيام بهذا العمل الإصلاحى العظيم في أوساط النساء .

٩ - يجب ان لا يسمح للمرأة بالاستغفال خارج منزلها ، إلا حين تكون  
فقيرة لا عائل لها من زوج أو أب أو قريب ، وذلك الى ان ينفذ نظام الإسلام  
القاضي بإعالة مثل هؤلاء من بيت المال دون الجأئى الى ذل الكسب وارهاق  
مطالب العيش .

١٠ - يجب منع التبرج وإبداء ما حرم الله إبداءه من جسمها وزينتها ،  
ويجب وضع القوانين التي تحقق ذلك ، ومعاينة من تصر على إبداء معالم فتنها  
للرجال بعقوبات متناسبة مع وضع المرأة ونفسيته .

١١ - يجب إيقاف هذا الطوفان الخطير من أدب الجنس ، وأن تتعاون  
الحكومة مع الشعب في هذا الشأن ، وفي اعتقائى أن عبء هذا الايقاف يقع أثقله  
على غاتق سيداتنا وآنساتنا الفضليات ، بأن يبدىن رأيهن صريحاً في استنكار هذا  
النوع من الادب واستهجاناه .



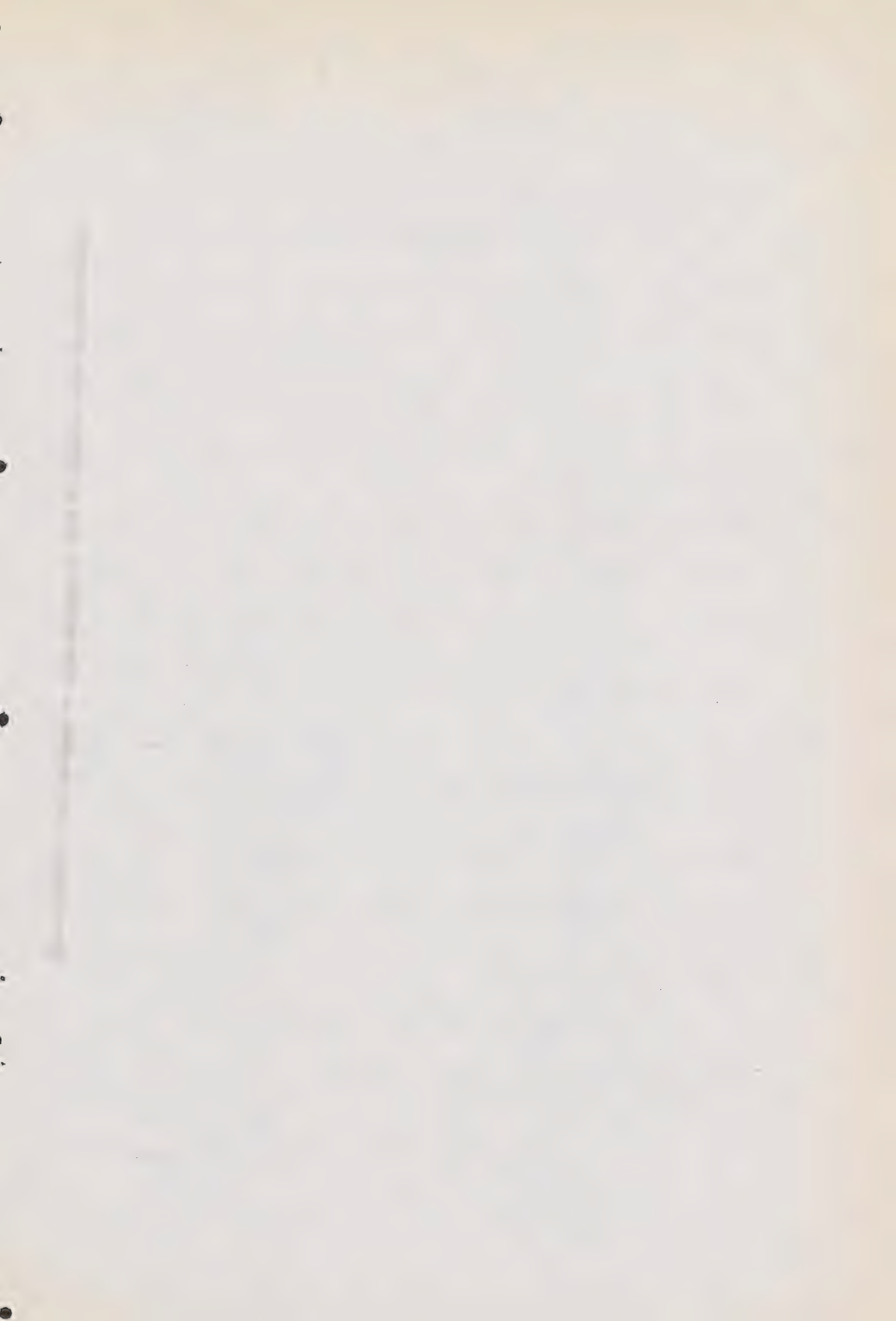
## كلمة أخيرة

واخيراً فليني لا أخشى لومة لائم حين أعلن ان امتنا لا ترضى أن تخرج عن حدود دينها ، لانها مقتنعة بصلاح نظامه وفلسفته ، وأن كل خروج على حدود ما جاء به الاسلام نحو المرأة سيقابل من علماء الأمة وعقلائها ، من جيلها المؤمن ، من نساءها وبناتها الفضليات الكريمات ، بالرفض والاعراض والمحاربة لكل من يحمل لواء مثل تلك الدعوة الآثمة .

ولسنا مؤاخذين بعد أن نقوم بهذا الواجب ، اذا انتشر هذا التيار المخالف للاسلام والحق ولمصلحة المجتمع ، برغم مقاومتنا له ، فحسبنا أننا عملنا وسنعمل في تنوير الأذهان ، وتبيين الاخطاء بكل ما في وسعنا من جهد ، واذا استمر التيار بعد ذلك في تدفقه نجرب ويهدم ، فيكفيها في انصاف التاريخ ان نقف موقف «كاثون» ويكفيها من ثواب الله أن يصدق علينا قوله تعالى : «واذ قالت أمة منهم لم تعظون قوماً الله مهلكهم او معذبهم عذاباً شديداً قالوا معذرة إلى ربكم ولعلمهم يرجعون »

حسبنا اننا قمنا بالواجب ونهنا الى الحيار ، وفرقنا بين الحق والباطل في هذه القضية الخطيرة .

ولئن بدا للناس ان هذا التيار لا يمكن إيقافه لوقوعنا تحت سلطان الحضارة الغربية المادي والمعنوي ، فان الواضح ايضاً انه قد أصبح للحق الذي ننادي به جيش ضخم من الشباب المؤمن والشابات المؤمنات ، عاهدوا الله عهداً لارجعة فيه على أن يجهروا بالحق ويحملوا لواءه ، ويكافحوا في سبيله ، غير عابئين بالعقبات ، ولا مكترئين بالاتهامات من فئات تحيط بها كل الشبه والاتهامات . هذا الجيش المؤمن الذي انتشر جنوده في جميع انحاء العالم العربي والاسلامي ليس الا امتدادا لكتائب الخيول التي حملت لواء الكفاح مع الشر منذ ابتداء الصراع بين الخير والشر على ظهر الارض ، وسيمضون في طريقهم يرددون قوله تعالى : « ربنا اننا سمعنا منادياً ينادي للايمان أن آمنوا بربكم فآمننا ، وبننا فاعفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الابرار » .



الملاحق

عبداللہ



## تقديم

هذه الملاحق التي ألحقناها بالكتاب - دون المحاضرة - إنما نتوخى منها كما قلت في المقدمة تأييد ما أوردناه في الكتاب من آراء في مختلف شؤون المرأة ، وقصدنا من ذلك ان يفتح المحدثون بمظاهر حياة المرأة في الغرب وتمتعها بحريتها المزعومة ، أعينهم على واقع تلك الحياة البراقة الخادعة ، فيعلموا أن الاسلام كان قبل أربعة عشر قرناً أهدي سبيلاً من هذه الحضارة ، وأبعد نظراً ، وأكثر تقديراً واحتراماً للمرأة ، حين رفع من شأنها وأعطاها حقوقها ، كما كان أحرص على سعادتها وهنائها ، حين منعها من التبوج والاختلاط ، ووقاها شقاء العمل وأضرارها ، بالزام الرجل الانفاق عليها لتتفرغ لشؤون الأسرة وتربية الأطفال .

وسيرى القارئ أن كل ما أوردناه في هذه الملاحق ، أسندناه الى المراجع الغربية ذاتها أو الى غيرها من كتب وصحف ومجلات وأنباء.

## المرأة قبل الإسلام

جاء في المجلد السادس من مجلة الأزهر ص ٧٤١ نقلا عن مقال نشر في المجلة الإسلامية التي تصدر بلندن تحت عنوان « الإسلام والمسيحية » مايلي :

إن الإسلام قد اعتبر المرأة مستقلة في نظر القانون ، وأعطاه حق حيازة الملك ، وجعلها مسؤولة عما تدخل فيه من الالتزامات ، وتعلمون أن الحال ليست كذلك في نظر أوروبا المسيحية ، ففي أغلب الممالك الأوربية تنتقل ملكية أملاك المرأة إلى زوجها عند الزواج ، وفي إنجلترا تصبح المرأة في نظر القانون العام هي وزوجها شخصاً واحداً ، ليس لها الحق وحدها في التملك أو الدخول في الالتزامات ، ثم جاء قانون ١٨٨٣ لملكية النساء المتزوجات ، فأعطاهن الحق الذي لم يتمتعن به من قبل ، فأصبحت المرأة مسؤولة عما تدخله من الالتزامات والتعهدات بقدر أملاكها الخاصة . إلا أن هذا القانون لم يجعل الزوج خالياً من تبعة تصرفات زوجته ، فإن للمدعي حق الاختيار بين مقاضاة الزوجة بمفردها أو إشراك زوجها معها ، وإذا لم يكن للزوجة مال خاص أمكن المدعي مقاضاة الزوج بصفته مسؤولاً عن تصرفات زوجته .

نستنتج من ذلك أن فكرة الإسلام في اعتبار المرأة مستقلة أمام القانون سبقت كل ما أحدثه فقهاء الغرب ، ثم اننا نجد غير ذلك : أن كل شخص ذكرنا كان أو أنثى ، له الحق في الميراث ، ولا يمكن سلبه هذا الحق ( أي في الشريعة الإسلامية ) فإذا قارنا ذلك بالحرية المطلقة في الوصية في القانون الانجليزي ( بحيث يستطيع حرمان جميع ورثته ) نحمد الله على ما هدانا اليه من ضرورة الاعتراف بحقوق المرأة .

## بيع الزوجات في أوروبا

قال الاستاذ السيد رشيد رضا في كتابه : « نداء للجنس اللطيف » مايلي :

يقول الفيلسوف « هربوت سبنسر » الإنجليزي في كتابه « علم وصف الاجتماع » إن الزوجات كانت تباع في إنجلترا فيما بين القرن الخامس والقرن الحادي عشر ، وإنه حدث أخيراً في القرن الحادي عشر ان المحاكم الكنسية سنت قانوناً على أن للزوج أن ينقل او ( يعير ) زوجته الى رجل آخر لمدة محدودة حسبما يشاء الرجل المنقولة اليه المرأة ، وشره من ذلك ما كان للشريف النبيل ( حاكماً روحانياً كان أو زمنياً ) من الحق في الاستمتاع بامرأة الفلاح الى مدة اربع وعشرين ساعة من بعد عقد زواجها عليه ( أي على الفلاح ) .

وفي سنة ١٥٦٧ ميلادية صدر قرار من البرلمان الاسكوتلاندي بأن المرأة لايجوز أن تمنح أي سلطة على أي شيء من الأشياء .

واغرب من هذا كله ان البرلمان الإنجليزي اصدر قراراً في عهد هنري الثامن ملك إنجلترا يحظر على المرأة ان تقرأ كتاب العهد الجديد ، أي يحرم عليها قراءة الانجيل وكتب رسل المسيح .

ويقول السيد رشيد معقّباً على هذا : فأين هذا من وضع الصحابة المصحف الاول الذي كتب في خلافة أبي بكر عند امرأة وهي حفصة أم المؤمنين ؟ . ويعقب السيد رشيد على بيع النساء في إنجلترا بقوله : من الغرائب التي نقلت عن بعض صحف إنجلترا في هذه الايام ( أي منذ ثلاثين سنة تقريباً ) أنه لايزال يوجد في بلاد الارياف الإنجليزية رجال يبيعون نساءهم بثمن نجس جداً ،

كثلاثين شلناً ( ١٥ ليرة سورية ) وقد ذكرت أسماء بعضهم « ا ه من ص ٣٦  
من الكتاب المذكور .

### ببيع زوجته ثم يقتل المصري

جاء في مجلة حضارة الإسلام ص ١٠٧٨ من المجلد الثاني لعام ١٩٦٢ ما يلي :  
أوردت إحدى وكالات الأنباء من ريجيو كالابريا في إيطاليا ان شخصاً  
أقدم على قتل آخر ، ولما سئل في التحقيق عن سبب اقترافه هذه الجريمة أفاد  
بأنه كان قد اتفق مع القاتل لبيعه زوجته بمبلغ خمسمائة وسبعين جنهما استولينا  
وقد دفع منه اربعمائة جنيه ومضت مدة طويلة دون ان يدفع باقي الحساب ،  
ولما طالبه تهوب من الدفع واقدم على قتله .



## في انصاف الاسلام وتقريره للمرأة

— قال جورج سال في مقدمة ترجمة القرآن الإنجليزية ص ٨٠ :

ليس صحيحاً ما ينسب إلى الإسلام من التهمة الساذبة التي اتهم بها بعض الكتاب قولهم انه لا يعتبر المرأة ذات نفس ( الإسلام روح المدنية ٢٦٧ ) نقلاً عن كتاب « الهلال والصليب » .

— وقال فولتير في ( مقالة القرآن ) في معجم الفلسفة :

ولقد نسبنا إلى القرآن كثيراً من السخافات وهو في الحقيقة خال منها . إن مؤلفينا الذين كثروا كثرة الإنكشارية يجدون من السهل أن يجعلوا نساءنا من حزبهم بواسطة اقناعهم أن محمداً اعتبرهن حيوانات ذات ذكاء ، وأنهن في نظر الشريعة بمثابة الارقاء ، لا يملكن شيئاً من دنياهن ، ولا نصيب لهن في أخراهن ، وبديهي أن هذا الكلام باطل ، ومع ذلك فقد كانت الناس يصدقونه .

نحن لانجهل ان القرآن يميز الرجل تلك الميزة المعطاة له من الطبيعة ، ولكن القرآن يختلف عن التوراة في أنه لا يجعل ضعف المرأة عقاباً إلهياً كما ورد في سفر التكوين الإصحاح الثالث العدد ١٦

ومن الخلط أن ينسب إلى شارع عظيم نظير محمد مثل تلك المعاملة المنكرة للنساء . والحقيقة ان القرآن يقول : فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً .

ويقول : « ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » (الإسلام روح المدنية ص ٢٦٧ نقلاً عن كتاب الهلال والصليب .

—وقالت «أني بيزنت» زعيمة التيوصوفية العالمية في كتابها: الاديان المنتشرة في الهند :

« ما أكبر خطأ العالم في تقدير نظريات النبي فيما يتعلق بالنساء ، فقد قيل إنه قرر بأن المرأة لا روح لها ! فلماذا هذا التجني على رسول الله ؟ أعيروني أسماعكم أحدثكم عن حقيقة تعاليمه في هذا الشأن .

جاء في القرآن : « ومن يعمل من الصالحات من ذكراً أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيراً »

وبعد أن سردت كثير من الآيات القرآنية التي تحت على رعاية المرأة واکرامها قالت : ولاتقف تعاليم النبي عند حدود العموميات ، فقد وضع قانوناً لورثة النساء ، وهو قانون أكثر عدلاً وأوسع حرية من ناحية الاستقلال الذي يمنحها إياه من القانون المسيحي الانجليزي الذي كان معمولاً به إلى ما قبل نحو عشرين سنة ، فما وضعه الاسلام للمرأة يعتبر قانوناً نموذجياً ، فقد تكفل بحمايتهم في كل ما يملكه ، وضمن لهم عدم العدوان على أي حصة مما يرثه عن أقاربهم وأخوانهم وأزواجهم » (مجلة الأزهر . المجلد الثامن ص ٢٩٠).

— ويقول « بول تيتو » كما نقلته عنه مجلة الأزهر المجلد العاشر ص ٧١٢ :  
« ولانسى أن القرآن أصلح حال المرأة في الحياة الاجتماعية اصلاحاً عظيماً .  
—وقالت جريدة « المونيتور » الفرنسية كما نقلته مجلة الأزهر في المجلد الحادي عشر ٣١٥ :

« وقد أوجد الاسلام اصلاحاً عظيماً في حالة المرأة في الهيئة الاجتماعية ، ومما يجب التنويه به أن الحقوق الشرعية التي منحها الاسلام للمرأة تفوق كثيراً

الحقوق الممنوحة للمرأة الفرنسية » .

- وتقول « لورافيشيفا غليوي في كتابها » دفاع عن الاسلام « (ص ١٠٦):

« ولكن اذا كانت المرأة قد بلغت من وجهة النظر الاجتماعية في اوربا مكانة رفيعة ، فان موكزها ، شرعيا على الأقل ، كان حتى سنوات قليلة جدا ولا يزال في بعض البلدان ، أقل استقلالا من المرأة المسلمة في العالم الاسلامي » .

- وفيما يلي فقرات متفرقة من كتاب « حضارة العرب » لغوستاف لويون :

« ومبادئ المواريث التي نص عليها القرآن على جانب عظيم من العدل والانصاف ، ويمكن القارئ أن يدرك ذلك من الآيات التي أنقلها منه ، وأن أشير فيه بدرجة الكفاية الى أحكامها العامة ، ويظهر من مقابلي بينها وبين الحقوق الفرنسية والانجليزية أن الشريعة الاسلامية منحت الزوجات ، اللاتي يُزعم أن المسلمين لا يعشن وهن بالمعروف ، حقوقا في المواريث لا نجد مثلها في قوانيننا » ( ص ٧٤ الطبعة الثانية . ترجمة المرحوم الاستاذ عادل زعير ) .

« كان الاسلام ذا تأثير عظيم في حال المرأة في الشرق . فهو قد رفع حال المرأة الاجتماعي وشأنها رفعا عظيما بدلاً من خفضها ، خلافا للمزاعم المكررة على غير هدى ، فالقرآن قد منح المرأة حقوقاً إرثية بأحسن مما في قوانيننا الاوروبية » .

ثم قارن المؤلف بين حال المرأة العربية قبل الاسلام وبين حالها بعده ، وتابع حديثه قائلاً :

« واذا أردنا أن نعلم درجة تأثير القرآن في أمر النساء وجب علينا أن ننظر اليهن أيام ازدهار حضارة العرب ، فقد ظهر بما قصه المؤرخون فنذكره فيما بعد أنه كان لمن من الشأن ما اتفق لاختواتهن حديثاً في اوروبة ، وذلك حين انتشار فروسية عرب الاندلس وظرفهم » .

« وقد ذكرنا - في فصل سابق - أن الأوروبيين أخذوا عن العرب مبادئ الفروسية وما اقتضته من احترام المرأة ، فالإسلام إذن - لا النصرانية - هو الذي رفع المرأة من الدرك الأسفل الذي كانت فيه ، وذلك خلافاً للاعتقاد الشائع ، فإذا نظرت الى امراء النصارى الاقطاعيين في القرون الوسطى ، رأيتمهم لم يحملوا شيئاً من الحرمة للنساء . »

« وإذا تصفحت كتب تاريخ ذلك الزمن وجدت ما يزيل كل شك في هذا الامر فعلمت أن رجال عصر الاقطاع كانوا غلاظاً نحو النساء قبل أن يتعلم النصارى من العرب أمر معاملتهن بالحسنى ، فمن ذلك ما جاء في تاريخ « غاران لولوهيوان » عن معاملة النساء في عصر شارلمان وعن معاملة شارلمان نفسه لهن : « انقض القيصر شارلمان على أخته في أثناء جدال ، وأخذ بشعرها وضربها ضرباً مبرحاً وكسر بقفازة الحديد ثلاثاً من أسنانها » ! . . فلو حدث مثل ذلك الجدل مع سائق عربية في الوقت الحاضر لبدا هذا السائق أرحم منه بلاريب . »

« ومن الأدلة على أهمية النساء أيام حضارة العرب كثرة من اشتهر منهن بمعارفهن العلمية والادبية ، فقد ذاع صيت عدد غير قليل منهن في العصر العباسي في المشرق والعصر الاموي في اسبانية . »

ثم نقل عن مؤرخي عبد الرحمن الثالث قولهم : « إن ذلك الزمن الذي كان فيه للعلم والادب شأن عظيم ببلاد الاندلس » كمن محبات للدرس في خدورهن ، وكانت الكثيرون منهن يتميزن بدمائتهن ومعارفهن » ثم أخذ يذكر الامثلة على ذلك وقال :

« خبت حضارة قدماء الخلفاء الساطعة في عهد واريثي العرب ، ولا سيما في عهد الترك ، فنقص شأن النساء كثيراً ، وسأبين في مكان آخر أن حالتهم الحاضرة أفضل من حالة أخواتهن في اوروبة حتى عند الترك ، وما تقدم يثبت



ان نقصان شأنهن حدث خلافاً للقرآن ، لا بسبب القرآن على كل حال .  
« وهنا نستطيع أن نكرر إذن قولنا : إن الاسلام الذي رفع المرأة كثيراً بعيد من خفضها ، ولم تكن أول من دافع عن هذا الرأي ، فقد سبقنا إلى مثله « كومان دوبر سفال » ثم مسميو « بارنلمى سنت هيار » .

« لم يقتصر فضل الاسلام على رفع شأن المرأة ، بل نضيف الى هذا أنه أول دين فعل ذلك ، ويسهل إثبات هذا ببياننا أن جميع الاديان والامم التي جاءت قبل العرب أساءت الى المرأة » ص ٤٨٨ - ٤٩٠ .

« وحقوق الزوجية التي نص عليها القرآن ومفسروه أفضل كثيراً من حقوق الزوجية الاوربية » ص ( ٤٩٧ ) .

« وتعامل المرأة المسلمة باحترام عظيم فضلاً عن تلك الامتيازات ، فننال بذلك حالاً اجمع الباحثون المنصفون - ومنهم من ناصب بعاطفته مبدأ تعداد الزوجات العدا - على الاعتراف بحسنها . ومن هؤلاء مسميو « دو أميسبس » الذي قال في معرض الحديث عن المرأة في الشرق ، وذلك بعد ان أنحى باللائمة على تعدد الزوجات وفق وجهة نظره الاوربية : « إن المرأة في الشرق تحترم بنبل وكرم ، على العموم ، فلا احد يستطيع ان يرفع يده عليها في الطريق ، ولا يجرو جندي أن يسيء الى اوقع نساء الشعب حتى في أثناء الشغب ، وفي الشرق يشمل البعل زوجته بعين رعايته ، وفي الشرق يبلغ الاعتناء بالأم درجة العبادة ، وفي الشرق لا نجد جلاً يقدم على الاستفادة من كسب زوجته ( أقول : هذا قبل أن تسري النيا مبادئ الحضارة الغربية ) والزوج هو الذي يدفع المهر الى زوجته في الشرق ، الخ ( ص ٤٩٧ )

وختم « لوبون » كلامه قائلاً :

وإنني أطمح أن يعتقد القارىء بعد وقوفه على ما تقدم ، أن مبدأ تعدد

الزوجات أهر طيب ، وأن حب الأمرة ، وحسن الادب ، وجميل الطباع ،  
أكثر نمواً في الأمم القائلة به مما في غيرها على العموم ، وأن الاسلام حسن  
حال المرأة كثيراً ، وأنه أول دين رفع شأنها ، وأن المرأة في الشرق  
أكثر احتراماً وثقافة وسعادة منها في اوروبا على العموم ص ( ٥٠٣ ) .

— وقال هملتن من علماء الانجليز :

إن أحكام الاسلام في شأن المرأة صريحة في وفرة العناية بوقايتها من كل  
ما يؤذيها وبشئ سمعتها ، ( الاسلام والحضارة العربية : ٩١ / ١ )

## رأي زعيم الحركة النسائية في الشرق

### في نصيب الانثى من الميراث

نشرت مجلة « الفتح » القاهرية في عددها الص ٢٢ رجب ١٣٤٧ ،  
٣ يناير ١٩٢٩ ص ٤٥٢ ما يلي :

علم القراء بما نشرناه في العدد الماضي أن سلامة موسى خطب في جمعية الشبان المسيحية في أمر لا علاقة له به كما أنه لا علاقة لجمعية الشبان المسيحيين به أيضاً ، وهو التعرض للمرأة المسلمة وحجباها وسفورها ، وما عينه لها القرآن الكريم من نصيب في الميراث ، فتدخل هؤلاء الفضوليون في أمر لا يعنهم ، وظنوا أن المرأة المسلمة اذا تطرفت في بعض الشؤون يمكن اتخاذها أداة للسعي في هدم دينها ، فوجه هؤلاء الفضوليون همهم لتحريض السيدة هدى شعراوي على مطالبة حكومة مصر الاسلامية بالعدوان على حكم الله في القرآن فيما يتعلق بنصيب المرأة في الميراث .

ولم يكتف القوم بذلك بل أرسلوا رسالة خصوصية الى هدى هانم شعراوي يحرضونها على هذا العدوان .

وقد ارادت هدى هانم أن تفهمهم أنها ما بلغ بها الأمر في المساعي النسوية فانها لم تصل الى حد أن ترضى لنفسها بأن تكون آلة خداع هؤلاء الزعانف ، ولذلك ألقت سلامة موسى وجماعته حجراً بما نشرته في الصفحة الاولى من جريدة الاهرام صباح يوم الجمعة الماضي ، قالت :

دعائي الاستاذ الفاضل سلامه افندي موسى في كتاب أرسله إلي بناء على اقتراح وجه اليه ، أن أطلب الى وزارة الحقانية ( العدل ) سن قانون يساوي بين المرأة والرجل في حق الميراث ، وأرفق خطابه بملخص محاضرة ألقاها بدار جمعية الشبان المسيحية عن نهضة المرأة في مصر ونشرت بجريدة المقطم الغراء في يوم ٢٣ ديسمبر الماضي ( من عام ١٩٢٨ )

يهمني أن أبلغ حضرة الاستاذ ومن حضروا خطبته أني في خدمتي لهذه النهضة أوذي واجباً معهوداً إلي من جمعية الاتحاد النسائي التي شرفني برئاستها ، ولما كان نصيب المرأة في الميراث ليس من المسائل الداخلة في برامجها فليس لي أن أتدخل في هذا الموضوع لا باقرار الحالة الحاضرة ولا بتعديلها .

وإن كان ولا بد من ابداء رأيي في هذا الموضوع فأقول بصفتي الشخصية : إنني لست من الموافقين على رأي الاستاذ الخطيب ( سلامه موسى ) فيما يتعلق بتعديل نصيب المرأة في الميراث ، ولا أظن مثله أن النهضة النسوية في هذه البلاد لتأثرها بالحركة النسوية بأوروبا يجب أن تتبعها في كل مظهر من مظاهرها ، وذلك لأن لكل بلد تشريعه وتقاليده ، وليس كل ما يصلح في بعضها يصلح في البعض الآخر .

على أننا لم نلاحظ تدمراً من المرأة أو شكوى من عدم مساواتها للرجل في الميراث ، والظاهر أن اقتناعها بما قسم لها من نصيب ، ناشئ من أن الشريعة عوضتها مقابل ذلك بتكاليف الزوج بالانفاق عليها وعلى اولادها ، كما منحها حق التصرف في أموالها .

أما القول بأن عدم المساواة في الميراث من دواعي إحجام كثير من الشبان عن الزواج في الشرق فغير وجيه ، لأننا نشاهد في أوروبا انتشار هذا الداء ( الاعراض عن الزواج ) في عصرنا الحالي انتشاراً أشد خطورة منه في الشرق ، بالرغم من أن المرأة الأوروبية ترث بمقدار ما يرث الرجل ، فضلاً عن أنها ملزمة بدفع المهر ، ومكلفة بالتخلي عن ادارة أموالها لزوجها .



ولو سلمنا بنظرية الاستاذ سلامة موسى وجاريناه في طلب تشريع جديد ،  
فهل لا يخشى أن يؤدي ذلك الى اسقاط الواجبات الملقاة على عاتق الزوج نحو  
زوجته وأولاده بالزام الزوجة بالاشتراك في الصرف ، وفي ذلك ما فيه من  
حرمان يعود بالشقاء والبؤس على الزوجات الفقيرات اللاتي لم ينلن ميراثاً من  
ذويهن ؟ . وهذه الطبقة تشمل أغلبية الزوجات ولا يخفى ما هنّ عليه من جهل  
وأمية لانسمحن لهن بمقاومة هذا الشقاء أو تلطيفه ، بخلاف مثيلاتهن في الفقر  
باوروبا لأن التعليم هناك يشمل الطبقات . .

نرى الغربية أكثر حظاً منها لأنها تظهر لنا حائزة لقسط كبير من الحرية  
المدنية المساوية لحرية الرجل ، بيد أنها أقل حظاً من اختها الشرقية في الحرية  
الاقتصادية ، فبينما الشرقية غير المتساوية بالرجل في حق الميراث ، تتمتع بكافة  
أنواع الاستقلال في ادارة اعمالها وأموالها ، نجد الغربية المساوية لأخبتها في  
الميراث ، محرومة من هذه النعم ، إذ لا يمكنها أن تنفق أي مبلغ من مالها ولا  
أن تتعاقد مع الغير ، ولا أن تحترف حرفة ، دون تصديق زوجها وموافقته ،  
لذلك نراها ثائرة في جميع بلدان اوروبا على تلك القيود التي تحول بينها وبين  
الحرية الحقيقية والاستقلال اللذين تتمتع بهما المرأة الشرقية منذ عصور طويلة .  
ثم قالت :

إن أهم ما يشغلها اليوم في الوصول بالمرأة الى المركز اللائق بها ليس هو  
السعي في تغيير القوانين ، او قلب الشريعة ، فله الحمد لم نجد في هذه ولا تلك  
من الاحكام ما يحملنا على التذمر والشكوى ، بل كل ما نسعى اليه هو حسن  
تطبيق هذه القوانين بما يطابق غرض الشارع وحكمه ، اهـ

وقد علقت مجلة « الفتح » على هذا البيان فقالت :

في هذا البيان من هدى هانم شعراوي أمور يحسن الإشارة إليها :  
منها : أن الاتحاد النسوي يطالب بتحرير حالة المرأة وفقاً لأحكام الشرع

الاسلامي ، ولا يعمل قط عملاً يخرج عن أحكام الشريعة الفراء ، فاذا احتسرت هذه القاعدة أمكن من السهل التفاهم مع المتقيدين بها والاحتكام الى الشريعة في اي مطلب منهم يلوح أن فيه شذوذاً عن أحكامها .

وفي هذا البيان اعلان أن المرأة المسلمة أحسن حالاً من المرأة الاوروبية فيما خولتها الشريعة الاسلامية من حق التصرف بما تملك ، بينما المرأة الاوروبية مقيدة بارادة زوجها .

وأن المرأة المسلمة أحسن حالاً من المرأة الاوروبية من جهة أن الشريعة الاسلامية كلفت الزوج بالانفاق على الزوجة والاولاد .

وزعم محرضو المسلمين على مخالفة الاسلام أن التشريع الاسلامي الخاص بالميراث نشأ عنه إجحام كثير من الشبان عن الزواج ، فقالت لهم السيدة التي يجرسونها: انكم كذابون لأن الامتناع عن الزواج في اوروبا هو الفطيع ، وأما عندنا فالأمر بخلاف ذلك .

## مول تعدد الزوجات

يقول المستشرق الفرنسي المسلم « ناصر الدين دينيه » في كتابه « محمد رسول الله » :

« الواقع يشهد بأن تعدد الزوجات شيء ذائع في سائر أرجاء العالم ، وسوف يظل موجوداً ما وجد العالم ، مهما تشددت القوانين في تحريمه ، ولكن المسألة الوحيدة هي معرفة ما إذا كان الأفضل أن يشرع هذا المبدأ ويحدد ، أم أن يظل نوعاً من النفاق المتستر ، لاشيء يقف أمامه ويحدد من جماعه ؟

وقد لاحظ جميع الرحالة الغربيين - ونخص بالذكر منهم « جيروال دي نيرفال » و « الليدي مورجان » أن تعدد الزوجات عند المسلمين - وهم يعترفون بهذا المبدأ - أقل انتشاراً منه عند المسيحيين الذين يزعمون أنهم يحرمون الزواج بأكثر من واحدة ، وليس ذلك بالأمر الغريب على الفطرة البشرية ، فالمسيحيون يجدون لذة الثمرة المحرمة عند خروجهم على مبدئهم في هذا .

ولكن : هل تعدد الزوجات حقيقة أمر يصح أن نعلق عليه كبير اهتمام في عصرنا هذا ؟ إن مقتضيات الحياة الحديثة - ولندع جانباً كل الظروف الأخرى - تجعل من العسير جداً وجود تعدد الزوجات في المدن الكبيرة ، وسوف يزول هذا الأمر بين المسلمين الذين يأخذون بأسباب الحضارة الحديثة خلال فترة قصيرة ، وإذا كان مبدأ التعدد سوف يبقى ، فلن نجد مطبقاً إلا في قلب البادية ، حيث تضطر الناس إلى ظروف الحياة التي لا مفر لها .

ومع ذلك فأننا نساءل : هل في زوال تعدد الزوجات فائدة أخلاقية ؟  
إن هذا أمر مشكوك فيه ، فالدعاة تنذر في أكثر الأقطار الإسلامية .  
وبغيره سوف تتفشى فيها وتنتشر آثارها الخربة . وكذلك سوف يظهر في بلاد  
الإسلام داء لم تعرفه من قبل ، ذلك هو عزوبة النساء التي تنتشر بآثارها  
المفسدة في البلاد المقصور فيها الزواج على واحدة ، وقد ظهر ذلك فيها بنسبة  
مفزعة ، وخاصة عقب فترات الحروب »

ويقول هذا المستشرق المسلم نفسه في كتابه « أشعة خاصة بنور الإسلام » :  
لا يتردد الإسلام على الطبيعة التي لا تغلب ، وإنما هو يسير قوانينها ويزامل  
أزماتها ، بخلاف ما تفعل الكنيسة من مغالطة الطبيعة ومصادمتها في كثير من  
شؤون الحياة ، مثل ذلك الفرض الذي تفرضه على أبنائها الذين يتخذون الرهبنة ،  
فهم لا يتزوجون وإنما يعيشون عزباء .

وعلى أن الإسلام لا يكفيه أن يسير الطبيعة وأن لا يتمرد عليها . وإنما هو  
يدخل على قوانينها ما يجعلها أكثر قبولاً وأسهل تطبيقاً ، في إصلاح ونظام  
ورضا مبسور مشكور ، حتى لقد سمي القرآن لذلك « بالهدي » لأنه المرشد  
إلى أقوم مسالك الحياة ، ولأنه الدال على أحسن مقاصد الخير .

والأمثلة العديدة لا تعوزنا ، ولكننا نأخذ بأشهرها ، وهو التساهل في  
تعدد الزوجات وهو الموضوع الذي صادف النقد الواسع ، والذي جلب للإسلام  
في نظر أهل الغرب مثالب جمّة ، ومطاعن كثيرة .

وبما لا شك فيه أن التوحيد في الزوجة هو المثل الأعلى ، ولكن ما العمل  
وهذا الأمر يعارض الطبيعة ويصادم الحقائق . بل هو الحال الذي يستحيل  
تنفيذه ؟ لم يكن للإسلام أمام الأمر الواقع ، وهو دين اليسر ، إلا أن  
يستبين أقرب أنواع العلاج ، فلا يحكم فيه حكماً قاطعاً . ولا يأمر به أمراً باتاً .  
والذي فعله الإسلام أول كل شيء أنه أنقص عدد الزوجات الشرعيات ،



وقد كان عند العرب الأقدمين، مباحاً دون قيد ، ثم أثار بعد ذلك بالتوحيد في الزوجة ، في قوله تعالى : « وإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة » .  
وأى رجل في الوجود يستطيع أن يعدل بين زوجاته المتعددات ؟ ولذا كان التعدد بهذا الشرط مستحيل التنفيذ<sup>(١)</sup> . ولكن انظر كيف وضعه الاسلام وضعاً هو غاية في الرقة والدقة واللف مع الحكمة .

ثم انظر : هل حقيقي أن الديانة المسيحية بتقريرها الجبري لفردية الزوجة والتوحيد فيها وتشديدها في تطبيق ذلك ، قد منعت تعدد الزوجات ؟ وهل يستطيع شخص أن يقول ذلك دون أن يأخذ منه الضحك مأخذاً ؟ وإلا فهو لاء ملوك فرنسا - ودع عنك الأفراء - الذين كانت لهم الزوجات المتعددة ، والنساء الكثيرات ، وفي الوقت نفسه لهم من الكنيسة كل تعظيم وإكرام .

إن تعدد الزوجات قانون طبيعي ، وسيمقى ما بقي العالم ! ولذلك فإن ما فعلته المسيحية ، لم يأت بالغرض الذي أرادته ، فانعكست الآية معها ، وصرنا نشهد الإغراء بجميع أنواعه ، وكان مثلها في ذلك مثل الشجرة الملعونة التي حرمت ثمراتها فكان التجريم إغراءً .

على أن نظرية التوحيد في الزوجة ، وهي النظرية الآخذة بها المسيحية ظاهراً ، تنطوي تحتها سمات متعددة ظهرت على الأخص في ثلاث نتائج واقعية شديدة الخطر جسيمة البلاء ، تلك هي « الدعارة » و « العوانس من النساء » و « الأبناء غير الشرعيين » .

وإن هذه الأمراض الاجتماعية ذات السمات الأخلاقية لم تكن تعرف في البلاد التي طبقت فيها الشريعة الإسلامية تمام التطبيق ، وإنما انتشرت فيها بعد الاحتكاك بالمدنية الغربية .

— وتقول الكاتبة الإيطالية « لورافيشيا فاغليري » استاذة اللغة العربية ،

---

(١) قد بينا خطأ هذا الفهم فيما مضى من هذا الكتاب .

وتاريخ الحضارة الإسلامية في « نابولي » بإيطاليا ، في كتابها « دفاع عن الإسلام :  
ص ٩٧ » :

« انه لم يقدّم الدليل حتى الآن بأي طريقة مطلقة ، على أن تعدد الزوجات هو بالضرورة شر اجتماعي وعقبة في طريق التقدم . ولكننا نؤثر أن لا نناقش المسألة على هذا الصعيد ، وفي استطاعتنا أيضاً أن نضر على انه في بعض مراحل التطور الاجتماعي عندما تنشأ أحوال خاصة بعينها - كأن يقتل عدد من الذكور ضخم إلى حد استثنائي في الحرب مثلاً - يصبح تعدد الزوجات ضرورة اجتماعية ، وعلى أية حال فليس ينبغي أن نحكم على هذه الظاهرة بمفاهيم العصور المتأخرة ، لأنها كانت في أيام محمد ( صلى الله عليه وسلم ) مقبولة قبولاً كاملاً ، وكانت عملاً معترفاً به من وجهة النظر الشرعية ، لا بين العرب فحسب ، بل بين كثير من شعوب المنطقة أيضاً » .

### بمجموع تعدد الزوجات

جاء في مجلة « الفتح » القاهرية في العدد الصادر بتاريخ ١٥ من المحرم ١٣٤٦ الموافق ١٤ يوليه ( تموز ) ١٩٢٧ في ص ٣ مايلي :

لحظت بعض الصحف الفرنسية أن جريدة ( دايلى ميل ) الانجليزية الشهيرة نشرت أخيراً مقالة غريبة في الاشادة بتعدد الزوجات لو نشرت قبل اليوم لجلبت على الجريدة والكتاب أشد سخط وأروع عقاب ، فقد كان المساس بالعادات والتقاليد في إنجلترا من أشد الخطورات .

لحظ كاتب المقال أن في إنجلترا وبلاد الغال زيادة في عدد النساء على الرجال تقدر بمليونين من السيدات ، وقال : إن اباحة تعدد الزوجات هي الطريقة الوحيدة للعلاج الناجع .

قال الكتاب : وليست مسألة الزوجة الواحدة إلا مسألة اعتقاد واتفاق ، وهي في الحق والواقع نتيجة نسبة عددية ، ثم ذكر أن نظرية المرأة الواحدة للرجل الواحد هي نظرية الانسب والافق ، ولكن الاستمسك بها لا يستحسن إلا عند التعادل العددي في الجنس ، أما اذا زاد عدد جنس على عدد الآخر . ولم تتخذ التدابير لذلك فلا مفر من حرب طاحنة تنشب بين الجنسين .

### تعدد الزوجات عند المشرعيين

نشرت مجلة «الفتح» في عددها الصادر بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٤٦/٣  
نوفمبر ١٩٢٧ ص ٣٠٢ مايلي :

كتب «اليوتنان كولونيل كادي» مقالة في عدد ٢ أكتوبر من جريدة  
«لاديبش دوليست» ترجمتها جريدة «النجاح» التي تصدر في الجزائر ، ومما جاء في  
مقالة الكولونيل كادي :

« إن تعدد الزوجات تجيزه الشريعة الإسلامية بشروط محدودة ، وبالفعل  
نرى العالم كله يستعمله ، وكل من بائع خمر من مدينة «تربون» - ان كان  
ذا ثروة - يكون له بيت مختف في كل المدن التي تدعوه اليها اموره» .

« نعم من الواضح ان الفرنسي المثري الذي يمكنه أن يتزوج باثنتين  
فأكثر ، هو أقل حالاً من المسلم الذي لا يحتاج الى الإحتفاء اذا أراد ان يعيش  
مع اثنتين فأكثر ، وينتج عن ذلك هذا الفرق : ان اولاد المسلم الذي تعددت  
زوجاته متساوون ومعترف بهم ، ويعيشون مع آبائهم جهرة ، بخلاف اولاد  
الفرنسي الذي يولدون في فراش «مختف» فهم خارجون عن القانون .

وفي مقال للأمرئ المشكيب ارسلان في مجلة الفتح بتاريخ ١٦ شعبان ١٣٤٨/١٦  
يناير ١٩٣٠ ص ٥٠١ مايلي :

- وكان الألمان بعد حرب الثلاثين سنة قد نقص عدد رجالهم كثيراً ، فقرر  
مجلس حكومة فرانكونيا إجازة أن يتزوج الرجل بامراتين ، ونفذ هذا القرار  
مدة طويلة . وهذا منذ ٢٥٠ سنة



## دفاع اصرار الفكر في الغرب عن تعدد الزوجات

قالت « أني بيزانت » زعيمة التيوصوفية العالمية في كتابها : « الأديان المنتشرة في الهند » :

إني أقرأ في العهد القديم ( التوراة ) ان صديق الله الذي يفيض قلبه طبعاً لإرادة الله كان معددا للزوجات ، وزيادة على هذا فإن العهد الجديد ( الانجيل ) لا يحرم تعدد الزوجات إلا على من كان أسقفاً أو شماساً ، فانها هما المكلفان أن يكتبيا بزوجة واحدة ، واني لا جد كذلك تعدد الزوجات في الكتب الهندية القديمة ، وما يتهمون الإسلام إلا لأنه من السهل على الإنسان أن يتتبع العيوب في عقائد الغير ويشهر بها .

ولكن كيف يجوز أن يجرؤ الغربيون على الثورة ضد تعدد الزوجات المحدود عند الشرقيين ما ام البغاء شائعاً في بلادهم ؟ ومن يتأمل فلا يجد وحدة الزوجة محتومة إلا لدى نفر قليل من الرجال الطاهرين ، فلا يصح أن يقال عن بيئة إن أهلها موحدون للزوجة مادام فيها إلى جانب الزوجة الشرعية خدينات من وراء ستار .

ومتى وزنا الأمور بقسطاس العدل المستقيم ظهر لنا إن تعدد الزوجات الإسلامي الذي يحفظ ويحمي ويعذي ويكسو النساء ، ارجح وزناً من البغاء الغربي الذي يسمح بأن يتخذ الرجل امرأة لمحض اشباع شهواته ، ثم يقذف بها إلى الشارع متى قضى منها أوطاره ، صرحوا بأن الأمرين قبيحات ! ولكن لاتسمحو للمسيحي أن ينام أخاه المسلم بسبب أمر يشتركان في ارتكابه ، اهعن مجله الازهر : المجلد الثامن ص ٢٩١ .

أقول : لا يسلم للكتابة بأن تعدد الزوجات كالبغاء ! وهذا مالا يختلف فيه . بل إنها هي ذاتها فيما سبق . تعترف بأن التعدد أشرف واكرم للمرأة وأولادها من البغاء ، فكيف يستويان في القبح ؟

### التعبد في نظر المنصفين من المسيحيين

قال الدكتور نظمي لوقا في كتابه : « محمد » الرسالة والرسول :  
ص ٦٧ ما يلي :

الزوجة الواحدة أو الزوجات الكثيرات .

هذا هو لباب ما يشور حول موضوع الزواج في دين الاسلام فلا بد من  
وقفة هاهنا لنتبين الحقيقة في هذا .

من المسلم به أن الدين لا يقصد به مستوى من البشر دون مستوى ،  
ولا عصرًا من العصور دون سائرهما ، ولا بيئة من البيئات بعينها . وإنما يراد  
به التشريع للمكافة وتنظيم حياة البشر من حيث هم كذلك ، مع مراعاة فطرتهم  
السوية . . ولكن مع الإشارة إلى ما فوق ذلك من درجات السمو التي لا يبلغ  
اليها إلا الخاصة وأولو العزم من الناس .

وعلاقة المساكنة بين الذكر والأنثى هي أساس الأسرة ، وهي تنبعث  
من غريزة طبيعية ينظمها التشريع أو العرف الاجتماعي ما وسعه التنظيم ،  
عسى أن يضع حدودا لتلك القوة الحيوية العارمة ترتفع بالإنسان فوق  
مستوى البهيم .

وما من شك في أن نظام الزوجة الواحدة الدائمة نظام مثالي . ومن  
البديهي أيضاً ألا يطيقه إلا المثاليون ، وخاصة ذوي العزم . وما لهؤلاء  
فحسب جعلت هداية الدين .

ونظرة الى واقع الحياة البشرية في تاريخ مجتمعاتها الغابرة والحاضرة ،  
تطلعنا على تعدد النساء في حياة الرجل الواحد ، سواء جهرا أو سرا ، وسواء

برخصة من القانون أو الدين ، أو حثف القانون والعقيدة .  
وما من عاقل يفضل التعدد بغير رخصة على التعدد برخصة ، فإن أثر الشعور  
بالاثم والاختلاس على السلوك البشري بعامة أثر خبيث يسمم حالوته ويعكس  
صفاءه الذي لا تتقوم السعادة الروحية والنفسية بغيره . فضلاً عما في العلاقات  
المختلصة من أضرار بالمرأة وإفساد لحياتها لا حيلة فيه .

ثم ان حياة البداوة والريف غير حياة الحضر . ففي الريف والبادية يعز  
القوت أحياناً ولا سيما على المرأة . وقد يكون في عدد النساء زيادة عن الرجال .  
فلا يصاف عرض المرأة ولا تستقر معيشتها مادياً ونفسياً الا اذا صارت في  
كنف رجل . وعندئذ لا حيلة في التعدد ، لأنه الحل السليم الوحيد ، أو هو  
أسلم أساس لمجاعة هذه حقيقة ظروفها ، والضرورات تبيح المحظورات .

هي رخصة اذن تستخدم بحققها ، وعند حصول مسوغاته الطبيعية من أحوال  
البيئة ، أو من أحوال الأفراد .

وما القول في زوجة أقعدها المرض ؟ وما القول في الزوجة العقيم ؟ وما  
القول في الزوجة الفاترة ؟ وما القول في الزوجة السقيمة الأعصاب ؟ أطلاقها  
أرحم بها أم إردافها بزوجة أخرى ؟

لا شك أن الأمر واضح .

هي رخصة اذن تستخدم بحققها . ولكنها ليست الزاماً ، فهذه سورة النساء  
تقول بصريح النص :

« فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة »

بل وتقول أكثر من هذا :

« ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم »

وفي هذا الجاء ، بل حض على التزوج بواحدة .

وليس من الانصاف في شيء ان نقيس هذا الحض بمقياس زماننا وآدابنا .

بل بمقياس زمان الدعوة وآدابه ، ففي تلك البيئة الصحراوية الجاهلية كان التعدد مطلقاً من كل قيد . ومن هذا نفهم سر قول القرآن : « مثنى وثلاث ورباع » ، بلهجة من يعدد للطامع ما هو مباح ، بأسلوب يوحى بالتوسيع ، وهو يرمي الى التضييق كل التضييق . . وما أشبه هذا - في تصوري - بالأب الذي يقول لطفله الشره الى الحلوى شرها لا يقف عند حد ، أو لا يؤذن بقناعة دون العشرة والعشرين :

- سنعطيك واحدة في الصباح ، أو قل اثنتين . وثالثة في الظهر ورابعة في العصر . أرايت أنني لم أنجل عليك ؟ أما ما زلت عن ذلك فليس اليه سبيل ! .

ثم تلا ذلك الالقاء بالواحدة لاتزيد لمن خاف الظلم عند التعدد ، وليس عن الظلم عند التعدد محيص .

أما في غير تلك البيئة وشيماتها من بيئات البشر كافة الذين تتوجه اليهم الدعوة ، فالمسألة أوضح ، ولن تضيقهم رخصة التعدد وهم على التوحد أو أقرب اليه طبعاً ونشأة ، ولهذا قيل « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » ففي ميدان الفضل والتعفف سعة ، وبه يتفاضل الناس بعضهم فوق بعض درجات .

ولا يتم النظر في موضوع الزواج ، ماتعدد منه وما توحد ، من غير النظر في كيفية الزواج ، او نوع الصلة الزوجية .

انها ليست مسافدة حيوانية بين ذكر وأنثى ، على اطلاق بواعث الرغبة والاشتهاء الغريزي بين جنسي النوع البشري . بل لغير هذا قامت كوابح الاداب وضوابط الشرائع والعقائد .

كلا !

« ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة »



هكذا جاء في سورة الروم . واني لأرى في قوله « من أنفكم » لمسة  
تمس شغاف القلب ، وتذكر بما في الزواج من قرين تجعل الزوجة قطعة من  
النفس ثم اردف ذلك بالسكن ، وما أقرب السكن من مكينة النفس في هذا  
الباب لا مساكنة الأجساد . بدائل ما أردف بذلك من المودة والرحمة .  
مشاطرة نفس ، وسكنها وسكينتها ، ومودة ورحمة ، ما من شيء في هذه  
كلها من خصائص المتعة الشهوية والرغبة الجنسية البحت . فان الشهوة تأخذ ،  
وتنال ، وهي معتصمة بأنانيتها وانعزالها عن الطرف الآخر ، ولا تزبد بعد  
مأربها الا شعوراً بالعزلة والوحدة الموحشة . وشتان هذا والمشاطرة ، وسكن  
النفس ، والمودة والرحمة .

كل اولئك من صفات الحنان : الحنان الذي يرحم ويؤثر ، ومن صفات  
الحبة التي تعطى قبل أن تأخذ ، وتنبئ قبل أن تنال ، وتقيم مطمئنة لتزداد  
بالمساكنة غنى وأمناً وأنساً . . . وتلك عليا مناعم المعاشرة والانسانية ، بما فيها  
من غلبة الروح على نزوات الأجساد ودفعات الرغبة العمياء .  
الزواج مطلب نفسي وروحي عند الانسان ، وليس مطلباً شهوياً جسدياً  
وان كان له اساس جسدي . . فما كان أخرى الناس لو أن مطلب الجسد اندهم  
ومبتغاهم ألا يعرفوا حدود الزواج وقيوده ، التي تفرض الالتزامات على كل  
حال ، ثقلت تلك الالتزامات او خفت ، وتربط بين الزوج وزوجه برباط هو  
قيد على كل حال ، وفي خارج الزواج لا قيد لمن كل همه متاع البدن وقضاء  
اللبانات الشهوية .

ورب قائل : أما والزواج مطلب نفسي وروحي عند الانسان وليس  
مطلباً شهوياً جسدياً وان كان له اساس جسدي . . فقيم التعهد اذن ، وان كان  
رخصة يهتبلها من شاء وينسكبها متعقفاً من شاء . . . أما كان التوجد هو سبيل  
ذلك السكن النفسي بمعنى الكلمة ؟

والجواب ان هذا صحيح من حيث المبدأ ولا مرأ . ولكن المبادئ

قلما تعيش في دنيا البشر فتعيش في أمور هي أمس ما تكون بالحياة اليومية  
والحقائق المادية .

وأزيد الأمر وضوحاً :

أين هي الزوجة المثلى التي تملأ جوانب الرجل النفسية وتسكن اليها  
نفسه سكناً كاملاً حتى لا يفتقد في كنفها لونا من السكينة والطمأنينة كان  
يرجوه أو يشواق إليه ؟

قليل . أقل من القليل .

وسلّ سليمان الحكيم ، الذي عرف ألوف النساء من جميع الأصناف  
والألوان ، وقد اجتمع في خطابه من التجارب الزوجية ، والنسوية ما لم يجتمع  
لإنسان ، يقول لك :

« الزوجة الفضلى أثن من اللؤلؤ النفيس . من ذا يجدها ؟ ! »

حتى انت يا سليمان ؟ ! فماذا يقول اذن سواك من عباد الله الذين لم يؤثروا  
الملك المضوض والجاه العريض ؟

ان من وجد هذه اللؤلؤة بين النساء لن تهفو نفسه الى سواها ، بل يتعلق  
بها تعلق الطفل بصدر أمه لا يرضى به بديلاً ولا يروم عنه حولا . .

أما من لم يجدها ، ففي نفسه أشواق تظل ظمأى ، تتلفت صادقة تنشد ربيها  
هنا وهناك .

وهنا وهناك هذه واقع نفسه كل يوم ، وكل ساعة ، في رجال محصنين  
بالزواج ، تصبو نفوسهم الى غير زوجاتهم ، في علاقات محتلسة ، تسف بهم  
وبشريكاتهم الى درك الحيوان ، أو درك الحزري والتأثم المهدد لشعور الكرامة ،  
الذي هو خاصة الانسان بالاطلاق . .

فراغ ينشد الامتلاء ، فالطبيعة تفرع من الفراغ وتأباه كما يقول الحكيم  
القديم . . ومن هنا يكون في رخصة التعدد ملاذ يكفي الناس شرباً : أولهما  
شر التورط في الآثام التي قد تشوه النفس مهما أرضت نوازع الاشواق الجسدية .

وثاني الشرين تطبيق الزوجة القديمة لتفسيح للزوجة الجديدة مكاناً في نظام التوحيد وقد تكون للزواج الاول ثمرات تذوق التشرد . وقد تكون الزوجة الاولى مثقلة بالسنين او العلة او الابناء او عاطلة من الجمال ، خالية اليد من مهنة ، خالية الوفاض من مال فتتقوض حياتها ، ولعلها كانت تؤثر البقاء في كنف زوجها على كل حال .

واني اعرف من تجربتي الشخصية حالات كثيرة من هذا القبيل ، سأذكر منها حالة جار لنا في دمنهور منذ عشرين سنة كان متزوجاً من سيدة قضى معها ربع قرن لم تشاركها زوجة اخرى ، وكان لها ولد واحد تجاوز العشرين من عمره ، ثم مات فجأة . . وخيم الحزن على البيت . . وكان واضحاً ان الزوجة بلغت من اليأس منذ زمن . . واذا بها تلح على زوجها ان تخطب له زوجة تنجب لها ولدا تقر به أعينها في خريف العمر !

وخطبت الزوجة لزوجها . واءرس في دارهما . وكانت الزوجة الاولى من أبر الناس وأرفقهم بالزوجة الجديدة وكأنها ابنتها . وكان فرحها بالمولود المبكر فرحاً جارفاً ، فكأنما دبت الحضرة في عودها الجاف ، وعود زوجها الثاقل . . وأشهد أن هذا الطفل كان ألصق بصدر زوجة أبيه الكهله من صدر أمه الشابة . وأشهد أني أدركت من احوال هذه الاسرة معنى ما حفلت به كتب بني اسرائيل من نذب الزوجة العاقر جارية لها كي تحمل من زوجها وتلد لها نسلاً !

وفي اعتقادي ان هذا الرأي المستمد من الواقع في تحديد ظروف التوحيد والتعدد هو أقرب ما يكون للتعليل الطبيعي .

ولو نظرنا الى حياة الرسول نفسه لوجدناه لم يشرك في فراشه أحداً مدة حياة خديجة ، وقد طال زواجهما ربع قرن تقريباً ، هو طور الفحول في حياة الانسان ، ما بين الخمسة والعشرين والخمسين . ولم تتعدد زوجاته الا بعد وفاتها . وليس هذا موضع الكلام في ظروف زواجه باولئك الزوجات ، بل

حسبنا الاشارة الى ان خديجة كانت الزوجة المثلى في حياة الرسول ، ظل يشهد بذلك ويغار عليها الى ختام ايامه ، ويؤكد لعائشة الصغيرة البكر أن الله لم يبدله بخديجة خيراً منها قط !

زوجة مثلى ملأت فراغ النفس فسكنت اليها . ولما ذهبت تركت فراغاً هائلاً لم تستطع واحدة أن تملأه . وأكاد احس ان الكثيرات عجزن عن ملء هذا الفراغ الكبير على وجه التام .

وأيا كان التعدد بموجبات تلك الرخصة ، فهو مشروط على كل حال بالمودة والرحمة ، فلا تحل فيه المغايظة والاضرار الاثاني اللئيم ..

ومجسبي أن أشير هنا الى ما يذهب اليه المعتزلة من تحريم زواج الرجل بثانية ما ءامت الاولى في عصمته لما في ذلك من المضارة للزوجة وهي سيئة لا يستحسنها العقل .

وهذا في اعتقادي من باب السمو الذي يحض القرآن عليه اذ اشار الى الاكتفاء بواحدة خيفة الظلم الذي لا مناص منه في حال التعدد ، ولكن الرخصة واضحة ، والحكمة منها قاطعة بأن التعدد غير مجرم لمن عجز عن الحطة المثلى وهي التوحد .

رخصة مبدولة لمن لا مندوحة لهم عنها ، والمرتقى فوق ذلك مفتوح لمن استطاع وهو محمود . وها نحن نرى ظروف الناس تتقدم بهم يوماً بعد يوم نحو سياسة التوحد في الزواج ، مع ارتقاء العلم ، وانفساح الفرص للزواج عن بيئة ودرس وتمحيص .



ولا بد في هذا المقام من التعرض لنا موس الزواج أصلاً ، بعد أن أشاعت المسيحية حوله جواً خاصاً ، خلاصته ان العفة ، وان الرهبانية هي الأصل ، ومن لم يستطع ذلك فليتزوج . فكان الزواج رخصة يرخصها من لا مندوحة له من ذلك والسلام .



ولا شك ان هذا المفهوم مرتبط بفكرة الخطيئة الاولى ، واعتبار أن العلاقة الجنسية ثمر في ذاتها ولذاتها . وان الجسد كله عورة بكل رغائبه وطلبه للطيبات من الدنيا ، فهذا الترهيب ، مع النسك ، والصيام المسيحي العزوف عن أطياب الادم ، أدلة على الضيق بالبدن ، وازدرائه ، وصحبته على مضاضة ، والنظر الى مطالبه ، والى زينة الدنيا جملة نظرة عداوة وخضومة .

البدن شر لا بد منه ، وكذلك الزواج . والخير كل الخير في محاربتها وعدم الانسياق لها والاخلاد اليها .

حياة لا طمأنينة فيها ولا قرار . وانما هو الصراع المستمر ، والقلق المستمر ، الذي تفسد به الدنيا ، وتعيابه النفس . وقد كشف لنا علم النفس الحديث عن العلل والآفات المحرقة التي تسمم بنابيع الحياة بسبب الشعور بالتأثم من الجسم وغرائزه النوعية .

وما حال انسان يمارس الحياة حزينا من كل نبضة سرور بها وكل خلجة استمتع فيها وكل انتفاضة طبيعية اليها !

ان الاسلام لا يقاوم الحياة ، بل يقر الفطرة البشرية على تقديسها ، وصيانة بناييعها من الاكدار . ولا يفصل بين حياة الروح وحياة الجسد حيث لا انفصال لهما في واقع الجبل التي جبلها خالقها الحكيم الخبير .

ان القرآن يكرر فضل الخالق وحكمته السامية في ابداع الجنسين وكيف أن هذه سنة الله في خلقه كافة في جميع مراتب الحياة . والرسول يؤكد أن الزواج نصف الدين .

وأي تعبير أقرب الى فطرة الحياة ، ويرفع عن تلك الصلة كل شبهة في خزي او هبوط معيب ، مما ورد في سورة البقرة ، بذلك التعبير اللطيف الرقيق اللبق :

«هن لباس لكم وأنتم لباس لهن»

أو كما ورد في سورة النساء في باب تعظيم ما يكون بالزواج من ميثاق

وعقد وعهد له حرمة ترعى :

« . . وقد أفضى بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً . . »

بل ان الكراهة أمر لا يسوغ البدار الى فطم العروة الوثقى ، كما جاء في سورة النساء ايضاً :

« . . وعاشروهن بالمعروف . فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً . . »

ان الاساس في ذلك العقد انه لا ضرر ولا ضرار « فامسك بمعروف او تسريحاً باحسان » . كما جاء في سورة البقرة . . وان ذلك لمسبار الخلق الكريم الذي يترفع في سميت الفروسية عن الافتئات الذميمة والجور اللثيم . حتى ان الرسول قال في خطبة الوداع :

« واستوصوا بالنساء خيراً فانهن عوان لا يملكن لانفسهن شيئاً ، وانكن انما اخذنكم بأمانة الله »

ان الرجل يمسك المرأة ويقوم على امرها في كنفه ، فهي تحت رحمته ، ومن ثم وجبت عليه الرحمة بها ولم يحز له الاستبداد بأمرها . انها امانة الله في يده وعنقه . وليس بعد امانة الله محرجة لمن القى السمع وهو شهيد !

استجابة للحياة في طلاقه وبراءة من التآثم . وتقديس لدوافعها وورود طلق لينابيعها ، مع الحفاظ عليها من اكدار البهيمية المسقة . بذلك يسعد المرء من بني الانسان ، وتترق في نفسه نضارة الثقة وافراح الحياة . ولا يجد حرجاً بين ربه ونفسه ، وربه قد خلقه على تلك الفطرة ، ولو شاء لجعله ملكاً لا بدن له ولا شهوة .

كان لا بد من اصلاح ما بين الانسان وبين نفسه التي بين جنبيه بعقيدة موفقة بين الدين والدنيا . وقد نهض بهذا الاسلام ، وكانت سنته في الزواج كفء خطته في جوانب الهداية البشرية الفطرية ، لتحرير البشر من الذعر ، والحزي وعقدة الاثم الشوهاء التي كبلت ولم تول تكبل الكثيرين عن انطلاق الحياة وسواء الفطرة .

### الأمريكون يطالبون بما يشبه تعهد الزوجات

نشرت الإهرام في سبتمبر عام ١٩٥٣ نبأ مؤتمر «تورنتو» بإيطاليا الذي عقده اتحاد القوانين العالمية، وسبق عقده من قبل في باريس وجنيف وستراسبورج وغيرها، ومثلت فيه بعض الدول العربية، ويعني الاتحاد ببحث حقوق العائلة والاحوال الشخصية للمرأة، والعمل على وضع القوانين التي تكفل حمايتها.

قالت الإهرام: وقد بحث المؤتمر في دورته الحالية مسألتين: حقوق النساء والإبن غير الشرعي، وما سموه بالأم الآنسة، أي التي أنجبت أطفالاً دون أن تتزوج، ورأت المجتمعات ترتيب حقوق لكل امرأة قبل أي رجل يتصل بها، وذكرت رئيسة المؤتمر أن الاتحاد وضع مشروع معاهدة لحماية الإبن غير الشرعي، وعلاقة المرأة بالرجل.

وقد خطت امرأة إنجليزية خطوة ايجابية لعلها من آثار الدعوة إلى هذه المعاهدة، ورفعت قضية على طيار أمريكي تطلب النفقة لها ولوليدها منه، فرفضت المحكمة دعواها بحجة أن على فتيات الإنجيز أن يحرصن في علاقاتهن مع الأمريكان.

وكانت هذه واحدة من سبعين ألفاً من الامهات الاوانس في الايام الاخيرة شعلن الضمير المتمدن في نصف العالم الحر!.. بالإستماع لحظة الى أمريكي مسؤول بنادي بعقد معاهدة في شأن اولئك الفتيات البائسات.

وقد علقت الإهرام في «باب ماقل ودل» بتاريخ ١٨/٢/٩٥٤ بما يلي:

ستعقد بين بريطانيا وامريكا معاهدة من نوع جديد . فلا هي سياسية ولا هي عسكرية ، ولا هي مالية ، إنها معاهدة غرامية .  
ويقول السناتور « جرین » عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي .

إن الضمير الأمريكي يجب أن يتحرك ، وان معاهدة لتصحيح الموقف يجب أن تعقد .. أما الموقف فهو خاص بسبعين ألف ابن حرام ، ولدوا بسبب الجنود الامريكان ، فلما حاولت إحداهن أن ترفع قضية نفقة حكم القضاء البريطاني ضدها ، وقال القاضي في حكمه : إن العبرة تقضي بضرورة أن تحرض هؤلاء الشابات في علاقاتهن مع الجنود الامريكان حرصاً اكثر من ذلك وبذلك سقطت نفقة سبعين ألف فتاة وامرأة<sup>(١)</sup> .

أقول : ماذا بقي من إباحة تعدد الزوجات بعد المطالبة بوجوب اتفاق الرجل على من اتصل بامرأة اتصالاً محرماً ، وبالإعتراف بالاولاد الناشئين عن هذه العلاقة الآثمة ؟

أليس الافضل والاكرم للمرأة نفسها ان تكون علاقتها بالرجل علاقة مشروعة تحت سمع القانون وبصره ، وفي رعاية المجتمع وتكريمه ؟ اليس من حق هؤلاء الاولاد غير الشرعيين ان تكون ولاتهم عن طريق شرعي ، فيعيشوا في المجتمع مرفوعي الرأس ، موفوري الكرامة ؟ أليس الإصرار على منع التعدد قانوناً مع المطالبة بالإعتراف بنتائج التعدد غير القانوني إهانة للمرأة ، وإساءة الى الاولاد ، وتشجيعاً على الإثم والفجور وفساد الاخلاق ؟ .  
بلى ! ولكن الغربيين قوم منافقون في ادعاء المعاني الإنسانية النبيلة !

---

(١) من كتاب « المرأة في الاسلام » للاستاذ كمال أحمد عون ص ٨٧ .



## نتائج منع تعدد الزوجات في الغرب

### بالورقاصم والإحصاءات

نشرت مجلة حضارة الإسلام في المجلد الثاني عام ١٣٨١هـ و ١٩٦١ ص ٣٦٥ ما يلي :

تدل الإحصاءات في السويد على أنه بين كل سبع زيجات تنتهي واحدة بالطلاق ، وفي الزواج بين كل ست زيجات تنتهي واحدة بالطلاق .

وليس نادراً أن تجد شابات في الدانيمرك طلقن مرتين أو ثلاث مرات قبل ان يبلغن الثلاثين .

أما الاطفال غير الشرعيين ففي السويد يولد طفل غير شرعي بين كل عشرة أطفال . وفي الدانيمرك طفل بين كل ثلاثة عشر طفلاً ، كما تتم حالات إجهاض كثيرة بواسطة سيدات غير اخصائيات مما حفز الصحف على مطالبة الحكومة كي تجعل الإجهاض قانونياً ! .. لايسأل الاطباء عنه إذا قاموا به علانية !.

أما في أمريكا فقد ولد ٢٢١ ألف طفل غير شرعي في الولايات المتحدة خلال عام ١٩٥٩ أي بنسبة ٥٢ طفلاً في كل ألف طفل ولد في أمريكا خلال ذلك العام .

وقدمت الدكتورة - راشل دافيز - عضو الجمعية العمومية لولاية شمال

كارولينا مشروعاً بتعقيم السيدات اللائي يلدن أكثر من مولودين غير شرعيين !.  
ونشرت المجلة المذكورة في ص ٤٨٩ من المجلد الثاني مايلى :

يحاول البوليس الإنجليزي الآن القضاء على مائة ألف امرأة تعمل في البغاء  
بعد أن صدر قانون بإلغائه .

وقد أعلن البوليس أخيراً أنه عجز عن القيام بهذه المهمة وحده ، وطلب  
من كل سيدة أن تتولى الإبلاغ عن كل فتاة من بنات الليل تجدها تتسكع في  
الطرق ، للقبض عليها في الحال .

وقد نشرت جريدة اللواء الدمشقية في عددها الصادر بتاريخ ١٩ شعبان  
١٣٨٢ الموافق ١٤ كانون الثاني ١٩٦٣ بوقية صادرة عن الأمم المتحدة من  
وكالة « رويتر » مايلى :

يقول تقرير الأمم المتحدة حول التمييز ضد الاطفال غير الشرعيين أن  
ما يقارب ٣٠ ٪ من الاطفال في بعض البلدان يولدون خارج نطاق الزواج !

## سكرتيرات برل نعراد الزوجات

عند الغربيين

نشرت مجلة حضارة الاسلام في المجلد الثاني ص ٣٦٤ مايلى :

طلبت جوزيبي الطلاق من زوجها في شهر العسل ، ووقفت تبكي أمام القاضي وهي تروي له قصتها ، قالت لقد احتفلنا بزواجنا في الاسبوع الماضي ، وقررنا ان نمضي شهر العسل على شاطئ البحر ، ولكنني صدمت في اليوم التالي عندما وجدت فتاة شقراء جميلة تشاركنا في شهر العسل ، لقد قال لي زوجي : « انها سكرتيره الخاصة وانه لا يستطيع أن يستغني عنها لحظة واحدة ! » ولم يكن ممكناً أن أحتمل وجود امرأة أخرى وهي تجلس أمام زوجي بالمايوه اليملي عليها خطاباته ، ويمضي معها نصف شهر عسلي أنا .. » وطلب القاضي من الزوج أن يختار بين الزوجة والسكرتيرة ، فخرج من المحكمة وهو يتأبط ذراع سكرتيره ! . .

### مول طائفة «المورمون»

نقل الاستاذ كرد علي في كتابه : الاسلام والحضارة العربية : ٣/١ عن غوستاف لوبون ما يلي :

« ان شيعة المورمون الاميركية القائلة بتعدد الزوجات لم يمنعها اعتقادها هذا من الارتقاء ، ومن منتحليها من يتزوج عشر نساء ، وقد كانت البروتستانت هناك حاربوها ابان ظهورها حرب اباداة وتدمير ، فهرب من دانوا بالمورمونية الى ولايات اخرى ، ونشأت لهم في خمسين سنة مدينة زاهرة وأسسوا بكدهم في ارض كانت قفراء محطلة مايغبطون عليه من الصناعات الراقية ، والزراعة المتقنة ، والمعامل والمصانع ، والمدن الزاهرة »

ولقد سئلت احدى نساء المورمون عن رايها في تعدد الزوجات فقالت : أفضل أن أكون المرأة العاشرة لرجل سام بمداركة علي ان أكوّن الزوجة الوحيدة لرجل متوسط .

ويقول الاستاذ جبيري وهو يقص ما شاهده في امريكا في كتابه « ارض السحر » :

أما المورمون فهم نصارى ولكنهم يعتقدون أن الكاثوليك والبروتستانت ليسوا نصارى في حقاقتهم ، فهم لا يمثلون النصرانية على النحو الذي اراده السيد المسيح ، وقد اجتمعت الى رجل من اكبر رجالهم ، وأخذ يقص علي حقيقة معتقداتهم ، وفي جملة ما قال لي :

اننا نؤمن بنبيكم محمد ﷺ فقلت له : هل استطيع اذا رجعت الى بلادي أن



أن أقول لهم هذا القول ؟ فتردد حينئذ دقيقة ، وأخذ يشرح لي معنى إيمانهم بأنبياء الديانات ، ولا بد لي أن أعترف في هذا المقام بأن صدي ضاق من الدخول في أمثال هذه الآمور . ولكنني أستطيع أن أقول وهو كل ما بقي في ذهني من شرح صاحبنا ، أنهم يقولون بتعدد الزوجات ، ولقد كان لقائهم « يونج Young » عشرون زوجة !.. ويتزوج الرجل منهم ثلاث أخوات ويجمع بينهم ، ويتزوج أمماً وبناتها ، وقد كانت الحكومة في الماضي ساكتة عن ذلك ، أما اليوم فقد منعت تعدد الزوجات ، فاضطر المورمون الى الاكتفاء بزوج واحدة ، ولكنهم في المبدأ لا يزالون يعتقدون بتعدد الزوجات ، ومعنى هذا أن الحكومة اذا سمحت لهم بهذا المبدأ عادوا اليه ، وقد قرأت مقالا في بعض المجلات الامريكية لرجل مورموني يشرح قصته ويقول :

عندي خمس زوجات ! ولماذا يعجب الناس من هذا الامر ؟ اذا سألنا كل أمريكي عن رأيه في النساء ، أفلا يشتهي ان يكون عنده أكثر من امرأة ؟ ! .. ( ص ١٧٧ ، ١٧٨ )

وقد صرح بهذه الحقيقة الكاتب الانجليزي الشهير « سومرست موم » حين قال :

قلما يوجد في الدنيا رجل يحب أن يقضي حياته مع امرأة واحدة . . . ( حضارة الاسلام ) السنة الأولى ، ص ٢٥٠ )

وقد علقت المجلة على ذلك بقولها : لماذا يشنعون اذاً على تعدد الزوجات في الاسلام ؟

واقول : إن الكاتب الانجليزي انما تحدث عن اخلاقه و اخلاق قومه الغربيين ، ولكننا نحن المسلمين عشنا قروناً طويلة ونعيش اليوم — في جماهيرنا الساحقة — بالقناعة بامرأة واحدة ، وأكثر الذين يعددون الزوجات وهم نسبة ضئيلة جداً في جماهيرنا لم يعددوا الشهوات الجنسية .

## رأى في تفسير آيات التعدد

للاستاذ الشيخ محمد المدني شيخ كلية الشريعة في جامعة الأزهر رأى في فهم الآيات التي تحدثت عن التعدد نوجزه فيما يلي : ملخصاً من رسالته بعنوان ( رأى جديد في تعدد الزوجات ) .

يرى الأستاذ ان الآية التي اباحت التعدد جاءت في صدد اليتيمات ، ومشروطة بالخوف من عدم العدل معهن ، واستنتج من ذلك ان التعدد المباح في الاسلام مشروط بشرطين :

١ - أن يكون له مبرر ، وقد كان هذا المبرر في القرآن الكريم الخوف من عدم العدل في شؤون اليتيمات وعدم قيام الأوصياء بما يجب لمن من رعاية ، وذلك أن مبادئ الاسلام تقتضي عدم الاختلاط بالاجنبيات ، وذلك قد يؤدي أن لا يختلط الوصي بالمرأة التي مات عنها زوجها او البنت التي مات أبوها ، خشية من الوقوع في الحرام ، مع أن مصالحتهن قد تقتضي الدخول عليهن وسؤالهن عما يحتجن اليه ، فأبيح له أن يتزوجهن انقاءً لهذا المحذور وبذلك أبيح تعدد الزوجات الى أربع .

هذا مبرر واحد ذكره القرآن ، ومثله مبررات الحروب التي تقني الرجال وتستبقي النساء .

٢ - أن يعرف من نفسه القدرة على العدل بين زوجاته .

هذان هما الشرطان اللذان يشترطهما القرآن لإباحة التعدد ، وهو يرى ان الشريعة لا تمنع « أن يعهد بظروف الناس في هذا الى هيئة رسمية أو قضائية وأن يقيد الناس في التعدد بحكم هذه الهيئة جوازاً أو منعاً » .

ثم يقول : « وليس ذلك من باب تحريم المباح ، فان الذي معنا مباح بشرطين : أحدهما أن يكون له مبرر وداع شريف معترف به شرعاً ، والآخر أن لا يؤدي التعدد الى الجور وعدم العدل ، فولي الامر لا يقول : أحرّم ما أحله الله ، وأمنع ما أباحه ، ولكن يقول : أراقب تحقق الشرطين اللذين قيد الله بهما هذه الاباحة ، لئلا يقع من عدم تحققهما ضرر يكرهه الله ولا يأذن به ، فهو بذلك خادم للحكم الشرعي لا معطل له <sup>(١)</sup> » .

هذا خلاصة رأيه ، وهو يرى أن بإمكان أي هيئة رسمية أو قضائية ان تتأكد من استطاعته العدل بين الزوجات ، ونحن لا نزال على رأينا الذي ذكرناه في بحث التعدد أنه من المستحيل أن تحكم هيئة أو أناس بما سيكون عليه الزوج في المستقبل من عدل بين الزوجات أو عدم عدل بينهما ، لأن هذا أمر نفسي متغير ، فقد يكون فيما مضى من عمره متخلقاً بخلق العدل ، ولكنه لا يكون كذلك في المستقبل ، وبخاصة أن من يتزوج ثانية — مهما كانت الاسباب والمبررات — ستكون أحب الى قلبه من الاولى وأثر عنده منها ، وهذا الإيثار في الحب يستلزم غالباً تفضيل الثانية على الاولى في الرعاية والعناية ، فالقضية قضية خلق يحاسبه الله عليه ، لا قضية عمل تحكم المحكمة بوجوده أو عدمه .

### تناقص عدد النائبات في البرلمانات الغربية

جاء في كتاب « فتاة الشرق في حضارة الغرب » للاستاذ البحاتة محمد جميل بيهم مايلي :

« كان عدد الممثلات الأمريكيات في مجلسي النواب والشيوخ سنة ١٩٢٦ يبلغ ١٠٨ امرأة ، ثم تصاعد هذا العدد في الانتخابات اللاحقة إلى ١٣١ امرأة ، ولكن الزهد الذي استحوذ من بعد على نساء الولايات المتحدة في هذه الناحية جعل هذا العدد يتراجع حتى لم يبق في الكونجرس الأمريكي الآن إلا تسع نائبات فقط على ما قرأت ! »

### من فوائد استفال المرأة بالسياسة !..

نشرت مجلة « حضارة الإسلام » في عددها الثاني للسنة الثانية بتاريخ صفر ١٣٨١ وتموز ١٩٦١ مايلي :

لجأ الحزب الاشتراكي الياباني المعارض الى وسيلة جديدة للدعاية الانتخابية ، فقد أعلن أنه سيبيع أحمر الشفاه وأنواع الكريم وأدوات الزينة بالتخفيض للنائبات اليابانيات ، وذلك لمحاولة كسب أصواتهن إلى جانبه في الانتخابات !..



## أقوال الغربيين في المساواة

يقول ول ديورانت مؤلف قصة الحضارة :

إن المرأة التي تحررت من عشرات الواجبات المنزلية ، ونزات فخوراً الى ميدان العمل بجانب الرجل ، في الدكان والمكتب ، قد اكتسبت عاداته ، وأفكاره ، وتصرفاته ، ودخنت سجائره ، ولبست بنطلونه ...

ونشرت الأهرام ١٩٥٥/٤/٣٠ مايلي :

كل مظهر من مظاهر الحياة يجافي المساواة ، فالمساواة التي لا تقوم إلا نظراً ، هي عنصر من عناصر الكمال ، وهل للكمال أثر في أحداث الحياة ؟

المرأة تطلب مساواتها بالرجل في الحقوق ، ويهيب بها « جول لميتو » ان لا تشبه بالرجل اذا أرادت أن تكون مساوية له ، بل أن تمعن في الانوثة .

وقال : على المرأة أن تتزوج حديثة السن - إذا استطاعت - وأن تكره الحياة الحالية من الجد ، وأن تكون لها أولاد وألاً تشفق من ارضاعهم ، لأن اداء الواجبات الطبيعية عن طواعية يتحول الى سعادة ، وأن تحب اولادها مرضاة لهم ، لا مرضاة لها ، وألاً تصرفها عن العمل ، وأن تجعل منهم رجالاً ، حينئذ تزداد المرأة سلطاناً ، فتحتل في المجتمع مرتبة أعلى من المرتبة التي قد ترتقي اليها بحكم القانون ، وحينئذ لا تكون المرأة مساوية للرجل ، بل تكون أرفع منه ، ذلك ما يطلب الرجل من المرأة ، فلا عجب أن يكون أحب الرجال اليها أشدهم مقاومة لمطالبها بحقوقها<sup>(١)</sup> .

---

(١) نقلاً عن كتاب « الاسلام والاسرة » .

وقال « غوستاف لوبون » في كتابه « سر تطور الأمم » :  
وباسمه ( باسم مذهب المساواة ) قامت المرأة تطلب المساواة بالرجل في  
في الحقوق وفي التربية ، وقد نسيت ما بين النوعين من الفروق العظيمة في القوة  
العاقلة ! وهي اذا فازت بمطلبها جعلت الاوروبي رجلاً من الرُّحْل لا يعرف له  
بيتاً يؤويه ولا عائلة يسكن اليها ..

أقول : كتب لوبون هذا الكلام منذ ثمانين عاماً تقريباً . وقد تحقق ما قاله  
عن البيت الاوروبي الى حد كبير كما يشهد بذلك الأقوال والاحصاءات التي  
ذكرناها في هذه الملاحق .

ومن طريف ما نقلته الصحف في هذا الموضوع ، ما نشرته جريدة الايام  
الدمشقية في تاريخ ٢٠ شعبان ١٣٨٢ الموافق ١٥ من كانون الثاني ١٩٦٢  
تحت عنوان « مع الناس » :

قال المعلق البريطاني « كونيتن كرو » : كثيراً ما يختلط علينا الامر في  
بريطانيا ، فلا ندري : هل طابور الدراجات البخارية المقبل من بعيد هو طابور  
نسوان ، أو رجال !! فجميعهم شعورهم قصيرة ، وكلهم يرتدون السويترو  
والبنطلون القصير ويدخنون ، وسبحان من قلب رجال العصر الى نساء ،  
ونساءهم الى رجال !!

### تحرر المرأة الغربية

نشرت مجلة « حضارة الإسلام » في ص ٤٩١ من المجلد الثاني :  
سئل عدد كبير من اعتادوا زيارة لندن من الأجانب ، عما طرأ على المرأة  
الانجليزية من تغير في نصف القرن الأخير ، والسؤال وجه من إحدى المجلات  
لمن تجاوزوا طبعاً الخمسين من العمر ، وقد ثبت من اجاباتهم أن أبرز مظاهر هذا  
التغير ، هو أن الانجليزية اندفعت وراء الحصول على حريتها حتى وصلت الى  
ما يسمى الى الحرية ، فهي تحاول أن تثبت للرجل أنها ليست أقل منه في شيء ،  
ولهذا تأبى أن تستعين به في شيء !! ..

وأصبح من المألوف في إنجلترا أن تمتنع الزوجة عند عقد قرانها عن أن  
تقسم القسم التقليدي : « أقسم أن أكون مطيعة لزوجي » لأنها ترفض أن  
تتقيد بهذه الطاعة ، وهو ما لم يحدث في أية دولة من دول أوروبا ..

## آراء المفكرين العربيين

### في ضرر استغلال المرأة

قال العلامة الانجليزي « سامويل سمايلس » وهو من أركان النهضة الانجليزية :  
« إن النظام الذي يقضي بتشغيل المرأة في المعامل معها نشأ عنه من الثروة  
للبلاد فان نتيجته كانت هادمة لبناء الحياة المنزلية ، لانه هاجم هيكل المنزل ،  
وقوض أركان الأسرة ، ومزق الروابط الاجتماعية ، فانه بسلبه الزوجة من  
زوجها والأولاد من أقاربهم ، صار بنوع خاص لانتيجة له إلا تسفيل اخلاق  
المرأة ، إذ وظيفة المرأة الحقيقية هي القيام بالواجبات المنزلية مثل ترتيب مسكنها  
وتربية أولادها والاقتصاد في وسائل معيشتها ، مع القيام بالاحتياجات البيتية ،  
ولكن المعامل تسلبها من كل هذه الواجبات بحيث أصبحت المنازل غير منازل ،  
وأضحى الأولاد تشب على عدم التربية ، وتلقى في زوايا الإهمال ، وطففت  
الحبة الزوجية ، وخرجت المرأة عن كونها الزوجة الطريفة والقرينة المحبة للرجل ،  
وصارت زميلته في العمل والمشاق ، وباتت معرضة للتأثيرات التي تمحو غالباً  
التواضع الفكري والأخلاقي الذي عليه مدار حفظ الفضيلة »<sup>(١)</sup>.

---

(١) دائرة معارف فريد وجدي : ٦٣٩/٨ .



## تبرص الغربيين من نتائج عمل المرأة خارج بيتها

نشرت جريدة الأخبار القاهرية بتاريخ ١٩٥٣/٣/٨ :

أذاعت باحثة انجليزية - أخيراً - بعد استفتاء أجرته بين ثمانمائة امرأة عاملة :  
إن المرأة ينقصها الطموح ، وأن ذلك هو سبب تفوق الرجل عليها في ميدان  
الأعمال ثم قالت هذه الباحثة :  
إن المرأة العاملة تشغلها أمورها الشخصية فقط ، فهي تعني بملابسها وتصفيف  
شعرها .

وفي تاريخ ١٩٥٣/٣/٩ نشرت الجريدة المذكورة مقالاً للاستاذ علي أمين  
قال فيه :

كنت دائماً من انصار اشتراك المرأة في الحياة العامة ، وكنت أنادي أن  
على الزوجة أن تبحث عن عمل تكسب منه حتى تضاعف دخل الأسرة ، وترفع  
مستوى المعيشة في البلاد ، ولكي قرأت اليوم في جريدة « الايفنج ستاندارد »  
مبحثاً للدكتورة « ايدا ايلين » بينت فيه أن سبب الازمات العائلية في  
أمريكا ، وسر كثرة الجرائم في المجتمع ، هو أن الزوجة تركت بيتها لتضاعف  
دخل الأسرة . فزاد الدخل ، وانخفض مستوى الاخلاق .

وتنادي الجبهة الامريكية ( المذكورة ) بضرورة عودة الامهات فوراً  
الى البيت . حتى تعود للأخلاق حرمتها . وللأبناء والاولاد الرعاية التي  
حرمتهم منها رغبة الام في أن ترفع مستواهم الاقتصادي .

وقالت الدكتورة « ايلين » : إن التجارب أثبتت أن عودة المرأة الى  
الحريم ، هو الطريقة الوحيدة لانقاذ الجيل الجديد من التدهور الذي يسير فيه .

ثم قال علي أمين : ولا شك أن غياب الأم عن بيتها قد أثر تأثيراً خطيراً على النشء الحديث ، وهدم التقاليد التي كانت تعتمد عليها الأسرة ، ولكن هل معنى هذا أن تعود المرأة الى سجنها القديم ؟ وهل يمكن للمرأة التي ذاق طعم الحياة العامة « أن تعود الى المطبخ ؟ ونقضي وقتها في تقشير البطاطس وجلي الصحنون (١) ؟

أقول : بعد الاعتراف بخطورة مغادرة المرأة بيتها للعمل ، على الأسرة والمجتمع ، أي معنى يبقى لاستنكار عودتها الى المطبخ ؟ إن الاعتراف السابق هو حكم العقل ، والتساؤل الأخير هو الحياء العاطفة ؟ والمجتمعات لا تبني على العواطف الهوجاء !..

ثم من الذي قال : إن عمل المرأة في بيتها هو تقشير البطاطس وغسل الصحنون ؟ لو كان الأمر كذلك لأغنى عنها أي طبّاخ أو طبّاخة ؟ أهكذا تُسَيِّقُون رسالة المرأة الى هذا الحد ؟ هل الخطر الذي تعترفون به على الأسرة والمجتمع ، هو عدم وجود امرأة في البيت تقشر البطاطا وتغسل الصحنون ؟ أم هو عدم وجود زوجة تشرف على البيت ، وأم تعني بتربية الأطفال ؟ ثم أي عاقل يعرف خطورة رسالة المرأة في البيت ، يعتبر تفرغها لأداء هذا الواجب سجنًا ؟ فلم لا نقول إن الموظف الممنوع من ترك وظيفته ليعمل ويكتسب يعتبر في ديوانه في الوظيفة سجنًا ؟ !

ونشرت جريدة الأهرام تحت عنوان « مع المرأة » وتحورها سيدة :  
لنهم في إنجلترا طعنوا في المرأة العاملة في أنوثتها ، بعد أن عجزوا عن ردها عن العمل ، وأقاموا استفاء بين عدد كبير من الرجال من مختلف الطبقات لمعرفة رأيهم في أهم الصفات التي تعبر عن أنوثة المرأة ، وادعوا أن نتيجة الاستفتاء كانت كالآتي :

---

(١) من كتاب « الإسلام والأسرة » للاستاذ معوض عوض ابراهيم .

١ - طبقة العمال قالت : إن الأنوثة تبرز في الفتاة التي تتدلل وتمتع في نفس الوقت ، فتفر من الرجل إن قرب منها ، وإذا ابتعد عنها عادت من نفسها قبل ضياع الفرصة !

٢ - واتفق الفنانون على أن الفتاة الهادئة ، هي الأكثر أنوثة ، لأنها توحى بالضعف ، والضعف هو الانوثة .

٣ - أما الموظفون والطلبة الجامعيون الذين هم أكثر احتسكا كالأمرأة ، فقد اتفقوا على أن الانوثة لا تتمتع بها إلا المرأة التي تجلس في بيتها ، حيث ترضى أولادها بنفسها ، وتقوم بجميع أعمال المنزل ، أما المرأة العاملة فهي مجردة نهائياً من الانوثة ، وكان هذا رأي الأغلبية هناك .

ثم قالت المحررة نفسها في باب « مع المرأة » في عدد آخر : محاولة هدم المرأة العاملة انتقلت هذا الأسبوع من إنجلترا إلى أمريكا . فقد اجتمع أعضاء الكونغرس الأمريكي لمناقشة موضوع منع الأم التي لديها أطفال من الاشتغال معها كلفها ذلك .

قال عضو منهم في تبريره للمنع : إن اشتغال الأمهات يسبب مشكلات إجتماعية واقتصادية لأحضر لها .

وقال آخر : إن الله عندما منح المرأة ميزة إنجاب الأولاد لم يطلب منها أن تتركهم لتعمل في الخارج ، بل جعل مهمتها البقاء في المنزل لرعاية هؤلاء الأطفال .

وقال ثالث : إن المرأة تستطيع أن تخدم الدولة حقاً ، إذا بقيت في البيت الذي هو كيان الأسرة .

وقال رابع : إنه لمن الواجب اتخاذ قرار سريع بمنع المرأة التي لديها أطفال دون الثامنة من العمل .

وقال خامس : إن الأم كالفيتامين ، إذا حرم الأولاد منها ، مرضوا وماتوا .

واتفقوا في النهاية على السماح للمرأة بالتعليم حتى تفيد اولادها مستقبلاً ،  
اما العمل فلا .

ثم أخذت هذه المحررة تهاجم هذه الآراء ، وتزعم انها ليست اكثر من  
غيرة من الرجل لمنافسة المرأة له في العمل .

واعلنت في عدد آخر من الاهرام هزيمتها في مهاجمة القائلين بمنع المرأة من  
العمل فقالت :

توليت المرافعة في قضية خاسرة ، ودافعت عن مكانة المرأة العاملة وانوثتها ،  
ولكن يبدو انني سأكف عن مرافعتي بعد ان تبينت اني خسرت القضية بهذا  
الجواب الذي وصلني من واحدة منا ، صاحبة سيدة ، تشغل مركزاً محترماً ،  
وتعمل من خمس وعشرين سنة ! تقول لي بالحرف الواحد :

« إما انك تحددين نفسك ، وإما انك مازلت في اول سنوات العمل ، إن  
الرجال على حق فيما يقولون .. فالمرأة العاملة تفقد انوثتها فعلاً بالعمل ، وقد  
يدهشك انني اتمنى بعد ان أمضيت مدة طويلة في العمل الماضي ، واسهر أن  
غيري كثيرات يشاركنني هذا التمني — ان لا اخرج من بيتي ، وان لا اترك  
اولادي صباح كل يوم لأذهب إلى مكنتي ، ولكنني اعمل واشقى ، لا أفقد  
انوثتي فعلاً في سبيل العند ( العناد ) انني مثلك أخشى ان يقول الرجال إننا  
تراجعنا عن ميدان العمل وفشلنا ، ولذلك فأنا وغيري نضحى بأنفسنا لكي  
نغيظ الرجال ، قولي الحقيقة : إن المرأة مهما تقدمت في عملها ، فهي لا تحب  
ان تصبح رجلاً .. بل تتمنى ان تتمتع بانوثتها إلى اقصى حد ، حالة واحدة  
تتمنى فيها المرأة ان تعمل ، عندما يكبر الاولاد ، ويذهب كل منهم الى  
حال سبيله ، وفي هذه الحالة تستشعر رغبة شديدة في العمل إذ لم يعد هناك  
ما يذكرها بانوثتها ، إنها تعود الى العمل بإحساس الرجل لا بإحساس المرأة »<sup>(١)</sup>.

---

(١) عن الإسلام والأسرة : ص ٣٧ — ٣٩ .



### الزواج يهدد النظام المدرسي

في مجلة حضارة الإسلام ، المجلد الثاني ص ١٠١ مايلى :  
انزعجت السلطات التعليمية في سكو تلاندا بسبب موجة الزواج التي تعصف  
بالمدرسات فقد تبين انه خلال عام ١٩٦٠ عينت ١٥٦٣ مدرسة في سكو تلاندا  
وفي نهاية العام الدراسي تركت الف منهن الوظيفة للزواج ، وقالت السلطات :  
إن الزواج يهدد النظام المدرسي .

أقول : هذه هي طبيعة المرأة كما خلقها الله لا تجد اغلى عندها من الامومة  
وحياة البيت ، فكل اخراج لها عن هذه الفطرة مصادمة للطبيعة ، وتعذيب  
للمرأة ، وإخلال بالمجتمع ، فإذا جاز ان تمارس التدريس للاطفال والانات ، فأني  
مبرر لإخراجها عن طبيعتها وتعريضها للعذاب في غير ما تقتضيه مصلحة الاسرة  
وتبيحه شرائع الله ؟

### الهاربون من زواجهم

في مجلة حضارة الإسلام ص ٩٦٠ من المجلد الثاني :  
أعلنت اليوم هيئة مقرها بنيويورك وعملها البحث عن الزوجات أو الاثراج  
الهاربين من بيوتهم ، أنه قد اتضح من العمليات التي قامت بها في عام ١٩٥٢  
أن في الولايات المتحدة سبعين الف زوج هارب من زوجته مقابل ١٥ زوجة  
فقط هاربات من أزواجهن .

## أثر استغلال المرأة

### في انتشار البطالة

قالت محرومة « مع المرأة » في اهرام ١٩/١٠/١٩٦٠ :  
بدأ الرجال في امريكا يخشون اكتساح المرأة لجميع ميادين العمل بشكل يهددهم بالبطالة ، فقد دلت الإحصاءات الاخيرة على ان هناك ٢٤ مليون امرأة عاملة نظامية ، علاوة على السيدات اللاتي يعملن بصفة غير منتظمة او غير رسمية وبذلك تصبح نسبتهن ثلث عدد العاملين ، ولوحظ ان نسبة العاملات ترتفع بشكل مخيف جداً في كل عام حتى تنبأ الإحصائيون باكتساح المرأة في خلال سنوات قليلة جداً .

وقد بدأت المرأة العاملة في امريكا تهدد نقابات العمال تهديدات صريحة إذا لم تلب لها جميع رغباتها ، وفعلاً بدأت نقابات العمال تعطيها امتيازات جديدة لتوفر لها الراحة الكاملة في العمل وتمكنها — في الوقت نفسه — من القيام بواجباتها الاخرى في البيت كزوجة وأم .

## ندامة النساء في الغرب

### على استنفالهن خارج المنزل

جاء في كتاب « فتاة الشرق في حضارة الغرب » للاستاذ محمد جميل بيهم :  
وجدير بالذكر الإشارة الى انه حتى النساء اللواتي قضى عليهن الزمان بمغادرة  
المنزل وراء الكسب ، غلب عليهن الاسى والندامة لهذا المصير ، واكبر دليل  
على ذلك الاستفتاء الذي قام به معهد غالوب في امريكا من مدة قريبة - وهو  
معهد مهمته الاستفتاءات العامة لتحديد اتجاهات الرأي العام - قام باستفتاء  
عام في جميع الاوساط في الولايات المتحدة بصدد تعيين رأي النساء الكاسبات  
في صدد العمل ، واذا هو ينشر الخلاصة الآتية :  
« إن المرأة متعبة الآن ، ويفضل ٦٥٪ من نساء امريكا العودة الى منازلهن  
كانت المرأة تتوهم انها بلغت امنية العمل ، اما اليوم ، وقد أدمت عثرات  
الطريق قدمها ، واستنزفت الجهود قواها ، فإنها تود الرجوع الى عشاها والتفرغ  
لإحتضان فراخها . »

### المرأة الغربية تفضل الزواج على العمل

ذكرت محورة باب « مع المرأة » في اهرام ١٩٦٠/١٢/٢١ تحت عنوان:  
« الإحصائيات أثبتت ان المرأة تفضل النجاح في زواجها عن النجاح في عملها » مايلي :

« في المانيا اجريت احصائيات ضخمة بين السيدات اللاتي يملكن المراكز الكبيرة في الشركات والمصالح ، وسئلت كل واحدة : هل تفضل نجاحها في العمل ؟ ام نجاحها في الحياة الزوجية ؟

ومن الغريب جداً ان الإجابات كانت واحدة بدون استثناء ! فقد اجابت كل سيدة متزوجة بأنها تفضل النجاح في حياتها الزوجية على النجاح في عملها ، وانها مستعدة للتضحية بعملها ومركزها الكبير ، ولا يمكن ان تضحي ببيتها وزوجها واولادها .

واجابت مجموعة كبيرة من السيدات غير المتزوجات : بأنهن كن يفضلن الزواج ، مع البقاء في مراكز صغيرة جداً ، وتقاضي مرتبات ضئيلة جداً بدلاً من الوصول إلى هذه المراكز المرموقة بدون زواج ، فقد تبين لهن ان النجاح في العمل لم يعطهن الاستقرار والسعادة الحقيقية التي تتمناها كل واحدة لنفسها (١) !.

---

(١) نقلاً عن كتاب « الأسلام والأسرة » ص ٤٣ ، ٤٤ .



كاتب غربي يؤيد نزع المرأة لسؤره البيوت وانفاق الزوج عليها

ويؤكد ان ما نقوم به المرأة في البيوت اضمن منه المال

نشرت جريدة « الايام » الدمشقية في احد اعدادها الصادرة في آب ( اغسطس ) ١٩٦٢ خلاصة مقال عربي السيد سعيد م. عودة عن احدى المجلات الغربية واليك هذا المقال :

يقول الكاتب في بحثه :

« ماهي الدوافع والقوى التي تدفعنا الى الزواج باعتباره طريقاً للحياة؟  
ان اول تجربة للانسان في حياته هي اندماجه في مجتمع صغير ووحدة خاصة هي العائلة ، وهذا المجتمع الصغير المؤلف من بعض الافراد والذي كان نتيجة للزواج يمثل المهد الاول « لطبيعة الاجتماع » فهذه الحياة العائلية التي يولد فيها الإنسان اول حياة اجتماعية يراها ويعرفها .

وقد لانستطيع ان ندرك الطابع الذي تطبعه الحياة العائلية في نفوسنا ، ولكننا نصبح متأثرين ، تأثراً كبيراً قبل ان نتعلم بفترة طويلة ما يمكن ان يحل محله ، فإذا جاء الوقت للتفكير فيه ، فإن فكرة تكوين الاسرة تبتدو امام انظارنا مسألة طبيعية وصحيحة وواجبة ، لاننا نريد ان نصبح كأبائنا وامهاتنا ، فما نكاد نبلغ سن الرشد حتى نبدأ في الإعراب عن رغبتنا في تأسيس العلاقة الاجتماعية التي عرفناها .. وهي العائلة .

والذي لامراء فيه ان اغلب الاسباب التي نقدمها للاجابة على سؤالنا :

— لماذا نتزوج ؟ إننا هي اسباب تأتي بعد التفكير ، بالزواج ، وما من واحد يقول انه طبع بهذا الطابع العائلي منذ نشأته ، وانه يفعل ذلك بضغط العادة فيؤلف اسرة خاصة به . وبدلاً من ذكر هذه الاسباب الراسخة في اعماق نفوسنا فإننا نكتشف قبل أن يتم الزواج كل مزايا الزواج ونذكرها كأسباب واقعة للزواج . على اننا نقول في أن ندرك أن هذا الاكتشاف لم يكن نتيجة تفكيرنا الشخصي في هذا الموضوع ، بل هو في الواقع ثمرة من ثمرات ثقافتنا الاجتماعية ، والنساء أكثر حساسية من الرجال في الشعور لكل ضروب الضغط الاجتماعي .

وعلى الرغم من التحرر المزعوم الذي تتشدد به المرأة . فإن الغالبية الساحقة من النساء خلقن ليكون ربات دور ، وعلى الرغم من ان عدد النساء الباحثات عن أعمال هن خارج الدور يزداد يوماً بعد يوم ، فإن المرأة تفضل الزوج على العشيق ، لأن الزوج يستطيع أن يقدم لها الضمان الاقتصادي والحب معا ، أما العشيق فلا يقدم لها الا الحب وحده . ومن أجل البناء الاقتصادي للمجتمع ، ورسوخ قدم الرجال في هذه الناحية ، فإن النساء يفضلن الزواج لا بقوة ضغط العادة وحدها ، بل لحاجتهن للضمان الاقتصادي كذلك . والمرأة التي تتزوج تملو مكانتها علواً فعلياً ، وهذا عامل يجب أن لا يغفل فإنها تصبح بعد الزواج ربة بيت خاص بها ، وبعد أن كانت مسؤولة أمام والديها ، فإنها تصبح وهي تدير بيتها تبعاً لرغباتها الشخصية وتحس الى جانب ذلك أنها أصبحت عاملاً في المجتمع .

والزواج يمنح المرأة رجلاً عاطفياً خفياً يضاف الى شعورها باستقلالها ، فالمرأة بحكم الزواج أصبحت مهيمنة على سلوك زوجها وهذه خطوة واسعة نحو النضج الحقيقي .

وفي بنائنا الاجتماعي الحالي لا يطلب من المرأة شيء أكثر من أن تبلغ وأن تكون قادرة على التماسل .

وليست دوافع الرجال للزواج بأكثر من دوافع النساء ولا يجني الرجال من الزواج أقل مما تجنيه النساء . ومن الخطأ الكبير أن يقال إن الرجل بما ينفقه من ايراده على الدار هو العائل الوحيد للأسرة . فالمرأة تؤدي عملاً كذلك ، ولو قومت الاعمال التي تقوم بها في الدار بالمال ، لا ربي أجرها في كثير من الحالات على ما ينفقه الرجل !

وفي حالة الزواج يجد الانسان شخصاً آخر يعني بالكثير من حاجاته ولوازمه ، ولا ريب ان المرء يستطيع ان يجد كثيرين يؤدون هذه الحاجات ، ولكن هناك ثمرات احسن وافضل حين نجد شخصاً واحداً يؤدي كل هذه المهام في عناية خاصة ، ومثل هذا الشخص يوفر علينا عناء البحث من حين الى حين ، عن الاشخاص الذين يستطيعون اداء هذه المهام ، ويوفر علينا العناء واضطراب الاعصاب اللذين نعانيهما من امثال هؤلاء الاشخاص العديدين المتغيرين .

والزوج يخلق مجتمعاً دائماً ويطرد الوحدة من الدار ، فثم من نستطيع ان نتحدث اليه ، وان نضع معه خطط المستقبل ، وهذا الاجتماع بين اثنين من خير نعم الزواج ، لانه من العسير على المرء أن يشق طريقه وحيداً في الحياة ..

والوحدة شر مستطير لبني الانسان ، ومن اخطر امراض الانسانية ، ومن آثارها تلك الاعراض المفجعة : مثل الشك والتردد والخوف وفقدان الثقة بالنفس ، والضعف والملل الدائمين وشروذ الذهن ، اما مساهمة الرجل والمرأة في الزواج ، فانها تتيح لكليهما الاستمتاع بالحياة ومسراتها

ان الزواج يقدم للانسان الفرصة للتخلص من ضروب التظاهر والادعاء ، فيطلق نفسه على سجيته ويستمتع بالاعجاب والحب ..

وليس ثم مخلص لنا من آلام الوحدة واولعائها بغير الزواج .

## اضطراب الحياة العائلية في الغرب

### نتيجة لاستقلال المرأة

ونشرت « الايام » الدمشقية في آب ١٩٦٢ ترجمة المقال التالي عن احدى المجلات الالمانية :

كانت المرأة الالمانية في الماضي تفتش عن افقتها وتبحث عن رحلات الصيد والمغامرة ، وتعتنى بانجاب الاطفال وتربيتهم ، الا ان تغييراً كبيراً طرأ على حياتها اليوم ، فأضحى مهما الاول ان تعمل من أجل كسب المال وجمعه ، بغض النظر عن حاجتها اليه او عدمها ، فكثيرات أولئك اللاتي يعملن من أجل شراء سيارة فواكسواغن !، وقد عبر وزير العائلة الالمانى «فرانز جوزيف وير ميلنغ» عن ذلك بدهشة قائلاً : ان المرأة الالمانية اصبحت اليوم تفضل ان تحصل على سيارة فواكسواغن ( تستعمل للمرة الثانية ) على ان تنجب طفلاً ثانياً . . !

ففي العاصمة ( بون ) تجد النساء يقمن بأعمال كثيرة منها - الحلاقة - سوق السيارات - قطع التذاكر - بيع اللحوم - اعمال البوليس . . الخ . وقد بلغ عدد النساء في اثنتين وعشرين مهنة - نسبة تفوق نسبة الرجال ، كما تسيطر المرأة - كذا - على مهنة من اصل كل خمس مهنة .

وتقول المجلة الالمانية التي نشرت هذا التقرير : ولا تعمل المرأة بسبب حاجتها للمال ، فإن ١٣٪ من النساء يحتجن للمال الذي يحصلن عليه من وراء كدحهم ، و ٨٧٪ منهن مدفوعات بالرغبة في منافسة الرجل !



وتضيف المجلة قائلة : « وقد تسببت هذه النزعة في خلق المشاكل العائلية ،  
فازدادت نسبة الطلاق ازدياداً مريعاً ، وتناقص عدد الاطفال تبعاً لرغبة المرأة  
في تجنب الارهاق بالتربية والاهتمام بشؤون المنزل .  
وفي هذا الجو تعود المرأة لتتذكر الايام القديمة التي لم يكن الرجل فيها  
ملك سيارة ، ولكنه كان يملك المحبة والعطف والهدوء » .

## - ٢٨ -

### اعلمن الحرب على المرأة العاملة

وجاء في مجلة « حضارة الإسلام » مايلي :

تجددت الحملات في انكسار على المرأة العاملة فلقد تقدم بعض الاعضاء في  
مجلس العموم البريطاني باقتراح بالغاء العلاوات التي تضاف الى مرتبات المرأة  
المتزوجة مادامت تحصل عليها من مرتب زوجها ، واكثر من هذا ، اقترحوا  
عدم قبول طلب المرأة المتزوجة للعمل الا بعد الاكتفاء بالرجل اولاً ، لآن  
توظيف النساء أدى الى بطلالة قسم كبير من الرجال .

### أثر حرية المرأة على الاخلاق

نشرت مجلة « الفتح » في عددها الصادر ٢٢ من المحرم ١٣٣٦ الموافق ٢١ يوليو ١٩٢٧ كلمة للفيلسوف الالماني شوبنهاور جاء فيها :  
« اتركوا للمرأة حريتها المطلقة كاملة بدون رقيب ، ثم قابلوني بعد عام  
لتروا النتيجة ، ولا تنسوا انكم ستوثقون معي للفضيلة والعفة والادب ، واذا  
مت فقولوا : أخطأ أو أصاب كبد الحقيقة » ( ص ٥١ )

### محاولات الحد من تبرج المرأة في اوربا

ونشرت ايضاً في عددها الصادر بتاريخ ٢٧ المحرم ١٣٤٨ / ٤ يولييه ١٩٢٩  
ص ٣٩ ما يلي :  
نشر في مقطم الثلاثاء ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٩ بين تلغرافاته الخصوصية خبراً  
بهذا النص :

« جاء في تلغراف من روما أن اللجنة التي عهد اليها مراقبة ملابس الحشمة  
للنساء قررت ان يكون الفستان مزدوجاً ، وأن لا يكون شفافاً ، ولا  
لاصقاً بالجسم ، ولا قصيراً جداً ، ويجب أن تغطي الاكمام الكواع  
ويجب ان يكون طول فستان الفتاة الى الركبتين ، وأن يصل فستان  
المتزوجات والاوانس إلى ما تحت الركبة بكثير ، ويحظر عليهن الجوارب  
الشفافة او التي يكون لونها محاكياً للون الجسم »

### منهج المرأة الغربية الى حياة الاسرة

نشرت مجلة « حضارة الاسلام » في عددها الاول للسنة الثانية بتاريخ المحرم ١٣٨١ حزيران ١٩٦١ ما يلي :

روجعت ١٨٠٠ أغنية شعبية صدرت في امريكا فيما بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٠ لمعرفة اكثر هذه الاغنيات نجاحاً وأبعدها مدى ، وقد تبين أن المال من الاغنيات الخفيفة التي راجت رواجاً كبيراً جعل هذه الاغنيات لا تأتي في المقدمة ، بينما يدفع الحنين الى حياة الاسرة والأم وأيام الطفولة وهي الاشياء التي حرم منها الامير كيون الى تفضيل الاغاني التي تصور هذه الآمال المفقودة .

### مسئلة الجيل الجديد في الغرب

قالت مجلة حضارة الاسلام في المجلد الثاني ص ٣٦٥ :

تقوم حرب شعواء ضد المدارس الداخلية للبنات في امريكا ، وذلك بعد ان اثبتت الاحصائيات والاستفتاءات ان البنات في المدارس الداخلية يعانين متاعب نفسية وانحرافات لا حصر لها بسبب ابتعادهن عن جو الاسرة ، وطالب علماء النفس بالغاء المدارس الداخلية بامريكا فوراً وقالوا : إن الأمهات اللاتي يضطرون الى ارسال بناتهن الى مدارس داخلية يجب ان يبحثن عن اي حل آخر غير المدارس الداخلية .

واكد علماء النفس هؤلاء ان علاج هذه المشكلة جذريا لا يمكن ان يتم إلا بعناية الأمهات ببناتهن ، واشرفهن المباشر على تربيتهم . لان كل بنت تصارح أمها بمشكلاتها ، فاذا كانت البنت بعيدة عن أمها انطوت على نفسها ، ونجم عن ذلك انحراف خطير ..

فالعلاج الحق أن تعود الأم إلى بيتها .. الى ابنائها وبناتها .

## المرأة في الحضارة الغربية

نشرت مجلة « حضارة الاسلام » التي تصدر في دمشق ، في العدد الاول من السنة الثانية بتاريخ المحرم ١٣٨١ حزيران ١٩٦١ مايلي :

اصدرت احدى المؤسسات الامريكية منشوراً تحرم فيه على الموظفات لبس الفساتين القصيرة جاء فيه : « محظور ان تكون ركبنا العاملات بالمؤسسة عاريتين ومن جالسات الى مكاتبهن » وقد ثارت ثائرة الجمعيات النسائية هناك لهذا القرار ، وبعثت احداها لادارة المؤسسة تقول : « إن هذا امر تعسفي .. وثقوا ان جو العمل سوف تنقصه متعة كبيرة اذا لم تكن الركبتان مرتبتين ! .. »

وجاء في العدد نفسه مايلي :

بلغ عدد سرقات المتاجر الكبيرة في انجلترا خلال العام الماضي ( ١٩٦٠ ) نحو ٣٤١٩٤ سرقة ، هذا عدا الحالات التي لم تبلغ لادارة البوليس ، والغريب ان ٦٠٪ من هذه السرقات ارتكبتها نساء جاوزن سن البلوغ ، و ٣٠٪ ارتكبتها ذكور اقل من السابعة عشرة ، وتقول الاحصائيات ان كل السارقات من النساء لم يكن في حاجة للدال ! ..

وجاء في المجلد الثاني ص ٤٩٠ من المجلة المذكورة :

عندما زار وفد المغتربين العرب سورية جرت محادثة صحفية بين احد الصحفيين في دمشق واحدى المغتربات حول المرأة ، فكان مما قالته المغتربة عن الحياة في الغرب وعن المرأة فيها ، بعد ان تنهدت ألماً وحرقة :

ليت رحلتنا تدوم ، اوليت البقاء يكتب لي هنا ، وأشارت بيدها الى البعيد وتابعت :



هناك .. حيث نقيم ، بعيداً ، بعيداً .. حركة وضجيج ، ومادة ، وسرعة ،  
وتعائش غير انساني ، كل انسان يريد ان يفهم الدنيا كسباً ، وأن ينتهبها لذة ،  
وان يسيطر عليها نفوذاً ، وما اصعب الحياة الصاخبة ، وما أحلى ان يعيش  
الانسان في حدود إنسانيته ، يفعل ما يرى أنه بحاجة اليه تابعاً من ذاته ، ويعمل  
ما يريد بدافع من حسه وحاجته .. وما أخجل ان يندفع الانسان وراء التيار ،  
يعمل ما لا يريد لأن المجتمع اراد ، ويتحمس لما لا يحسن لان المجموعة متحمسة ،  
وتخالف ضميره ومزاجه ومبادئه في كثير من الاحيان ، لأن سنة السرعة  
والحركة تفرض عليه هذا ، ولا يستطيع الهرب او الانطلاق من السلسلة  
التي تطوقه .

ثم تابعت حديثها بلغة عربية غير سليمة ولكنها مفهومة توجب على سؤال  
الصحفي حين سألتها عن المرأة . وهل هي متزوجة ؟ فأجابت :

لم اتزوج بعد ، لأنني لم اجد الزوج الذي يقدر المرأة ويميزها ، ويقدمها  
على نفسه ويعرف قدرها كالزوج العربي ، هناك يعامل الزوج زوجته على قدم  
المساواة مع اي جار او صديق ! إنها شيء في حياتها يحوز الاستغناء عنه ، وفي  
أحسن الحالات يحور ان يتساوى معه ، أما هنا فالزوجة والمرأة بشكل عام ،  
مفضلة ، مدالة ، محترمة المكانة ، يسعى الرجل لاسعادها قبل ان يسعد نفسه .  
وعندما قال الصحفي الدمشقي للمغتربة : إن النساء هنا لا يرضين عن هذه  
المعاملة ، إنهن يطالبن بالمساواة مع الرجل ! ..

ضحكت المغتربة ساخرة ، وقالت :

لؤذهبن الى أمريكا ، وأذعن ما يطالبن به هنا ، لضحكت كل النساء  
الاميركيات من هذه المطالب .. إن المرأة الامريكية تحسد المرأة العربية ،  
وتتمنى حياة زوجية كحياتها .

ونشرت المجلة أيضاً في ص ٨٢٩ من المجلد الثاني ما يلي نقلاً عن مجلة « ومانزهوم  
كومبانين » : أصبح الحمل أهم مشكلة من مشكلات الصحة في دوائر الصناعة

الأمريكية ، فإن العاملات اللاتي يبلغ عددهن ٣٠ مليون امرأة يوشكن أن يصبحن جميعاً في سن الحمل ، وأكثر من نصفهن متزوجات ، والعاقبة المتوقعة هي : نسبة تغيب عالية ، ونسبة اجهاض آخذة في الازدياد ، وعواقب سيئة تعرض الصحة للخطر . وقد وجدت شركة كبيرة أن سدس العاملات المتزوجات بتغيب ، إما لأنهن قد وضعن ، أو كن على وشك الوضع ، أوأنهن أجهضن ، وهذه الشركة لا تثبط الأمومة ، ولكن هناك مصانع تطرد المرأة يوم تظهر عليها أعراض الحمل ، فإذا هي تخير خياراً أليماً بين طفلها وبين عملها ، وكثيراً ما تخفض أجرها فتستمر في العمل أو تأخذ طريقها إلى طبيب يحضنها ، ويقدر الدكتور موريس فيشباين نسبة الارتفاع في حالات الاجهاض اثناء الحرب بما يتراوح بين ٢٠ و ٤٠٪ .

ونشرت مجلة حضارة الاسلام في ص ٦١٩ من المجلد الثاني مايلي :

جاء في التقرير السنوي لوزارة الداخلية البريطانية أن عصابات النساء والمراهقات زادت زيادة خطيرة عما يهدد الآن العام .  
ألقي القبض على ٧٤٣ الف فتاة وسيدة خلال العام الماضي بتهمة السطو والسرقة ، وعشرة آلاف فتاة تحت سن العشرين بتهمة الدعارة والتسكع والتعريض على الفسق .

وجاء في التقرير أن ٣٦٨٠ فتاة تحت سن الثامنة عشرة دخلن السجن بتهمة السرقة بالاكراه .

وقد صرح مدير سكوتلانديارد بأن عصابات المراهقات والنساء تهدد أمن لندن ، وأن نسبة الجرائم التي ترتكبها الفتيات أكثر مما يرتكبها الفتيان ، ويرجع هذا الى الحرية الفردية التي يتمتعن بها ، ولبرامج التلفزيون الشاذة ولائها ماكن اللهو والحمر .

ونشرت حضارة الإسلام في ص ٨١٩ من المجلد الثاني مايلي :

أحدث تصريح سكرتير الممثلة بريجيت باردو وضجة في الأوساط الفرنسية ،

فقد عقد مجلس بلدية باريس جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع لما يؤدي اليه اعتزال الممثلة المذكورة من خلال في الموارد الاقتصادية لباريس .

وشبيه بالنبا السابق تصريح أحد وزراء خارجية فرنسا السابقين « يبدو » حين قاوم الحركة التي تنادي بإلغاء البغاء الرسمي في فرنسا معلناً في خطاب رسمي : ان لبغايا باريس فضلاً على فرنسا لأنهن يجلبن لها ملايين الدولارات الأمريكية في كل عام !..

ونشرت « حضارة الإسلام » في ص ١٠٧٩ من المجلد الثاني :  
تعالج مجلة « نيودمن » قضية سبق ان عاجلها الصحف كثيراً ولكن هذه المجلة تعود لإثارة الموضوع من جديد ، مستعينة بالنتائج المادية والاجتماعية التي أدى اليها اشتغال المرأة خارج البيت .

وقد أوردت هذه المجلة كل الأسباب التي قيلت بقبول توظيف المرأة ، وزادت عليها ما يمكن أن يقال في المستقبل ، ولكن باستقراء النتائج اكدت بأن توظيف المرأة سلاح ذو حدين ، فهو من ناحية يسد الفرج امام بعض الرجال ، ومن ناحية ثانية يقلل من الاعتناء بالبيوت والإهتمام بالأطفال .  
وقالت بأن هذا العصر ينظر إلى الأطفال وكأنهم انواع خاصة من الآلة والسلع ، وان دور الحضنة ، وكل أنواع التسلية والاجتماع التي تقدم لهم ، لا تعوضهم عن ساعة واحدة يقضونها مع امهاتهم .

ونقول بأنه من الصعب مادامت الأم مشغولة بوظيفة خارج البيت ، من الصعب أن تجعل للأطفال شخصية فيها خصائص الآباء ، وفيها القابلية لنقل تراث الاجداد ، لان الطفل منذ أيامه الاولى يضيع في جماعة كبيرة تساعد على نحو شخصيته ، واكدت المجلة بالنهاية أن عمل المرأة خارج البيت وتركها لأطفالها أصاب الأطفال والمجتمع بكارثة وأدى الى نتائج خطيرة ، وأن الحل الوحيد لهذه المشكلة الاجتماعية الكبرى هو أن تعود المرأة إلى بيتها وتنصرف إلى تدبير شؤون أطفالها ورعايتهم .



فجأة انتحار عمر الفتيان والفتيات في تصاعده مستعمر

### الفراغ الداخلي رافع جريد

« ننقل المقال التالي عن مجلة « فوخن ساو » الصادرة في فينا بتاريخ تشرين الاول ١٩٥٩ وقد ترجمه الى العربية قلم التحرير في (حضارة الاسلام):

بعد جدال مع امها قفزت الى الارض في الاسبوع الماضي الفتاة اليزابيث البالغة من العمر اثني عشر عاماً من الطابق السادس حيث تسكن ووجدت هناك قتيلة . لم تكن الفتاة مجتهدة في المدرسة ولكنها كانت ذكية فدوافع الانتحار اذن ليست في هذا الجانب من حياتها بل تكمن في جانب آخر . . . في نفسها المحطمة ، وان والديها يعيشان مفترقين « بعد طلاق » . هذه الحادثة - وقبلها حادثة انتحار طفل - تقدم لنا الى المسرح مشكلة مهمة . انها مشكلة زهد الفتيان والفتيات في الحياة .

كثيراً ما نذمر من تلك الفئة التي تهتم بالخروج عن الخلق الاجتماعي وكثيراً ما يكون تدمرنا محققاً ، واننا لانعطي كثيراً من الاحيان الا التفاتة بسيطة عندما نسمع بانتحار فتاة او فتى كأن نقول بصوت منخفض : حماقة ! ألم ير سبيلا آخر ؟

نعم اننا لانستطيع بسهولة ان نناقش الدوافع . . . ولا نستطيع بسهولة



أن نفهم أن وراء هذه المحاولات المتعددة تكمن دوافع مشرقة . . . وليس سهلاً علينا كذلك ان نعيد النظر في طريقة التربية عند الآباء خلال عشرين عاماً مضت .

ولهذا فإن الدراسة التي قام بها أحد أساتذة الجامعة في هذا المضمار تعد من الاهمية بمكان ولاغربة ان قلنا انها موضوع الساعة .

ان هذه الدراسة « حول انتحار الفتيان والفتيات » قام بها - الدكتور Ringel الاستاذ في مستشفى الجامعة لقسم الامراض العصبية والنفسية في فينا وهي منشورة في المجلة العالمية للطب الوافي والصحة الاجتماعية : ان هذه الدراسة ليست ذات أهمية فقط في عالم الاخصائيين بل كذلك في عالمنا كله .

اذا وصل الى الشرطة خبر محاولة انتحار فان المريض يؤخذ الى مستشفى التحليل النفسي ، ولما كان الكثيرون يعتقدون أن في افضاء المريض الى الطبيب عاراً وعيباً ، فانه كثيراً ما يحاول أهل المريض السكوت واخفاء الحادثة غافلين أن هذا المحاول اذا عاد مرة ثانية فانه سيعود وقد هبأ أسباباً « دون أن يشعروا » أشد فتكاً وفيها الجدارة أن تقضي عليه . والحلل النفسي هو وحده الانسان الذي يمكنه أن يقرر وضع المريض واحتمال عودته ثانية الى المحاولة وان يحدد الوسائل التي يجب استعمالها من اجل تلافي ذلك .

الدكتور Ringel بدأ موضوعه بأعداد مفزعة . ان اعداد محاولات الانتحار التي لم تنجح « والتي أنقذت » والتي أتي بها الى قسم التحليل النفسي في المستشفى الذي يعمل به ازادت من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٥٦ من ٦٥٠ حادثة الى ١٠٤٠ حادثة سنوياً ومن عام ١٩٥٦ الى الآن حافظ العدد تقريباً على ثباته وهو ١٠٤٠ حادثة كل عام ، ففي هذه الاشهر الاحدى عشر الاخيرة من هذا العام بلغ العدد ٩٥٣ وهذا يتفق مع النسبة السابقة .

وقد لوحظ أن النساء أكثر محاولة من الرجال ، ففي عام ١٩٤٨ كان عدد

المحاولات في النساء ٣٨١ وهذا يوافق ٥٨,٦١٪ من المجموع وفي عام ١٩٥٦ كان العدد ٥٩٠ أي بنسبة ٥٦,٧٣٪ وفي عام ١٩٥٩ كانت النسبة ٥٥,٩٢٪ . كما لوحظ ان نسبة المحاولات في الفتيان والفتيات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ عاماً و ٢٠ عاماً ترتفع باستمرار، فعند الفتيان كانت النسبة في عام ١٩٤٨ ، ٦,٥٪ وفي عام ١٩٥٦ ، ٦,٥٣٪ وفي عام ١٩٥٩ ، ٦,٨٢٪

وأما عند الفتيات فالتصاعد خفيف ففي عام ١٩٤٨ حاولت ٥٠ فتاة الإلتحار وهذا يشكل نسبة ٧,٦٩٪ من مجموع محاولات الإلتحار في ذلك العام وفي عام ١٩٥٦ حاولت ٨٩ فتاة الإلتحار وهذا يشكل نسبة ٨,٥٥٪ وفي عام ١٩٥٩ حاولت ١٥٠ فتاة الإلتحار وهذا يعني نسبة ١٤,٢٠٪

وهذا يعني أن في كل تسعة أيام توجد ست محاولات إلتحار ، أربع منها من جانب الفتيات واثنان من جانب الفتيان . يعرف الإنسان في هذه الايام ان محاولة الإلتحار في كثير من الاحيان هي عملية رد فعل لوضع آني معين ، والدافع ان كان خيبة حب أو سبباً آخر هو في كثير من الاحيان قابل للتفسير وللإيضاح ، ولكن الذي يجب أن يعرفه الإنسان بالإضافة لذلك ان محاولة الإلتحار هي غالباً ما تكون نتيجة تطور مريض تبدأ جذوره في الطفولة فالآس وغيره من الاسباب التي قد تكون سبباً للإلتحار هي على العموم لا تكون إلا في الكبر ، ووجود حوادث محاولة الإلتحار عند الاطفال تنبهنا إلى وجود أسباب أخرى .

إن ١٣٦ بنتاً حاولن الإلتحار في ١١ شهراً منهن ١١٤ تعود لاضاع عائلية مؤلمة وغير طبيعية . ثلاثة أرباع لم يكن لهن آباء عندما مروا في سنوات التطور المهمة : في ٣٧ حادثة لم يعد الأب فيها من الحرب وفي الباقي : عائلات يعيش فيها الوالدان متفرقين نتيجة طلاق او نتيجة نزاع وخلاف : امهات مضطرة أن تعمل : آباء متغيرون : عائلات مخربة : نفسيات اطفال مهدمة .

فقط هذه الاوضاع العائلية تفسر لنا محاولات الانتحار ، وعندما نسأل فتاة : لعل هذا يسيء إلى والديك تجيب : من يتألم عندما أفنى ؟

وعندما يبحث الانسان في تاريخ حياة المريضة العائلية منذ البدء يجد تفسير لهذه الرسالة المؤثرة والتي كتبها فتاة لاهلها قبل يوم من محاولة انتحارها ، لقد كتبت :

( في مستهل رسالتي اخبركم انني بغير تطلع ورغبة استلمت رسالتكم ويوسفني أن أخبركم أن نفسي عازفة عن معرفة أي شيء عنكم ، وكل ما أطلبه منكم هو أن ترسلوا لي أغراضي وأن لا تحاولوا الاهتمام بي ، فما أعمله ليس لكم به شأن ، وذلك لانه لو كان الموضوع يتعلق بجاجاتي فلا أجد منكم سوى تملل وعزوف . لماذا تكتبون لي انكم مرضى وانكم ضعفاء ؟ أنا لا يهمني هذا ، واعلموا أنني لو رأيتمكم في حالة النزاع فلا تحملوا آنئذ بجرعة ماء مني . اشعر انني مبعوضة من كل مكان ، ولقد سمعت منكم كثيرا تقولون انني حجرة في طريقكم وانه يحسن أن تقتلونني ، وعلمت انكم تمنيتم موتي اثر حادثة الاصطدام التي وقعت بي . سأفعل ما يدهش الجميع ويجرركم ويتيح لكم الفرصة ان تختاروا انسانا آخر . فعلى كل حال يجب أن يقام بعمل فيه لا يراعي الانسان شيئا ، انني سأنتقم منكم جميعاً ) .

لقد حذفنا من الرسالة المواضيع السيئة جدا ، ولكن مع كل هذا فإن القارئ يشعر كيف أن الفتاة تفضح حقدتها ، وتقول أكثر مما ارادته في أول الرسالة ، ونلاحظ كذلك كيف أنها تتأرجح ما بين مهاجمة أهلها ومهاجمة نفسها ، فمرة تريد أن تنتقم انتقاما دمويا ، ومرة تريد ان تنتقم من نفسها فتنتحر .

انه من السهل ان نكسر العصا على فتاة تكتب الى والديها رسالة من هذا النوع ، ولكن هذا دواء لا معنى له وتصور فاسد للتبوية .



الدكتور Ringel يوضح في بحثه سبب ازدياد محاولات الانتحار بأن هذا يعود لان الفتيان قد عاشوا سنوات طفولتهم بأزمان غير ملائمة ( المثال المحزن من عام ١٩٣٨ الى عام ١٩٤٥ يجب ان يكون درساً في الصحة النفسية فخلال ذلك الوقت ارتكب الآباء اخطاء جسيمة في تربية اطفالهم كان لها الاثر الكبير في سلوك اطفالهم فيما بعد ) .

والدكتور Ringel يتوقع كذلك ان عدد محاولات الانتحار سيزداد حتى تنشأ ذرية جديدة ناشئة سليمة نفسياً في مجموعة الفتيان .  
وانه من الصعب بمكان أن توجد علاجات واقية لهذا المرض ، لان من لم يرتكب محاولة انتحار لا يعرض على التحليل ، ومن يذهب متطوعاً للعلاج النفسي ؟

ويمكننا ان نقسم ال ١٣٦ فتاة اللواتي حاولن الانتحار الى اربع مجموعات : ثلاث منها معروفة منذ زمن بعيد ، وأما المجموعة الرابعة فلم تكن ظاهرة قبل حوالي عشر سنوات الا نادراً ، ولكنها بعد ذلك بدأت تكثر حتى انها تأتي في المرتبة الثانية عدداً « بالنسبة الى المجموعات الاخرى » بالمرتبة الاولى خطورة .

المجموعة الاولى : وهي تمثل مجموعة ضعفاء العقول . هؤلاء الذين يعطون أحكاماً بسرعة ويبدأون بالتطبيق .

والى هؤلاء ينتمي الذين يحاولون الانتحار نتيجة لآلام الاضرار : عدد هذه المجموعة ١٤ من أصل ١٣٦

المجموعة الثانية : تمثل أشخاصاً أخطىء في تربيتهم ، أو أنهم متأخرون في تطورهم فيفضلون في حالات الاخفاق « كعدم تلبية رغبتهم في الحصول على بطاقة سينما » او عندما يطلب منهم أن يعيشوا في بيت مخصص



لامثالهم . . يفضلون في هذه الاحوال أن ينتحروا . هذه المجموعة قد ازدادت  
أخيراً وعددها ٣٤ حالة .

المجموعة الثالثة : وهي تتألف من بنات لا يردن بالحقيقة أن ينحرن  
أنفسهن ، انهن مهيئات لا شعوريا أن ينطلقن باحتراس ، « هدفهن اللاشعوري »  
ان يحققن شيئاً : ولهذا يمكن معالجتهن بأن نولد فيهن الامل بنجاح . وعدد  
هذه المجموعة ٢٩ وخطر اعادة الانتحار هنا قليل .

المجموعة الرابعة : وعددها ٣٩ فتاة قدموا الى التحليل بعد محاولة  
انتحارهن ، ولكن لم يتبين من النظرة الاولى أي سبب لانتحارهن ، بل وعلى  
الاعلب هن على مستوى من الجمال لا بأس به ، ويشغلن وظائف لائقة ، واولي  
العامية تعطي الامل في مستقبل ممتاز بالاضافة الى انهن على مستوى جيد من  
الذكاء ومستواهن العام أعلى من مستواهن العمري . . . هذه مظاهرهن  
الخارجية ولكنهن داخلياً على شكل آخر . فاحداهن تقول لا فرق عندي  
ان اكون في سن الستين او اكون في سن السادسة عشرة من العمر .

هذه المجموعة فريدة من نوعها ، وهي غالباً ذات علاقات واسعة ، ولكن  
لا تحقق احدي هذه العلاقات الشروط الملائمة لها ، وكذلك وظيفة هذه  
المجموعة لا تعجبها . . اذا لم يكن هذا الرجل فأخر ، وان لم تكن هذه  
الوظيفة فتلك . ان نفوس هذه الفتيات فارغة . . وكثيراً من الاحايين  
لا يعرفن ذلك . . وان نظرن بمناسبة ما الى ذاتيتهن لنشأ مباشرة خطر  
محاولة الانتحار .

ان طفولة هذه المجموعة تبين لنا بوضوح أن عنصر الحب كان  
مفقوداً « أو مقترأ به » اثناء تربيتهم وان عائلاتهم مميزة اما بعدم انسجام او  
بعدم نظام .

فعندما نقوم بدورنا أحسن قيام ونقدر أطفالنا وننجيهم نستطيع  
تكميف حياتهم ونزيد ارتباطهم بنا وبالعكس من لا يقدرهم ولا يهتمهم  
الحب سوف لا يملأ شعورهم، وهذا مما يضعف قيمته لديهم ويؤدي الى فقدان  
الثقة . والفتيات اللواتي لا يجدن من يثقن به هن غير صالحات للحياة مما يجعلهن  
مرة ان يرفضن الحياة كذلك .

ويلاحظ الكاتب ان خطر اعادة المحاولة عند هذه المجموعة شديد، ويلاحظ  
كذلك ان نسبة محاولة الانتحار من هذا النوع عند الفتيان ضعيفة مع انه هناك  
كثير منهم يعيش في نفس الظروف، والسبب في ذلك يعود الى ان الفتيان ينضم  
بعضهم لبعض، ويعوضون بذلك عن فقدان ثقتهم بانفسهم، كما انهم يفرغون  
اعتداءاتهم على الوسط الخارجي بدلاً من صدمتهم هذا على انفسهم .

ونشرت مجلة «حضارة الإسلام» في ص ٨٢٩ من السنة الثانية، الجبر التالي:  
تقول فرقة بوليس الأخلاق في مونتريال إن هناك حلقة وذيلة في المدينة  
تتبع وسيلتي التعذيب والضرب لإرغام النساء على تعاظمي البغاء او مواصلته،  
ويقول اللفتانت دوت شارم - أحد كبار رجال البوليس- : إنه قبل أن نهتدي  
إلى الفتيات أو قبل أن يستطعن الوصول اليما كن يضربن مرات عديدة ويعذبن  
ويعاملن بفضاعة وقسوة ! .

### رغماء الشرق يجمعون على عدم اشتغال المرأة خارج بيتها

قال الاستاذ محمد جميل بيهم في كتابه « فتاة الشرق في حضارة الغرب » .  
« أجمع المصلحون المجددون في الشرق أمثال غاندي وفيلس الأول ،  
ومحمد علي جنة (جناح) ، وسعد زغلول ، وعبد الرحمن شهبندر ، وهم غير طبقة  
رجال الإصلاح المحافظين . على أنه ليس من صالح الشرق ان يفتح المجال للنساء  
لكي يخرجن من خدورهن إلى ميادين الكسب ، ثم قال الاستاذ بيهم ، وهو  
من اكبر العاملين لقضية المرأة في الشرق العربي :

وهو الصواب عينه ، لأن المرأة التي تنصرف إلى الأعمال الخارجية يخسر  
بيتها وزوجها واولادها من الراحة المنزلية ، بقدر ما تربح من المال خارج المنزل  
وذلك لأن الزواج يخلق للمرأة واجبات لا تستطيع الخادومات - مهما كن حاذقات -  
سد فراغها ، هذا إذ بقي في المستقبل خادومات ، وإن العالم الغربي في اوروبا  
وامريكا لا يكابر في هذا الموضوع ، بل انه لا يزال يحنج عملياً إلى فكرة لزوم  
المرأة د'رها ، حتى إن نسبة النساء اللواتي يقتصرن على الشؤون المنزلية في  
الولايات المتحدة - وهي اكثر البلاد تطرفاً في حرية المرأة - لا تزال تبلغ  
رقماً عالياً .

وإلى هذا فإن الأعمال الاجتماعية والإنسانية لا تقبل عليها هناك الصبايا  
اللواتي تلقى على عواقبهن الواجبات ، فقد تساءلت مساء يوم في واشنطن عن  
أسباب إقبال جمهور كبير من السيدات الراقيات على بهو « ماي فلور اوتيل »  
حيث كنت انزل ، وليس بينهن صبية واحدة ، وربما ولا كهلة ايضاً !..  
فقل لي إنهن على موعد لمؤتمر ، وقيل لي - وقد افتقدت الصبايا - إن هذه  
الأعمال في امريكا إنما يتفرغ لها المتقدمات في العمر ، وذلك لأنهن يسين أقل  
ارتباطاً من سواهن بالشؤون العائلية والواجبات المنزلية .

## رأي سبائنا في المرأة الحديثة

### التأثر بالحضارة الغربية

- نشرت جريدة الأيام الدمشقية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٩ في زاوية « ضيف المحرر » سؤالاً وجواباً مع فنان شاب في بلادنا ، وقد سأله المحرر فيما سأله ،
- يقولون إن وراء كل رجل عظيم امرأة فما رأيك ؟
  - يقولون ذلك ، ولكن المرأة لاتضع رجلاً بل تضع أطفالاً
  - إذن ليس في حياتك امرأة ؟
  - كلا ، فإنهم لا يستحقون ذلك ، فالمرأة المثالية التي كانت في القرون الماضية قد زالت من الوجود ، والمرأة اليوم لاتبحث إلا عن الزواج والمال والسيارة الانيقة والشقة الفخمة ( المنزل الفخم ) .



## من نتائج توظيف المرأة في بلادنا

لم يعد خافياً على أحد له صلة بدوائر الحكومة ما يقع من مشا كل خلقية بين بعض الموظفين والموظفات ، ونحن نكتفي الآن بنشر شكوى زوجة سلبت منها إحدى الموظفات زوجها ، وزوج سلب منه بعض الموظفين زوجته . وكنتما الشكويين نشرتهما جريدة الايام الدمشقية في اعدادها الشهر ايلول (سبتمبر) لعام ١٩٦٢ :

### ١ - الزوجة الساكية :

قالت جريدة «الايام» :

كنا قد اغلقنا باب الحديث عن المرأة والوظيفة ، ولكن هذه الرسالة الجريئة ، والمأساة التي تعيشها الزوجة الفاضلة صاحبة الرسالة ، بسبب وجود زوجها بين عدد من الموظفات في غرفة واحدة دفعتنا لفتح الباب مجددا ووضع هذه المأساة امام المسؤولين عن توظيف المرأة ، وها نحن ننشرها بنصها الكامل ليطلع عليها من يعنيه الامر .

قرأت لك في زاوية من اعداد الايام موضوعاً تعالج به مشكلة توظيف البنات في وظائف الدولة ، بينما الشبان لا يجدون عملاً .

سيدي هذا موضوع مهم جداً ، وأهميته جعلتني اكتب اليك وأعرض عليك مشكياتي ، لاني وجدت فيك الكاتب الوحيد الذي عالج هذه القضايا الاجتماعية بجرأة وصدق ، واندفاعك في الدفاع عن الحق والفضيلة ، ونصرك للضعيف ، فأرجو

أن أجد عندك الصدر الرحب وان تنصرتني وتتجاوز عن أخطائي .

سيدي : انا سيدة في العقد الثالث من العمر ، من عائلة محافظة ومحترمة ، تزوجت منذ خمسة عشر عاماً من رجل كل مايمتاز به انه حسن السيرة والسلوك موظف في إحدى دوائر الدولة براتب ضئيل جداً ، لا يسكاد يكفي ما تتطلبه لوازم الحياة الضرورية ، ولكنني تحملت ذلك بكل سرور ، وكنت قانعة ، وكانت قناعتني مصدر سعادتي ، مع العلم اني كنت اعيش في منزل اهلي حياة رفاهية وبذخ ، وتجنبنا الاحتكاك كثيراً مع أهلي حتى لا أرى الفرق الكبير بين حياتي وحياتهم .

وأرى من الضروري أن تعلم أن أهلي هم الذين وافقوا على زواجي منه مع معارضي الشديدة لهذا الزواج . ومع كل ذلك وجدت نفسي راضية بما اراده الله لي ، وانجبت اربعة اطفال وازداد دخله مع زيادة الاولاد والحمد لله ، وارسلنا اولادنا الى احسن المدارس ونحن انا وزوجي نضحي بكل شيء في سبيل تعليمهم حتى ان زوجي يضحي بمصروفه الخاص من اجل نفقاتهم المدرسية ومتطلباتهم . ولكن ياسيدي حدث ما لم يكن في الحسبان ، فقد بدأت الموظفات تفقد الى دوائر الدولة إلى حد أصبح في كل غرفة اكثر من موظفة ، بينما لا يكرن بين هذه الموظفات إلا رجل واحد ، وكان زوجي من بين الموظفين الذين ابتلاه الله بأن يجلسوا كل يوم امام بنتين او ثلاث من الصباح حتى الثانية بعد الظهر أي ست ساعات متوالية ، طبعاً كان بلاء في اول الامر ، لانه كان رجلاً فاضلاً غيوراً وله ضمير ، ولكنه أصبح عصبياً لان عمله توقف ، والهدوء الذي كان ينشده أصبح معدوماً ، فلكل واحدة اصدقاء وصديقات في الجامعة يأتون لزيارتها ، وتبدأ النكات والضحك والمزاح ، وهكذا تقضي ست ساعات من اليوم دون أي عمل وبدأ زوجي يأتي بعمل الدائرة إلى البيت لانجازة ، وأهمل عمله الإضافي الذي كنا نسدد منه كثيراً من المصروفات عن اجرة المنزل واهلنا واطفاله ، واصبح عبوس الوجه ، حاد الطباع ، لا يسكاد يكلمه أحد أطفاله حتى ينهال عليه

ضرباً مبرحاً ، وعندما أسأله عما آلى إليه حاله يقول ! - قولي للدولة أن تمنع هذا ، فأنا إنسان ، وأبدأ أسمع منه ما يجري بين هذه وذاك من أمور ، وهو يرى بعينه ويسمع بأذنيه ولا يمكنه ان يتكلم .

وبعد : ياسيدي أتعلم ماذا جرى ؟ لقد جرفته الدوامة وأصبح المال القليل الذي كان ينفق على الاولاد ومدارسهم واكلهم وملبسهم ودوائهم لا يكفي لاناقتة وحده . وبدأت تتراكم الديون علينا وبالاحرى علي أنا ، لانه لم يعد يهتم من البيت إلا ان يأكل به وينام ، وكأنه ليس مسؤولاً عنه ، وبدأت الخلافات تزداد وشعر الاولاد بهمال والدهم لهم فأصبحوا لا يهابون احداً ، حتى البنات ، وبدأت اخلاقهم ياسيدي بالانحلال ، وهذا ما كنت اخافه واخشاه ، وهكذا ياسيدي تقوضت سعادتي ، وانهار هذا المنزل الذي بنيت به بقناعاتي وصبري ونكران ذاتي .

سيدي : هذه هي مشكلتي ، بل مشكلة كل زوجة ابتلاها الله بأن يكون زوجها موظفاً ، الاتراها جديرة بالاهتمام ؟ الاتراها مشكلة أمة ومستقبل جيل ؟ فأنا لا ألوم زوجي ولا أي رجل . وماذا تريد من الرجل ان يفعل أمام الإغراء ، يغمض عينه ؟! وخاصة عندما يبقى في كثير من الاحيان مع احداهن منفرداً ؟.

## ٢ - الزوج الصاكي

وقالت جريدة «الايام» بعد أيام :

قبل أيام نشرنا مأساة الزوجة المتألمة السيدة « م. ن. » التي تكاد تخسر زوجها بسبب وجوده بين عدد من الموظفات الفاتنات ، اللواتي سلبن قلبه وأوشكن أن ينزعنه من بين أحضان زوجته وأطفاله ، ونشر اليوم مأساة الأستاذ ( ه. ن ) المدرس في إحدى مدارس دمشق ونحتفظ بالاسم كاملاً نزولاً عند طلبه ، ونسأل من جديد عن رأي انصار توظيف المرأة ، وإفساد الجنسيتين ، وإلقاء الشبان المحتاجين للوظيفة في الشارع .



قرأت ببالغ الاهمية في باب «منبر حر» الشكوى التي تقدمت بها الزوجة «م. ن» من سوء تصرف الزوج حيال امرته، وانحراف سلوكه عن الطريق السوي الذي كان يسلكه عندما كان في منأى عن وجود زميلات له في مهنته. ولعل مشكلة هذه الزوجة الناجمة المتألمة التي لا يهدأ لها بال ولا يقر لها حال، قد اعادت بي الذاكرة إلى عامين ونيف عندما حدثت المأساة : المأساة التي كان سببها الرئيسي - الوظيفة - توظف المرأة في وزارات ومؤسسات ودور الحكومة .

والتي كان من نتيجةها هدم أسرة صغيرة قوامها أبوان وطفل يحبو بينهما . كنت ولا أزال موظفاً في سلك التعليم بدمشق ، فإنما بمرتي البسيط ، أعمل جاهداً من أجل سعادة أسرتي ، واسمحو لي سيدي وليسمح لي قراء صحيفة - الايام - ان اسرد حديثاً بل القصة بشكل موجز ، لعلها تكون عبرة لمن يعتبر .

بعد عامين من زواجي ، ألت علي زوجتي بأن تعمل من أجل أن نحيا حياة أفضل .

رفضت في بادئ الامر ، وعملت مربية في أحد معاهد دمشق براتب بسيط جداً ، وبعد عام ركب الغرور رأسها ، طالبة ان تعمل في الوزارات او في مؤسسات الدولة .

قنعت بذلك لثقتي باخلاقتها وشدة حرصها على سمعتها وكرامتها ولائها أم لطفل صغير .

ولم تمض بضعة شهور على عملها في مؤسسة ما حتى حدثت المأساة الخطيرة ، التي لم تكن في حساباني .

ماذا حدث ؟ حدث ان طارت الزوجة مع زميل لها في العمل عندما زين لها فكرة الهرب ، وسلب رشدها بمعسول الكلام ، فكان له ما اراد .

طارت معه اياماً وليالي لتذر زوجها الذي وثق باخلاصها مشدوهاً أمام



هول الكارثة التي حلت بالأسرة الهادئة ، غير آبهة بطفلها الصغير الذي كان موضع عنايتها واهتمامها ولا بمصيره الاسود الذي ينتظره من جراء فعلتهم الذكراء . لقد فرت الزوجة عن دارها لتتمتع بلذة الحياة في كنف شاب وضيع وسوس لها ، فأرادت ان تمرح بالشهوة الرخيصة إلى جانب شيطانها ، فخسرت لذاذا الدنيا السامية في الدار والزوج والولد .

ولم يدرك في خلدها ان المرأة التي تهرب من عشها الزوجي المقدس إنما هي امرأة عاهر القلب ، فاسقة العقل ، فاجرة الضمير .

وهل الزوجة ايها القراء الاعزاء التي تسلك هذا السلوك سوى امرأة ساقطة انتكست انسانيتها ، ومات ضميرها اذ هي في عين زوجها وباء ، وفي موكب الحياة عار ، انها تتوارى عن الاعين المتطلعة لانها نزعته رداء الطهر بل رداء الشرف والكرامة .

انها - اعزائي - لمحة صغيرة عن واقع قصتي التي انتهت بما أحله الله .

ان في مجتمعنا مآسي كثيرة مثل هذه ، ولكن المبرة في من لا يعتبر .

لذا فأنا اخشى على الأسرة ، اسرة السيد ( م - ن ) من الضياع من جراء استخفاف الزوج بواجباته نحو امرته ، وانصح هذا الزوج بعودته إلى سلوكه السابق ، وان يتحاشى الاختلاط بزميلاته بقدر الإمكان ، إلا فيما يتعلق بمستلزمات عمله .

وأنا أؤيد كل ماورد في شكوى الزوجة من القاء اللوم والتبعة على رجال الدين ، خلفاء الله في الارض ، وكذلك رجال الفكر والصحافة كي يسخروا أقلامهم وأفكارهم في محاربة الرذيلة ، والقضاء على الفساد ، ولتفسح النساء مجال العمل للشبان ، ولتأخذ من خدورهن الاهتمام بالنشء وتحقيق السعادة للمجتمع بحسن تربيتهن لجيلنا الناشئ .

وإن كان لابد من توظيف المرأة فهناك في مجال التعليم ليس إلا .

كاتبه : ه . ن . من دمشق

## نتائج الاختلاط والتبرج

### في ازدياد نسبة الطلاق

قال الاستاذ سيد قطب في كتابه : « السلام العالمي والإسلام » ص ٥٦ :  
إن من حق الرجل كما إن من حق المرأة أن يطمئن كلاهما إلى رفيقه ،  
وأن لا يتعرض للإغراء الذي قد تنحرف معه عواطفه نحو شريكه ، إن لم يقده  
الانحراف إلى الانزلاق والخطيئة ، مما يهدد ذلك الرباط المقدس ، ويطيّر عن  
جوه الثقة الكاملة والاطمئنان .

هذا الانحراف في العواطف ، والانزلاق الى ماهو أبعد ، واقع كل يوم  
وكل لحظة في المجتمعات التي ينطلق فيها الاختلاط ، وتنطلق فيها المرأة متزينة  
متبرجة ، وتنطلق معها شياطين الفتنة والإغراء ، وهذر فارغ يكذبه الواقع  
ماتلهج به ألسنة الببغاوات هنا ، وألسنة الشاويين هناك ، من أن الاختلاط  
يهدب المشاعر ، ويصرف الطاقات المكبوتة ، ويعلم الجنس آداب الحديث  
وآداب المعاشرة ، ويزود بالتجربة التي تصون من الزلل ، وأن الاختيار ( اختيار  
أحد الزوجين للآخر ) القائم على التجربة الكاملة - حتى عنصر الخطيئة - كفيلا  
بأن يمسك الشريكين كلا لصاحبه ، لأنه إنما اختاره عن رضى وبعد تجربة . .  
أقول هذر يهدمه الواقع ، واقع الانحرافات الدائمة ، والتحولات المستمرة  
في العواطف ، وتخطيم البيوت بالطلاق وغير الطلاق ، وانتشار الخيانات  
الزوجية المزدوجة في تلك المجتمعات .

فأما خرافة التهذيب والتصريف النظيف ، باللقاء والحديث ، فليساألوا عنها

نسبة الحبالى من تلميذات المدارس الثانوية الأمريكية ، وقد بلغت في إحدى المدارس ٤٨ ٪ .

وأما البيوت السعيدة بعد زواج الاختلاط المطلق والاختيار الكامل ، فليسأروا عنها نسبة البيوت المحطمة بالطلاق في أمريكا ، وهي تقفز فترة بعد فترة كلما ازداد الاختلاط وكلما تم الاختيار ، وهذه النسبة الخفيفة تمضي في هذه الخطوط :

التاريخ	النسبة في المائة
سنة ١٨٩٠	٦ ٪
» ١٩٠٠	١٠ ٪
» ١٩١٠	١٠ ٪
» ١٩٢٠	١٤ ٪
» ١٩٣٠	١٤ ٪
» ١٩٤٠	٢٠ ٪
» ١٩٤٦	٣٠ ٪
» ١٩٤٨	٤٠ ٪

ونشرت « حضارة الإسلام » في المجلد الثاني ص ٤٨٩ الخبر التالي :  
وافق مجلس الشيوخ الأمريكي من مدة قصيرة على مشروع قانون يسمح للمحاكم بمعاينة الامهات غير المتزوجات !. اللواتي ينجبن طفلين أو اكثر بالسجن من سنة إلى سنتين !.

أقول : مسكينة هي المرأة الغربية ! أخرجوها من بيتها ودفعوها إلى العمل في المصانع وغيرها ، فلما أنتجت هذه الفلسفة نتيجتها الطبيعية قاموا يعاقبونها بالسجن من سنة إلى سنتين ، ولو سألوا ضمايرهم : من المسؤول عن وقوع المرأة غير المتزوجة عندهم في هذه الجريمة ؟ لاجابوا : نحن الرجال !.

## عمل الامهات خارج البيوت

### من مشكلات الحضارة الغربية

نشرت مجلة حضارة الإسلام في المجلد الثاني ص ٤٥٥ ، المقالي التالي تحت عنوان « عمل الامهات » مقالاً للدكتور « هانسي كبرخهوف » ترجمة الاستاذ توفيق الطيب :

انه لمن الصعب علينا أن نغير طرائق تفكيرنا المعتادة غير أنه يجب علينا أن نصحح الوضع الموروث للمرأة من مسألتي : طاقتها على العمل ، وقابليتها له . فقد أصبحت نسبة النساء العاملات ٣٤ ٪ من مجموع العمال بحيث أن الوقت الذي سيصبح فيه عدد النساء مساوياً لعدد الرجال لا يبدو بعيداً . حقاً أن عجلة التطور لا يمكن أن تعود إلى الوراء ، ولكن في مقابل ذلك يجب أن ينظر إلى مهمة المرأة الأساسية في ضوء « الامومة » .

إن الأصوات التي تتعالى يوماً بعد يوم شاكية من الأعباء الثلاثة التي تنوء بها المرأة ما تزال في ازدياد : أعني : عبء المهنة ، وتدبير المنزل ، والعائلة ، بحيث أن وضع المرأة هذا لم يعد يطاق . فكما كان « تشييل الاطفال » قبل مئة عام لطخة عار في نظامنا الاجتماعي ، كذلك يعتبر اليوم « تشغيل الامهات » وانه لمن المؤلم جداً أن ندرج مسألة ترك المرأة للبيت في قضية المساواة .

ان تغييراً جديداً للاوضاع الاجتماعية ، وحشد جميع امكانيات المسؤولين السياسيين ، وجمعيات أرباب العمل والعمال ، والمؤسسات الاجتماعية من أجل فحص كل صغيرة و كبيرة فيما يتصل بموضوع « تشغيل المرأة » وتعاون هذه المؤسسات



مع بعضها أصبح أمراً ضرورياً يجب أن يقوموا به خطوة بخطوة .  
إن الطبيب يشير إلى الأخطار التي تتعرض لها صحة المرأة ويطالب بإلحاح  
بتحقيق وصاياه التي تعتبر اليوم خيالية كقوله : بأن كل امرأة لها أولاد لم  
تتجاوز أعمارهم الخامسة عشر سنة لا يجوز لها القيام بأي عمل خارج البيت . إن  
مهمتها الحقة هي أن تكون راعية للأسرة ( هي راعية أسرتهما والسهرة على مصلحة  
اطفالها ) .

إن استثمار احتياطي الاقتصاد الذي لم يستثمر بعد يقع على عاتق تلك الفئة  
الكبرى من النساء اللواتي تجاوزت أعمارهن الأربعين سنة . واللواتي يرغبن في  
العودة إلى حياة العمل من جديد . كما أن مشروع التشغيل « النصف يومي »  
للمرأة أمر يجب إن يتم . إن الدكتور هانسي كيرخوف Heinz Kirchoff مدير  
المستشفى النسائي في جامعة جوتنجن يقدم<sup>(١)</sup> لنا حديثاً قيماً يصف فيه بصورة  
مؤثرة أعباء المرأة ( العاملة ) ويطالب باتخاذ الوسائل اللازمة من أجل انصافها  
ورفع العبء عن كاهلها .

« لمعرفة أوفى في التفاصيل يرجع إلى محاضراته التي ألقاها في يوم الأطباء  
الرابع والستين بعنوان : « توصيات طبية » .

### القسم الاول

اسمحوا لي أولاً أن أذكر النقاط الهامة التي تجعل من موضوع « أعباء  
المرأة العاملة » أمراً دقيقاً ومتعدد الجوانب :  
١ — إن الاقتصاد الحالي ومجتمعنا المعاصر لا يمكنه الاستغناء عن تشغيل  
المرأة إذا أراد استثمار طاقات العمل جميعها . ولقد قدم لنا Ru.h Bergholz  
« روت برجهولس » بحثاً بعنوان « الاقتصاد يحتاج إلى المرأة » يجد المرأ فيه  
تفصيلات كافية حول هذه الناحية .

---

(١) هو الحديث الذي يلي هذه المقدمة .

أنه لا ينبغي لنا - كما أنه ليس بإمكاننا - أن نتهرب من الواقع أو أن  
تعمد رد العجلة إلى الوراء إلى ذلك « الزمان السعيد الغابر » إذا أردنا حقاً أن  
نجنب كياناتنا الاجتماعي المصائب .

لقد قال Arnold Gelhn آرنولد جلن : ان الشكل الحديث للحضارة  
الغربية أكثر تعقيداً من أي حضارة ماضية . ولكن فيما إذا كان في ذلك سعادة  
الإنسان أو ، لا ، ما يزال ، موضع شك كبير .

٢ - وبسبب نقص اليد العاملة فاننا لم نختج الى مزيد من النساء العاملات  
فحسب بل طالبنا المرأة بأن تضاعف انتاجها .

٣ - فإذا لم يكن ممكناً - ولا واجباً - تغيير اتجاه نظامنا الاجتماعي  
هذابرده إلى وضعه الماضي ، فإن واجباً هاماً ينشأ عن ذلك . واجباً يحتم  
على جميع الجهات المسؤولة الا تظل غافلة عن الوظائف الطبيعية للمرأة ، وأن  
تحميها ، وأن تعيدها مفاتها . أعني أن الواجب يدعونا إلى اعتبار « بناء المرأة »  
الوظيفة الأساسية للمرأة ، لكي تتمكن من اداء دورها في تربية الاطفال والعناية  
بهم عناية تامة .

٤ - ان الدراسة الفيزيولوجية والاجتماعية بالإضافة إلى تجارب حربيين  
عالميتين تشير إلى ضرورة تصحيح الوضع الحالي للمرأة من مسألتين قابليتها للعمل  
وطاقتها عليه من أساسه . إنه لم يعد من حقنا بعد اليوم أن نتكلم عن « جنس  
ضعيف » عندما نتناول « موضوع المرأة » كما انه لا يحق لنا أن ننظر إلى عملها  
على انه زهيد وقليل القيمة بالقياس إلى عمل الرجل ، ولكنه لا ينبغي لنا أن  
نوافق الاستاذ الأمريكي Ashley Montagu اشلي مونتاجو « على آرائه المتشعبة  
المتيرة ، والتي يزعم فيها بأن المرأة « أفضلية طبيعية على الرجل » . إن هذه الآراء  
غير صحيحة على الاطلاق . فنحن حينما نتحدث عن المرأة والرجل فاننا لا نتحدث  
عن « طبيعة أعلى » أو « طبيعة أدنى » بل « طبيعة أخرى » .

٥ - فإذا كنا لانستطيع وضع حد للتزايد تشغيل النساء . وعلى الرغم من  
ذلك ننظر إلى مهمة المرأة الأساسية في « أمومتها » ، وأردنا التوفيق بين هذين

الفرضين المتعارضين ، فانه يجب أن نعمل ما بوسعنا من أجل تجنب الأضرار الصحية والأخطار الاجتماعية . وأهم من ذلك كله ألا نهمل الأسرة وبالتالي النسل بأجمعه .

٦ - إن اختبارات الطب الاجتماعي واختبارات الطب البشري حول الأضرار الصحية للمرأء، الناجمة أو التي يمكن أن تنجم من جراء عملها، لم تلاحظ أكثر من التغيرات العضوية المرضية التي تنشأ عن بعض العوامل - كالوقوف الطويل، أو الجلوس غير المريح، أو وضع الانحناء، أو رفع الاوزان الثقيلة، أو العمل الذي يعتمد على اجهاد عضو معين من الجسم « على اجهاد بعض الاعضاء دون غيرها » - بينما التأثيرات الضارة غير المباشرة لم يلتفت اليها لانه من الصعب إدراكها ولان الاعتبار الضرورية لنفسية المرأة لم تقدر حق تقديرها ولعدم مراعاة امكانية اعطاء المرأة عملاً مناسباً لها .

ومن هذه العوامل جميعاً يبرز عامل - يزداد في الكتابات الحديثة دائماً ذكره على نحوٍ مرضٍ - تنسب اليه مسؤولية النتائج النفسية والجسمية لعمل النساء - هذا العامل هو العمل المزدوج أو على الاصح ذواتلثة جوانب ، أعنى : المهنة - تدبير المنزل - الأسرة .

ولزيادة في التفصيلات يرجع الى بحث من الفاميدرال وفيولا كلين بعنوان « الدور المزدوج للمرأة في الأسرة والمهنة » وإلى كتاب « النساء بين الأسرة والمصنع » د. ا. ل. هوفمان ورتيرش كيوستن .

٧ - وهناك اسباب اخرى تدل على مدى تعقد المشكلة نشأت عن تطويل عمر الانسان - فعمر المرأة يبلغ حالياً ٧٣ سنة - وعن امكانية زيادة سني العمل التي تترتب على ذلك وخاصة في مرحلة الكبر . انها تضع الطبيب أمام مشكلة جديدة ، بالإضافة إلى أن قلة المواليد الحالية تتيح لكثير من النساء في سن مبكر نسبياً العودة الى المهنة من جديد .



## القسم الثاني

فإلى جانب التشغيل الكامل في هذا العصر ذي المستوى الاقتصادي المرتفع ، تلعب أسباب شخصية دوراً هاماً في تزايد عمل المرأة المهني مما يجب أن يكون معلوماً لدى الاجتماعيين ورجال السياسة والأطباء ، إذا أرادوا أن يقدروا أسباب ردود الفعل الخفية وأسباب الانهاك والضرر النفسي والجسمي المنسب عن العمل حق تقديرها ، وان يصلوا بعد ذلك إلى نتائج صحيحة . ان ذلك مهم جداً بالنسبة للآثار الإيجابية والسلبية - بوجه خاص - للنشاط المهني . أعني فيما إذا كان المرء يذهب إلى عمله بسرور وارتياح أو بدافع الحاجة فيحسب دون ان يشعر برغبة داخلية أو بعلاقة تشده الى عمله .

فما إذا كان المرء يذهب إلى عمله متحرراً من أعباء الواجبات الأخرى مدفوعاً بالطموح وإرادة الإبداع ، أو مكرهاً مشغول الفكر بمنزله واطفاله المتروكين دونما رعاية أو بزوج المريض المهمل شأنه .

إن المعنى المألوف والقائل : بان تزايد تشغيل المرأة مبعثه رغبتهما في الخروج من دائرة الحياة المنزلية الضيقة والدخول في ميدان العمل النابض ، بالإضافة إلى أن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى الحياة باقتناء ثلاجة مناسبة أو رايتي «تلفزيون» ، ان هذا المعنى صادق ولا شك على نسبة ضئيلة جداً من النساء . ولكن السبب الاساسي - وهذا ماتؤكده الاحصاءات والاختبارات بشكل واضح - انما هو الواجب القاسي أو الحاجة المرة . ان المرأة لا تشغل على الإطلاق من أجل نفسها بل - وبدون استثناء تقريباً - من أجل الأسرة .

ان اجر الرجل أو راتبه التقاعدي لا يكفي ، فعلى المرأة أن تعمل معه ، ولقد تبين من أحد الاستفتاءات لأحد المرافق ان ثلثي من وجهت اليهم الاسئلة



كان عليهم أن يؤمنوا رجماً فوق راتبهم يعادل ٣٠-٥٠ ٪ منه لكي يحافظوا على كيان أسرهم ، فالمسكن وأثاثه والضرائب يجب أن تغطي من الطرفين . كما أن المرفق الخاص يتطلب عوناً كاملاً من المرأة بالإضافة الى عملها المنزلي . فلنفكر اذن في المصير المتعسر للنساء الريفيات ولنفكر ايضاً بالعدد الضخم من ارمالات الحرب والمطلقات اللواتي يتوجب عليهن أن ينتزعن لقمة عيشهن وعيش أطفالهن بأنفسهن .

ففي ألمانيا الاتحادية تعيش ١٠١٥٠,٠٠٠ أرملة . حرب و ٢,٨٠٠,٠٠٠ امرأة محرومة الابوين ، وهذا يعني ربع مجموع العائلات الالمانية . كما أن هناك ١,٧٠٠,٠٠٠ رجلاً من مشوهي الحرب الذين يعادل كسبهم أقل من نصف كسب الرجل العادي . وغالبية هؤلاء متزوجون . كل هذا بالإضافة الى ان عدد النساء في المانيا الاتحادية يزيد على الرجال بثلاثة ملايين .

ان هذه الاسباب المذكورة باختصار تجعلنا ندرك النتائج التي تترتب على عمل المرأة ، بحيث يتبين لنا أن النساء اللواتي يعين العمل عندهن املاء فراغ المرأة ، لايشكلن غير نسبة ضئيلة فيحسب ، أما الأغلبية فيسبب لها متاعب جسمية ونفسية .

ولعل الحديث يصبح اكثر تأثيراً عندما يعالج المرء النسبة العددية لمشاركة النساء في العمل ، اسمحوا لي أن ارجوكم في ان تفهموني وان تكونوا معي في الرأي عندما اسوق بعض الاحصائيات التي لاتعتبر سارة لما هو معلوم : ففي ٣٠ حزيران عام ١٩٦٠ بلغ عدد النساء العاملات في المانيا الاتحادية ٦,٩٠٠,٠٠٠ امرأة وهذا يعني اكثر من العدد في عام ١٩٥٠ بـ ٢,٨٠٠,٠٠٠ وهذه السبعة ملايين تقريباً تشكل نسبة ٣٤ ٪ من مجموع العمال بحيث ان الوقت الذي سيصبح فيه عدد النساء العاملات مساوياً لعدد الرجال لا يبدو بعيداً . ان ٣٦ ٪ من النساء العاملات متزوجات ، والارقام الآتية يجب ان تستوعب التباها :  
- ٢٩٣ -

١٧ مليوناً وهذا يعني ١٤٪ من مجموع النساء المتزوجات يعملن خارج نطاق العمل المنزلي ، فهؤلاء النساء يقمن بالإضافة الى ساعات العمل اليومي الثمانية . بالذهاب الى اماكن العمل - التي ليست دائماً قريبة - والعودة منها . الى جانب اعمالهن المنزلية . وحسب احصاء عام ١٩٥٧ كان هنالك ١٧٢ مليون عاملة عليهن أن يرعين ابناهن الذين لا تتجاوز أعمارهم الـ ٦ سنوات بالإضافة الى عملهن .

ويمكن أن نضيف هنا مثالا بسيطاً يبدو انه لايس القضية مباشرة لكنه في الحقيقة يجب أن يستوعي اهتمامنا : انها مسألة مصير أطفال الامهات العاملات الذين يدعون بـ « اطفال الاقفال » أو حسبما يتطلبه التعبير المؤلم : « يتامى الصناعة » .

فبينما كان المرء منذ عشر سنوات مضت في عام ١٩٥٠ يعد مليونين من الاطفال الذين تذهب أمهاتهم وآباؤهم الى العمل يقدر هذا العدد اليوم بثلاثة ملايين طفل . اننا لسنا بحاجة الى ذكر النكبات المترتبة على ذلك والتي تحصل بايتام الصناعة ، هؤلاء الذين يبقون دون أبوين ، على الرغم من جميع الاحتياطات الاجتماعية كدور الحضانة اليومية وحدائق اللعب .

هذا عدا الآثار الجسمية والنفسية التي تتحملها امهات هؤلاء الاطفال العاملات والتي تترب على وجوب ترك أطفالهن .

وهناك بعد ، مجموعتان من الارقام سنذكرهما من أجل فهم بعض الآلام والمتاعب التي تبدو غير واضحة ، والتي يزعم انها ناشئة من العمل مباشرة ، ولكنها في الحقيقة ناشئة من كون الامهات غير مسرورات في عملهن . انها تتعلق بدلائل النشاط في العمل وبالوضع الثقافي .

فهناك ٩٪ فقط من النساء يزاولن الاعمال الحرة وتختلف هذه النسبة عن أمريكا حيث تبدو هناك أعظم . كذلك في البلاد الاخرى حيث يزداد الميل الى مشاركة النساء في المهن المستقلة ( الحرة ) والراقية . فأكثر من ٦٠٪ من النساء

هن عاملات او مستخدمات او موظفات و ٢٢٪ منهن يعملن بالإضافة الى عملهن المنزلي في مرافق خاصة كالفلاحات في الاقتصاد الريفي والتجارة ، وهكذا فان ٩٢٪ من النساء يقمن بأعمال عادية ، وهناك حقيقة هامة توضح بعض الثغرات والنتائج المترتبة عليها . تلك هي ان ٩٪ من النساء فقط يقمن بعمل اختصاصي - أي كصناع - ( بينما تبلغ هذه النسبة ٥٠٪ في الرجال ) وبالمقابل فان ٤٥٪ من النساء يعتبرن متعاملات و ٤٦٪ جاهلات ( في حين ٧٠٪ من الرجال متعاملين و ٣٠٪ جاهلين ) .

فبينما يزداد مشاركة المرأة في الصناعة من عام الى عام فانه يجب في وقتنا الحالي ان نأخذ كظاهرة نموذجية - وان تكن غير سارة - تلك هي ان عمل المرأة في الحقل المنزلي وحقل رعاية الاسرة بدا يتناقص ، ان هذه الحقيقة تجعلنا محقين عندما نتحدث عن الفرار من البيت بعد ان كنا نتحدث عن الفرار من الريف .

وانني لا اعتبر من واجبي ان اذكر هنا مواطني ما وراء الستار الحديدي . ان عدد النساء العاملات يزداد عن النسبة العالمية التي رأيناها في الجمهورية الاتحادية ففي عام ١٩٥٠ كان النساء يشكلن ٣٨,٤٪ من عدد العمال وفي عام ١٩٥٦ ، ٤٣,٦٪ وفي النهاية فان كل امرأة من اثنتين من النساء اللواتي تتراوح اعمارهن من ١٥ - ٦٠ كانت لها مهنة . ويبلغ عدد المتزوجات ٤١٪ .

ويجدر بنا ان نذكر بأنه الى جانب تلك المشاركة غير العادلة للنساء في حياة العمل في المانيا الشرقية ، فان الرعاية الاجتماعية من ترتيبات الحماية هؤلاء - وخاصة اللواتي سيصبحن امهات - في تزايد مستمر . ولذلك لم تنشأ حسب الاحصاءات التي أعطيت تأثيرات ضارة بالوضع الصحي للمرأة وسير الحمل والولادة ووفاة الرضع .

### القسم الثالث

ان تزايد دخول المرأة في مجال عمل الرجل دفعت الاختصاصيين الاجتماعيين



واطباء العمال - في وقت مبكر - الى عقد مقارنة بين الطاقة على العمل والقابلية له بين كلا الطرفين . ففي البداية قيل ان عمل النساء أقل قيمة من عمل الرجال ، فان المرأة لا تملك غير ٢٠-٣٠ ٪ من القدرة العضلية للرجل . فالفرق الفسيولوجية والتشريحية بين الرجل والمرأة تتطلب الانتباه عند تقسيم العمل وتجهيز مكانه . حتى فيما يتعلق بوضع الآلة .

ان الشكل العام للمرأة والذي يتميز بزيادة وزن النصف العلوي منها والشكل الواسع والعميق لل فراغ البطني في الانثى ، وشكل الحوض الذي جهز بشكل خاص من أجل الحمل ، وما ينتج عن ذلك من تغير نوعي في توازن المرأة ، والعادة الشهيرة والتغيرات التي تتسبب عن الحمل والولادة . كل هذا يتطلب حرصاً كبيراً لوضع المرأة من الآلة وحمايتها ، فالقدرة الوظيفية المتناقصة لجهاز الدوران التنفسي تعيق وقد تحول احياناً وبلا شك من مقدار الطاقة على العمل ، كذلك فان جسم المرأة ليس مخلوقاً في الاصل للعمل المستمر ، وفي مقابل ذلك فان المرأة أفضل موهبة من الرجل في الاعمال التي تتطلب مهارة . وهكذا فعندما يتطلب عمل المرأة - على أساس فروق البيئة وتغيرات اطوار حياة المرأة خاصة فيما يتعلق بوظائف التناسل - انسجاماً كلياً مع معطياتها التشريحية والفيزيولوجية والنفسية ، فانه سوف تتفادى المتاعب العصبية في عمل المرأة في المستقبل وخاصة في مجال الصناعة ، حيث أصبحت الاهمية فيه حتى اليوم للاعتبارات الجسمية اكثر من النفسية والروحية ، ولقد وصف لنا الكاتب المختص ( جراف Graf ) هذا الوضع بشكل مؤثر حيث قال : « ان العامل أصبح بدرجة متزايدة - سواء قلت او كثرت - جهاز ضرائب لآلات العمل . ولذا فقد وضعت مسألة قدرة المرأة على الاعمال الصناعية في غير محلها » .

واننا لنتفق معه ايضاً حينما يتابع قوله : انه لكي نحكم على طاقة العمل يجب أن نفحص دور المتطلبات الروحية والاعباء العصبية ، وان نقيم لهذا الدور وزناً أكثر مما عرفنا حتى اليوم .



## اقدام البريطانيات على الانتحار

قالت مجلة حضارة الإسلام في العدد العاشر من المجلد الثاني ص ١٢٠٤ :  
يؤخذ من تقرير نشرته مجلة طبيب العائلة التي تصدرها الجمعية الطبية البريطانية  
بلمندن : ان عدد النساء اللواتي يحاولن الانتحار يزيد على عدد الرجال ، ولكن  
عدد الرجال الذين ينجحون في عملية الانتحار يزيد على عدد النساء .  
ويقول الدكتور ف. ر. كاسون واضع التقرير : ان عدد الرجال الذين  
يحاولون الانتحار اخذ في الانخفاض بالنسبة الى عددهم قبل ٥٠ عاماً . اما عدد  
النساء فأخذ في الازدياد !

ويشير التقرير الى ان هذا ربما عاد الى تولي نساء هذا العصر مسؤوليات  
اقتصادية اكبر ، والى تحررهن من حياة التزمّت في عصر الملكة فيكتوريا .  
ويقول التقرير : ان اكثر من ٥٠٠٠ حادثة انتحار وقعت في انكلترا  
خلال احدى السنوات الاخيرة . وقد تناولت هذه الحوادث ٢,١١٦ رجلاً  
و ٢,٠٩١ امرأة اي بمعدل خمس وفيات انتحار لكل ست وفيات نتيجة  
لحوادث على الطرق .

## من الرجل أن يبقى زوجته في البيت لتتفوق لشؤون الأسرة

وقالت المجلة نفسها في العدد السابق والصفحة السابقة في الرقم المتقدم :

حاول احد الأزواج في امريكا ان يدخل في موضوع عناد مع زوجته لأنها اصرت على الالتحاق بوظيفة بدون رغبته ، فلم يجد امامه وسيلة الا ان يعتصم في البيت ويرفض الذهاب الى عمله او الخروج من البيت نهائياً .

ولما ضاق الزوج من البيت ومن الحبس ، ووجد ان اعتصامه لم يكن قناة زوجته أو يرغمها على التنازل ، قدم شكوى الى قسم البوليس يتهمها فيها بالتقصير في واجباتها نحوه بالجمع بين الوظيفة والحياة الزوجية .

وفي المحكمة قال الزوج : انه لا يقبل فكرة ترك البيت وحده بدون اية رعاية ، وانه اضطر للبقاء في البيت عندما اصرت زوجته على الخروج للعمل يومياً . وفي النهاية اعلن القاضي انه من حق الزوج شرعاً ان يبقى زوجته في البيت ويمنعها من الخروج للعمل ما دامت رغبته كذلك ، ولكن ليس من حقه ان يعتصم في البيت ويمتنع عن الذهاب للعمل في كل مرة ترفض فيها زوجته طاعة أو امره . أو كل مرة تخرج فيها من البيت لقضاء بعض مصالحها .

## طالب عربي في جامعات الغرب يتحدث عن الاسرة هناك

جاء في « حضارة الاسلام » في العدد الاول من السنة الثالثة نقلا عن  
احدى صحف دمشق :

يقول احد القادمين من سويسرا حديثاً وهو طالب يدرس في احدى  
الجامعات الألمانية انه قبل عودته الى بلده « دمشق » قادماً من اوربا قام بجولة  
في بلدان اوربا كان آخرها سويسرا ، وحين سئل عن مشاهداته وانطباعاته  
خلال جولته في البلدان الاوربية ، كات بما قاله : ان هناك ظاهرة عجيبة تلمسها  
في اوربا .

ان الاسرة الاوربية مفككة جداً ، وروح الاستقلال التام تسيطر عليها  
وتوجهها . الأب يعمل ، والام تعمل هي الاخرى . وهما لا يلتقيان الا على  
مائدة العشاء ، والعمل في اوربا يبدأ من الثامنة صباحاً حتى الثانية عشرة ، ومن  
الثانية بعد الظهر حتى السابعة مساء ، والام ليس لديها الوقت الكافي لتمضية مع  
اولادها . انها تلقي بهم في مدرسة داخلية ، ولا تراهم الا في المواسم والاعياد ،  
ونسبة كبيرة جداً من الاوربيين لا يحملن ابداً ، لا تضيق الوقت فحسب ،  
ولكن للمحافظة على جمال الجسم ، ولحفظ حقهن في الطلاق ! فبين كل ثلاث  
نيجات في سويسرا تقع حالة طلاق واحدة !

وعندما ينتهي الابن او الابنة من الدراسة الابتدائية ، يلتحق باحدى  
المدارس المهنية ليتعلم حرفة ما في هذه المدارس ، مدة الدراسة فيها يتراوح بين  
ثلاث واربع سنوات فقط ، وبعدها يتخرج الطالب ليعمل على الفور ، ومعنى  
هذا ان الفتاة تبدأ العمل في سن مبكرة جداً لا تزيد على ١٨ سنة وكذلك  
الشاب . ومن النادر ان يكمل الشاب السويسري دراسته الجامعية . اولاً لان

اباه — مهما كان ثرياً — يبخل عليه ، ولا يدفع له مصروفات الدراسة الجامعية الباهظة ، واغلب الطلبة السويسريين الذين يدرسون في الجامعة يدفعون مصروفات دراستهم من عرق جبينهم ، لا من جيوب آبائهم .  
والفتاة الاوربية حرة في كل تصرفاتها . انها تدفع لاسرتها ايجار غرفتها وثن طعامها وغسل ملابسها . اعرف فتاة تدفع لامها ٤٠ سنتيما عن كل مكالمة تليفونية لها في المنزل !! وهي تحمل مفتاحا للشقة .



## دعاة استقلال الرجل العربي

### للمرأة عندهم

قالت حضارة الإسلام أيضاً في ص ١٠٩ من العدد الاول للمجلد الثالث مايلي :  
تقوم لجنة تحقيق تابعة لمجلس الشيوخ الاميركي بسماع شهادات حول  
استخدام فتيات الريف الساذجات في النوادي الليلية وارغامهن على  
نعاطي الدعارة .

وتحقق تلك اللجنة التي يرأسها السناتور جون ماكلين في عمليات احدى  
النقابات التي تدعي بأنها تضم في عضويتها عدداً كبيراً من راقصات التعري .  
واستمعت اللجنة في الاسبوع المنصرم الى شهود ذكروا ان عقود العمل  
التي تبرمها النقابة وهي الجمعية الاميركية للفنانين تتضمن نصوصاً لحماية اعضائها  
من الاستغلال . وقال المستر وليام سكوت المساعد الخاص النائب العام  
في ايلينويس : ان بعض النوادي الليلية في شيكاغو يديرها اسقياء من رجال  
العصابات ، وان التعاملات فيها يرغم على الاشتراك في نشاط غير مشروع كالدعارة  
والنشل ، و اضاف قائلاً ان اعضاء هذه النقابة الاجرامية المنظمة تنظيماً حسناً  
جداً لا يتعاطون الرذيلة والمقامرة وحسب ، بل يقومون عملياً بارتكاب جميع  
انواع الموبقات والجرائم المعروفة .

وقال ان بعض الفتيات اللواتي يعملن في الأندية الليلية يتعرضن الى ضرب  
مستخدمي هذه الاندية ، ويخضعن الى حالة من الرعب لدرجة انهن لا يجرؤن  
على الشهادة في المحكمة .

ووصف المستر سكوت الفتيات اللواتي يعملن في تلك الاندية بأنهن عادة من الفتيات القادحات من المناطق الريفية الصغيرة واللواتي يتعرضن في اوائل فترات الشباب الى المشاكل ويضعن اطفالاً غير شرعيين .

واعلنت الممثلة والراقصة الشقراء جوان غينسلي امام لجنة مجلس الشيوخ ان مديري احد النوادي الليلية في احدى ضواحي شيكاغو حاولوا ارغامها على البغاء ، وسألها مستشار اللجنة عما اذا كان النادي يتعاطى البغاء ؟ فأجابت بالاجاب ، ثم سألتها اذا كانت توجد غرف خلفية تستخدم للدعارة ؟ فأجابت بالإيجاب ايضاً .

وقالت : انها لم تسمع ابداً بأن المسؤولين كانوا يلجأون الى التهديد ، وازافت قائلة ان بعض العمارات في النادي لا يتعاطين الدعارة بمحض اختيارهن لأسباب معينة .

واعلنت المسز كورين ستاين وهي راقصة اخرى امام اللجنة انه في احد نوادي ميامي في فلوريدا كان يتوجب على الفتيات ان يبعن أنفسهن ثم يبعن بما حصلن عليه من نقود الى رب العمل ، وقالت : ان معظم الزبائن منجلو الاخلاق وهم يعلمون سبب مجيئهم الى الاندية الليلية ، ويعتقدون ان بإمكانهم معاملة الفتيات بقضاظة بحيث ينجحون في نيل مبتغاهم ، وعادة يستطيعون ذلك . وازافت قائلة انني كنت ادعو منذ عدة سنوات الى الحماية النقابية ولجميعهم كانوا يردون علي بوصمي بانني راقصة متعربة متعصبة ! وقالت : لقد نجوت بنفسي لانني نجمة سينائية ورفضت ذلك .

## آثار ادب الجنس في الغرب

نشرت « حضارة الإسلام » في المجلد الثاني ص ٤٨٨ ما يلي :  
اصدرت الجمعية البريطانية اوامرها بسحب كتاب « يتزوجون » من  
السوق ، وهو الكتاب الذي جاء فيه ان العذرية ( البكارة ) بين الفتيات  
الانجليزيات اصبحت « مودة » قديمة ، وقد اعلن مؤلفا الكتاب استقالتها من  
الجمعية احتجاجاً على مصادره .

ونشرت في الصفحة نفسها ما يأتي :  
زاد عدد الروايات في بلاد الغرب زيادة كبيرة في السنوات الاخيرة ،  
وقد تبين ان معظم انتاجهن من الروايات الغرامية الماجنة ، وقد صرح أحد  
الناشرين الانجليز بانه يتعامل مع اربعين كاتبة ينشر لهن مائتين وخمسين رواية  
كل سنة ، ويبيع منها نحو مليون نسخة ، تشتري دور الكتب العامة نحو  
ربعمها ، ودلت الإحصاءات على ان اكثر مستعيري هذه الكتب ( من دور  
الكتب العامة ) نساء في اواسط العمر حر من الزواج ، او فتيات وفتيان  
في سن المراهقة .

## طبيب يعالج النفيير العام للطباء

### لائقـاذ العاملات

نشرت مجلة ( ده كستيل به كلايدونغ ) Dextil Bekleidung الصادرة في مدينة Dusseldorf في عددها الصادر في شهر آب ١٩٦٢ المقال التالي ، ترجمة السيد : ر . سعيد ، أحد طلابنا في جامعات المانيا ، وهو الذي أرسل إلينا هذه الترجمة :

قال البروفسور دكتور Kleine رئيس اطباء المستشفى الحكومي للنساء في مدينة Ludwiksbuven في مؤتمر الاطباء هناك :

ان ثلاثين في المئة من النساء في مجتمعنا لسن سعيدات في حياتهن ، والسبب في ذلك هو المتطلبات الجسمية والروحية المتصاعدة ، وعلى هذا فاني اعلن النفيير العام لعلم الطب . ان الواجب على الـ Bundestay « المجلس البلدي » ان ينظر الى هذه الفاجعة التي تحل بكثير من نساءنا العاملات بعين الجد والاعتبار ، ان هذا الخطر يهدد كثيرين منا ، لان هذا معناه انهيار عظيم وخسارة مزدوجة للملايين من البشر .

أرجوك أن تساعدني يا دكتور ، انني لم أعد أتحمل هذا الالم المستمر أرجوك مساعدتي ، انني أنازع ، هذا ما يردد ألف مرة يومياً في عيادة اطباء النساء ، ولكن هؤلاء الرجال المرتدين بالكساء الابيض يقفون مكتوفي الايدي أمام متطلبات النساء الكثيرات اللاتي يملأن العيادة نحو الممشى ، لانه أي طب يمكن مساعدة هؤلاء المساكين الذين يعانون عبثاً مزدوجاً لا بل مثلثاً ، من وظيفة



— أعمال البيت — ومتطلبات الحياة العائلية : هذا العبي الأبدى غير الاعتيادي  
— والضغط العصبي الناتج عن التحميل الجسمي والروحي .

ان معاينتنا ليست باستطاعة مساعدة تلك النساء ، هذا ما يقوله لنا أحد  
أطباء النساء المعروفين في مونيخ : ان عيادتي هي البوهران الوحيد وهي  
الشاهد ضد الزمان ، ان حالة النساء في خطر عام ، خذ مثلاً المرأة التي أتت  
لي البارحة — إحدى العاملات النشيطات في معامل النسيج والحياطة الضخمة —  
انها لم تكن مريضة لحد الآن ، والآن تأتي تحت عامل انهيار عصبي تام ، ففجأة  
مثلاً بينما هي تخطط تدخل ابرة الماكينة في اصبعها ، وفي حالة أخرى تنهار على  
الماكينة متهاكة في حالة اغماء ، المسؤولون في المعمل يدعون هذه الحالة ، حالة  
اصابة في العمل ، ولكن الحقيقة هي غير ذلك : ان هذه المرأة لا تدري  
ماذا تعمل .

ان هذه الحادثة لا تدعو للاستغراب ، لان هذه المرأة منذ سنوات  
عديدة تستيقظ يومياً منذ الساعة الخامسة لتهيء أعمال البيت وتعد اطفالها الى  
المدرسة ، ومن ثم تذهب الى المعمل لتجلس أمام ماكتها ثمانية ساعات ونصف ،  
ساعة ونصف تحتاج للذهاب والاياب الى المصنع ، واذا ما وصلت الى البيت  
متهاكة يبدأ العبي الثالث لها ، الا وهو العمل المنزلي الذي لم ولن ينجح  
معهما بتاتا .

السبب هو الاعصاب .

ان في الجمهورية الاتحادية الالمانية اليوم حوالي سبعة ملايين من النساء  
العاملات ، وهذا اكثر من ثلث المجموع من عدد العمال . ان اكثر من ثلث  
النساء متزوجات ، ومعظمهن عندهن طفل او اكثر من الذين لا يزالون في سن  
الطفولة تحت سن السابعة ، وهؤلاء الاطفال بحاجة خاصة الى عناية الأم ، ان هذا  
العبي المثلث على تلك النساء هو السبب الوحيد الذي يؤدي الى تدهور حالتهم  
الصحية التي بدورها تؤدي الى تدهور الطفولة ، ومن ثم المجتمع العام .

انه من المعروف ان البناء الجسمي والروحي لدى النساء يختلف اختلافاً كبيراً عن تركيب بنية الرجال القاسية المتينة .

انه ليس داعياً للتعجب أن تعطينا الاحصاءات الطبية الصحيحة في المجتمع الالاماني أن كل ثامن امرأة تعاني مرضاً في القلب وفي جهاز الدوران الدموي . ان التقارير الطبية ترد هذا إلى التعب غير الطبيعي ، ان نسبة وجع الرأس الدائم عند العاملات هو اكثر بسبع مرات من تلك اللاتي في البيت بدون عمل ، والمرض الجنسي من موت الجنين أو الولادة قبل الاوان هو عند العاملات بشكل مرعب لا يمكن تصوره ، ان العامل الرئيسي ليس هو كما يتخيل أنه الوقوف الدائم او الجلوس المنحني أمام منضدة العمل أو الحمل الثقيل غير الاعتيادي ، لا بل هناك العامل النفسي الذي هو الاسامي ، ومن المعروف اليوم أن التشويه الجسمي عند النساء : تضخم الرجلين ، أو تضخم البطن أو غير ذلك ، يعود الى الحالات النفسية التي تقاد من الدماغ ومركزها في النخاع الشوكي الذي قد يؤدي الى الشلل أو العاهة الجسمية .

لماذا يعمل النساء ؟

والآن يفتح الستار أمام السؤال : لماذا يعمل النساء — اذا كان المصير هو هذا المصير الفاجع — أليست الصحة فوق كل شيء ؟ ؟

الجواب على ذلك : ان السبب ليس فقط الرفاهية في الحياة : سيارة ، براد ، تلفزيون الخ . . لا بل ان الاحصاءات أعطت أن الطمع المادي والطمع في زيادة المال هو الذي يؤدي الى هذه الحياة المرة ، فكثير من نساءنا لسن بحاجة الى العمل لانهن يملكن جميع رفاهيات الحياة ، ومع كل هذا يسرن يومياً كالذباب الى العمل .

ومع كل هذا فالتحميل الجسمي والنفسي ليس هو الوحيد الذي يجعل امرأتنا (غير شهية) لأنهن كنساء يشعرن بعدم الرضاء الجنسي ، بل هو ذلك الشعور الذي يخامرهن ألا وهو التقدم في السن الذي يعزلهن عن الاناث الشابات اللاتي

يرآهن في حياتهن الاجتماعية واللاقي يرمينهن في زاوية المهملات ، أنه اكبر  
مسبب للطلاق وتدهور الحياة الزوجية من أي مسبب آخر .  
وعلى هذا فان ملايين النساء يرين أنفسهن مقبوضاً عليهن في حلقة الشيطان ،  
وبطاقتهن الخاصة لا يمكن لهن التخلص منها .  
ان مساعدتهن واجب على كل من يستطيع ، وان رفع الراتب هو سياسة  
غير ناجحة في هذه الحالة ، انه صحة وسعادة الملايين من الامر .

## مول ملطت الجمل

نشرت « حضارة الإسلام » في العدد الثالث من المجلد الثاني ص ٣٥١ تحت عنوان « ملكات الجمل » مايلي :

كثرت ملكات الجمل في هذا الزمان ، حتى أصبحن اكثر من الهم على القلب ، أو أكثر من دود القطن في فصل الصيف . واكثرهن يشبه دود القطن نعومة والتواء وقلة كساء وحياء ، ونحن نعلم ان الأمراض والأوجاع تنتشر على اثر الحروب في شكل وبائي ، ولدينا جدول مفصل لهذه الأمراض ، ولا بد لنا أن نضيف إلى هذا الجدول ، وإلى أصناف الحميات التي تنفشي بعد الحروب هذا الداء الجديد ، وهو حمى ملكات الجمل ، كان هذا المرض موجوداً قبل الحرب ، ولكنه لم يكن يعدو حالات فردية نادرة . أما الآن فقد اضحى مرضاً وبائياً ، مثله كمثل الحمى الإسبانية التي اجتاحت جميع القارات في اعقاب الحرب العالمية الأولى ، أو الحمى الآسيوية التي اكتسحت القارات والمحيطات بعد الحرب العالمية الثانية بعشر سنين .

والاسم الذي اطلق على هذا المرض يوهنا ، لأول وهلة ، أنه مما يصيب النساء دون الرجال ، فيكون - في هذه الحالة - من اختصاص أطباء الامراض النسائية . غير ان التشخيص الدقيق اثبت ان جرثومة المرض متأصلة في الرجال أيضاً ، وإن كانت اعراضه قلما تظهر الا على النساء . لذلك يرى العلماء ان الرجل هو بمثابة حامل الجرثومة وناقل المرض ، وان كانت الضحايا في « الاكثر الأغلب » من النساء .

ولم يكن بد - بعد ان كثرت ملكات الجمل هذه الكثرة الهائلة - ان



تتعدد أنواعها وأشكالها ، فأصبحت هنالك ملكات للقرى والمدن والعواصم  
والأقطار والقارات ، وملكات لبعض أعضاء الجسم ، مثل ملكات الساق  
والاُتف والاذن والحنجرة ، وملكات لبعض السلع التجارية كملكة القمح أو  
الارز أو البامية . ولا شك أن مجال التعدد والتنوع لايزال واسعاً فسيحاً .  
وبعد أيها القارئ الكريم ! ماظنك الا مدركاً ان هذه المبتدعات الغربية  
ماهي إلا من قبيل تمجيد الجسد الزائل الحائل ، في زمن لم يتعلم اهله بعد كيف  
يمجدون الروح ، ولا بد أن يمضي وقت طويل ، بل لابد أن تبدل الارض  
غير الارض ، والناس غير الناس ، قبل ان نسمع بملكات للصدق والامانة ،  
والوفاء والإخلاص .

الدكتور محمد عوض محمد

رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة اليونيسكو

## ازمة الحضارة الغربية

### يرجع أكثرها الى تفكك الاسرة ويؤمّع ادب الجنس

نشرت « حضارة الإسلام » في العدد الثاني ص ١٠٠ من المجلد الثالث ترجمة مقال كتبه الكاتب الإجتماعي « ج . س . يولاك » يتحدث فيه عن أخلاق الشباب في الغرب ، وفوضاهم ، وسلوكهم الشاذ . ويحاول أن يبحث عن اسباب هذه المشكلة ، وبما قاله :

إننا نلاحظ منذ سنوات ان عصرنا يفقد بالتدريج حرارة الحياة فيه ، ويخسر باطراد : الدفء والطمأنينة من القلب البشري ، فحياة الفرد المعاصر لا تعرف الإرتباطات والواجبات الإجتماعية كما عرفها إنسان الإمس ، ولم يعد المرء يشعر نحو جواره بذلك الشعور الذي كان معروفاً في الماضي ، كما ان روابط الاسرة لم تعد كما كانت ، بل فقدت كثيراً من مقوماتها . إننا في الحقيقة وسائل للميكانيكية (التصنيع ) التي غيرت كل الروابط الاجتماعية حتى روابط الاسرة ، إننا وبالأأسف ندفع طائعين ثمناً لما يعطينا التطور التكنيكي من أدوات ، إننا نعاني خسارة مطردة في مادتنا الروحية دون أن نشعر .

وبعد أن يتحدث عن طبائع الجيل في الغرب يقول :

وهكذا ينقلب الفتيان حول الثانية عشرة الى قطاع طرق ، ويتحول الشباب والشابات الطبيعيون عادة في رقصة « روك اندروك » إلى فوضويين مخربين ، لقد بلغت خسائر رقصة روك اندروك وما نتج عنها من فوضى الراقصين في إحدى مقاهي برلين في الشهر الماضي مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ شلن ، وفي هامبورغ ١٢٠.٠٠٠ شلن .

ثم يتحدث الكاتب عن أثر كتب ادباء الجنس والافلام السينائية في وصول الشباب الى هذه الحالة فيقول :

إن ٦٢٪ من مجموع الفتيان هم زوار نظاميون للسينما ، وبذلك نجد ان الفيلم يحتل مقعد التوجيه المنتظم لثلاثي شباب اليوم ، الفيلم بما يحمله من قصص قطاع طرق ومجرمين وقصص خيانة اجتماعية ، وما إلى ذلك .

ولاني لا تساءل هنا بشدة : ألم ينتبه المسؤولون حتى الآن كم لعبت السينما دور مدرسة المجرمين ، وبالإضافة الى السينما تلعب هذه « الكتيبات » الحقييرة التي تطبع منها ملايين النسخ ، والتي يقبل الفتيان على قراءتها وتداولها ، بلهفة شديدة ، إنها كتب لا تحوي سوى قصص الخيانة والاجرام .

لقد دلت الإحصاءات على أن ٤٠٪ من طلاب المدارس يقرؤون هذه الكتب ، وأن كل واحد من هؤلاء يملك ما بين ١٠ إلى ٣٠٠ كتاب منها . ولقد اعترف أحد هؤلاء الفتيان أنه يقرأ اسبوعياً ١١ كتاباً من هذه الكتب الجذابة .

ويتابع الكاتب بحثه فيقول :

### مخازن مفسدي الاطفال

ما أظن أن أحدا لا صلة له بالكتب السيئة ومخازنها ، يستطيع ان يقدر الاثر السيء الذي تسببه هذه الكتب . ان دور نشر كبيرة وعميد الربح أياً كان مصدره ، يقومون بإنتاج وتوزيع هذه الكتب الوسخة ، مستغلين أوضاع الشباب النفسية وقلقهم واضطرابهم الداخلي ، وحبهم للتطلع . ان هذه الكتيبات تكس كل ما في الفتوة من خجل واحترام وكيان ، وتهدم كل مقومات صيانة الاخلاق الطبيعية التي يحملها الفتى في نفسه بحكم فطرته .

ما اظن أحدا يستطيع أن يقدر المقود الضخم الذي تملكه الكلمة المطبوعة بالنسبة للذين لم يتم نموهم بعد ، والذين لا يزالون في منتصف مرحلة النمو ،

وخصوصاً تلك الكلمات المنتقاة ، مثل : جنس ، عمل اغتصابي ، انحراف جنسي ، ان لهذه الكلمات قوة هائلة على نفوس هؤلاء الشباب ، وعلى سبيل المثال : فقد بلغ المشهد نهايته العظمى في احد هذه الكتيبات التي التقطت من طفل في الثانية عشرة من عمره ، وفي هذا المشهد يصور للطفل صورة انسان يحترق ، لقد ورد في هذا الكتاب : هل رأيت شمعة إنسانية تحترق ، وبشكل خاص عندما تقفز هنا وهناك وترجف مع قفزها ؟ تماماً كما يفعل الديك الذي قطعت رقبته ، لقد أوقدنا شمعة إنسانية منذ عدة اسابيع ، قفز الرجل عالياً كالصاروخ وهرب الى بيته ، وهناك ابتدأت النيران تشتعل فأحرقت الحُزائن معه أيضاً زوجته واطفاله .

لانه من طبيعة الفتيان الذين لم يبلغوا بعد امكانية الحكم على الاشياء حكماً صحيحاً ، أن ينقلوا صور هذا العالم الشائبي البعد ، عالم الكلمة المطبوعة ، وعالم الصور المتحركة على الشاشة البيضاء ، الى التنفيذ العملي ، وتحت هذا الفيض الزاخر من عمل العنف وارتكاب الجنايات تنطفئ كل دوافع المسؤولية واحترام الإنسان ، وبهذا ينحني سلوك الفرد وتصبح عوامل العنف عنده أمراً طبيعياً ، وبقدر ما يوجد من آباء واعين مسؤولين ، يمكن أن تدرك هذه الحقائق كما يدركها آلاف من المربين والقساوسة وأطباء النفس .

... ولكن لماذا لا نبحث عن مخططات لمعالجة الموقف ؟ اما يشغل الوزراء غير رؤوس نائمة لا تدرك خطر الافلام والكتيبات ؟

### الجسم ينمو اسرع من النفس

لم يعد في مقدور الآباء أن يقدموا لاطفالهم ما يملأ فراغ عالم إدراك الشاب الذي لم يبلغ من العمر الثلاثين او الاربعين ، وذلك بما تقدمه له الافلام والصحف المصورة والتلفزيون من مشاهد لا يراعى في انتقائها واختيارها اي وقع لهؤلاء الفتية ، ومن ثم تسلم ضحايا هؤلاء الاطفال الى اضطرابات .

يضاف إلى هذا أيضاً ذلك التعقيد المتمثل بنمو الطفل الجسمي اسرع من



الماضي ، متأثراً بهذا العالم التكنيكي حوله ، وهذا ما أثبتته الاستاذ A. Huhn في جامعة مونيخ ، حيث وجد ان ٩٥٪ من قتيان اليوم يمرون في سنة التطور الجسمي مع تأخر في النمو النفسي ، فالفتى الذي يبلغ من العمر اربعة عشر عاماً ، والذي يبدو في المظهر أنه يبلغ ثمانية عشر عاماً ، هو في الحقيقة لا يتجاوز من حيث النمو النفسي اثني عشر عاماً .

ان الذرية الحالية تشعر بالرغبة في أن ترسم مخطط حياتها بنفسها في سن مبكر ، في حين انها في الواقع ليس لديها الاستعداد النفسي لذلك .

واخيراً فقد كانت العائلة في الماضي تضم افرادها مدة اطول تحت سلطانها ، وليس الامر كذلك بالنسبة لانسان اليوم ، فسلطة والديه عليه ضعيفة ، وما الأب سوى شكل جانبي في الاسرة ، بينما كان يمثل الشخصية المحترمة الاولى التي تدير الاسرة وتقودها .

### كثير من المال وقليل من التربية :

إن اشتراك المرأة في العمل والوظيفة شغل جل وقتها ، ونتج عن هذا امر خطير هو شلل شعور الأمومة فيها ، فلم يعد عند الأم فراغ تهتم به بأبنائها ، بل تركت للمال الذي تقدمه لهم بسخاء ، ان يعوض عن الحب والاهتمام بشؤونهم ، وبهذا انعدم وجود نساء يستطعن ان ينميين في اطفالهن شعور الایثار والتضحية وحب الانسانية والاستعداد للعيش مع الآخرين بونام وانسجام ، لقد تحول العالم وتغير الانسان ، واصبحت الامهات يتسابقن في تحقيق كل رغبة لاطفالهن ، فتجاوز دلال الاطفال كل حد ، وطفح كيل تزويدهم بكل حديث ، وفتحت لهم أبواب تحقيق مسراتهم على مصراعها : السينما والسيارة ( او الموتور ) والالعاب الاوتوماتيكية ، ومزاولة الرقص في كل ساعة من

ساعات اليوم ، حتى أصبحت هذه الامور من البديهيات . . ولكن الكلمة التي يجب أن يقال هنا :

ان الشباب الحالي يملك كثيرا من المال ، وكثيرا من الوقت ، وكثيرا من الحرية ايضاً ، ولكن لا نجد أحدا يعتني بتكوينهم وتربيتهم ، وقاما يلاحظ المرء انه مع غناء المظهر الخارجي والسعادة الظاهرية للانسان ، تنمو ، كذلك ، صحراء داخلية في قلب كل فتى وفتاة .

ان ما ذكرناه في هذه الكلمة ليس في الحقيقة إلا محاولة بسيطة لمعرفة بعض الاسباب الرئيسية لمشكلة شبابنا .

## نصيحة اشهر مضممة في الاغراء

### للمواهبقات بعد انتحارها

نشرت « حضارة الاسلام » في عددها الثالث للمجلد الثالث ص ٣٣١ مايلي :

اكتشف المحقق الذي يدرس قضية انتحار مارلين مونرو رسالة محفوظة في صندوق الامانات في مانهاتن بانك في نيويورك . .

القت هذه الرسالة بعض الاضواء على انتحار مونرو : اذ وجد على غلافها كلمة تطلب عدم فتح هذه الرسالة قبل وفاتها .

فتح المحقق الرسالة ، وجدها مكتوبة بخط مونرو بالذات ، وهي موجهة الى فتاة تطلب نصيحة مارلين عن الطريق الى التمثيل . .

قالت مارلين في رسالتها الى الفتاة والى كل من ترغب بالعمل في السينما :

احذري المجد . . احذري كل من يحدّثك بالاضاء . . إني أتعس امرأة على هذه الأرض . . . ( لم أستطع أن أكون أمّاً . . . ) إني امرأة افضل البيت . . الحياة العائلية الشريفة على كل شيء . . ان سعادة المرأة الحقيقية في الحياة العائلية الشريفة الظاهرة ، بل ان هذه الحياة العائلية هي رمز سعادة المرأة بل الانسانية . وتقول في النهاية :

لقد ظاهني كل الناس . . وان العمل في السينما يجعل من المرأة سلعة رخيصة تافهة مهما نالت من المجد والشهرة الزائفة .

اني انصح الفتيات بعدم العمل في السينما وفي التمثيل - ان نهايتهن اذا كن عاقلات كنهايتي ...

### كيف تعيش ممثلات هوليوود ؟

وجاء في الصفحة نفسها من العدد المذكور :

هذا السؤال وجهه الى بطل افلام رعاة البقر المشهور ( هيك اوبريان ) فأجاب : انهن كالمسحورات . . . أمنية الواحدة منهن أن تضيف الى شعرها الأشقر صبغة جديدة ، وان تستعمل آخر مبتكرات مساحيق ماكس فاكطور ، ناسية ان الجمال لا يدوم ، وان الجمهور لا يرحم . . . وسريع النسيان . . . وهوليوود تعرف كيف تفتك هؤلاء الممثلات اللواتي لا يعرفن السعادة ابداً . . . وترى الواحدة منهن قبل ان تكبر تفضل الموت على الحياة .

وسئل عن رأيه في انتحار الممثلة المشهورة مارلين مونرو فقال : كنت في لندن عندما سمعت بموتها ولقد صدمت لهذا الخبر . . . ان هوليوود هي السبب المباشر بمقتلها ، وان هوليوود تتحكم بعلاقة السينما وترفعهم ساعة تشاء . . . وتقضي عليهم ساعة تشاء . . . لقد قست هوليوود كثيراً على مارلين وعاملتها معاملة احتقار بعد ان استغلتها . . . وهذه الطريقة من المعاملة لها اخصائيون في هوليوود ، انهم يعرفون وفي الوقت المناسب ، كيف يقضون على الفنان الذي يكون قد أمضى زهرة شبابه تحت اضواء الاستديو والنظام القاسي المعمول به . . . ولا أريد أن أتكلم بأكثر من ذلك لان ظروفه لا تسمح لي .

وقال : لقد كنت على علم بأنها ستموت قبل أن تموت . . . كنت انتظر لها مثل هذه النهاية التعيسة . . . وأضاف يقول ان فائزات هوليوود اكثر نساء العالم تعاسة ! انهن دمي بيد تجار هوليوود ، وما على الفنانة لكي تصل الى الشهرة الا ان تبسع نفسها وارادتها وكرامتها ، ثم لا تلبث أن تأتيتها الضربة القاصمة بعد ان ينتهي دورها وتستنفذ مواهبها . . .



## الزمار الصباب في الغرب نتيجة لأدب الجنس

ونشرت « حضارة الاسلام » أيضاً في عددها الرابع للمجلد ص ٤٤٤ مايلي :

في مؤتمر عقد أخيراً في الولايات المتحدة أعرب أحد الاخصائيين عن اعتقاده بأن موجة من « هستريا الجنس » اصابته العالم في السنوات الأخيرة ، وترتب عليها زيادة نسبة المواليد غير الشرعيين في أكثر العالم ، ويرجع ذلك الى تفكك الروابط العالية ، والى المثل السيئة التي يضر بها الآباء والامهات للأبناء والبنات ، والى رواج الخمر والمكيفات والمثيرات الجنسية في السينما والصحف والمجلات ؟ وفي العدد الثالث من المجلد الثالث من المجلة المذكورة نشرت مقالاً متوجماً بعنوان « يجب أن لاتلغونهم » ننشره بنصه لما فيه من العظة التي ينبغي أن تفتح عيوننا وضمائرنا قبل أن يفلت الأمر فتقع في نفس ماوقع فيه الغربيون :

ان مشكلة ارتكاب الفتيان للجرام ، عادت حديثاً على بساط البحث ، ففي محاضرة حول « الفتيان والشرطة » أكد الدكتور Otto Kornde أحد كبار موظفي الشرطة ، ان السبب في تصرف الفتيان الاجرامي يقع بالدرجة الاولى على عاتق نضوجهم الجسمي بسرعة تفوق نموهم النفسي ، الى جانب أسباب اخرى ، مثل : « كثرة الطلاق » ، و « الغربة النفسية » بين الآباء والابناء ، و « الفلم » الذي يقوم بنصيبه في تعويد الفتيان « الخلافة » وحب الاجرام .

ولقد أوضح البروفسور Dinelt في بيت النقابات ، ان تربية الفتيان اليوم أصعب منها في الزمن الماضي ، لأن حصن الصيانة التربوي الوحيد هو العائلة السليمة ، في حين أن التربية بواسطة عوامل التأثير من الوسط الخارجي ، تعترضها

مشاكل معقدة وعقبات تستعصي على الحل ، عد البروفسور منها ، كظواهر سلبية ، الانحراف الجنسي الخطر ، بسبب ما يشاهده الفتى من حوادث « قبل استعداده لرؤيتها Vorzeitige Erlebnisse » وقلة الخضوع أمام السلطة الحقة ، وغلبة النزعة المادية ، الى جانب نقص في الادراك لمعنى المال ، ادراكا يتضمن فهما للمسؤولية ، وميوعة تؤدي الى ذوق فاسد ، والتواء في الشعور مشحون بغمغة وانمياح في المفاهيم .

وفي محكمة الاحداث ، بدأ النقاش حول الاخذ بالإجراءات الكفيلة بمنع اتصال الفتیان الذين عوقبوا مرة ، بالفتیان الآخرين ، وشكلت لجنة من أجل هذا الغرض ، كانت تجبر كل يوم عن كثير من الحوادث التي يرتكب فيها الفتیان اعمال الشر .

وعلى النقيض من هذا ، يقرأ القارئ رسالة « مشوه حرب » الرجل الذي تجوس به زوجته خلال الشوارع ، فتراه يقول : ان الدموع كانت تترقرق في عينيه ، عندما يرى بعض الفتیان المظلومين « المتهمين عدوانا بما يرميهم به الناس » يساعدون زوجته ، بشكل عفوي ، معتبرين ذلك أمرا بديهياً . يرفضون عليه بعد ذلك أي شكر .

### مؤسسة دار التوبية :

انه لاشيء يوضح هذا الاختلاف بين فتیان مجرمين ، وآخرين طبيعيين يقدمون المساعدة للمرضى والمشوهين ، كزيارة لدار التوبية Kaiser-Ebersdorf حيث يستطيع المرء هنالك ، ان يفهم الوضع الصحيح لهؤلاء الفتیان .

### اعمال المؤسسة وغاياتها :

قبل سبع سنوات ، منحتني وزارة العدل اذنًا خاصاً بزيارة هذه المؤسسة وذلك بعد أن حصل فيها عصيان ناشد الفتیان فيه الرأي العام ، وطلبوا منه أن يقف الى جانبهم ؟

ولم يكن في وسعي أن أصمم على نشر انطباعاتي عن الدار في ذلك الحين ، لأنها كانت لا تزال في دور التأسيس ، ولكن لما ظهر في العام الماضي كثير من الاخبار المكذوبة عن هذه المؤسسة ، بالإضافة الى أن البعض بدأ يجعل هذا الموضوع ، الذي يهمنى ويهم كل انسان في النمسا ، شهرة وتجارة ، فقد صممت أن أنشر شيئاً عنه اليوم :

ان وظيفة هذه المؤسسة صعبة ومتشعبة ، فهي ترمي الى التعرف على المنحرفين الحاليين الى المؤسسة ، تعرفاً كاملاً ، « وحتى اذا اقتضى الامر استعمال وسائل تشخيص ملائمة » من أجل تقديم العلاج الشافي من جميع العوامل المؤثرة وكذلك تنمية علاقة تربوية - موهبة - ذاتية لدى بعض المنحرفين ، وجعلهم صالحين للعمل والوظيفة ، وتوليد حب العمل عندهم بشروط ملائمة ، الى جانب تربيهم الجسمية الصحيحة ، وتعويدهم كيف يقضون أوقات فراغهم ، وتهنئتهم للشروط الاجتماعية التي من المحتمل أن يعيشوا فيها بعد فك سراحهم .

### صعوبات وعقوبات :

ان بإمكان المرء أن يدرك ان ادارة المؤسسة مهما كانت قوية ، لا يمكنها ان تقى بالمطلوب ، اذا لم يشارك الفتى المنحرف « المريض » نفسه في ذلك ! وحتى لو فعل ذلك ، لا يكفي أيضاً ، مادام المجموع لم يشاركوا « عائلياً » الموضوع تحت العلاج .. ذلك أن الأمر علاقة هامة بالضرائب والناحية المالية .. ومن جهة أخرى ، فان وظيفة المصحح ليست « مصححاً » بكل معنى الكلمة ، وليست كذلك ان تنشئ في الفتى نقمة على الجو المحيط به ، باستعمال شدة مفرطة ...

وسأكتب فيما يلي ما قاله اثنان من هؤلاء الفتيان في العدد الخامس والعشرين من جريدة المؤسسة Der Weg ، التي يحررها الفتيان انفسهم :

لقد أوضح ( Tritz ) رأيه في صحافة اليوم ، واشتكى من الاخبار الغريبة التي تنشرها هذه الصحافة ، وقال : ان هذا ليس له الا نتيجة واحدة

هي ان هذه المؤسسة ( Kaiser - Elersdorf ) تكتسب مع الزمن سمعة سيئة لدى الرأي العام ، فعندما يبحث احد « الفتيان » الذين أصبحوا « أصحاب » عن عمل ، يجدان العثور عليه أمر صعب !

وقال الثاني ( Jlainz ) : علينا أن نعالج نقطة رئيسية : أي رئيس عمل او مدير مصنع يقبل أن يعطي أحدهما عملاً ؟ ومن منهم يمنحنا ذرة من الثقة ؟ ومن منهم لم تكن لديه بعض المخاوف من ان نسرقه ؟

من هم « المرضى » ومن الذي يحيلهم الى المؤسسة ؟

أما المحيلون اليها فهم القضاة الجنائيون في محاكم الاحداث ، وقضاة الرعاية والعناية فحسب ، وليس لاحد غيرهم ، كالشرطة والدرك ، حق ولا للاوصياء مثل هذا الحق ، وعلى هؤلاء القضاة ان يتقيدوا بالفقرة ٢ من J.G.G. والتي تحصر حق الإحالة على هذه المؤسسة بالفتيان الذين يرتكبون عملاً ممنوعاً معاقباً عليه في القانون ، اذا اثبت التحقيق ان ارتكابهم لهذا العمل راجع لنقص في التربية .

ويجب على الفتى المحال أن يبقى ثلاثة أشهر مع المجموعة المقبولة حديثاً ، تحت الرعاية الطبية والتحليلية النفسية ، ومن ثم يمكنه أن يخرج من المؤسسة برفقة « مربي مجموعة » ، وبعد ستة أشهر يمكنه أن يخرج وحيداً بواسطة بطاقة مرور .

وبعد أن يتم قبول هؤلاء الفتيان ، يتصرفون كصغار الابقار او الخيل ، حشرت في « اسطبل » تضيق به ذراعاً ، فتراهم « يهربون بأرجلهم وحوافرهم » على الارض ، ويحاولون خرق الجدار بروؤوسهم ، أي إنهم يبدؤون بلعن الشرطة والآباء ! ثم ما يلبثون أن يهدؤا عندما يدرك جلهم انه يراد بهم الخير .

نتيجة :

ان هذه المؤسسة : K.E.D. ليست سجنًا للفتيان ، ولا مؤسسة للاعمال



الالزامية ، انما تبغى تطبيق برنامج تربوي معين ، فليس على نوافذها قضبان حديدية ، والفتيان الذين ارتكبوا جريمة فعلا ، لا يتصلون بأولئك الذين ثبت عندهم مجرد نقص في التربية ، ولم يرتكبوا جريمة بعد .

ولكن يبقى بعد ذلك كله ، عدد من « البليدين » الذين لا يقدرّون على تعلم ما يحتاجون اليه في حياتهم المستقبلية ... وهذا ليس بأمر غريب فان أمثال هؤلاء موزعون ضمن العائلات وفي الجيش والمعامل ... والنسبة بين القابلين للتعمس و « الشفاء » وغير القابلين له ، هي نسبة ثمانين الى عشرين .

جريمة النظام الاجتماعي والخلقي :

وأراني هنا بشكل لا إرادي أتذكر قول غوته :

« أنتم قد تموتون الى داخل الحياة ... »

« أنتم جعلتم الفقراء يرتكبون الخطايا ... »

أتذكر هذا عندما أعلم أن بعض هؤلاء الفاسدين والجرمين من الفتيات ممن فشلت هذه المؤسسة التربوية في علاجهم ، قد ترعرعوا في بيئة فاسدة مليئة بالآخطاء والاوساخ ... ، لقد قال لي أحد الآباء مرة بالحرف الواحد : « ان أجل أيام حياتي ، يوم يقف ابني السارق أمام القضاء » !! كان أباً سيكيرا مجرمًا ، لاعباً القمار ، وبعد أن أطلق سراح ابنه من المؤسسة السابقة ، وهو في سن العشرين ، تمكن هذا الابن من تحقيق امنية والده ! حين وقف امام المحكمة ، لتحكم عليه بالسجن لارتكابه جريمة السرقة ، فهل يمكننا أن نلعن هذا الولد الذي انجبه هذا الوالد ؟ ان الآله الكريم قد أعطى أبناء هذا العصر آباء وأمّهات ، ولكنه لم يمنحهم والدين » هذه العبارة ، يمكنني أن أضعها عنوانا على موضوع يبين قيمة وأهمية الوالدين في التربية ، والدليل على ذلك ، في المؤسسة نفسها : إن فيها من بين مائة في Zöglinge خمسة وسبعين لم ينشأوا تحت رعاية أبوية ، بل ربوا تربية مهملة ... وبين الخمسة والعشرين الباقين ، اثنا وعشرون انحدروا من أبوين عاملين ... وثلاثة فقط ترعرعوا في أحضان أبيهم .

## المؤسسة وقيام المجتمع الصالح :

إن بإمكاننا أن نغلق هذه المؤسسات ، عندما يقوم الآباء نحو ابنائهم بواجبهم التربوي الصحيح ، غير ان خبيراً تعليمياً عارضني مرة بقوله : « يجب أن نربي الآباء أولاً » ولعل هذا الاعتراض صحيح لحد ما ، خصوصاً ونحن نسمع من الآباء الاعتراض التالي : اذا لم يذهب كلانا ( الرجل والمرأة ) الى العمل ، لنكسب قدراً أعظم من المال ، فاننا لانستطيع ان نشترى هذا ... ولاذاك ... وهنا نضطر دوماً للجابة على هذا الاعتراض ، بقولنا : ان المطبخ الامريكى ، والسجادة الجميلة ، والزخارف والبورسلان ، ليست ضرورية لتربية الطفل !

ان التربية الصحيحة في بيت الآباء ( حيث لا تضطر المرأة الى العمل خارج المنزل ) تعطي الولد القوة والقدرة على ان يقطع حياته الدوامية بسهولة ويسر ، وتؤهله لدخول المعترك الاجتماعي بشكل صحيح ، أليس هذا واضحاً من ان ٣٠٪ فقط من الفتيان المنحرفين عاشوا تحت رعاية (مهجلة) من والديهم ! هل يقوم على تربية الابناء من رزق بهم ؟

وعلى الطريق ، نحو بناء مستقبل اقتصادي عال ، يتحطم الأزواج ، وتفكك الأسرة ، ويقع الطلاق ، والضحية بعد ذلك كله هم الابناء ، الذين لا يجدون من يقوم بأمر تربيتهم والاعتناء بهم ، ويمكننا ان نرى نسبة الوالدين المنفصلين عن بعضهم بالطلاق ، من الابناء الموجودين في المؤسسة ، الذين انحرف بهم مجتمعهم نحو الجريمة والفوضى ، وفيما يلي احصاء بسيط يبين هذه النسبة :

٢٥,٤٪	من عائلة غير متفككة ( يعيش الابوان معا ) .
٢١,٢٪	من ابوين منفصلين .
٢٧,٣٪	من عائلات بدون اب .
١٠,١٪	من عائلات بدون ام .
٦٪	بدون ابوين .

ومن الملاحظ أنه في الحالة التي يعيش فيها الزوجان معا ، في حالتين منها ، يعمل الوالد خارج منطقة سكنه ، وهو بهذا لا يساهم فعلا في التربية ، وفي ثلاث احوال : يوجد للآباء ابناء كثيرون ، وقد دُلِّل أحدهم ، وفي ثلاث أحوال أخرى : كان الآباء فيها مجرمين ، وفي عشرة أحوال : كان الاجداد فيها كعوامل فاسدة في التربية ، أكثر من مربين ، وفي تسع أحوال : كانت الآباء مشوهي حرب او عمل ، او في سن التقاعد ، حيث لا يقدرّون على القيام بأعباء التربية . هذا الى جانب أحوال أخرى : كان كلا الوالدين فيها - أو بعضهما - مدمنا على الشرب ، أو أن الام او الاب مريض بمرض معضل ، أو ان النزاع بين الام والاب ليس له حد ، أو أن الوالدين كانا يدلّان ابنتهما « الوحيدة » أو أن الاطفال - أخيرا - قد اصابوا بجروح او انفلوتوا رأس ، أو اضطرابات دماغ ، أو التهابات الإذن الوسطى ، أو تقيحات جوف الحبة ..

### عاطفة الحب :

وما اسميه عجباً في هذه المؤسسة ، هو انها نجحت في تحويل كثير من هؤلاء المشردين ( الزعران ) الى شباب ناهين ، يسلكون سبيلا حسناً ، ويتصرفون تصرفات يرضى عنها ، حتى ان بعضهم قد اطلق سراجه مبكرا ، ولم يتمكن « او لم يرد » مدير المؤسسة أن يشرح لي اسباب ذلك .

لكنني لاحظت وعرفت انه في الدار : K.E.B. يجد الفتى لأول مرة في حياته من « محبه » ويعطف عليه . نعم ان المربين والمساعدين والمعلمين يحبون هؤلاء الاطفال ، كما يحب المرء أخاه ، وعندهم صبر وتفهم لاحتوائهم ، ولقد شاهدت بعيني « فتى » كان الشوطي يحاول ادخاله الى المؤسسة ، ثانية ، بعد ان عاد لإرتكاب الجرائم عقب خروجه من المؤسسة



كيف انه وقف معاندا ارادة الشرطي ، حتى أتى « مرييه » السابق ، فانكب  
على قدميه يقبلهما ويطلب منه السماح .

واخيرا :

ان بناء هذه الدار : K.E.B. الضخم ، والمشيّد منذ ثلاثمائة عام ،  
لا يصلح لإجراء برنامج التربية ، ولقد قال أحد النواب بعد زيارته لهذه المؤسسة :  
وراء هذه الجدران القديمة والمظلمة ، لا يمكن ان يشفى انسان .

- ٥٠ -

بوصي لسكرتيرته وبحرم زوجته

قالت مجلة حضارة الاسلام ص ٦١٩ من المجلد الثاني :

توفي أحد أثرياء مقاطعة تورمبش بالجلترا ، وعند ما فتحت وصيته وجد  
أنه ترك كل أملاكه وهي : منزل ريفي كامل يقدر بـ ١٠ آلاف جنيه ،  
وعقار ، ومكتبه الخاص ، وسيارته ، و ٥٠ ألف جنيه في البنوك لسكرتيرته  
الحسناء ( ماري فيرا ) ولم يترك لزوجته قرشاً واحداً ، وكتب في وصيته :  
« اني لم أترك لزوجتي شيئاً لأنها كانت سبب شقائي وآلامي المستمرة ولا تستحق  
إلا الفقر والموت ، وإني أترك كل أموالي لسكرتيري التي أحببتها وأخلصت لها  
والها يرجع الفضل في التغلب على نكد زوجتي .

أقول : نخيل هذا إلى الذين ينكرون غرائز الفطرة والحياة الواقعية ،  
ما شرعه ويستنكرون الله من تعدد الزوجات !



## حول ضوف المجاعة لتمرأبر سلطان العالم

نشرت مجلة حضارة الاسلام ص ٢٤٩ من المجلد الأول مقالاً للكاتب « كريستوفر هوليس » نشرته مجلة « سبكتيتور » اللندنية وهو مايلي :

هناك اعتقاد شائع في هذه الايام بأن عدد سكان العالم في تزايد مستمر سيكون خطراً يهدد الجنس البشري في المستقبل القريب . وحجة أصحاب هذا الرأي أن عدد السكان في البلاد المختلفة يزداد زيادة مرعبة ، بينما الانتاج يزداد ببطء بالغ ، وفي رأيهم انه مالم تكتشف طريقة رخيصة لمنع الحمل ، وما لم تتكاتف الحكومات لتحديد النسل في العالم ، فإن المشكلة ستكون في المستقبل مستعصية لا حل لها . ويحمل مثل هذا الرأي رجال هم صفوة المفكرين مثل بروفيسور توينبي .

وفي رأيي ان هذا الاعتقاد لا صحة له . والواقع يثبت عكسه . وبين ايدينا احصائيات سكيوتيرية الامم المتحدة التي تقول ان الانتاج في الشرق الاقصى قد زاد في عشر السنوات الاخيرة بنسبة ٣ ٪ بينما زاد عدد السكان في المدة ذاتها بنسبة ١٠٤ ٪ .

أضف الى هذا ان تحسن وسائل الانتاج سيزيد الانتاج نفسه : فانتاج القدان من الرز في جاوا على الرغم من صلاحية الظروف لزراعتها فيها ، يبلغ ثلث انتاج القدان من الرز في اليابان . وليست التربة في اليابان خيراً منها في جاوا لزراعة الرز .

وتقول التقديرات ان نحو ٥٠ ٪ من مساحة الارض صالحة للزراعة ، أما المستغل منها الآن فلا يزيد عن ١٠ ٪ فقط . وفي رأيي أننا لو استصلحنا واستثمرنا كل الاراضي الصالحة للزراعة فان الانتاج سيكون كافياً لـ ٢٨ بليون انسان « أي عشرة أضعاف سكان الارض الآن » وفي مستوى حياة المواطن في هولندا الآن ، وهذا الانتاج نفسه يكفي لـ ٩٠ بليون انسان في المستوى المعاشي الذي عليه سكان آسيا .

وللتقدم العلمي الدور الاول في تحسين وسائل الانتاج ، واستخراج الطاقات المحركة من الفحم والايديروجين المضغوط ، ولن يمضي زمن طويل حتى نجد الطاقة الذرية ، وقد استعملت على نطاق يخفف من أعباء الحياة على الانسان .

- ٥٢ -

### من أمثلة العمل الخلفي

عند الغربيين

نشرت « حضارة الاسلام » في عددها الرابع للمجلد الثالث ص ٤٤٣ ما يلي :

في بعض الحفلات الخيرية ! . في بلاد الغرب تنظم مزايدات على « قبيل » الكواكب المعروفة ، وقد دفع أحد الأثرياء في انجلترا خلال الحرب العالمية الاولى في حفل خيري ١٢,٠٠٠ جنيه مقابل تقبيل إحدى الممثلات المعروفة حينذاك ، ودفع آخر منذ بضعة أشهر ١٥٠٠ جنيه في مناسبة مشابهة ، وقد أوصى ثري في « مانشستر » بـ ٢٥,٠٠٠ جنيه لفتاة « تقدير القلب » منحه إياها أثناء إحدى حفلات عيد الميلاد ( أي ميلاد السيد المسيح نبي الطهر والعفة والحياء ) ! .

### المنعني الى العهد الماضي

نشرت مجلة الأسبوع العربي اللبنانية في العدد ١٥٣ بتاريخ ١٤ ايار (مايس) المقال التالي بقلم «نازك باسيلان»:

كانت كلمة «حریم» تعني منذ الازمان البعيدة الحرم المقدس أو المعبد المحرّم الدخول اليه ، وقد أطلق هذا الاسم على القسم الخاص بالعائلة أي بالنساء والاطفال ، والذي كان محرماً على الغرباء ولوجهه ، بينما سمح لهم بالدخول الى باقي أقسام المنزل ، ويرجع هذا التقليد الى ما قبل ظهور الاسلام شأن الحجاب تماماً ، اذ لم ينفرد به المسلمون بل انتشر في اكثر الاقطار الشرقية قبل ظهور الاسلام بزمان بعيد ، وقد كان هذا التقليد ترفاً خاصاً بالاثرياء ، اذ لم يكن في متناول يد أي رجل عادي ان يقيم في منزله حرماً خاصاً بالنساء ، ومن جهة اخرى فقد كانت نساء الطبقة العاملة كثيرات التجوال والخروج في الطرقات سعياً وراء اعمالهن .

أما هندسة «الحریم» فكانت أنيقة تدعو الى البهجة والمرح ، اذ اتسعت للجنائن الغناء تلونها الازهار الجميلة وتجري بين خنائها المياه غزيرة منعشة . وقد كان عالم المرأة ذاك جميلاً نعمت فيه بأيام سعيدة قد نستغربها اليوم ، ونحن نسعى الى العمل مع الرجل وأحياناً كثيرة لاستبقاه إلى ما كان ينفرد به من كد وإرهاق .

وكثيراً ما كانت النساء يستقبلن المنجمين والاطباء والتجار الذين كانوا يحملون اليهن الاقمشة الجميلة والجواهر الثمينة ، فيسرعن عندئذ الى ارتداء الحجاب كما لو كان عليهن ان يسرن في الطريق العام .

ولم يكن ليبرحن «الحریم» إلا لزيارة صديقاتهن او لحضور بعض الحفلات



العائلية او الاحتفالات الدينية أو اذا أودن الذهاب إلى الحمام ، فقد كان للنساء إذن عالمهن الخاص المقتصر عليهن فقط ، إذ حرم عليهن تماماً الاختلاط بالرجال او استقبالهم والتحدث اليهم ، الا ان ذلك على عكس مايتبادر إلى الاذهان لم يكن ليجعل من عالمهن عالماً رتيباً متشابهاً بملاً ، إذ كن يقضين اوقاتهن في أعياد دائمة ، نزاهات في الحدائق الضاحكة حيث كانت المياه ترقص من الفرح وتعكس صورة حوريات جميلات محصنات ، وأمسيات معطرة على الشرفات المنفتحة للنسيم ولضوء القمر ، واستقبال الصديقات بنشر الورود والرياحين عند وصولهن وحرق نجور وعطور فادرة ، وكانت تهل على اعيادهن المغنيات والراقصات ترافقهن جوقة من الموسيقيين .

إلا أن المرأة لم تكتف دائماً بتلك الحياة على ما كانت فيها من الراحة والطمانينة ، بل اقتصمت في الجليلين الحادي والثاني عشر حقن المهن الحرة فكانت محامية وشاعرة وطبيبة فيما كانت نساء الشعب ينصرفن لشؤون منازلهن وإلى بعض الاعمال التي كانت تريد من دخل الاسرة الضئيل كتهيئة الثياب او الصياغة او رقي الثياب القديمة .

### الحمام :

أما الحمام فكان يقوم مقام صالون التجميل الحديثة اذ كانت النساء يقصدنه مرة كل خمسة عشر يوماً ، فيقضين فيه صحابة نهارهن كي يتسنى لهن الاستفادة من عمليات التجميل المختلفة .

كانت تصله المرأة منذ الصباح يتبعها خادمن الخصيان يحمل لها في علبة من الخشب المنقوش المشط والمرآة ومختلف العطور ، فتغتسل متمهلة تساعدها عاملتان من الحمام ، ثم تتناول طعام الغداء وتبدأ بعد ذلك بعملية «الحنة» التي كانت منتشرة بين جميع النساء ، وكان يأخذ شعرها اللون الذي تريد ، كانت كل سيدة تسلم نفسها لايدي المدلكة الماهرتين .

ويعين موعد الاعتناء بالوجه في ساعات النهار الاخيرة ، فمن تدليك الوجنتين



الى تجميل العيين بكمحل اصفهان الى ماهناك من فنون تلك الايام في تجميل  
المرأة وإبراز محاسنها .

وما انت تقرب الشمس من المغيب ويحين موعد عودتها للبيت حتى  
تنظر كل سيدة لنفسها في المراة فتزاح لما تحلت به من حسن وانوثة ،  
وهكذا كان يتسنى للمرأة ان تعيش انوثتها وان تتحسسها كامرأة جميلة  
محسنة مكرمة .

رحم الله يوماً كانت المرأة فيه انسانة مرفهة مرفهة بعيدة عن ارتداء  
البنطلون وزئير الموسيقى المجنونة وهزالوسط في اماكن غلفها الظلام وضاعت  
بأنفاس المعربين !.

- ٥٤ -

### سقوط الحضارة الغربية

ذكرنا في الكتاب ولو احقه كثيرا من أقوال المفكرين الغربيين بما يدل  
على شعورهم بقرب سقوط حضارتهم .

ونحيل القارئ الآن الى كتاب « سقوط الحضارة » للكاتب الانجليزي  
« كولن ولسن » صاحب كتاب « اللامنتمي » .

ونحيل القارئ أيضاً الى كتاب « الساعة الخامسة والعشرون » تأليف  
« كونستنتان جيورجو » وهو يعلن في كتابه هذا قرب انتهاء الحضارة الغربية  
والأمل في نشوء حضارة ووحية جديدة تنبعث من الشرق .

وقد نشرت مجلة حضارة الاسلام في عددها الثاني للسنة الثالثة مقالة عن هذا  
الكتاب بقلم الاستاذ محمد سعيد رمضان البوطي يوضح فيها ملامح الافكار  
الرئيسية لهذا الكتاب القيم فنلفت اليه الانظار .

## المرأة الموظفة عندها

تتمنى العودة الى البيت

نشرت جريدة الايام الدمشقية في عددها الصادر بتاريخ ١٥ من جمادى الآخرة ١٣٨٢ الموافق ١٢ من تشرين الثاني ١٩٦٢ في زاوية « ضيف المحرر » أسئلة متعددة وجهت الى السيدة « عفيفة شماس شمة » الموظفة حالياً في المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، والتي عملت عشرين سنة في مدارس اعدادية خاصة في بيروت وحماه وبغداد ، وكان من جملة الاسئلة والاجوبة ما يلي :

— هل تحبذين الوظيفة للمرأة ؟ وما هي المشاكل والصعوبات التي تصادف المرأة المتزوجة ؟

— وهل أجمل من بيتك يا أختي المرأة . تلك المملكة الصغيرة ، ذلك ينبوع المتدفق دوماً ، عطفاً وحناناً وتضحية ؟

ليت ظروفي تسمح لي أن أترك الوظيفة ، فأنا أعمل لأنني مسؤولة وحدي ، وإذا عملت المرأة فأشرف ما تعمل من أجله خارج البيت ، هو التعليم . أما الصعوبات التي تصادف المرأة المتزوجة فعديدة ، منها : إهمال أولادها ، وزوجها ، وبيتها ، تلك البقعة المقدسة التي لا تملك - حقاً - سواها .

— ما هي الصفات التي يجب أن تتوفر في المرأة المثالية ؟

— أن تبقى المرأة موضوع وحي وإلهام لرفيقها الرجل ، فتجعل حياته نعمة ورحانة سامية ، مهبها كان اتجاهها المادي ( كذا ) .

أن تربي أولادها تربية صالحة ، أن تتمسك بعاداتنا العربية الأصيلة ، فتحافظ أولاً وآخراً على شرفها لتبقى في منزلتها التي خصها الله بها ، وهياتها لها الطبيعة ، لتتربع على عرش الامومة ، ذلك العرش الذي على المرأة وحدها أن تشيده وتثبت أركانه ، لتؤدي لبلادها أجل الخدمات ، تلك هي بنظري المرأة المثالية .

- هل توافقين على اشتغال المرأة في السياسة ؟
- إنني أرى بأن المرأة خلقت لا لتعمل في السياسة ، بل لتصنع رجالاً يعملون في السياسة .
- ما هي مشاريعك للمستقبل ؟
- أن أعود إلى مهنة التعليم لأخدم بلادي عن طريقها ، ففيها التكوين والإبداع والخلق .

أقول : هذا كلام المرأة العاقلة الحكيمة التي تجهر بالحق في قضية المرأة ، برغم توظيفها في إحدى مؤسسات الدولة ، ولقد قالت ذلك بجرأة أدبية تشكر عليها . . ودلت بنات جنسها على الطريق الصحيح الذي ينبغي عليهن سلوكه ، ولو أن كل السيدات الفضليات اللائي يرين مثل وأيها ، يعربن بمثل ما أعربت به ، لقامت في بلادنا حركة نسائية بناءة تخدم أمتنا أفضل خدمة ، ولعل ذلك سيكون إن شاء الله . فلقد آن للجمعيات النسائية والقائمات على شؤونها — وهن من كرائم سيدات المجتمع — أن يعالجن مشكلات المرأة في بلادنا معالجة بعيدة عن العاطفة ، مستفيدة من تجارب الحضارة الغربية ، مستمدة أسس اصلاحها من تشريعنا العظيم وديننا الحكيم ، ولهن لفاعلات إن شاء الله وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

تفنييه : لم نر حاجة لإثبات المراجع في آخر الكتاب لاننا ذكرناها خلال الكتاب ، أما المراجع فيما ذكرناه من قضايا الاحوال الشخصية ، فقد ذكرناها في آخر الجزء الثالث من شرح قانون الاحوال الشخصية ، فمن شاء أن يرجع اليه .

# الفهرس

صفحة

٥

٧

٩

الاهداء

تمهيد

مقدمة المحاضرة

مقدمة تاريخية

(١٣)

تطور حقوق المرأة عبر التاريخ

(١٣)

عند اليونان

(١٥)

عند الرومان

(١٨)

في شريعة حمورابي

(١٨)

عند الهنود

(١٨)

في أمثال الاثمن القديمة

(١٩)

عند اليهود

(٢٠)

عند المسيحيين

(٢٢)

عند العرب قبل الاسلام

٢٥

موقف الاسلام

(٢٥)

مبادئ الإسلام في المرأة

(٣٠)

بعض الفوارق :

(٣١)

١ - في الشهادة

(٣٣)

٢ - في الميراث

(٣٧)

٣ - دية المرأة

(٣٩)

٤ - رئاسة الدولة

(٤١)

الخلاصة

(٤١)

حقائق يحسن ان نذكرها



## ٤٦ وضع المرأة المسلمة عبر التاريخ:

(٤٦) في عصور الإزدهار

(٤٦) في عصور الانحطاط

## ٤٧ الحاجة الى الإصلاح

(٥١) طريقان للإصلاح

(٥٢) نواحي الإصلاح

## ٥٥ في الاموال الشخصية:

(٥٥) تمهيد

## ٥٧ ١ - في الزواج

(٥٧) ١ - منع زواج الصغار دون البلوغ

(٥٩) ٢ - تحديد سن الزواج

(٦٠) الزواج المبكر

(٦٣) ٣ - منع الفرق الكبير في السن بين الزوجين

(٦٥) ٤ - منع تحكم الولي في الزواج

(٦٧) ٥ - الشروط في عقد الزواج

## ٧١ ٢ - في تعدد الزوجات :

فكرة التعدد (٧١) ضرورات التعدد الاجتماعية (٨١) ضرورات

التعدد الشخصية (٨٤) سؤال غريب؟! (٨٩) مساواة التعدد (٩٠)

التعدد نظام اخلاقي (٩٣) تعدد الغربيين لا أخلاقي ولا إنساني (٩٤)

شعب الاوربيين (٩٥) تشريع التعدد في القرآن (٩٧) فهم خاطيء

متهور (٩٩) أثر الإصلاح الإسلامي في التعدد (١٠٢) المسلمون

اليوم والتعدد (١٠٤) محاولات لمنع التعدد أو تقييده : في مصر وفي

تونس وفي الباكستان (١٠٨-١١٠) مناقشة للمنع (١١١) مناقشة التقييد (١١٤)

١٢٢

### ٣ - في الطلاق

مبادئ عامة في الطلاق (١٢٣) لماذا جعل الطلاق في يد الرجل (١٢٧)  
اعتراض وجوابه (١٣٠) اعتراض آخر وجوابه (١٣١)

١٣٣

### الاصوليات التشريعية في الطلاق

- ١ - جعل الطلاق رجعيًا (١٣٣) ٢ - الطلاق الثلاث بلفظة واحدة (١٣٤)
- ٣ - طلاق السكران والمكره والمدهوش (١٣٦) ٤ - اليمين بالطلاق (١٣٧)
- ٥ - اشتراط المرأة جعل الطلاق بيدها (١٣٧) ٦ - الطلاق للغيبة (١٣٨)
- ٧ - الطلاق لعدم الانفاق (١٣٩) ٨ - الطلاق للعلل (١٤٠)
- في قانوننا (١٤٢)
- ٩ - التفريق للشقاق (١٤٤) ١٠ - طلاق التعسف (١٤٤)
- الخلاصة : (١٤٧)

١٥١

### في الحقوق السياسية

الوضع السياسي للمرأة في السابق (١٥١) المرأة والسياسة في عصرنا  
الحديث (١٥٤)

١٥٥

### حق الانتخابات

١٥٦

### حق النيابة

١٦٠

### كلمة صريحة

١٦٥

### في الشؤون الاجتماعية

١٦٥

### ١ - حق التعلم

١٦٧

### ٢ - حق التوظيف

١٧٠

### ٣ - العمل

تفكك الأسرة نتيجة اشتغال المرأة (١٧٥) شكوى الغربيين

وقد مرهم (١٧٥)

حجة المنادين بوجوب اشتغال المرأة (١٩٢) الخطر المرتقب (١٩٦)  
خطر أوباء الجنس (١٩٧) التضييل باسم التحرير (١٩٩)

خلاصة رأينا في قضية المرأة (٢٠٣) كلمة أخيرة (٢٠٥)

تمهيد (٢٠٩) المرأة قبل الإسلام (٢١٠) بيع الزوجات في  
أوروبا (٢١١) يبيع زوجته ثم يقتل المشتري (٢١٢) في إنصاف  
الإسلام وتقديره للمرأة (٢١٣) رأى زعيمة الحركة النسائية في الشرق  
في نصيب الأثني من الميراث (٢١٩) حول تعدد الزوجات (٢٢٣)  
يشجعون تعدد الزوجات (٢٢٧) تعدد الزوجات عند الغربيين (٢٢٨)  
دفاع أحرار الفكر في الغرب عن تعدد الزوجات (٢٢٩) التعدد في نظر  
المنصفين من المسيحيين (٢٣٠) الغربيون يطالبون بما يشبه تعدد الزوجات  
(٢٣٩) نتائج منع تعدد الزوجات في الغرب بالأرقام والاحصاءات  
(٢٤١) سكريات بدل تعدد الزوجات عند الغربيين (٢٤٣) حول  
طائفة «المورمون» (٢٤٥) رأي في تفسير آيات التعدد (٢٤٦) تناقض  
عدد النابات في البرلمانات الغربية (٢٤٨) من فوائد اشتغال المرأة  
بالسياسة ! (٢٤٨) أقوال الغربيين في المساواة (٢٤٩) تمرد المرأة  
الغربية (٢٥١) آراء المفكرين الغربيين في ضرر اشتغال المرأة (٢٥٢)  
تبرم الغربيين من نتائج عمل المرأة خارج بيتها (٢٥٣) الزواج يهدد النظام  
المدرسي (٢٥٧) الهاربون من زوجاتهم (٢٥٧) أثر اشتغال المرأة في  
انتشار البطالة (٢٥٨) ندامة النساء في الغرب على اشتغالهن خارج المنزل  
(٢٥٩) المرأة الغربية تفضل الزواج على العمل (٢٦٠) كاتب غربي يؤيد  
تفرغ المرأة لشؤون البيت وانفاق الزوج عليها ويؤكد إن ما تقوم به



المرأة في البيت أثنى من المال (٢٦١) اضطراب الحياة العائلية في الغرب  
نتيجة لاستغلال المرأة (٢٦٤) اعلان الحرب على المرأة العاملة (٢٦٥) أثر  
حرية المرأة على الاخلاق (٢٦٦) محاولات الحد من تبوُّج المرأة في اوربا  
(٢٦٦) حنين المرأة الغربية الى حياة الاسرة (٢٦٧) مشكلة الجيل الجديد  
في الغرب (٢٦٧) المرأة في الحضارة الغربية (٢٦٨) نسبة الانتحار عند  
الفتيان والفتيات في تصاعد مستمر: الفراغ الداخلي دافع جديد (٢٧٢)  
زعماء الشرق يجمعون على عدم استغلال المرأة خارج بيتها (٢٧٩) رأي  
شبابنا في المرأة الحديثة المتأثرة بالحضارة الغربية (٢٨٠) من نتائج توظيف  
المرأة في بلادنا (٢٨١) ١- الزوجة الشاكية (٢٨١) ٢- الزوج الشاكي  
(٢٨٣) نتائج الإختلاط والتبوج في ازدياد نسبة الطلاق (٢٨٦) عمل  
الامهات خارج البيوت من مشكلات الحضارة الغربية (٢٨٨) القسم  
الاول (٢٨٩) القسم الثاني (٢٩٢) القسم الثالث (٢٩٥) اقدام البريطانيات  
على الانتحار (٢٩٧) من حق الرجل ان يبقي زوجته في البيت لتتفرغ  
لشؤون الاسرة (٢٩٨) طالب عربي في جامعب الغرب يتحدث عن  
الاسرة هناك (٢٩٩) دناءة استغلال الرجل الغربي للمرأة عندهم (٣٠١)  
آثار أدب الجنس في الغرب (٣٠٣) طبيب يعلن النفير العام للطباء  
لانقاذ العاملات (٣٠٤) حول ملكات الجمال (٣٠٩) ازمة الحضارة  
الغربية يرجع أكثرها الى تفكك الاسرة وشيوع ادب الجنس (٣١١)  
نصيحة أشهر ممثلة في الإغراء لمرأهات بعد انتحارها (٣١٥) كيف تعيش ممثلات  
هوليوود؟ (٣١٦) انهيار الشباب في الغرب نتيجة لأدب الجنس (٣١٧)  
يوصي لسكريتيته ويحرم زوجته (٣٢٤) حول المجاعة لتزايد السكان (٣٢٥)  
من أمثلة الانحلال الخلقي عند الغربيين (٣٢٦) الحنين الى العهد الماضي (٣٢٧)  
سقوط الحضارة الغربية (٣٢٩) المرأة الموظفة عندنا تمنى العودة الى  
البيت (٣٣٠) الفهرس (٣٣٢)





# آثار المؤلف

## المطبوع

- |  |  |
|--|--|
| ١ - أخلاقنا الاجتماعية                 | ١٠ - اصدق الاتجاهات الفكرية (نقد)              |
| ٢ - من روائع حضارتنا                   | ١١ - مشروعية الارث واحكامه (نقد)               |
| ٣ - أحكام الزواج وانحلاله              | ١٢ - الدين والدولة في الاسلام (نقد)            |
| ٤ - أحكام الاهلية والوصية              | ١٣ - المرونة والتطور في التشريع الاسلامي (نقد) |
| ٥ - أحكام الموارث                      | ١٤ - السنّة ومكانتها في التشريع الاسلامي       |
| ٦ - اشتراكية الاسلام                   | ١٥ - الوصايا والفرائض (نقد)                    |
| ٧ - أحكام الصيام وفلسفته               | ١٦ - القلائد من فرائد الفوائد                  |
| ٨ - نظام السلم والحرب في الاسلام (نقد) | ١٧ - هكذا علمتني الحياة - القسم الاجتماعي      |
| ٩ - منهجنا في الاصلاح (نقد)            | ١٨ - المرأة بين الفقه والمفانون                |

## المخطوط

- |  |   |
|--|---|
| ١ - السيرة النبوية تاريخها ودروسها     | ٤ - ابن شهاب الزهري بين المسلمين والمستشرقين    |
| ٢ - النظام الاجتماعي في الاسلام        | ٥ - العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في التاريخ |
| ٣ - قانون النفقات في اشتراكية الاسلام  | ٦ - ابهريرة بين المحبّين والمبغضين              |
| ٧ - هكذا علمتني الحياة - القسم السياسي |   |









LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY



